



# الأوراق والدراسات البرلمانية ذات الطابع الرقابي في البرلمانات (الجزء الأول)

للمستشار / علي موسى

المستشار الفني لأمانة المجلس الوطني الاتحادي

تحرير وتنسيق

نوال عثمان الشحي

باحث ممتاز بالمجلس الوطني الاتحادي

### شارك في التحرير والتنسيق

- فاطمة عبدالرحمن آل علي: باحث ممتاز بالمجلس الوطني الاتحادي.
- مريم أحمد الجرمن: باحث ممتاز بالمجلس الوطني الاتحادي.
- هدية مبخوت العامري: باحث ممتاز بالمجلس الوطني الاتحادي.
- باحثو إدارة اللجان بالمجلس الوطني الاتحادي.
- باحثو إدارة البحوث والمعلومات بالمجلس الوطني الاتحادي.
- باحثو اختصاصي المعلومات بالمجلس الوطني الاتحادي.
- سميحة يوسف الحوسني: سكرتير تنفيذي بالمجلس الوطني الاتحادي.

# فهرس

الصفحة	محتويات الفصل	الفصل
7	مقدمة في أصول ومنهجيات البحوث والدراسات البرلمانية.	
25	1. الورقة التمهيدية.	<p><b>الفصل الأول:</b>  <b>مناهج البحوث في الأوراق</b>  <b>والدراسات البرلمانية</b></p>
38	2. آلية الانتقاء للمعلومات البرلمانية.	
39	3. منهجية المبررات أو الحجج.	
41	4. المنهجية الرضائية.	
42	5. المنهجية التاريخية.	
46	6. منهجية الاستبطاء البرلماني.	
49	7. منهجية الاستدلال البرلماني.	
53	8. منهجية الدراسات البرلمانية المقارنة.	
56	9. منهجية القرار البرلماني.	
58	10. منهجية الأبعاد البرلمانية.	
60	11. المنهجية الغائية.	
61	12. منهجية البديل الامثل.	
67	1. مقدمة في الأسس العامة للاقتراب البرلماني لنظرية المعلومات.	<p><b>الفصل الثاني:</b>  <b>جداول بناء توظيف وتحليل</b>  <b>المعلومات (منظور برلماني)</b></p>
94	2. جداول توظيف المعلومات:	
96	أ. الجدول التمهيدي.	
98	ب. الجدول الليفي.	
104	ت. جدول هوفمان.	
109	ث. الجدول التركيبي.	
119	ج. الجدول البياني للمعلومات.	

الصفحة	محتويات الفصل	الفصل
127 143 158	1. عناصر المشكلة البحثية (الجزء التمهيدي). 2. ماهية المشكلة البحثية. 3. التحليل التركيبي للعناصر في الموضوعات البرلمانية.	<b>الفصل الثالث:</b> <b>التأصيل البرلماني لمفهوم</b> <b>المشكلة البحثية</b>
156 174 183	1. أسس التحليل في الدراسات البرلمانية. 2. الفكرة التحليلية للجملة "البرلمانية" (العلاقات البنيوية والإنتاجية). 3. مفهوم الاتساق والانسجام للفكرة التحليلية البرلمانية.	<b>الفصل الرابع:</b> <b>تأصيل مفهوم التحليل البرلماني</b> <b>في الأوراق والدراسات البرلمانية</b>
199 203 212 231 243	1. دراسات التوجه البرلماني. 2. التحليل المورفولوجي للموضوع (تحليل عناصر المشكلة البحثية) ونتائج التحليل المورفولوجي للموضوع. 3. الإعداد التحليلي للتقرير البرلماني (الجدول الغائي). 4. تحليل المضمون للأهداف الاستراتيجية. 5. بحوث تحليل السياسات الحكومية.	<b>الفصل الخامس:</b> <b>التحليل (الغائي)، التحليل الغائي</b> <b>للدراستات والأوراق البرلمانية</b>
257 263 266 268 270	1. الأسس العامة لتقارير اللجان البرلمانية. 2. تقارير اللجان. 3. الأوراق التي تعدها إدارة اللجان. 4. الجداول التي تعدها إدارة اللجان. 5. البحوث والأوراق التحليلية للموضوع	<b>الفصل السادس:</b> <b>أوراق وتقارير الدراسة والمناقشة</b> <b>في اللجان البرلمانية</b>

الصفحة	محتويات الفصل	الفصل
279	1. مقدمة في التطور التاريخي للمضبطة.	<b>الفصل السابع:</b> <b>المضبطة والأوراق المساندة</b> <b>لعمل الجلسات العامة</b>
288	2. المفهوم الحديث لإدارة الجلسات.	
291	3. تقرير الجلسات العامة.	
294	4. تقرير تحليل الجلسة (تقرير الفعالية).	
298	5. الجدول التفسيري للجلسات العامة.	
303	6. الورقة التوضيحية.	
303	7. الجدول الشارح للتوصيات.	
304	8. بحث مخطط الجلسات العامة	
321	1. مهارات صياغة البحوث والدراسات البرلمانية.	<b>الفصل الثامن:</b> <b>مهارات صياغة البحوث والدراسات</b> <b>والأوراق البرلمانية</b>
340	2. الأسس الشكلية والموضوعية لصياغة توصيات المعلومات العامة.	



## مقدمة في أصول ومنهجيات البحوث والدراسات البرلمانية

قال بن النظيري ”إن البحث يعني طلبك الشيء في التراب، وأن تسأل عن شيء وتستخبره“ وقال الجرجاني إن البحث ”هو التفتيش والتفتيش“. والبحث البرلماني هو تفحص حقائق قضية ما، أو موضوع، وإثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين عناصر الموضوع أو القضية.

وفي سبيل تحقيق معنى البحث البرلماني فإن الباحث عليه أن يبحث عن نوعين من المعلومات: المعلومات الأصلية، والمعلومات الفرعية.

● **المعلومات الأصلية:** يتم الحصول عليها من مصادرها الرسمية كمعلومات الجهات والوزارات الحكومية، وهذا النوع من المعلومات يمثل مركز دائرة التفتيش أو التفحص للقضية أو الموضوع البرلماني.

فإذا أراد الباحث مثلاً دراسة موضوع، أو قانون، عن التعليم فعليه أن يجعل المعلومات الحكومية الرسمية نقطة الدائرة، وينطلق في التوسع من هذه النقطة شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى ما يطلق عليه المعلومات الفرعية التي قد يحصل عليها من بحوث ودراسات أكاديمية، أو مقالات صحفية، أو استشارات من مواطنين. إلا أن ما يتم رؤيته بالعين في أرض الواقع هو نوع من المعلومات الأصلية.

والدور الذي تؤديه المعلومات الأصلية في البحوث والدراسات البرلمانية هدفها سبر أغوار الموضوع لأن البحث أو الدراسة البرلمانية يكون هدفها الرئيسي التوطئة لاتخاذ قرار أو توصية برلمانية تجاه عمل من أعمال الحكومة، أو مطالبتها بشيء ما. فمن الأولى أن يتفهم الباحث البرلماني أن المعلومات الأصلية الواردة من مصادرها الرسمية حتى يتوطئه لاتخاذ القرار أو التوصية أو المطالبة البرلمانية قائمة على أساس من الحقيقة القائمة في ذات الوقت لدى السلطة التنفيذية.

● **المعلومات الفرعية:** هدفها إرشاد الباحث للإحاطة بجوانب الموضوع، وليس الموضوع في حد ذاته، فالمعلومات الفرعية تحتل الصواب والخطأ. فإذا أصر البرلمان على صحة معلوماته الفرعية، وأصرت الحكومة على خطأ هذه المعلومات فإن السلطتين التشريعية والتنفيذية دخلا في مجال غير مجدي للمصلحة العامة.

فاستخدام البرلمان لمعلوماته هدفها حث الحكومة على إتباع الحكومة للقواعد المرعية لتحقيق المصلحة العامة، ولا يمكن أن يكون هدفها اعتبارات شخصية للنيل من الحكومة أو أحد أعضائها. فالالاقتصاص أو التردد لأعمال الحكومة إذا كانت من شيم البحوث والدراسات البرلمانية تغير دور البرلمان من كونه سلطة تراقب أعمال الحكومة للمصلحة العامة إلى سلطة تعطيل للصالح العام.

وبذات الأهمية فإن البرلمان أو بحوثه ودراساته البرلمانية يجب ألا تكون أسيرة لرأي خبير أو متخصص واحد في الموضوع أو القانون فمعلومات الخبراء والمتخصصين الفرعية ما هي إلا أداة استفتاح للموضوع والقضايا البرلمانية وإلا فإن الرأي الذي سينتهي إليه البرلمان إنما هو رأي الخبير أو المتخصص، مما يجعلنا أمام قرار أو مطالبة أو توصية برلمانية تكنوقراطية وهذا يخالف فكرة أو نظرية التمثيل. فالبرلمانات ليست مجالس حكماء أو فقهاء، وإنما هم خليط من ممثلي الإرادة العامة للمواطنين.

كما أن ما تضمنه تعريف البحث البرلماني من التفتيش والتفحص يعني أن البحث أو الدراسة البرلمانية أياً كان مجالهما يقومان على عنصرين رئيسين أولهما الاستقراء، وثانيهما الاستنباط.

- **فالاستقراء:** يعني الإحاطة بالأخبار، والمعلومات والبيانات، وأن يستخلص أهم المعلومات والبيانات من مصادرها، فالاستقراء أساس البحوث البرلمانية.
- **أما الاستنباط:** هو الربط بين الأخبار، والمعلومات، والبيانات لإبراز النتائج والآثار، وتحديد وجهة الاستقراء في التنقيب عن الإيجابيات والسلبيات، والاستنباط هو الذي يكشف الجزئيات التي قد تكون غامضة على الحكومة أو المواطنين.

كما أننا يجب أن نفرق بين البحث والدراسة الأكاديمية، والبحث والدراسة البرلمانية.

- **فالدراسة الأكاديمية:** هي الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشاً، وتنقيباً، وتحليلاً، ونقداً، وتحقيقاً، ومقارنة في موضوع ما بغاية الوصول إلى حقيقة، أو اكتشافها.
- **أما البحوث والدراسات البرلمانية:** فهي إذا كانت جهد بحث يبذل بالتفتيش، والتنقيب، والتحليل، والمقارنة إلا أن غايتها البرهنة على شيء ما، أو إثبات أمر ما، أو تأكيد رأي ما، بما يحقق رؤية البرلمان.
- فإذا كان KANL BIGELEOW يرى أن البحث أو الدراسة الأكاديمية هي تقرير واف يقدمه الباحث عن عمل تعهده وأتمه، على أن يشتمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة ومؤيدة بالحجج والأسانيد، إلا أن البحث أو الدراسة البرلمانية لا تقف عند حدود النتائج، وإنما تتخطى ذلك إلى المقترحات توطئة للقرار، أو التوصية، أو المطالبة بشيء ما بناء على هذه النتائج.
- ولذا فإن الباحث الأكاديمي قد يحشد لموضوع بحثه المادة اللازمة لإلقاء الضوء الكاشف على نتائجه، إلا أن الباحث البرلماني يحشد لموضوعه ليس فقط المادة اللازمة، وإنما المادة الكافية بحيث لا يترك مزيداً من المعلومات الأخرى، وإلا كان هناك نقص وتقصير في مادة البحث أو الدراسة البرلمانية.
- كما أن غاية البحوث والدراسات البرلمانية لا يقتصر على عرض الحقائق المعروفة، وإنما اكتشاف الحقائق المجهولة بين عناصر الحقائق المعروفة. فهو ملزم بأن يفسر الموضوع أو القانون موضوع البحث. فإذا ناقش البرلمان قانوناً أو موضوعاً يتعلق بالتدخل العلمي في دراسة البحوث الأكاديمية قد تراها نتائج لعوامل الفقر، أو الانحراف، أو التوتر، أو الخوف، أو القلق، أو اختلال الأسرة، أما الدراسة أو البحث البرلماني عليه أن يبحث في الحقائق المعروفة مثل بناء المدرس، أهلية المدرسين، نظام الإدارة المدرسية حتى يبني قرارات واقعية.
- إزاء ذلك فإن الطريقة التي يستخدمها الباحث في بحثه وعمله للوصول إلى غاية البحث تسمى المنهج methode فالمنهج هو الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه، أو غايته أو اكتشاف الحقيقة، أو الوصول إلى المعرفة.
- العلم الذي يبحث في طبيعة هذا المنهج وأساسه، وأدواته، وقواعده يسمى علم مناهج البحث methodologie وكل علم له منهج بحث خاص به فللاجتمع منهج



خاص به، هو منهج الوصف الظاهري الاجتماعي، وللتاريخ منهجه الخاص به هو المنهج التاريخي، أو الاستردادي، ولعلم النفس منهجه الخاص به هو منهج التحليل النفسي، ولعلم الطبيعي منهجه الخاص به هو المنهج التجريبي الذي يتحقق فيه أقصى درجات الضبط العلمي، والدقة العلمية بهدف تبيان العلاقة القائمة بين متغير أصيل مستقل، وآخر تابع متغير ناتج عنه بمعنى بيان العلاقة القائمة بين متغيرين أو أكثر.

وللفلسفة منهجها الخاص بها هو المنهج المنطقي الذي يجمع بين التحليل المنطقي، والبرهان العقلي، والبرهان العقلي، والترابط العلمي. بالإضافة إلى مناهج أخرى في الفلسفة مثل منهج الظواهر الذي يقوم على التمييز بين الوقائع الجزئية الممكنة أو ما يطلق عليه حقائق العالم الخارجي، والمهيات الكلية الضرورية والتي تعتمد على حقائق العقل. بالإضافة إلى المنهج الجدولي الذي تعتمد عليه الفلسفة الجدولية.

وكل ذلك يعني أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين طبيعة الموضوع المعالج، وطبيعة المنهج المستخدم فالموضوع المعالج يتأثر حكماً بالمنهج المعالج، وقد تتغير حقيقته إذا ما عولج بواسطة منهج غريب عن طبيعته لأن الأصل أو المبدأ هو أن لكل ظاهرة معينة منهجاً معيناً أكثر ملائمة من غيره للبحث فيها.

وهذا يؤدي إلى أن ظاهرة واحدة إذا ما تم دراستها بمنهجين متغيرين أو أكثر فإننا نصل حتماً إلى نتائج متفاوتة أو حقائق متفاوتة. فإذا درس البرلمان ظاهرة ارتفاع الأسعار، وذات الظاهرة كانت محل دراسة أكاديمية في كليات الاقتصاد فإن نتائج الدراسة البرلمانية ستختلف حتماً عن نتائج الدراسة الأكاديمية لاعتماد كل منها على منهجيات مغايرة في دراسة ذات الظاهرة.

إلا أن ذلك لا يعني أن منهجيات الدراسات والبحوث البرلمانية تختلف كلياً عن المناهج العلمية المعروفة، حيث أن كل المنهجيات بما فيها المنهجيات البرلمانية تتفق على أهمية الاستقراء، والاستنباط، والفرص، والتحليل، والتركيب. وهذه هي ذاتها خصائص علم المنطق الذي تصلح قواعده لأن تكون المنهل الذي تنتهل منه جميع العلوم بأنواعها المختلفة من الدراسة والبحوث. ولكن هل كل أنواع المنطق لها ذات الأهمية في العلوم.

فالفسفة قد تبدي اهتماماً أكبر للمنطق الصوري الذي يهتم بدراسة صورة الفكر لا مادته. والتاريخ قد يبدي اهتماماً أكبر بالمنطق التاريخي الذي يقوم على جملة من المبادئ والقواعد والقوانين التي تيسر على هديها كل الشعوب والتي نستطيع بها معرفة أحوال الماضي واسترجاع أحداث التاريخ.

وعلم النفس الذي أبدى اهتماماً أكبر بالمنطق الذي يقوم على جملة من المبادئ والقواعد التي تعرف بواسطتها حالات الإنسان النفسية المرضية. والعلوم الطبيعية التي تبدي اهتماماً بالمنطق البيولوجي الذي يبدو في ظواهر الحياة المختلفة.

وبعد إلقاء الضوء على عدد من العلوم والمنطق المرتبط بها، فإننا نتساءل أي نوع من المنطق تحتاج إليه الدراسات والبحوث البرلمانية؟

تعتمد الدراسات والبحوث البرلمانية بصفة عامة في تحليلاتها ودراساتها على ما يطلق عليه المنطق البرجماتي pragmatisme الذي يقوم على أساس تقدير الحقائق والأفكار من خلال قيمتها العلمية ونتائجها المادية.

فالدراسات والبحوث البرلمانية يجب أن تتعايش مع الحقائق والأفكار من ناحية بإيجابياتها المتحققه، وسلبياتها الواقعة، وتفحص النتائج المادية حتى يتحقق الهدف من إجراءاتها.

كما أن تقدير الحقائق والأفكار من خلال قيمتها العلمية في البحوث والدراسات البرلمانية يعتمد بصفة أساسية على منطلق جوهري هو أن ذلك التقدير يهدف إلى تحقيق الصالح العام فإنه لا يمكن أن يقتصر برواسب أو معتقدات خاطئة. وهي التي أكد عليها فرنسيس بيكون (1561 - 1626) في كتابه "الأورغانون الجديد" بالأوهام والأصناف الأربعة وهي:

أ. **أوهام القبيلة أو الجنس:** التي تعني أن تقدير الحقائق والأفكار كناية عن صور لأنفسنا أكثر من كونها صوراً حقيقية عن الأشياء.

فالأفكار التعصبية التي تفتقد بصمتها وصوابها المطلق، ونحاول فرضها قسراً بالرغم من وجود العديد من الأدلة التي تدحضها ويجعل تقدير هذه الحقائق والأفكار موضع شك. فحتى إذا ما اختلفت الأحزاب، والجماعات، والأفراد في داخل البرلمان فعليهم الإصغاء إلى الغير لاستلهاام الحقيقة من عناصر مختلفة. وذلك بعد إخضاع الأفكار والحقائق للتفحص والتفتيش.

ب. **أوهام الكهف:** وهي الأوهام والأخطاء الفردية في البحوث والدراسات البرلمانية المتأتية عن ميول واتجاهات ومعتقدات الباحث التي يريد أن يفرضها على بحثه. فبعض الباحثين يميل إلى التحليل دون استقراء ووصف كما في للظاهرة البرلمانية محل دراسته أو بحثه، والبعض يميل إلى البناء الوصفي دون أن يتخطاها إلى أبعاد التحليل، والثالث يقدر أفكار الماضي ويفرض أن يطوع أفكار الماضي للحاضر، والنوع الرابع من الباحثين يرفض إجراء كل ماله صلة بالماضي، وينساق إلى كل ما هو جديد في حين أن التخلص من أوصاف الكهف تعني التوازن بميزان العقل بين الجوانب الأربعة السابقة ودون أن يطغى جانب على آخر.

ج. **أوهام السوق:** وهي الأوصاف التي في البحوث والدراسات البرلمانية بسبب تولد اعتقاد قوي لدى الباحث أو الدارس البرلماني بأن ما يردده الناس، أو ما تنشره وسائل الإعلام، أو ما هو قائم من المعلومات على شبكة الإنترنت، إنما هي حقائق مسلم بها، وينطلق في بناء الفرضيات والنتائج في البحث أو الدراسة البرلمانية من خلال هذه الأوصاف الأمر الذي يؤدي إلى الابتعاد عن الدقة العلمية والوضوح. كما أن الأخذ بهذه الأوصاف تعني تعطيل عقل الباحث أو الدارس البرلماني وتجعله ينساق وراء مسلمات لا يختبرها مما يجعل نتائج البحث أو الدراسة البرلمانية تعبر من جهل فاضح بحقائق الأمور وفق رؤيتها العلمية.

د. **أوهام المسرح:** وهي الأوهام هي الدراسات والبحوث البرلمانية المتأتية من الاعتقاد الجازم بأفكار وأراء وطروحات الأكاديميين، أو الدراسات التي تأتي للبرلمان من الخارج من بعض المتخصصين لأنه كما يقول بيكون أن هذه الأفكار والآراء ما هي إلا مسرحيات تمثل عوالم ابتدعها أصحابها، وتعتبر عن مسارحهم الخاصة التي قد تتلاقى أو تعبر حقيقة عن العالم الواقعي. في حين أن المجال الخصب للدراسات والبحوث البرلمانية هو اختبار الواقع وتقديم الحلول لمشكلات المجتمع الواقعية. فمهما كانت قيمة الآراء والأطروحات العلمية للدراسات التي تعد من خارج البرلمان فهي لا تمثل للبرلمان سوى معلومات يجب أن تختبر في الدراسات والبحوث البرلمانية لمعرفة مدى انطباقها أو اختلافها عن الواقع المجتمعي.

ولذا فإن أي تطور في الدراسات والبحوث البرلمانية لن يتحقق له النجاح طالما بقيت هذه الأوصاف تحلق كأساس للدراسات والبحوث البرلمانية. فالسبيل الرئيسي إلى تحقيق التطور بشأنها لن يكون إلا من خلال إتباع منهجيات وأساليب العلم الحديث التي تمثل إطاراً مهماً لا يمكن إغفاله للفكر البرلماني.

ومن ثم فإنه من مبادئ البحوث والدراسات البرلمانية في الكونجرس الأمريكي وفق ما يشير إليه دراسة لنكولين جيرالد في 1991م عن البحوث البرلمانية في الكونجرس الأمريكي:

1. إن كل نتائج الأبحاث والدراسات السابقة بالظاهرة البرلمانية موضوع البحث لا تمثل حقيقة خالصة، وإنما معلومات تاريخية تخضع للتحليل والفحص.
2. التخلي عن مبدأ انتقاء المعلومات، أو تخييرها، فالمعلومات التي تتفق مع وجهة نظر الباحث واستدلالاته هي التي يتم تحريها دون تحليل المعلومات الأخرى، أو الآراء المناهضة للأولى. فذلك يمثل سرطان البحوث والدراسات البرلمانية لأن غاية البحث أو الدراسة البرلمانية هي الوصول إلى الحقيقة والبرهنة عليها بمجرد وضوح رؤيتها لاعتبار الصالح العام.

3. إن بلوغ مرتبة الحقيقة النسبية في البحوث والدراسات البرلمانية لا يمكن التوصل إليها بدون بذل الجهد الكافي من خلال التنقيب عن المعلومات، والتحليل والتركيب لعناصرها الجزئية وفق الآليات المتاحة للأنواع المختلفة من البحوث والدراسات البرلمانية. فالباحث أو الدارس البرلماني أشبه بالساحب في البحر لا يرى أرضاً له، ويريد أن يبلغ الشط فعليه بذل عنايته اللازمة حتى يدرك بر أمانه.
4. عدم إغفال أي معلومة أو فكرة تتعلق بموضوعه وأن يضعها في جداول توظيف المعلومات البرلمانية التي سيأتي ذكرها لاحقاً.
5. أن تكون لغة البحث أو الدراسة البرلمانية مبيّنة على اختيار الألفاظ والعبارات التي تعبر عن المراد المقصود بحيث لا تحمل العبارة البرلمانية التأويل أو الفهم على أكثر من وجه.
6. أن يبتعد الباحث أو الدارس البرلماني عن العبارات العامة التي لا تضيف جديداً، ولا تقيم وزناً للبحث أو الدراسة، بل تثير الاضطراب في الذهن. وإذا ما أخذنا في الاعتبار هذه المبادئ الستة الذي تشير إليه دراسة لنكولن جيرالد فإن ذلك يرتبط بصله وثيقة بالمنهج الديكاردي نسبة إلى الفيلسوف ديكارت (1596-1650).

**أقام ديكارت منهجه على أربع قواعد أساسية أولهما قاعدة اليقين أو البدهة  
وثانيها قاعدة التحليل، وثالثها قاعدة الاستقراء أو الإحصاء الشامل.**

وبعيداً عن المبادئ الفلسفية أو النظرية التي أحاطت بهذه القواعد الأربع فإنه من المهم كيفية انطباقها على البحوث والدراسات البرلمانية .

#### كيف يمكن تطبيق المنهج الديكارتي على البحوث والدراسات البرلمانية؟

يمكن تطبيق هذا المنهج من خلال الخطوات التالية:

1. بعد جمع المعلومات الكافية واللازمة حيال الموضوع، أو القانون محل الدراسة، والاستقراء الجيد لهذه المعلومات سواء كانت أصلية أو فرعية فإنه قبل أن نباشر الكتابة علينا أن نضع في اعتبارنا ثلاثة مبادئ أساسية.
  2. أ. أولها تجنب التسرع في الاستنتاج، أو بناء نتائج وفق ما جمعته من معلومات لأن خطورة البحوث والدراسات البرلمانية أنه في حال تبنيها فإنها تكون توطئه للقرار أو التوصية البرلمانية. ولذا فإن أي تسرع في إطار إطلاق الأحكام سيؤدي إلى أخطاء فنية بالغة في البحث أو الدراسة .  
ب. ضرورة اختيار الباحث للمنهج العلمي البرلماني الأنسب لمعالجة أوضاع الظاهرة محل البحث أو الدراسة.
- حيث لاحظنا كثيراً أن الباحثين البرلمانيين يسارعون في مباشرة الكتابة بعد مرحلة جمع المعلومات دون أن يكون أمامه هدف واضح، أو وسيلة معينة كمنهجية برلمانية محددة العناصر حتى يصل في النهاية إلى التحليل السليم لبحثه أو دراسته البرلمانية أو التشريعية. وعدم اختيار الباحث لمنهجه علمية برلمانية محددة سيؤدي حتماً إلى أن ما يكتبه أو النتائج التي سيصل إليها إنما تعبر عن هواه الشخصي، وهذا يرفضه ديكارت بعبارة ”عدم الميل مع الهوى“ أو أن تكون الكتابات البرلمانية معبرة عن تأييد عاطفي عشوائي لآراء أو أفكار شخص نقل عنه الباحث أو الدارس البرلماني.

ج. كل المعلومات التي جمعها الباحث أو الدارس البرلماني تخضع للتحليل والتركيب عدا المعلومات البديهية التي لا تحتاج إلى إثبات لتأكيد مصداقيتها. وأي معلومات بديهية يجب أن يتوافر فيها شرطين الأول الوضوح التام،

وثانيها التمييز المطلق وهذا ما عبر عنه ديكرت بقوله ” يجب ألا أقبل شيئاً على أنه حق، ما لم أعرف يقيناً أنه كذلك، وإلا دخل في أحكامي إلا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء وتميز، بحيث لا يكون لدي أي مجال لوضعه موضع الشك “.

3. تحليل المعلومات: هذه من الخطوات المهمة في الدراسات والبحوث البرلمانية التي تدور موضوعاتها حول ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

وأي موضوع، أو قانون، أو سؤال أو استجواب في أي برلمان يعني أن الظاهرة الاجتماعية المعنية في القانون، أو الأدوات الرقابية أصبحت في وضع إشكالية. وأن وضعها الإشكالي في واقعها الاجتماعي هو الذي أدى إلى نقلها للبرلمان. فإذا كان التعليم جيداً في واقعة الاجتماعي فلن نطرح قانوناً في البرلمان لتحسين أوضاع التعليم ولن تكون هناك أي دراسات أو بحوث تشريعية، أو تتعلق باستخدام الأدوات الرقابية. ولكن ما إن يحدث وضع إشكالي لعناصر التعليم في الواقع الاجتماعي حتى يهب البرلمان لإعادة التوازن لعناصر التعليم إما من خلال قانون، أو مناقشة موضوع، أو تقديم سؤال، أو استجواب أو غيره من الأدوات الرقابية.

وبصفة عامة فإن كل ظاهرة اجتماعية تتكون من العديد من العناصر، وعناصر أي ظاهرة المفترض أن تتكامل وترتبط فيما بينها لأن ذلك هو الذي يحقق التوازن للظاهرة الاجتماعية. وهذا التوازن هو الذي يتم التعبير عنه بأن أوضاع الصحة في هذا البلد جيدة، أو أوضاع الاستثمار مستقرة وجيدة. ولكن الأمر لا يحدث كذلك باستمرار في الواقع الاجتماعي. بحيث أن هذا الواقع بطبيعته متغير ومتقلب فهو قد يصنف لنا معطيات جديدة لم تكن قائمة من قبل، أو يقلل من شأن أهمية متغيرات كان لها الأولوية في الظاهرة الاجتماعية في الماضي ونظراً لتغير وتقلب الواقع الاجتماعي فإن هذا يلقي بآثاره وظلاله على الظواهر الاجتماعية. فالتعلم الذي كان جيداً في واقعة الاجتماعي وكانت عناصره من مدرسين، وطلبة، ومناهج علمية، ومدارس، وإدارة مدرسية في حالة توازن، أي أن كل العناصر تبدو متوازنة القوى. إلا أنه نظراً لتغير الواقع الاجتماعي حدث اختلال في العلاقة الترابطية والتكاملية بين عناصر هذه الظاهرة، وهذا الخلل يمكن التعبير عنه بأن بعض العناصر ازدادت قوة في وجه عناصر أخرى من ذات الظاهرة.

الأمر الذي يستنتج منه جراء تغير الواقع الاجتماعي وتقلبه أننا أمام نوعين من عناصر أي ظاهرة اجتماعية.

- النوع الأول: يطلق عليه العناصر القوية.
- النوع الثاني: يطلق عليه العناصر الضعيفة.

وكواقع الحال فإن العناصر الضعيفة لا تستطيع أن تصمد كثيراً أمام العناصر القوية.

والبرلمان في كل أفعاله السابقة إنما يكون هدفه الرئيسي تقوية العناصر الضعيفة في الظاهرة لتكون في حالة توازن مع العناصر القوية مما يعيد لعناصر الظاهرة الاجتماعية تكاملها وترابطها.

وهنا يتدخل البرلمان لإنقاذ العناصر الضعيفة في أي ظاهرة اجتماعية من العناصر القوية فيعمل على إيجاد علاج إما بالقانون، أو بتغيير سياسات حكومية من خلال أدواته الرقابية، أو من خلال تشخيص حالة العناصر الضعيفة في المناقشات العامة وإصدار تذكرة علاج برلمانية من خلال التوصيات التي يصدرها في هذا الشأن.

فالبرلمان عندما يدرك مثلاً أن مستوى الخدمات الصحية الذي يقدم إلى المواطنين غير ملبي لاحتياجاتهم، وأن به الكثير من العيوب. فهذا يعني علمياً أن عناصر ظاهرة مستوى الخدمات الصحية تتكون من الأطباء، المرضى، المستشفيات، إدارة المستشفيات، الأجهزة الطبية المتوافرة بالمستشفيات أو من المفترض أنه في حال التوازن بين العناصر السابقة، أي أن جميع عناصر الظاهرة في مستوى قوة واحدة (أي أن جميع العناصر تؤدي مهمتها وفق ما هو مرسوم لها من أهداف اجتماعية) فإن مستوى الخدمات الصحية الذي سيقدم للمواطنين سيكون جيداً. إلا أنه بافتراض أن بعض العناصر السابقة المشار إليها أصبحت أضعف مما كانت عليه أي انتقلت من مرحلة التوازن إلى مرحلة الضعف والوهن الذي قد يصيب بعض العناصر لأي عوامل أو متغيرات طرأت على الواقع الاجتماعي مثل عنصر المستشفيات الذي قد يضعف أمام المتغير الزمني في الواقع الاجتماعي أي مدة عمل المستشفى، أو نظراً لزيادة الحالات المرضية التي يستقبلها يومياً، أو نظراً لتغير الإدارة أو تغير مستوى التمريض.

فالمهم أن هناك عوامل متغيرة في الواقع الاجتماعي أصابت عنصر أو أكثر من عناصر الظاهرة فأدت إلى ضعفها في حين بقيت العناصر الأخرى على قوتها.

فمثلاً عنصر الأطباء لم يتأثر فالنظام التعليمي الذي ينتج أطباء مهرة ظل ثابتاً على الرغم من ضعف مستوى الخدمات الصحية الذي يقدم للمواطنين. وقد نجد الدليل على ذلك في أن العيادات الخاصة للأطباء، أو المستشفيات الخاصة ما زالت على حالها في تقديم خدمات صحية جيدة.

ومن ثم فإن البرلمان عند مناقشة قانون لتحسين الخدمات الصحية، أو سؤال أو استجواب، أو موضوع عام فإنه لن يكون معنياً بمناقشة أوضاع الأطباء، إنما سيركز نقاشاته على عنصر المستشفيات الذي أصابه الوهن والضعف، وسيعمل جاهداً على أن يقوى عنصر المستشفيات حتى يعود التوازن بينه وبين عنصر الأطباء أو غيره من العناصر الأخرى.

ولعل ذلك ما قصده ديكرت من قاعدة التحليل للظاهرة الاجتماعية، حيث قال ” أن حل أي معضلة مستعصية على الفهم والحل إنما يبدأ بتقسيمها إلى عناصرها المكونة لها أو إلى أكبر قدر من العناصر أو الأجزاء التي تدخل لها، وبقدر ما تدعو الحاجة إلى ذلك“.

4. الغرض من تجزئة أي ظاهرة في الدراسات والبحوث البرلمانية والتشريعية إلى العناصر المكونة لها هو فهم الإشكالية التي حدثت في عناصر الظاهرة. وفهم أي مشكلة أصابت العناصر يعني معرفة أسباب هذه المشكلة، أو ما هي المعطيات الاجتماعية التي أدت إلى هذه المشكلة، إلا أن الدراسات والبحوث البرلمانية لا تقف عند هذا الحد حيث أن فهم المشكلة في البرلمان ليس غرضاً في ذاته وإنما قد يكون ذلك في الدراسات والبحوث الأكاديمية، وإنما هذا الفهم

للمشكلة في البرلمان ما هو إلا وسيلة للبحث عن الحل المناسب وهذا ما سنتعرض له لاحقاً بالتفصيل في إطار المنهجيات البرلمانية. إلا أنه بصفة أولية فإنه يمكن الاستفادة من التحليل الأولي. لعناصر المشكلة في إطار ما يعرف بورقة العناصر البرلمانية التي قد تمثل أحد الخيارات المتاحة أمام الباحث لتطبيق المنهج الديكارتي في مرحلة جمع المعلومات عن الظاهرة.

### جدول العناصر البرلماني

الاستنتاج المعلوماتي		المعلومات المرتبطة بكل عنصر على حدة	عناصر الظاهرة	الظاهرة
نتائج	أسباب			

-قاعدة تركيب المعلومات: تعتبر قاعدة تركيب المعلومات من أهم القواعد في نظر المنهج الديكارتي حيث أنه بعد تحليل الظاهرة إلى عناصر مختلفة فإن بعض العناصر قد تكون غامضة، أو إننا لم نصل بعد إلى حقائق المعلومات المرتبطة بهذا العنصر في هذه الحالة فإن هذه العناصر الغامضة نعمل على تحليلها إلى عناصر أبسط، ومن خلال هذه العناصر البسيطة نكرر مرة أخرى جدول العناصر البرلماني، ونقوم بتحليلها.

وبعد أن ننتهي من هذه الخطوة نعمل على إعادة ترتيب الأفكار، أو إعادة ترتيب العناصر، أو ما يطلق عليه تركيب العناصر، أي أن العناصر المتشابهة في أسبابها ونتائجها ستشكل في حد ذاتها محوراً من محاور الموضوع.

ونستمر هكذا دواليك، في حين تظل العناصر المختلفة فيما بينها محاور أخرى منفصلة لدراسة القضية أو الموضوع.

وقد عبر ديكارت عن هذه القاعدة العلمية بقوله ” المهم أن أرتب أفكاري بنظام بادئاً بأبسط الأشياء وأسهلها معرفة، ثم متدرجاً شيئاً فشيئاً حتى أصل إلى معرفة أكثر الأمور تركيباً“

ويعتمد هذا المنهج على الجمع الصحيح للمعلومات أو ما يطلق عليه تقييش المعلومات.

#### ما هو تقييش المعلومات؟

التقييش لغة يعني ” جمع المعلومات من هنا وهناك “، واصطلاحاً يعني جمع المعلومات الكافية واللازمة لمادة البحث فكما تصنع الثياب من القماش، تصنع الأبحاث والدراسات من الموارد والمعلومات المجتمعة من المصادر والمراجع .

ويقول الرازي ” إذا كتبت فتقمش وإذا بحثت ففتش“

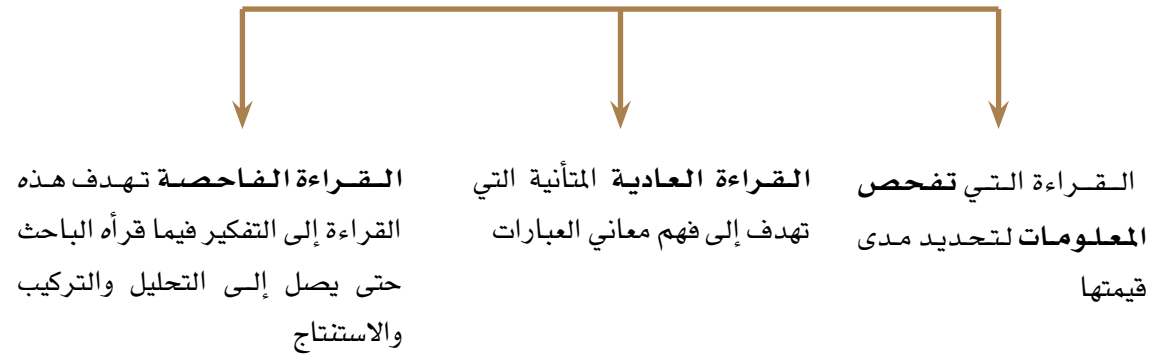
## كيف يتم التقييم؟

- يمر تقييم المعلومات التي يتم تجميعها بثلاث مراحل أساسية هي:

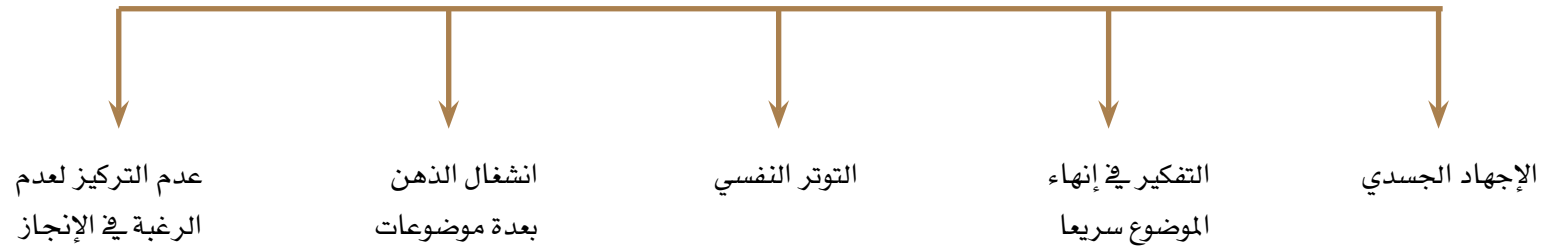
### مراحل تقييم المعلومات



- وحتى يقوم الباحث بالمراحل الثلاث فإن المعلومات التي جمعها سيكون عليه أن يقوم بثلاثة أنواع من القراءات:

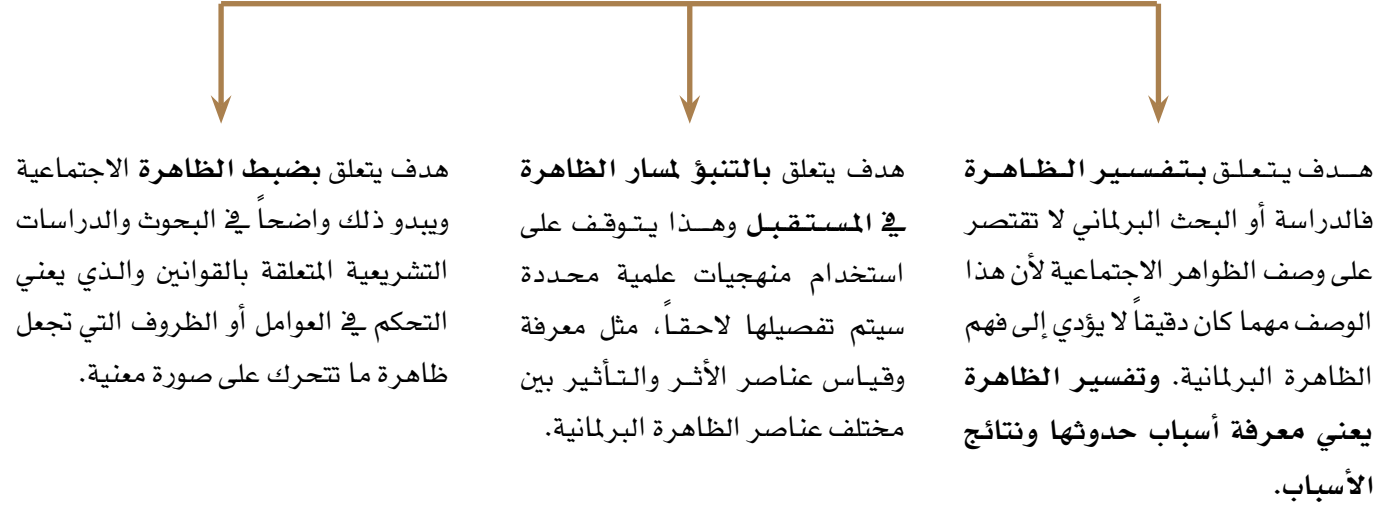


### ما الذي يمنع الباحث البرلماني من فهم ما يقرأه؟



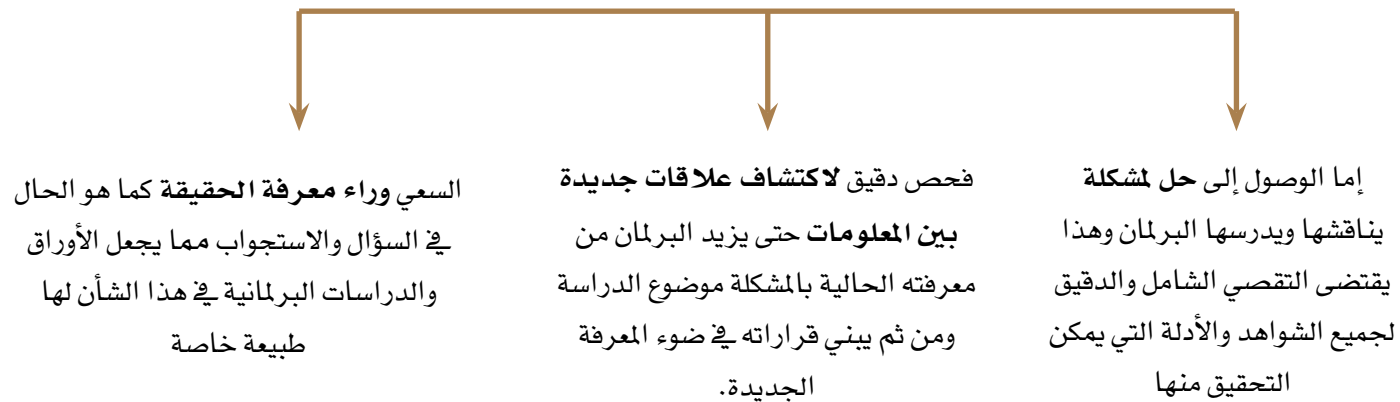
إذا فهم الباحث ما قرأه، فكيف يحدد طريقة كتابته للبحث أو الدراسة البرلمانية؟

تحديد طريقة كتابة البحث أو الدراسة البرلمانية تتوقف على تحديد الهدف من البحث أو الدراسة أو الورقة البرلمانية وبصفة عامة فإن أي بحث أو دراسة برلمانية فإن هدفها لا يخرج عن ثلاثة احتمالات.



ولماذا تكون أهداف البحوث والدراسات البرلمانية إما تفسير الظاهرة أو التنبؤ بمسارها المستقبلي، أو ضبطها والتحكم في العناصر المشكّلة لها؟

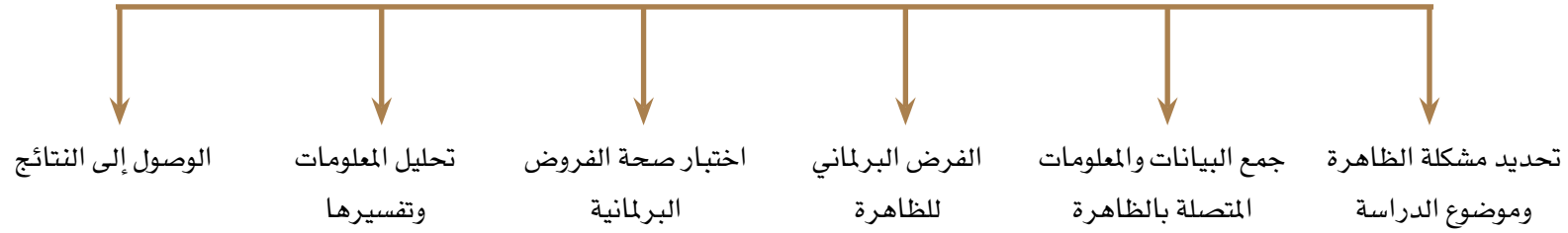
هذه الأهداف الثلاثة للدراسات والبحوث البرلمانية إنما تتبع أساساً من الأغراض الحقيقية لإجراء الدراسات والبحوث البرلمانية وهذه الأغراض تتحدد في:





هل هناك خطوات علمية مشتركة أو متشابهة بين كل أنواع البحوث والدراسات البرلمانية على الرغم من وجود اختلافات بين منهجيات هذه البحوث والدراسات؟

• هناك ست خطوات رئيسية يمكن اعتبارها القسم المشترك بين مختلف أنواع البحوث والدراسات البرلمانية

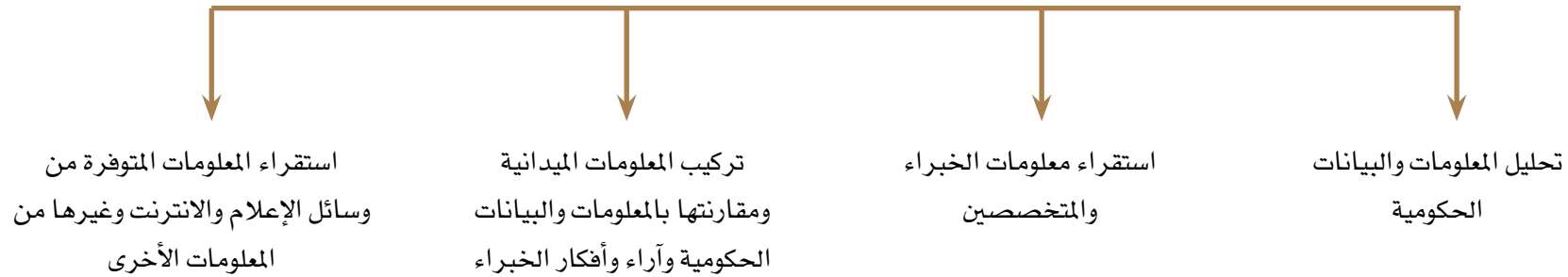


### أولاً: تحديد مشكلة الظاهرة موضوع الدراسة أو البحث البرلماني:

تحديد مشكلة البحث يعني الوصف الدقيق لخلفية المشكلة وهو ما يعبر عنه أوراق الخلفية البرلمانية، وتحديد مشكلة الظاهرة يعد من الخطوات الأساسية في دراسة أي ظاهرة أو قانون في البرلمان لأنه بناءً على هذا التحديد سيتم تقدير كل خطوات البحوث والدراسات البرلمانية والتشريعية التالية. كما أن تحديد مشكلة البحث يعني اختيار المنهج العلمي الذي سيتبعه الباحث في بحث وتفحص هذه الظاهرة لاحقاً.

مشكلة الظاهرة = موضوع له عناصر غامضة

ولكي نفسر الظاهرة فنحن بحاجة إلى:



## ثانياً: جمع المعلومات والبيانات

المشكلة الأساسية في جمع المعلومات والبيانات إما يعود إلى ندرتها، أو كثرتها وفي كلتا الحالتين فإن الباحث البرلماني يعاني من كيفية التعامل مع المعلومات، أو ترتيب أفكاره.

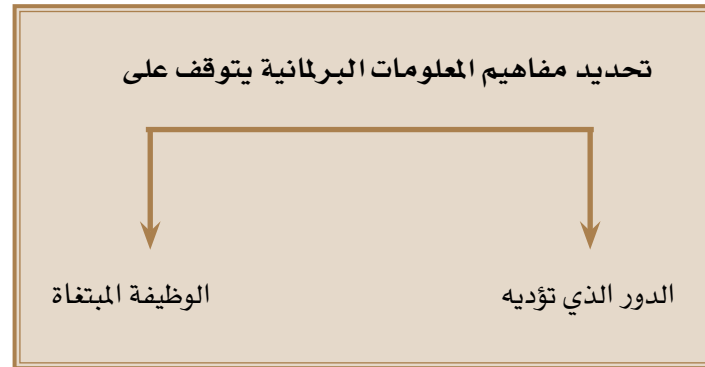
- نبدأ بالمشكلة البحثية **والمعلومات الكثيرة**: فالباحث قد يخشى من تجاهل أي معلومة، أو عدم كتابتها في حين أن بحثه لا يريد إلا نوعاً محدداً من المعلومات.
- والباحث البرلماني عليه منذ البداية في التعامل مع حجم المعلومات الكثيرة أن يسعى إلى تحديد مفاهيم وتحديد المفاهيم من المعلومات يعني تبين ما تعنيه المعلومات من مقاصد، وتوضيح ما تتضمنه من معان، وما تظهره من صفات.
- فالمعلومات المترادفة، أو التي تتكرر معانيها بألفاظ وعبارات مختلفة، كذلك فإن هناك قسماً من المعلومات يطلق عليه المعلومات غير المحددة، أو العامة وهو نوع من المعلومات الفضفاضة التي لا تقيم وزناً في الاستقراء أو التحليل.
- أما النوع الثالث من المعلومات يطلق عليه **المخبئة** وهي تلك المعلومات التي تحتاج إلى توضيح وتفسير، أو أن هذه المعلومات في حد ذاتها في حاجة إلى تفسير جديد من معلومات جديدة.
- أما النوع الرابع من المعلومات والذي يعد العنصر الأكثر أهمية في المعلومات البرلمانية هو ما يطلق عليه **المعلومات المصورة** وهي تلك المعلومات التي تحتل كلماتها صور لها في أرض الواقع. حيث أن صور المعلومات في الواقع هي التي تجعل مفاهيمها واضحة.
- فعندما نقول إنساناً فإن للإنسان صورة يمكن تصورها. ولكن عندما نقول السعادة فإن من الصعب رسم صورة لها مع أننا قادرون على تصورها في سلوكيات الأفراد والجماعات. فصورة الإنسان في الواقع يمكن أن تتشكل في ذكر، أو أنثى، طفل، أو عجوز، عربي، أوربي، أسمر، أبيض.
- فكل هذه التفاصيل يمكن أن تكون محمولة في صورة الإنسان، أما السعادة فليس لها صورة معينة فقد نتخيلها بالبهجة، والرضا، والفرحة التي ترسم على وجه الإنسان إلا أنه لا يمكن تحديد صورة محددة لها.
- ولذلك فإن المعلومات التي لها صور واقعية وتتحرك في الواقع الاجتماعي تحمل مفاهيم واضحة في البحوث والدراسات البرلمانية.
  - أما المعلومات التي لا تحمل صورة فإنها تحتاج إلى توضيح أكثر من غيرها من أجل تحديد المفاهيم. وبدون هذا التحديد فإن يتعذر تحديد المشكلة البحثية أو إجراء نوعيات التحليل اللازمة لها. فالمعلومات البرلمانية التي تحتاجها الدراسات والبحوث البرلمانية دوماً تحتاج إلى دلالات واقعية يعبر عنها.
- فالبرلمان ليس معنياً بالفلسفات النظرية، أو المفاهيم العلمية الأكاديمية إلا بالقدر الذي يخدم دلالاته الواقعية.
- لتوضيح الصور أكثر فإننا في البحوث والدراسات التشريعية نفرق بين الأرقام والحروف فالحرف (ح) يختلف تماماً عن الرقم (3) ولا يوجد علاقة بينهما.
- فالحرف (ح) يعبر عن صوت لا صورة له في الواقع.

أما (3) فلها دلالات كنسبة مئوية، ولها نصف (1.5)، وسبب وجود (3) هو وجود 2 + جزء آخر وهو 1. ولن نحصل على الرقم (3) إلا إذا أخذنا الأرقام المكونة له وهي 1 و 2.

في حين أن الحروف مستقلة، فالرقم (3) دائماً جزء من أي رقم يأتي من بعده. أما (أ) فليس جزءاً من الحرف (ب)، والحرف (ب) ليس جزءاً من حرف (ح) فكل حرف له دلالة.

كما أن الأرقام يمكن تصورها فيمكن أن نتصور ثلاثة أشخاص، وثلاث أشجار، وثلاثة حيوانات. أما الحروف فهي تعبر عن أصوات. فلا يمكن أن نتصور (ح) من الأشخاص، أو (ح) من الحيوانات. كما أن هذه الحروف لا تعطي معنى إلا وحدة بين حرفين أو أكثر فيها ولذا فإنه في الصياغة التشريعية، أو البحوث والدراسات التشريعية فإننا نلجأ إلى الأرقام لتوضيح ترتيب الإجراءات والأفكار فالخلاصة التي نريد أن ننتهي إليها هي:

إن المعلومات هدفها في البحوث والدراسات البرلمانية هو تحديد المفاهيم سواء بنائياً أو وظيفياً.



ولتوضيح ذلك فإن الدور البنائي لقانون إصلاح التعليم يتمثل في إن الخروج على هذا القانون يعد انحرافاً عن القانون.

أما الدور الوظيفي للقانون هو تنظيم وتطوير العملية التعليمية وتحقيق أهداف اجتماعية.

أما النوع الخامس من المعلومات يطلق عليه المعلومات ذات القياس وهو نوع مهم من المعلومات التي تحتاجها الدراسات والبحوث البرلمانية خاصة عند ممارسته للدور الرقابي.

فإذا كان البرلمان هو الذي يسن القوانين، ويقر أساسيات النظم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، فإن أي سلوكيات يقيسها البرلمان بمدى انحرافها عن القوانين، والنظم المجتمعية التي أقرها دستوره.

فكل موضوع أو قضية برلمانية تتشكل من جانبين رئيسيين أولهما الموضوع في حد ذاته وما يتفرع عنه من إشكاليات وتحليل للإشكاليات، وثانيهما القياس الذي يعني قياس عناصر الموضوع أما بالدستور أو القوانين أو الأعراف، أو الدين.

فقد يتراءى للحكومة من واقع برامجها في التطوير والإصلاح أن تطرح قانون للاستساح، فإن البحوث والدراسات التشريعية مع تحليلها وتركيبها لعناصر هذا الموضوع فإنها إذا أغفلت عنصر القياس أي قياس هذا الموضوع بثوابت دستورية أو قانونية أو عرفية أو دينية فإن ذلك سيؤدي إلي نتائج مضللة لأن القياس قد يرتب حكماً يتعارض مع الدين.

كما أن السؤال أو الموضوع العام أو الاستجواب في البرلمان يتعلق بموضوع ما ثم يتم قياس التصرفات والسلوكيات ومدى مخالفتها لأوضاع القياس.

### جدلية المعلومات البرلمانية

يقول الله تعالى ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾ الكهف: ٥٤.

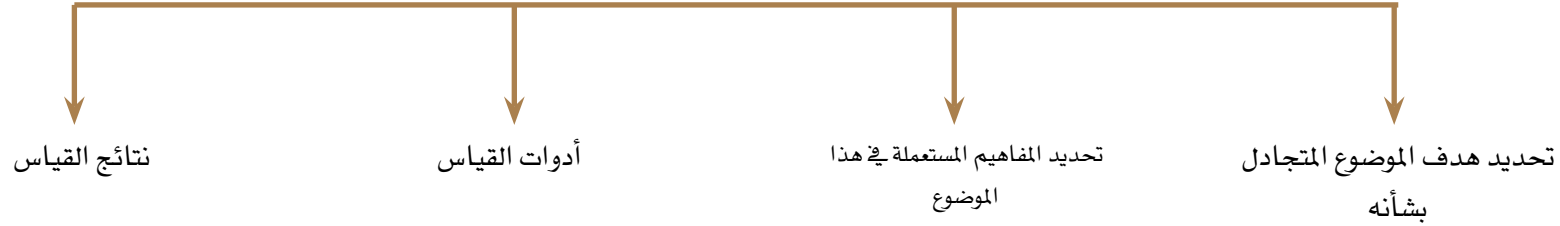
فالإنسان بطبعة يميل إلى الجدل لقدرته على التفكير والفهم والتحليل، والبرلمان هو أكثر الأماكن التي يثار فيها الجدل بل إن معنى كلمة برلمان هو "مكلمة" والمكلمة تعني مجموعة من الأشخاص يتجادلون ويتحاورون.

إلا أن الجدل الأكثر إثارة في البرلمان هو الجدل بين أعضاء البرلمان وممثلي الحكومة. فما إن ينتهي البرلمان من دراساته وأبحاثه أو تقاريره إلا وتجادله الحكومة في النتائج التي توصل إليها ويحاول كل طرف سواء برلماني أو حكومي أن يدحض حجج الطرف الآخر.

وهناك الكثير من المعلومات التي تعتمد عليها الدراسات والمعلومات البرلمانية تمثل أداة جدل وفي الكثير من الأحيان فإن الباحثين البرلمانيين يترددون كثيراً في استخدام مثل هذا النوع من المعلومات الذي قد يتضمن انتقادات لاذعة للحكومة.

إلا أن المعلومات الجدلية قد تكون لها أهمية كبرى في البحوث والدراسات البرلمانية خاصة إذا ما تم استخدامها وفق الأصول العلمية البرلمانية المتعارف عليها لأن الجدل في الدراسات البرلمانية هو أسلوب منهجي لتبيان الحقائق ووسيلة بحث عن علل وجود هذه الحقائق، بل بالجدل يمكن أن يتضح مرامي المعلومات المباشرة وغير المباشرة، فالباحث البرلماني قد يلجأ، إلى إعداد ما يطلق عليه "ورقة الحجية البرلمانية" التي تعتمد بالأساس على مصداقية الحجج المطروحة في هذه الورقة، والقياس الذي يستند إلى الدستور أو القوانين أو الأعراف أو الدين والاستنتاج المبني على القياس.

## عناصر ورقة الحجية البرلمانية هي:

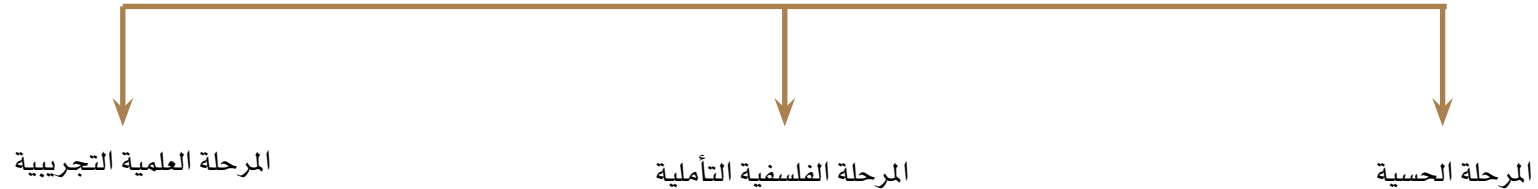


- وإذا نظرنا إلى هذه العناصر الأربعة فإننا سنكون أمام محورين أساسيين في ورقة الحجية البرلمانية.
- **المحور الأول:** معطيات الموضوع أي وصف الموضوع من حيث مفاهيمه وأساسياته، وعوامل وجوده وتطوره.
  - **المحور الثاني:** الاستنتاج ويشمل أدوات القياس ونتائج القياس أما بشأن المعطيات فهي دائماً متجددة ومتغيرة.

## ماهية المعلومات البرلمانية

يهدف الباحث البرلماني من وراء استخدام المعلومات المتوفرة لديه إلى إرشاده للخطة الفكرية التي توضح وتحدد له كيفية تناول الظاهرة محل الدراسة، وبدون هذه المعلومات فإن البحث أو الدراسة البرلمانية لن تجعل الباحث قادراً على التفكير بمنهجية علمية وإنما سيعتمد على الأسلوب الاعتيادي في بناء أساسيات بحثه ودراساته ويعني هذا الأسلوب الاعتماد على المواقف والأحداث المشابهة التي اعترضت حياته وبناء على تقييماته ومعلوماته الشخصية، أما في حال توافر المعلومات فإنه سيعتمد على الأسلوب العلمي المبرمج الذي يعني تنظيم وبرمجة تفكيره وخطوات محددة لمجابهة حل المشكلة التي يدرسها وبصفة عامة فإن تطور المعلومات ارتبط بتطور الفكر الإنساني، الذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل أساسية، كما هو موضح أدناه

## مراحل تطور الفكر الإنساني



- في المرحلة الحسية استخدم الإنسان حواسه المجردة والمعروفة في فهمه ومعرفته للأشياء، وتفسيره المواقف التي واجهته باستخدام حاسة البصر مثلا لتمييزه بين الأشياء التي يراها أمامه.
- في المرحلة الفلسفية التأملية وهي المرحلة التي حاول الإنسان التفكير والتأمل في الظواهر والأسباب الأخرى التي لا يستطيع فهمها أو معرفتها عن طريق حواسه المجردة المعروفة.
- وفي المرحلة العلمية التجريبية ربط الإنسان بين الظواهر ومسبباتها وبعضها بالبعض الآخر التي تتطلب تحليل المعلومات المتوفرة لغرض الوصول إلى القوانين والنظريات والتعميمات لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض حياته. وفي كل مرحلة للمعلومات دورها في الحصول على المعرفة التي تطورت هي الأخرى عبر القرون.

## الفصل الأول

مناهج البحوث في الأوراق  
والدراسات البرلمانية





لعل أول شيء يجب أن يفكر فيه الباحث البرلماني سواء كان في إدارة البحوث أو اللجان، أو الشعبة البرلمانية، أو الجلسات، وأي إدارة تقدم الأعمال الفنية للمجلس هو أنه لا يقوم بإعداد بحث أو دراسة باستقلال عن إدارة المجلس أو الأعضاء.

ولذا يطلق على البحوث والدراسات البرلمانية "خدمات البحوث والدراسات" فهذه الخدمة يقدمها الباحث البرلماني من أجل مساعدة النائب ليتخذ قراراً فيما هو معروض عليه من أعمال المجلس الداخلية والخارجية.

فمهمة الباحث البرلماني هو توفير القدرة الفنية للنائب، وتوسيع مداركه حتى يصل إلى أصوب القرارات البرلمانية.

والمشكلة في الباحث البرلماني أنه يفكر ابتداءً في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، ويرى أن ما جمعه من معلومات كافياً لإنجاز بحثه أو دراسته، ثم يقوم بتحرير هذه المعلومات في بحثه أو دراسته وهو يعتقد أنه قدم بحثاً أو دراسة جيدة للنائب.

فالأكثر أهمية في البحوث البرلمانية هو القدرة على تحليل هذه المعلومات أولاً ثم انتقاء عناصر التحليل ثانياً، ثم النتائج الأساسية للتحليل.

### الورقة التمهيدية

إن المراحل الثلاث السابقة تعد في ورقة يطلق عليها الورقة التمهيدية للدراسة أو البحث وهي تتكون من عناصر محددة هي:

- أولاً: موضوع الدراسة
  - ثانياً: المعلومات الواردة أو المجمعة حول هذا الموضوع
  - ثالثاً: تحليل هذه المعلومات
  - رابعاً: انتقاء عناصر التحليل
  - خامساً: النتائج الأساسية للتحليل
  - سادساً: علاقة هذه النتائج بالنائب البرلماني.
- من الأهمية انتقاء عناصر التحليل في الورقة التمهيدية لأنها هي التي سترتب نتائج الدراسة أو البحث أو التقارير أياً كان نوعه كتقرير اللجنة أو تقرير الرد على خطاب رئيس الدولة، أو تقرير نهاية الدور.

وعندما يبدأ الباحث في إعداد الورقة التمهيدية يكون في حاجة ماسة لأن يتبادل الرأي مع الآخرين. ولذا درجت العديد من إدارات البحوث في برلمانات العالم على أن تعقد اجتماعاً في بداية عمل كل بحث أو دراسة، ويطلق عليه الاجتماع التمهيدي.

## الاجتماع التمهيدي

- الغرض من الاجتماع: أن خدمات البحوث أو التقارير أو الدراسات لا تخص شخصاً معيناً وإنما هذه الخدمة هي مسؤولية الأمانة العامة للبرلمان في مجموعها.
- إدارة الاجتماع: يدير الاجتماع الباحث المكلف بإعداد الدراسة أو البحث، وإذا كانت الدراسة أو البحث به العديد من جوانب التحليل (السياسية والاقتصادية مثلاً) فإنه يمكن أن يشترك اثنان في كتابة الدراسة أو البحث كل منهما يتناول الجانب الذي يفضل أن يكتب فيه، ويراقب الاجتماع مدير البحوث أو اللجان، أو الجلسات، أو أي إدارة فينة في البرلمان.
- طريقة العمل في الاجتماع:
  1. يطرح الباحث في بداية الاجتماع على زملائه فكرة موضوع الدراسة، والمعلومات التي توصل إليها من مصادر مختلفة (هذه المعلومات يتم توزيعها على الباحثين في الإدارة قبل يوم، أو يومين على الأقل من الاجتماع).

### الجدول (1)

#### الجدول الاستهلاكي

المعلومات الواردة	عناصر التحليل (ماذا نريد)	الأسباب

## تابع / الاجتماع التمهيدي

2. يعبر الباحث المكلف بالموضوع عن وجهة نظره في عناصر الدراسة أو البحث أو التقرير، باستخدام جدول عناصر التحليل.

جدول (2)  
جدول عناصر التحليل

عناصر التحليل	أهمية عناصر التحليل	النتائج المترتبة

3. يعقب كل باحث آخر على ما تناوله زميلهم سواء بإضافة عناصر جديدة، أو حذف عناصر أو التركيز على معلومة بعينها، أو يروا أن هناك معلومات أخرى لم يتمكن منها الباحث الرئيسي.

4. عندما ينتهي تعقيب كل الباحثين يطرح الباحث الرئيسي عليهم النتائج التي توصل إليها من النقاش معهم والخاصة بتحليل عناصر الموضوع فيسرد لها عليهم بترتيب أهميتها، مستخدماً جدول انتقاء عناصر التحليل.

جدول (3)  
جدول انتقاء عناصر التحليل

الأولويات	المبررات	المقترحات	النتائج

5. يجرى النقاش مرة أخرى حول انتقاء عناصر التحليل، وفي هذه المرحلة سيكون مطلوب من الباحثين إعادة ترتيب عناصر الموضوع وفق أهميتها، والآثار المتوقعة للجنة، أو المجلس، أو مجموعة النواب بالاستفادة من هذه العناصر.

6. يسرد الباحث الرئيسي ما تم التوصل إليه بصفة نهائية في انتقاء عناصر التحليل ثم يعقب أخيراً مدير البحوث أو اللجان، ويطرح وجهة نظره من منطلق خبرته في البرلمان.

7. مرحلة كتابة البحث أو الدراسة أو التقرير بعدما يكون قد تجمع لدى الباحث الرئيسي العديد من الأفكار والآراء التي طرحها زملائه.

## كيف أجعل عضو البرلمان مهتماً بقراءة وتفحص هذه الدراسة أو البحث؟

على الباحث أن يضع في اعتباره أن النائب أو العضو عندما يقرأ أي بحث أو تقرير أعده الباحث فإنه لن يكون مهتماً به بذات القدر الذي يهتم به الباحث، كما أن النائب ليس لديه الكثير من الوقت للقراءة والتفحص ولذا على الباحث أن يتبع الآتي:

### (1) تقسيم أي موضوع برلماني إلى مجموعة أفكار رئيسية

- تتفق البحوث البرلمانية في تقسيم أي موضوع برلماني إلى مجموعة أفكار رئيسية، وكل فكرة رئيسية تحتمل مجموعة من الأفكار الفرعية، وأجعل دائماً أهم فكرة رئيسية لديك في بداية بحثك حتى لو اضطررت أن تكتبها في شكل مقدمة أو تمهيد ثم رتب الأفكار حسب أهميتها.
- ولعل النموذج الأمريكي في كتابة البحوث والأوراق البرلمانية يقدم لنا خبرة مقارنة جيدة حيث يتم كتابة أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية في أول صفحة، إن أول ما يطلع النائب (العضو) في البحث جزئية أهم النتائج، ثم تأتي بعد المعلومات المفصلة لهذه النتائج.

### (2) كتابة جمل قصيرة معبرة بوضوح عن المعنى

- لكي تجذب العضو أو النائب للاهتمام ببحثك أو دراستك، فإن على الباحث كتابة جمل قصيرة معبرة بوضوح عن المعنى، لأن المشكلة الأساسية التي نجدها في العديد من الباحثين البرلمانيين هو أنه يلجأ إلى كتابة الجمل الطويلة التي ترهق القارئ حتى يصل إلى نهايتها.

### (3) عبر دائماً عن المعنى الذي تريده بكلمات قليلة محققه لهدف المعنى

- على الباحث أن يعبر دائماً عن المعنى الذي يريده بكلمات قليلة محققه لهدف المعنى، فالبحث أو التقرير البرلماني لا يتحمل المترادفات اللفظية، أو المحسنات البديعية، أو تلك الكلمات التي تدور حول المعنى ولا تصيبه، فالباحث لا يكتب مقالة أو دراسة أدبية، وإنما يكتب بحثاً أو دراسة من أجل الحقيقة ولذا يطلق على البلاغة في البحث البرلماني بلاغة الحقيقة.

### (4) الرجأ دائماً إلى التبنيد كلما وجدت ذلك مناسباً

- على الباحث أن يلجأ دائماً إلى التبنيد كلما وجد ذلك مناسباً، لأن التبنيد يسهل بناء العبارة، ويزيد الوضوح في كتابة البحث ويسهل على قارئك أن يتبين ماذا تريد أن تقول.

### (5) لا تكتب عموميات في البحث البرلماني

- على الباحث أن لا يكتب عموميات في البحث البرلماني، ومن الأمثلة على ذلك ”هذه المشكلة خطيرة، ولها انتكاسات على المستوى الوطني، وسيؤدي تفاقمها إلى تدهور أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد“.
- فالعبارة العامة يمكن أن تُكتب في دراسة أكاديمية، أو مقالة لصحيفة. ولكن في البحث البرلماني إذا أردت أن تعبر عن كل العموميات الواردة في العبارة السابقة فيمكن أن تكتب إن خطورة هذه المشكلة تبرزها العناصر الآتية:
  - 1 .....
  - 2 .....
  - 3 .....
- على الباحث أن يستند في كل عنصر إلى حقيقة معنية، أو سبب مباشر أو ماهية وخطورة هذه المشكلة أو تداعياتها.

### (6) لا تلجأ إلى كتابة العبارات التقريرية أو الحكمية

- على الباحث أن لا يلجأ إلى كتابة العبارات التقريرية أو الحكمية في البحث أو الدراسة أو التقرير البرلماني مثل «مما لا شك فيه، أن هذه المشكلة خطيرة جداً» و”إن الحقائق التي توصلنا إليها كافية تماماً لاستجلاء عناصر الموضوع“.
- إن الابتعاد عن كتابة العبارات التقريرية أو الحكمية إنما يعود إلى أن مهمة الباحث الرئيسية هي البحث عن الحقيقة، والحقيقة ذاتها لا يمكن التوصل إليها من خلال أي بحث أو دراسة لأنها دائماً متغيرة ومتقلبة مع ظروف وتطورات المجتمع.
- فالباحث البرلماني يقدم عدة بدائل، أو عدة توصيات لعلاج المشكلة التي يبحثها البرلمان. وقد يكون هناك بديلاً معنياً هو أفضل البدائل في هذا التوقيت، ولكن بعد أيام أو شهور أو سنين قد نرى أن هذا البديل ليس هو الأفضل، وإنما بديل آخر قد نكون رفضناه في الماضي وأن الجديد هو الأفضل.

### (7) اربط دائماً بحثك بجمل وعبارات معبرة عن الواقع

- على الباحث أن يربط بحثه دائماً بجمل وعبارات معبرة عن الواقع لأن البحث البرلماني يعبر ”عن حياة الناس في خارج البرلمان“.
- ويهم النائب أن تكون لغة البحث هي لغة الواقع الذي يحياه الناس، فالبحث البرلماني لا يحتمل المقدمات التاريخية عن أصل المشكلة، وتطورها الزمني، ومصادرها التاريخية، أو أن يقفز الباحث إلى المستقبل مباشرة فيتحدث في بدايات البحث عن آثار مستقبلية لم تتلامس مع الواقع بعد، فإذا اضطر الباحث إلى ذلك - لأن بعض النوعيات من البحوث أو الدراسات أو التقارير قد تتطلب ذلك - فعليه أن يحرص دائماً على أن تمر سريعاً وفي عبارات موجزة وأسطر قليلة لا تزيد عن الثلاثة ثم على الباحث أن يعود سريعاً إلى لغة الحاضر والواقع.

## (8) الاهتمام بإعداد «كبسولة البحث أو الدراسة»

• على الباحث أن يعي وهو يعد بحثاً برلمانياً أن يجعل النائب قادراً بشكل أو بآخر على هضم بحثه أو تقريره من خلال «الكبسولة البرلمانية» والتي تعني بها إعداد موجز مركز لكل ما جاء في البحث أو الدراسة مع التركيز على النتائج. وكلما كان الإعداد جيداً لورقة الكبسولة كلما نجحت في جذب النائب لقراءة البحث والدراسة.

• «الكبسولة البرلمانية» قد تكون ورقة واحدة في بداية البحث، أو بطاقة منفصل يقدم مع البحث وورقة الكبسولة البرلمانية لاقت استحساناً كبيراً من مختلف نواب الدول المختلفة وهي لا تزيد بحال من الأحوال على صفحة واحدة يتم تقسيمها في الأغلب إلى الآتي:

1. أهمية الموضوع ..... (في 3 أسطر)
2. أسباب المشكلة ..... (في 4 أسطر)
3. مختلف الآراء حول المشكلة ..... (في 6 أسطر)
4. النتائج ..... (في 7 أسطر)
5. التوصيات إن وجدت أو المقترحات ..... (من 8-10 أسطر)

• وفي حالة إعداد ورقة «الكبسولة البرلمانية» في بطاقة فيتم تقسيمها كالتالي:

1. أهمية الموضوع ..... (في سطرين)
2. أسباب المشكلة ..... (في 3 أسطر)
3. مختلف الآراء التي أبدت حول المشكلة ..... (في سطرين)
4. النتائج ..... (في 4 أسطر)
5. التوصيات أو المقترحات إن وجدت ..... (من 6-8 أسطر)

## (9) التعامل بحرفية بالغة وفهم للمعلومات الواردة من الحكومة أو من الجهات الخارجية

- على الباحث البرلماني أن يتعامل بحرفية بالغة، وفهم للمعلومات الواردة إليه من الحكومة أو من الجهات الخارجية، فأحد المشكلات التي تواجه الباحث البرلماني هو أنه يكون في حيرة من أمره إزاء ذلك الكم الهائل من المعلومات والبيانات، والإحصائيات التي ترد إليه من الحكومة، أو أي جهة متخصصة، أو أي منظمة أهلية أو غيرها. ودائماً يتولد لديه خوف بأنه إذا لم يذكر هذه المعلومات أو يقوم بتضمين بحثه أو تقريره الجداول والوثائق الرقمية فإن هذا سيجعل بحثه أو دراسته أو تقريره غير جيد.
- للتغلب على تلك المشكلة كثيراً ما يلجأ الباحث إلى حشو دراسته بالعديد من الجداول والبيانات والمعلومات ويظن الباحث أن هذه هي الوسيلة المناسبة لتوثيق معلومات بحثه وحتى يقنع النائب بأهمية هذا البحث. وفي حقيقة الأمر لا تعد تلك الطريقة الأنسب للتعامل مع المعلومات فالباحث البرلماني يتعامل مع البيانات والمعلومات الخارجية بقدر ضرورتها فقط، ووفق عناصر الموضوع المجدولة سابقاً ولذا درجت البحوث البرلمانية على أن يكون في متن البحث عناصر التحليل للمعلومات ثم يرفق بالبحث أو الدراسة أو التقرير ما يطلق عليه ”مصادر الإيضاح“ أو ”معلومات إيضاحية“.
- إن المعلومات الواردة إلى البرلمان من أي وزارة هي معلومات متخصصة، والوزارة جهة فنية وليس فقط في إنتاج هذه المعلومات، أما البرلمان فهو ليس جهة فنية، وإنما هو سلطة تتعدد فيه مستويات التعليم والثقافة، وبالتالي فإن مهمة الباحث الأساسية عندما تعرض عليه هذه البيانات والمعلومات أن يولد الباحث البرلماني القدرة لنواب البرلمان على أن يفحصوا أو يراقبوا هذه المعلومات بفعالية وكفاءة.
- في الكثير من الأحيان في العديد من دول العالم حتى في أشدها ديمقراطية فإن الوزارات والجهات الحكومية تعتمد أحياناً أن ترسل للبرلمان سيل هائل من الجداول والبيانات والمعلومات المتخصصة التي لا يقدر على فهمها سوى المتخصصين من أجل تمرير مشروع قانون ما، أو إغلاق المناقشات البرلمانية في موضوع ما، وفي الأغلب تنجح الحكومات في ذلك، لهذا أطلق البعض على ذلك بعملية ”السطو على دور البرلمان“ من هنا تبرز أهمية الباحث البرلماني في البرلمانات وذلك من خلال تحليله للبيانات والجداول ثم تقديمها إلى الأعضاء بشكل يعينهم على فهم واستيعاب المعلومات.

### كيف يمكن للباحث البرلماني أن يستقي معلوماته؟

خدمة البحوث الجيدة تعتمد على المعلومات الجيدة، فلا يمكن إنتاج بحث أو دراسة أو تقرير برلماني جيد دون أن تتوفر المادة الخام التي يتشكل من خلالها البحث.

وعلى الرغم من ثورة المعلومات والاتصالات الهائلة التي يسرت كثيراً من أمور البحث البرلماني، إلا أن الباحث البرلماني سيظل دائماً لديه مشكلة هذا الكم الهائل من المعلومات والبيانات التي يمكن أن يستقيها من الانترنت، أو التي ترد إليه من الحكومة، أو الجهات الأكاديمية وأي جهة أخرى معينة.

وانعقدت العديد من المؤتمرات وورش العمل الدولية المتخصصة لمناقشة هذه الإشكالية، كما أن الإدارات الفنية في برلمانات العالم اجتهدت لتقديم العديد من البدائل التي كان هدفها تسهيل مهمة وعمل الباحث البرلماني.

وهذه الوحدة أو الإدارات الفنية -سواء في إدارة البحوث أو اللجان، أو الشعبة، أو الجلسات، أو المكتب الفني للأمين العام- تمد الباحثين بما يحتاجون إليه من معلومات وبيانات مبوبة ومرتبة ويصاحبها تحليلات متنوعة.

وتتطلب هذه الأفكار من افتراض أساسي وهو أن سلطة المعرفة للبرلمان هي التي ستتيح له القيام بأدواره، أو القيام بأي خطط لتطويره، فبدون توافر آليات المعرفة الجيدة للأعضاء وتمكينهم من فهم مشروعات القوانين أو أسباب الموضوعات وما يثيره نتائجها فإن التطوير البرلماني سيكون عاجزا عن تحقيق أهدافه.

ولقد كان واحدا من الأفكار المهمة التي تم تطبيقها في عدد من برلمانات العالم هو إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه "ذاكرة البرلمان" أو "مركز المعلومات البرلماني" أو "الأرشيف الفني للبرلمان" أو "وحدة المعلومات البرلمانية".

فإذا نظرنا إلى نموذج الكاميرون الذي استقته من الخبرة الأوروبية فإن هذه الوحدة أو الإدارة تتكون من سبعة أقسام، والتي تعمل بشكل متكامل في تقديم ملف المعلومات المطلوب إلى الباحث البرلماني في أي إدارة فنية، وهذه الأقسام هي: قسم القوانين، قسم تقارير اللجان، قسم الإجراءات البرلمانية، قسم المعلومات والتحليل الصحفي، قسم المناقشات البرلمانية، قسم الانترنت، والقسم الفني.



## القسم الأول: قسم للقوانين

- لدى قسم القوانين سجل كامل بكل القوانين التي أصدرها البرلمان في فصوله التشريعية المختلفة، وهذا السجل المعلوماتي - والذي يتم وضعه على الحاسب الآلي- يتضمن كل المراحل التي مر بها مشروع القانون من حيث:
  - مشروع القانون بالشكل الذي جاء من الحكومة.
  - التعديلات التي أدخلتها اللجنة.
  - التعديلات التي أدخلها البرلمان.
  - مشروع القانون النهائي بعد موافقة البرلمان عليه.
- ويتم إعداده في جدول يطلق عليه ذاكرة القانون.

### جدول ذاكرة القانون

- تاريخ وصول المشروع إلى البرلمان .....
- قانون كذا..... لسنة .....
- تاريخ صدوره من البرلمان.....

غرض القانون وظروف تقديمه	القانون في صورته النهائية	مشروع القانون كما عدله البرلمان	مشروع القانون كما عدلته اللجنة	مشروع القانون كما جاء من الحكومة

### تابع / القسم الأول : قسم للقوانين

- كما يختص قسم القانون بإعداد سجل آخر يطلق عليه سجل الخبرة الدولية للقانون، ويعاون القسم في إعداد هذا السجل قسم الانترنت.
- وهذا السجل يقوم ببحث موضوع القانون في العديد من دول العالم سواء الإقليمية أو الدولية، وتكون مهمة القسم الفني اختيار الدول التي يمكن المقارنة معها، وفي هذه الحالة يتم تقسيم مشروع القانون إلى موضوعات متعددة وهي ذات الموضوعات الواردة في مشروع القانون كما جاء في الحكومة.

### سجل الخبرة الدولية للقانون

مثلاً إذا كان الهدف إعداد سجل لمشروع القانون الخاص بالمعاشات

البند	دولة (أ)	دولة (ب)	دولة (ج)	دولة (د)	دولة (هـ)
التأمينات					
المعاشات					
سن التقاعد					
سن منح الاستحقاق					
الإجراءات					
الجهات الفنية المسؤولة عن تطبيق القانون					

- وأهمية هذا السجل أنه بعد مرور فترة زمنية معينة فإن إذا حدث تعديل في قانون المعاشات مثلاً فإن هذه الورقة تكشف عن تطورات الخبرات الدولية والإقليمية مما يجعل التعديلات دائماً متماشية مع روح العصر.
- كما أن هناك سجلات أخرى خاصة بتحليل القوانين، أو المقارنة بين الأغراض المختلفة للقوانين، مما يؤدي إلى رسم إطار تفصيلي لمدى مساهمة السياسات التشريعية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## القسم الثاني : قسم تقارير اللجان

يمثل قسم تقارير اللجان ذاكرة البرلمان في كل أعمال اللجان، ولغرض الحفاظ على هذه الذاكرة فإن قسم تقارير اللجان يعد ورقة الأعمال الفنية للجان

### ورقة الأعمال الفنية للجان

الموضوع	تقرير اللجنة	موقف البرلمان من التقرير	النتائج المترتبة على التقرير	الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إزاء التقرير	الإجراءات التي لم تتخذها الحكومة	ملاحظات
				سواء صدور مشروع القانون، أو بتنفيذ الحكومة لتوصيات البرلمان	- عدم قبول التعديلات في مشروع القانون. - عدم تنفيذ التوصيات	

• كما يقوم قسم تقارير اللجان بعمل أرشيف موضوعي لكل المعلومات التي ترد إلى اللجان، ويتم تقسيم الموضوعات إلى:

1. حسب نوع اللجنة.
2. حسب الموضوع.

### القسم الثالث: قسم الإجراءات البرلمانية

- يقوم قسم الإجراءات البرلمانية بدراسة العديد من الموضوعات البرلمانية.
- كما يقدم القسم معلومات كاملة حول موضوعات يطلبها الأعضاء تشمل العديد من الدراسات المقارنة.

### القسم الرابع: قسم المعلومات والتحليل الصحفي

- يُعد قسم المعلومات والتحليل الصحفي ملف معلومات صحفية حسب الموضوعات الحاضرة والمستقبلية.

### القسم الخامس: قسم المناقشات البرلمانية

- يُعنى قسم المناقشات البرلمانية بتحليل كل ما يدور في الجلسات وأحياناً اللجان حول موضوعات بعينها من مناقشات برلمانية وذلك من خلال ورقة رصد مواقف الأعضاء.

#### ورقة رصد مواقف الأعضاء

الموضوع	اسم العضو	موقف العضو	مبررات الموقف	موقف البرلمان من رأي العضو	موقف اللجنة من رأي العضو	ملاحظات ختامية

### القسم السادس: قسم الانترنت

- لدى قسم الانترنت ذخيرة هائلة من المعلومات البرلمانية وهو يقف في الألب موقع المساعد للعديد من الأقسام الأخرى، وأحيانا المبادر فهذا القسم لديه سجل شبه كامل عن كل برلمانات العالم، وتطورات القضايا التي يتم مناقشتها، ويقوم هذا القسم بإرسال المعلومات آليا إلى الجهات المعنية داخل البرلمان. فمثلا يرسل للشعبة البرلمانية آليا معلومات متكاملة عن برلمان دولة ما، وأهم القضايا التي يناقشها، وموقف البرلمان من بعض القضايا.

### القسم السابع: القسم الفني

- القسم الفني هو القسم المشرف على كل الأقسام السابقة، فهو الذي يوجه العمل ويراجعه، ويضع خطة العمل الشهرية لمختلف الأقسام. هناك نموذج آخر يطلق عليه نموذج بنك المعلومات البرلماني وهو شبيه بالنظام السابق من حيث أقسامه ومعلوماته، إلا أنه يضاف عليه قسم المعلومات والبيانات الحكومية. حيث أن هذا القسم هو الذي يتولى الاتصال مع مختلف الجهات الحكومية للمعلومات والبيانات المطلوبة للأعضاء، وبنك المعلومات لا يبادر بتقديم معلوماته وإنما ينتظر دائما أن يأتي الطلب من أعضاء البرلمان ثم يقوم هو بالرد عليها.

#### وهناك عدة نماذج لطلب المعلومات منها:

1. اسم العضو.
2. الموضوع.
3. الأفكار العامة للموضوع حسب رؤية العضو.
4. النتائج التي من المتوقع أن يحصل عليها من المعلومات.
5. الجهة التي سيستخدم فيها المعلومات: سواء في اللجنة، أو في الجلسة العامة للبرلمان.

## آلية الانتقاء للمعلومات البرلمانية

- تقوم فكرة آلية الانتقاء على إعداد ملفات للمعلومات حيال موضوعات بعينها، وذلك لاهتمام البرلمان بدراستها في دورته التشريعية الجديدة.
- ويتم الاتفاق على عناوين هذه المعلومات من خلال كل إدارات البرلمان، وبعد توزيع استطلاعات لرأي ووجهة نظر الأعضاء حول الموضوعات البرلمانية التي سيُولي لها الأعضاء الاهتمام في أعمالهم البرلمانية القادمة، أو التي من المقترح أن يتم مناقشتها، وبعد الاتفاق على هذه الموضوعات تعمل بنوك المعلومات، أو مراكز المعلومات على إعداد سجل المعلومات الخاص بكل موضوع على حدة.

- تقوم آلية الانتقاء على أربع مراحل، هي:
  1. الإعداد للموضوعات وترتيب أهميتها.
  2. جمع المعلومات بشأن هذه الموضوعات من كل المصادر في داخل الدولة وخارجها ومن المراكز البرلمانية الدولية، ومن الأكاديميين أو الجهات والمراكز البحثية.
  3. التحليل والانتقاء تمهيدا لإعداد سجل المعلومات الخاص بكل موضوع.
  4. دراسة مدى ارتباط هذه الورقة بما سيُعرض على الأعضاء في اللجان البرلمانية أو الجلسات العامة.

- هناك قائمة كبرى بالموضوعات يتم تجزئتها إلى قوائم فرعية وهذه القائمة الكبرى هي:
  1. موضوعات تشريعية.
  2. موضوعات اقتصادية.
  3. موضوعات مالية.
  4. موضوعات إعلامية.
  5. موضوعات إلكترونية.
  6. موضوعات أكاديمية.

## منهجية المبررات أو الحجج

### The arguments

#### ”منهجية البحوث والدراسات البرلمانية في البرلمان النرويجي“

شهد البرلمان النرويجي منذ السبعينات عملية مستمرة لتطوير البحوث والدراسات البرلمانية، واستمرت مراحل التطوير حوالي 20 عاماً. في مطلع التسعينات قرر البرلمان النرويجي تشكيل لجنة خاصة من الأعضاء وفريق من الأمانة العامة لإعداد التصورات والأفكار اللازمة حول تطوير أعمال البحوث والدراسات البرلمانية.

وفي عام 1997م عندما انتهت لجنة تطوير البحوث والدراسات البرلمانية من أعمالها والتي شارك فيها ممثلي 7 أحزاب برلمانية كان هناك اتفاق على أمرين أساسيين:

• أولهما: ماذا يريد الأعضاء من البحوث والدراسات البرلمانية؟

• ثانيهما: كيف يمكن تحقيق هذه الرغبة، وما هي الأفكار العملية لتطويرها؟

كما اتفقت لجنة التطوير على أهمية تطوير المعارف البرلمانية للأعضاء لأن ذلك سيقبل من اعتماد الأعضاء على تبني رأي الوزراء أو الحكومة. ولقد ساهمت النتائج التي انتهت إليها اللجنة في طرح منهجيات جديدة في البحوث والدراسات الترويجية في أكتوبر 1999م وكان أهم هذه المنهجيات ما يتعلق بمنهجية المبررات أو الحجج.

#### خطوات منهجية المبررات أو الحجج

1. عند تناولك لأي بحث أو دراسة برلمانية عليك أن تسأل سؤالاً محدداً ”لماذا حدثت تلك المشكلة“؟ ومن المسئول عن حدوثها؟ وإلى أي درجة يمكن أن تؤثر على السياسة العامة للبلاد؟
2. برر حدوث المشكلة أو الموضوع والتبرير هنا:
  - أ- تبرير مباشر: أي الأسباب المباشرة واللصقية التي أدت إلى تقديم مشروع القانون أو الموضوع الذي تناقشه اللجنة أو البرلمان.
  - ب- تبرير غير مباشر: أي الأسباب غير المباشرة وغير اللصقية التي أدت إلى تقديم مشروع القانون أو الموضوع الذي تناقشه اللجنة أو البرلمان.
  - ج- تبريرات محتملة: أي دراسة أسباب محتملة من وجهة نظر علمية أو أكاديمية، أو أسباب واردة على سبيل الاستثناء.

### تابع / خطوات منهجية المبررات أو الحجج

3- يتم إعداد جدول يرتب المشاكل وأسبابها حسب أهميتها، فهناك الأسباب الملحة والمشاكل الأكثر إلحاحا، والأسباب غير الملحة والأسباب العادية، والأسباب أقل إلحاحا، الأسباب غير المؤثرة.

البند	الأسباب الملحة	الأسباب غير الملحة	الأسباب العادية	الأسباب أقل إلحاحا	الأسباب غير المؤثرة
1- الموضوع					
2- الموضوع					
3- الموضوع					
4- الموضوع					

- وبعد أن تُقدم المبررات الكاملة، والحجج المتعلقة بمشروع القانون أو الموضوع الذي يتم مناقشته في اللجان أو المجلس تبدأ الخطوة التالية.
- 4- النتائج الأساسية. تمثل مرحلة النتائج أهم خطوة تترتب على تحري وفحص الأسباب بكافة أنواعها، ويتم عمل جدول آخر موازي للأسباب هو:

البند /	النتائج الأكثر أهمية	النتائج الأقل أهمية	نتائج عادية	نتائج غير مهمة	نتائج قد تحدث في المستقبل
1- الموضوع					
2- الموضوع					
3- الموضوع					

5. وبناء على ذلك يتم إعداد التقرير أو الدراسة ولكن دون أن يتم تحديد أي مقترحات أو توصيات لأن العضو البرلماني يكون أمامه مسح شامل لأسباب المشكلة ونتائجها.

- ولكن إذا طلب العضو مقترحات أو توصيات يريد أن يتبناها فعليه أن يتقدم بطلب كتابي إلى البحوث والدراسات البرلمانية من خلال الأمين العام، وفي هذه الحالة فإن المقترحات أو التوصيات يتم مراجعتها من قبل الإدارة الفنية بمكتب الأمين العام لأن العضو قد يتبناها، وقد يقنع المجلس بتبنيها، فهي بمثابة القرارات البرلمانية المنتظرة.



## المنهجية الرضائية

• تنطلق المنهجية الرضائية من ضرورة أن يعمل الباحث ويقدر الامكان على تلبية احتياجات الأعضاء أو المجلس. وأهم أسس المنهجية الرضائية على الآتي:

1. لا تبادر الإدارة بإعداد البحث أو التقرير أو الدراسة.
2. البحث أو التقرير أو الدراسة يُمكن أن يكون مُقدما لعضو واحد.
3. في المنهجية الرضائية يقوم العضو بملاء استمارة معلومات تعدها الإدارة وفي الأغلب تتكون من:
  - أ- لماذا اقترحت هذا الموضوع؟ وإذا كان مشروع قانون جاء من الحكومة فيكون السؤال هل تتوقع أن يكون مشروعا جيدا؟.
  - ب- ما هي قراراتك الأولية حول الموضوع أو مشروع القانون؟
  - ج- ما هي انطباعاتك الأساسية عن الموضوع أو مشروع القانون؟
  - د- ماذا تتوقع من اتجاه اللجنة في دراسة الموضوع أو مشروع القانون؟
  - هـ- ماذا تتوقع من الآراء المعارضة في دراسة الموضوع أو مشروع القانون؟
  - و- هل لديك ملاحظات محددة على الموضوع أو مشروع القانون؟
  - ز- ماذا تريد أن تشمل الدراسة أو التقرير من عناصر؟

تقوم فكرة المنهجية على تحقيق الاستجابة السريعة للعضو، بحيث يتم إنجاز الدراسة أو التقرير بما لا يزيد عن 72 ساعة. وأحيانا يتم دعم الأبحاث التي تستخدم المنهجية الرضائية بعمل استطلاع رأي تليفوني سريع مع العديد من الجهات المختصة وذلك في حال تعدد المشكلات أو تعدد الحلول المطروحة، ويتم رصد النتائج المختلفة وإبرازها في التقرير أو الدراسة المستهدفة. في المنهجية الرضائية يكون من حق النائب أو العضو متابعة خطوات البحث، أو إنجاز البحث بالطريقة التي يريدها، أو إضافة مصادر معلومات جديدة. أكثر المجالات التي تستخدم فيها هذه المنهجية هو إعداد الكلمات، بالإضافة إلى أوراق الشعبة البرلمانية.

## المنهجية التاريخية في إعداد البحوث والدراسات البرلمانية

يتم اللجوء إلى استخدام المنهجية التاريخية في كتابة البحوث والدراسات البرلمانية بحذر وذلك وفق ضوابط وأسس معينة وهي:

1. هل هناك علاقة بين المعلومة المستخدمة في الوقت الحاضر في الدراسة أو التقرير أو البحث البرلماني، وبين المعلومات التاريخية أو التي وردت في الماضي؟
2. مدى ضرورة المعلومة التاريخية في التدليل أو الوصول إلى استنتاج محدد بشأن النتائج أو التوصيات أو المقترحات أو أسباب المشكلة التي يريد الباحث البرلماني أن يتوصل إليها؟ وللإجابة عن هذا السؤال يتم طرح هذه الأسئلة:
  - أ. هل هذه المعلومة التاريخية سترتب عليها اتصال بواحد من أسباب المشكلة؟
  - ب. هل هذه المعلومة التاريخية سترتب عليها الاستفادة من التوصيات والمقترحات؟
  - ج. هل يمكن الاستغناء عن هذه المعلومة التاريخية وإن الاستغناء عنها لن يضر الدراسة أو التقرير البرلماني في شيء؟

إن إحدى المشكلات التي يقع فيها الباحث البرلماني هو لجوئه إلى سرد عدد من الوقائع التاريخية أو التي وقعت في الماضي وهي منقطعة الصلة بالمشكلة الحاضرة، فالبحث البرلماني لا يتحمل ذكر أي وقائع لا يستفيد منها العضو في مناقشاته البرلمانية. ففي أحيان كثيرة يتم الإشارة إلى وقائع تاريخية دون أن يكون لها معنى. مثلاً ورد في أحد التقارير البرلمانية بشأن التعديل على مواد لمشروع قانون في الصحة ” إن القانون خضع للتعديل في أعوام 1992، 86، 76م وأن سياسة وزارة الصحة وقتها كانت تعتمد على بناء المستشفيات وتوفير الأطقم الفنية لإداراتها....“ لاحظ أنه في هذه العبارة لم يعرف النائب ما هي التعديلات التي جرت في أعوام 1992، 86، 76م وهل هناك علاقة بين هذه التعديلات وبين ما يناقشه من تعديلات؟ وهذا ما أتضح بعد ذلك، حيث أن التعديل الحاضر كان يهدف إلى الارتقاء بخدمات الجودة الصحية، في حين أن تعديل 1976م كان يهدف إلى رفع رواتب العاملين في وزارة الصحة، ولم تكن هناك أي علاقة بين الجانبين.

### تابع/ ضوابط استخدام المنهجية التاريخية

3. إذا اضطررت إلى كتابة معلومات تاريخية فعليك أن تكتبها بإيجاز شديد، ولا تزيد على أسطر معدودة. وإن كانت هناك تفاصيل ضرورية وردت في وثيقة أو بيان فيمكن إرفاقها بالبحث أو التقرير كمرفات.
4. لا تكتب أي معلومات تاريخية، أو تستخدم هذه المنهجية عند كتابة ورقة الكبسولة البرلمانية التي تشير فقط إلى النتائج والتوصيات أو المقترحات.
5. أفضل استخدام ممكن للمنهجية التاريخية في كتابة البحوث والدراسات البرلمانية إذا ما أدت المعلومات التاريخية إلى تطورات في الحاضر سواء إيجاباً أو سلباً، وإن هذه التطورات مازالت بصماتها على الحاضر القائم، وأنه يمكن أن تتجاوز ذلك إلى المستقبل المنظور، فكأنما ما حدث في الماضي على صلة قوية بالحاضر يمكن أن تمتد آثاره إلى المستقبل، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه "المعلومة الممتدة برلمانياً".

- المعلومة الممتدة: دائماً ما يلجأ برلمانيا الباحث البرلماني البارح إلى اكتشاف هذا النوع من المعلومات وتحليلها، وإبراز عناصرها واقتفاء آثارها.
- فمثلاً مشكلة ارتفاع الأسعار قد لا تكون أسبابها ونتائجها مرتبطة بقرارات حكومية في الوقت الحاضر، ولكن قد يكون هناك قرار حكومي صدر منذ 5 أو 6 سنوات، وأن هذا القرار استمرت تداعياته المستمرة مما جعل الحكومة تصدر قرارات لاحقة حتى تفاقم غلاء الأسعار، وأن هذا التفاقم قد تكون له آثار مستقبلية في التأثير مثلاً على العملة الوطنية أو خطط التنمية الاقتصادية.

### تابع/ ضوابط استخدام المنهجية التاريخية

6. إذا قَدِّرت أن المعلومات أو المنهجية التاريخية ستستخدمها كثيراً ومراراً في كتابة بحثك أو دراستك البرلمانية فإن العديد من البرلمانات الدولية لجأت إلى إعداد أوراق منفصلة يطلق عليها الورقة التعريفية، وترفق بالبحث أو التقرير أو الدراسة. وفي الورقة التعريفية يمكن استعراض تطورات اختصاص هيئة، أو تطورات إنشائها، أو تطورات موضوع ما، أو مشروع قانون، كما أن هذه الورقة التعريفية تتحمل أن تكتب فيها ما تشاء من تفاصيل.

7. النتائج أو التوصيات في الدراسة أو البحث أو التقرير البرلماني لا تكون انعكاساً للمنهجية التاريخية أو المعلومات التاريخية الواردة، وإلا كانت نتائج أو توصيات معبرة عن روح الماضي.

• يتم استخدام المنهجية التاريخية في البحوث والدراسات البرلمانية لإعداد "أوراق الخلفية"، أو الأوراق التشريعية، وأحياناً في "أوراق السياسات البرلمانية".

• يلاحظ أحياناً في بعض الدراسات أو التقارير البرلمانية أن الباحثين يلجأون إلى الإطلاع على التقارير أو الدراسات السابقة التي أعدها البرلمان بشأن موضوع ما، أو تعديل مشروع قانون ما، وعندما يجد الباحث نتيجة أو توصية تروق له يقرر نقلها أو إعادة كتابتها في دراسته أو تقريره الحاضر، دون أن يتفحص مدلول هذه التوصية أو النتيجة، ومدى استنادها على معلومات تاريخية أو قرارات سابقة.

• وقد تكون إحدى المفاجآت المهمة بعد ذلك أن الحكومة قامت بتنفيذ هذه التوصية، أو أن النتيجة تحققت بالفعل، مما يجعل التساؤل الملح ما قيمة هذا التقرير أو تلك الدراسة؟ فالبحث البرلماني يعتمد بالأساس على فكرة التوصيات الواقعية المستوحاة من الحاضر أو درء خطر قد يقع في المستقبل.

## الأوراق المعتمدة على المنهجية التاريخية

### الورقة التعريفية

تلقي هذه الورقة الضوء على الجوانب الأساسية لسياسات الحكومية خاصة في إطار :

1. الخطط الاستراتيجية للحكومة
2. أهداف الخطط الاستراتيجية
3. آليات التنفيذ

## الأوراق المعتمدة على المنهجية التاريخية

### ورقة الخلفية

1. أهم الإشكاليات التي تواجه الوزارة.
2. أسباب تلك الإشكاليات.
3. أهم النتائج.

## منهجية الاستنباط البرلماني

كثيراً ما تكون الشكوى من البحوث والدراسات أو التقارير البرلمانية أنها طويلة أو أن يُطلب من الباحث البرلماني مراجعة بحثه وكتابته بطريقة مختصرة. كما أن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الباحث البرلماني هو أنه عندما تتوافر لديه معلومات ما، فإنه لا يريد أن يستبعد ما، ويكون دائماً لديه الاستعداد لأن يفعل أي شيء دون استبعاد هذه المعلومات، ويعتبر أن استبعادها هو بمثابة جهد مهدر من جانبه، ولعل هذه المشكلة التي تعاني منها البحوث والدراسات البرلمانية في مختلف دول العالم أدت إلى تفاقم مشكلة الفهم المتبادل بين الأعضاء والباحثين البرلمانيين.

فالأعضاء يهتمون الباحثين بأنهم غير أكفاء وليس لديهم المؤهلات والمهارات اللازمة لإنجاز البحوث والتقارير، وفي ذات الوقت فإن الباحثين يهتمون الأعضاء بأنهم ليس لديهم استعداد للقراءة أو تفحص ما يكتبونه.

وإزاء هذا الخلاف بين الجانبين ظهرت فكرة الأوراق البرلمانية المختصرة، أو ما يطلق عليها ”ورقة الإيجاز“.

تحديد المفصل الرئيسي: مثلاً قررت لجنة ما أن تناقش موضوع قانون للتلوث البيئي. فما هو الرابط أو المفصل لهذا الموضوع؟ فالمفصل الرئيسي ليس التلوث البيئي في حد ذاته، ولكن علاقة التلوث البيئي بالإضرار الصحية على المواطنين، ومن ثم سنجد أن الأفكار الرئيسية التي يمكن أن تشتق من هذا المفصل هو محاولة تلافي أثر التلوث البيئي على صحة المواطنين.

تعتمد ورقة الإيجاز بالأساس على فكرة منهجية الاستنباط البرلماني والتي تقوم بالأساس على عدة محاور:

- أولاً: تحديد المفصل الرئيسي للموضوع أو المشكلة البرلمانية.
- ثانياً: تحديد الأفكار الرئيسية للموضوع فكل مفصل لموضوع أو مشكلة برلمانية له عدد من الأفكار الرئيسية. وصعوبة هذا العنصر هو أن الباحث البرلماني لن يتوفر لديه مجموعة الأفكار الرئيسية قبل أن يحصل على المعلومات، وينتقي عناصر التحليل حتى يستطيع أن يشكل مجموعة الأفكار الرئيسية المحيطة بالموضوع.

### تابع / خطوات إعداد ورقة الإيجاز تبعا لمنهجية الاستنباط البرلماني

- تابع / ثانيا: تحديد الأفكار الرئيسية للموضوع: تقوم أسس منهجية الاستنباط البرلماني على تحديد الأفكار الرئيسية في طرح مجموعة من التساؤلات المرتبطة بأي موضوع أو قضية، وهذه التساؤلات:

1. ما هي الأسباب الرئيسية لهذا الموضوع أو تلك القضية؟
2. ما هي المصادر التي أدت إلى وجود هذه الأسباب؟
3. هل هذه الأسباب تتزايد، وستؤدي إلى تفاقم الموضوع أو القضية؟
4. ما هو الأثر العاجل الذي حققته هذه الأسباب؟
5. ما هي نتائج هذه الأسباب؟
6. هل هذه النتائج ستؤدي إلى ارتباط تلك القضية أو ذاك الموضوع بقضايا أخرى في المجتمع؟
7. هل هناك خطوات اتخذت على أي من الأصعدة للحد من هذه الظاهرة؟
8. هل هذه الخطوات كان لها أثر ملموس، وأبعاد واقعية؟
9. ما هي المقترحات الممكنة لتلافي أسباب هذه الظاهرة أو الموضوع؟
10. هل هناك مجال لتوصيات مصحوبة بإجراءات فعلية في هذا الصدد؟

عندما يحدد الباحث البرلماني الإجابة على هذه الأسئلة العشرة سيتكون لديه مجموعة من الأفكار الرئيسية حول الموضوع أو القضية البرلمانية المراد بحثها، إلا أن المشكلة التي ستواجهه الباحث هو أولويات ترتيب هذه الأفكار الرئيسية خاصة وأن ورقة الإيجاز هي بطبيعتها ورقة مختصرة ولا تزيد بأي حال من الأحوال على ثلاث صفحات، وأن الحجم الأمثل لها هو الصفحة أو الصفحتين، ومن ثم ينتقل الباحث إلى المرحلة الثالثة وهي ترتيب أولويات الأفكار الرئيسية.

## تابع / خطوات إعداد ورقة الإيجاز تبعا لمنهجية الاستنباط البرلماني

- **ثالثا: مرحلة تحديد وترتيب أولويات الأفكار الرئيسية، وتشمل هذه المرحلة طرح خمسة أسئلة وهي:**
  1. ما هي أكثر فكرة رئيسية تؤثر اجتماعيا؟ أو تؤثر على أكبر عدد ممكن؟ أو أن هذه الفكرة تمثل السبب الرئيسي للموضوع أو المشكلة؟
  2. ما هي استراتيجية الحلول أو الإجراءات المقترحة لمواجهة هذا الموضوع أو تلك المشكلة؟
  3. النتائج الأساسية والمباشرة لهذه المشكلة أو تلك القضية؟
  4. ما هي الموارد البشرية، أو المالية، أو الفنية، أو الإدارية المطلوبة لتنفيذ الحلول أو الإجراءات المقترحة؟
  5. الصعوبات التي تواجه تنفيذ الإجراءات أو التوصيات أو المقترحات؟
- **رابعا: استنباط الأفكار الفرعية من الفكرة الرئيسية المرتبطة بها وتحديد هذه الأفكار الفرعية:** إن كل فكرة رئيسية تحتوي على مجموعة من الأفكار الفرعية المرتبطة والمتصلة بهذه الأفكار الرئيسية، وعلينا أن نكون حذرين في استنباط الأفكار الفرعية من الفكرة الرئيسية المرتبطة بها، فالأفكار الفرعية تتصف بالاتصال المباشر بالأفكار الرئيسية، وأن تكون دالة على معنى الفكرة الرئيسية، أو سببا لها، أو نتيجة مباشرة لها، وكل هذا يعبر عنه بفكرة التقاطع بين الأفكار الفرعية ليشكل جوهر الفكرة الرئيسية في الدراسة أو البحث أو التقرير البرلماني.

- يلاحظ بصفة عامة أن الأفكار الفرعية تتقاطع مع بعضها البعض بحيث أن كل فكرة يمكن أن تتكامل مع الفكرة التي تسبقها أو تليها، وأن نقطة التلاقي بين تقاطعات الأفكار الفرعية هو الذي يشكل في النهاية الفكرة الرئيسية.
- لمزيد من التوضيح فمثلاً إذا كانت الفكرة الرئيسية لدينا أن غلاء الأسعار أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية، وكانت الأفكار الفرعية المرتبطة بهذه الفكرة الرئيسية هي:

1. زيادة الأسعار والخدمات بنسبة 20%.
2. عدم زيادة رواتب موظفي الدولة.
3. موجة الارتفاع العالمي في أسعار السلع والخدمات.
4. انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام الدولار.
1. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدولة 40%.



- لاحظ أن الأفكار الفرعية التي ارتبطت بالفكرة الرئيسية هي الأفكار الأربع الأولى وهي التي مثلت سبباً أو نتيجة، أو دلالة ذات معنى في الفكرة الرئيسية في حين أن الفكرة الفرعية الخامسة وهو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدولة لم يكن لها محلاً أو لزوماً، وأن الاستطراد بشأنها لا يخدم جوهر الفكرة الرئيسية.

### تابع / خطوات إعداد ورقة الإيجاز تبعا لمنهجية الاستنباط البرلماني

- خامساً: بعد أن انتهينا من تحديد الأفكار الفرعية، نقوم بكتابة ورقة الإيجاز والتي تعتمد على الآتي:
  1. تحديد الأفكار الرئيسية بعبارات مختصرة.
  2. كتابة الأفكار الفرعية عن طريق التبنييد.
  3. شرح الفكرة الفرعية في عبارتين أو ثلاث عبارات، وبما يحقق المزيد من وضوح الفكرة الفرعية.
  4. التركيز على النتائج أو المقترحات أو التوصيات.
  5. الإشارة إلى النتيجة الرئيسية أو ما يريد أن يقوله الباحث البرلماني بصفة نهائية.
- وورقة الإيجاز قد يكون لها أهمية في مشروعات القوانين، فهي المقابل البرلماني للمذكرة الإيضاحية أو التفسيرية التي تتقدم بها الحكومة، وكذلك عند طرح الموضوعات العامة للنقاش في اللجان، أو الجلسة العامة، بالإضافة إلى الأوراق البرلمانية.

### منهجية الاستدلال البرلماني

- تقوم فكرة منهجية الاستدلال البرلماني على أن كل الموضوعات البرلمانية أيا كانت طبيعتها سواء مشروعات قوانين أو موضوعات عامة أو أسئلة أو استجابات أو طلبات إحاطة أو أيا ما تناقشه اللجان أو ما يطرحه المجلس في جلساته العامة هي في حقيقتها موضوعات "مشكلة" حتى لو كان الموضوع يخص المستقبل فهو ينظر إلى الموضوع باعتباره مشكلة ستحدث في المستقبل. وطالما إننا معنيين كبرلمان بإيجاد الحلول لهذه المشكلة فعلياً كبرلمانيين أن نتقصى آثار هذه المشكلة، وكذلك كيفية وضع البدائل والحلول المناسبة لمواجهتها، وهذا ما يزيد من أهمية منهجية الاستدلال البرلماني لمعالجة أي موضوع يناقش في اللجان أو في البرلمان.
- وأولى الخطوات التي يجب مراعاتها في هذه المنهجية هو أن تكون المشكلة معاصرة لواقعها، أو أن المشكلة ستحدث في المستقبل، ولكن لها بعض الجوانب الواقعية في تجارب دول أخرى، لأن الاستدلال في هذه المنهجية مستمد بصفة أساسية من:
  - أ. التجربة المحلية وما تتممخض عنها من نتائج.
  - ب. التجارب الإقليمية والدولية وما تتممخض عنها أيضاً من نتائج.

## خطوات منهجية الاستدلال البرلماني

تقوم منهجية الاستدلال البرلماني على أربع خطوات رئيسية هي:

- **أولاً: تحديد نطاق وحدود المشكلة:** ففي كثير من الأحيان يكتب الباحث البرلماني في موضوع ما دون أن يحدد نطاق وحدود المشكلة التي يبحث فيها، ثم قد يرد هذا عرضاً في صفحات تالية، أو على أجزاء منفصلة مما يؤدي إلى ضياع المعنى الذي يستهدفه البحث البرلماني، فالباحث البرلماني إذا قرر استخدام منهجية الاستدلال البرلماني فإن أول ما يفعله هو أن يحدد نطاق هذه المشكلة.

## تابع / خطوات منهجية الاستدلال البرلماني

• **تابع / أولاً: تحديد نطاق وحدود المشكلة:** ويكون تحديد نطاق وحدود المشكلة من خلال:

1. ما هي الحقائق المرتبطة بهذا الموضوع، أو أسس هذا الموضوع؟
2. ما هي الظواهر التي خلفها هذا الموضوع أو تلك المشكلة؟
3. هل هذه الظواهر تمثل درجة من الخطورة على أمن المجتمع؟
4. من هم المسئولين عن هذه الظواهر المسببة للموضوع أو المشكلة؟
5. هل السلوكيات التي تمثل أسباباً للمشكلة تمثل خرقاً للقوانين أو النظام العام أو انتهاكاً لمبادئ وتقاليد المجتمع؟
6. هل نطاق هذه المشكلة يمتد ليشمل أعداداً كبيرة من المواطنين؟
7. هل هذا الموضوع أو تلك المشكلة تشمل كل أقاليم الدولة أو أجزاء منها؟ وهل سيعاني النساء منها بذات القدر الذي سيعانيه الرجال، أو أنها مشكلة محدودة النطاق في أعداد قليلة من المواطنين، وفي أقاليم معينة، ولكن هناك تخوف بأن تزداد مستقبلاً؟
8. متى بدأت هذه المشكلة، أو هذا الموضوع، ولماذا التفكير في مشروع القانون كان على هذا النحو؟

## تابع / خطوات منهجية الاستدلال البرلماني

ثانياً: التفسيرات المقترحة للمشكلة: الخطوة الثانية بعد تحديد نطاق وحدود المشكلة في منهجية الاستدلال البرلماني هو تقديم التفسيرات اللازمة لهذه المشكلة، فقد يكون من المهم التعرف على المشكلة وحدودها وآثارها، ولكن ما هي تفسيرات هذه المشكلة؟ ويتحدد ذلك من خلال الآتي:

1. كيف يفسر المجتمع والرأي العام هذه المشكلة؟
2. كيف تفسر الجهات العلمية والمتخصصة هذه المشكلة؟
3. ما هي الصعوبات من وجهة نظر المجتمع والمعنيين التي تواجه هذه المشكلة؟
4. ما هو ترتيب أولويات الأسباب المباشرة للمشكلة؟
5. ما هو ترتيب أولويات الأسباب غير المباشرة للمشكلة؟

الموضوع	الأسباب المباشرة	الأسباب غير المباشرة	نتائج الأولويات للأسباب المباشرة	نتائج الأولويات للأسباب غير المباشرة	التفسير الأكثر احتمالاً للمشكلة

## تابع / خطوات منهجية الاستدلال البرلماني

### • ثالثاً: قائمة الحلول البديلة للمشكلة:

1. ما هي الاحتمالات لحل هذه المشكلة من وجهة نظر المعنيين، ووجهة النظر المختصين؟
2. وضع قائمة الحلول البديلة؟
3. كيف تعالج هذه القائمة مسببات المشكلة؟
4. مزايا وتكاليف كل حل مقترح وتوضيح أثره الاجتماعي؟
5. آليات التنفيذ الممكنة لهذه الحلول؟

الملاحظات الختامية	آليات التنفيذ المتاحة	تكاليف الحلول البديلة	مزايا الحلول البديلة	الحلول البديلة من وجهة نظر المجتمع	الحلول البديلة من وجهة نظر المعنيين	الموضوع

### • رابعاً: اختيار الحل المناسب:

1. ما هو أكثر الحلول مزايا وأقلها تكلفة؟
2. ما هو أكثر الحلول الذي يتمتع بآليات تنفيذ سهلة وممكنة؟
3. ما هو أكثر الحلول الذي يحقق البندين السابقين ويعبر عن وجهة نظر المجتمع؟
4. ما هو أكثر الحلول اتساقاً مع السياسة البرلمانية ولا يمثل تعارضاً معها؟

## منهجية الدراسات البرلمانية المقارنة (المنهجية المقارنة)

- أحياناً كثيرة يُطلب من الباحث البرلماني أن يعد بحثاً أو دراسة أو تقريراً مقارناً أي يقوم فيه بإبراز تجارب الدول الأخرى، ولاستعمال المنهجية المقارنة في الدراسات البرلمانية فعليك إتباع الخطوات الآتية:

- أولاً: تحديد أبعاد الموضوع:

1. حدد أبعاد الموضوع محل المقارنة مع التجارب الإقليمية والدولية الأخرى.
2. قسم الأبعاد الرئيسية للموضوع لعناصر فرعية ترى أنها مهمة بالنسبة لبرلمانك.
3. حدد مؤشرات النتائج التي تريد أن تصل إليها من كل عنصر فرعي.

وهذا يمكن صياغته في جدول يطلق عليه جدول العناصر المقارنة

الموضوع	الأبعاد الرئيسية	العناصر الفرعية	مؤشرات النتائج العامة	ملاحظات ختامية
	1.	أ. ب. ج.		
	2.	أ. ب. ج.		

## تابع / خطوات منهجية الدراسات البرلمانية المقارنة

- **ثانيا: جمع المعلومات عن الدول المستهدفة في المقارنة:**  
لاحظ دائما وأنت تقارن فإنك ستلتزم بجدول العناصر المقارنة من حيث الأبعاد الرئيسية والعناصر الفرعية. وجمع المعلومات والبيانات قد يكون عن طريق الانترنت، أو مخاطبة جهات معينة في داخل الدولة، أو مخاطبة الجهات الأجنبية، أو من خلال الأرشيف الصحفي.
- **ثالثا: إبراز عوامل الاتفاق والاختلاف بين دولتك وبرلمانك وبين الدول محل المقارنة.** لتسهيل مهمة الباحث فإنه يمكن صياغة ذلك في جدول يطلق عليه الجدول المقارن

الموضوع	الأبعاد الرئيسية	العناصر الفرعية	الدولة (أ)	الدولة (ب)	معايير الاتفاق	معايير الاختلاف
	1.	أ. ب. ج.				
	2.	أ. ب. ج.				

## تابع / خطوات منهجية الدراسات البرلمانية المقارنة

### • رابعا: تحليل الجدول المقارن:

عليك توخي الحذر في هذه المرحلة لأن التحليل سيقودك إلى النتائج التي تحاول الوصول إليها، والتي سطررتها في جدول العناصر المقارنة، والتحليل يأخذ أحد شكلين:

#### 1. الشكل الأول: التحليل الموضوعي

- وفي هذا الجانب تحاول أن تجيب على: لماذا الدولة (أ) أو الدولة (ب) أخذت بهذا البديل أو الحل؟

وهذا يتطلب الرجوع إلى تاريخ وتطورات الموضوع في كل دولة على حدة، لأنه يجب أن تعي أن الظروف التي رتبت فيها (أ) أو (ب) هذه البدائل أو الحلول تختلف عن ظروف ومعايير دولتك، وأي تحليل خاطئ لابد أن يؤدي إلى نتائج خاطئة، وهذه واحدة من المشكلات الكبرى للبحوث البرلمانية في عالمنا العربي، حيث أن بعض الدول تحاول أن تنقل ما في قوانين دول أخرى من أحكام، أو تنظم لائحته البرلمانية بناء على لوائح برلمانية سابقة لدول أخرى ثم تكشف الممارسة عن الخطأ الذي وقعت فيه هذه الدولة، ولذا فإن دائما ما ينصح الباحثين البرلمانيين بدراسة عوامل الاختلاف دراسة متأنية لأوضاع وظروف الدول الأخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

#### 2. الشكل الثاني: التحليل الاستدلالي:

- أي استنباط الدلالات من عوامل الاتفاق والاختلاف واتخاذ موقف وسط يراعي ظروف الدولة في المقام الأول وذلك في حالة تعذر الباحث أن يحصل على معلومات بشأن أوضاع وظروف الدول الأخرى.

الموضوع	الأبعاد الرئيسية	العناصر الفرعية	النتائج	مبررات النتائج	القدرة على علاج مسببات الموضوع
	1.	أ. ب. ج.			
	2.	أ. ب. ج.			

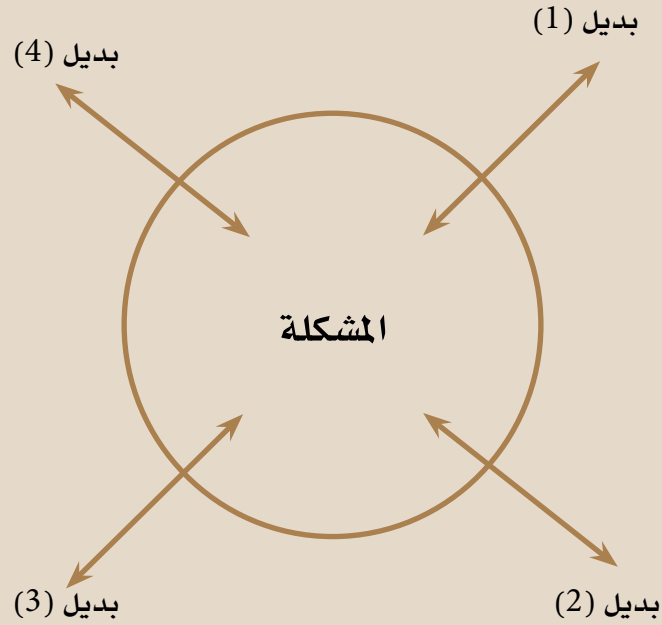
• خامسا: ترتيب النتائج التي توصلت إليها من التحليل ومبررات هذه النتائج ومدى قدرتها في علاج مسببات الموضوع.

## منهجية القرار البرلماني

قد يطلب منك عضو أو أعضاء إعداد ورقة مختصرة تبين له فيها القرار الذي يمكن أن يتخذه في اللجنة أو المجلس عند دراسة مشروع قانون ما، أو موضوع ما، وبالتالي سيكون عليك لزاماً أن تلعب دوراً مباشراً في توجيه النائب أو مجموعة من النواب، وهذه الأوراق أصبحت منتشرة في العديد من برلمانات العالم، كما قد زاد الطلب عليها من برلماني العالم.

### خطوات منهجية القرار البرلماني

أولاً: تحديد عدة بدائل مختلفة للقرار في مشروع القانون، أو الموضوع، ودراسة مشكلة كل بديل، والفرصة التي يمثلها التمسك بهذا البديل.



جدول فرص البديل

البديل	الفرص
البديل (1)	
البديل (2)	
البديل (3)	
البديل (4)	



## تابع / خطوات منهجية القرار البرلماني

ثانيا: مرحلة المفاضلة بين البدائل المختلفة من خلال:

### 1. المشاكل:

- أ. أقل البدائل مشاكل.
- ب. المشاكل غير مؤثرة بدرجة كبيرة.
- ت. المشاكل لا تمثل خطراً.
- ث. المشاكل هامشية ويمكن تلافيها بإجراءات مبسطة.
- ج. المشاكل لا تؤثر على عدد كبير من السكان أو الفئات.
- ح. المشاكل لا تؤثر على كل أقاليم الدولة، وإنما تظهر في مناطق محددة.

### 2. المفاضلة بين الفرص التي يوفرها كل بديل:

- أ. أكثر الفرص استجابة لاحتياجات المجتمع.
- ب. الفرص متعددة وتحقق مزايا إضافية.
- ت. الفرص تحقق نتائج هامة.
- ث. الفرص يمكن تنفيذها على أرض الواقع.
- ج. الفرص إذا لم يتم استغلالها ستكون هناك خسارة للمجتمع.

ثالثا: مرحلة اختيار بديل واحد من البدائل المتعددة حسب نتائج المقارنات في البند الثاني ليكون هو القرار الذي ستصح العضو باتخاذها وراعي عند تخييرك القرار:

1. أن تبين أهمية القرار.
2. أن تبين مدى إمكانية تنفيذه.
3. أن تحدد مدى استجابته لمتطلبات الرأي العام.
4. أن تبين الهدف من القرار والنتائج التي سيرتبها.

## منهجية الابعاد البرلماني

تستخدم هذه المنهجية عندما يطلب عضو أو مجموعة أعضاء أو يبادر بها الباحثون البرلمانيون في اللجان أو البحوث أو الشعبة للوقوف على حقيقة مشكلة ما سواء كانت لمشروع قانون، أو موضوع، أو أعمال تتعلق بالشعبة البرلمانية في السياسات الخارجية، فكل مشروع قانون أو موضوع هو في جوهره تعبير عن مشكلة، والنائب حتى يكون قادراً على اتخاذ القرار الملائم فإنه لا بد له من الوقوف على أبعاد هذه المشكلة وتقصي حقائقها.

وتقوم فكرة منهجية الأبعاد البرلمانية على أن هذه المشكلة نشأت من أمور ومسائل لم يقدر لها أن تكون كما يجب، أو أنها تولدت عندما ابتعد الموضوع عن طريقة الصحيح.

### خطوات منهجية الأبعاد البرلمانية

• أولاً: تشخيص المشكلة أو الموقف، وهو ما يطلق عليه تشخيص داء المشكلة من خلال الآتي:

1. تحديد الأسباب المباشرة التي أدت لظهور المشكلة أو الموقف.
2. طبيعة المشكلة والآثار التي ترتبها.
3. نطاق المشكلة الزمني والمكاني
4. مدى تكرار المشكلة، ودرجة إلحاحها.
5. البعد المعياري المحدد لدرجة الانحراف عن الوضع المطلوب والذي كان من المفترض اتخاذه.
6. النتائج في حال استمرار المشكلة.

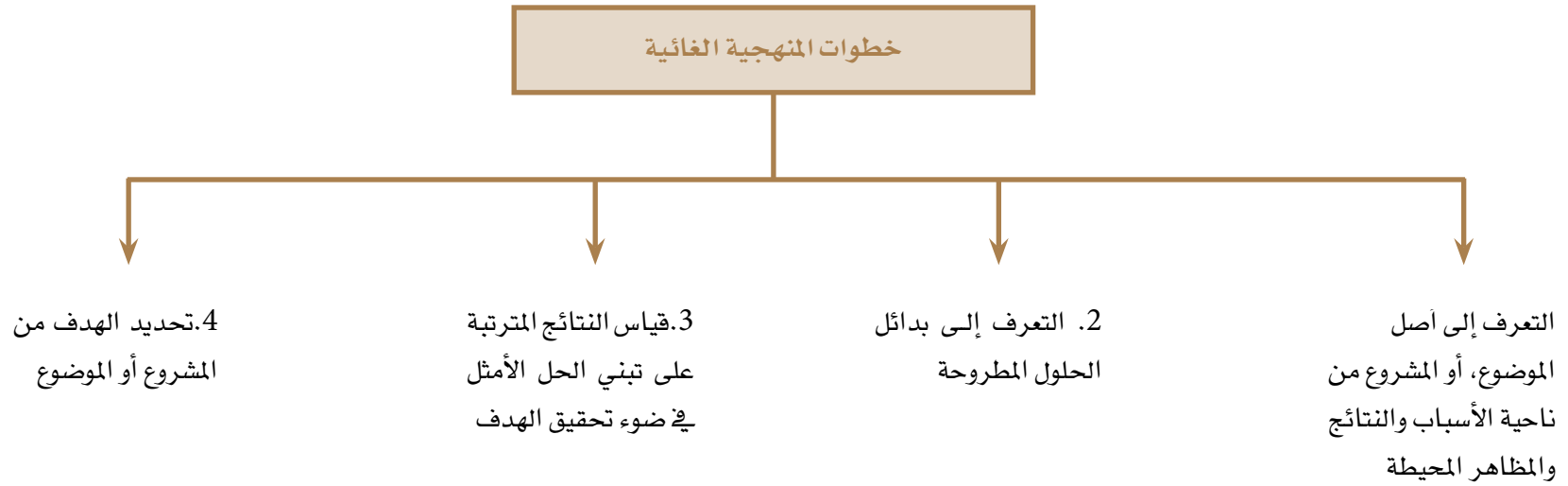
### تابع / خطوات منهجية الأبعاد البرلمانية

- **ثانياً: أعراض المشكلة أو الموقف:** حيث أنه بعد التشخيص للمشكلة أو الموقف عليك أن تشير إلى مظاهر هذه المشكلة في المجتمع، ومدى خطورة هذه الظاهرة، ومدى اصطدامها مع القوانين أو التقاليد، أو السياسات العامة، أو الخطط الاستراتيجية، أو توقعات المواطنين.
- **ثالثاً: تحديد الأبعاد النهائية للمشكلة أو الموقف من خلال:**
  1. ترتيب أولويات المشاكل.
  2. ترتيب أولويات أسباب المشاكل.
  3. ترتيب أولويات مظاهر المشاكل.

أولويات المشاكل	أولويات الأسباب	أولويات المظاهر	أولويات النتائج	أولويات المقترحات	ملاحظات ختامية

## المنهجية الغائية

- المنهجية الغائية هي منهجية تحديد الأهداف البرلمانية، وتستخدم هذه المنهجية في حالات عديدة عندما يطلب نائب أو مجموعة من النواب إعداد ورقة حول:
  1. بيان الهدف أو الغرض من مشروع القانون، أو الموضوع.
  2. توضيح الهدف من طرح أفكار محددة دون غيرها.
  3. إن اللجنة وهي بصدد دراسة مشروع قانون ما، أو في مرحلة تحديد المحاور لموضوع ما فإن إعداد ورقة الأهداف البرلمانية تساعدها كثيراً في دراسة المشروع أو الموضوع، أو أي قضية في البرلمان.



### جدول تحديد الهدف الأمثل

قياس الهدف					البدائل المطروحة	أسباب الموضوع	الموضوع
هدف قابل للتنفيذ	هدف قابل للقياس	هدف متفق عليه	هدف واقعي	هدف محدد الوقت			

## منهجية البديل الأمثل

- تستخدم هذه المنهجية عندما يطلب منك عضو، أو أعضاء أو لجنة، أو المجلس صياغة بديل أمثل، أو توصيات لموضوع ما محل الدراسة، أو تقديم مقترحات محدودة في مشروع قانون، أو قضية تتعلق بالشعبة البرلمانية، ففي هذه الحالة يتم إعداد ورقة البديل البرلماني.

### خطوات منهجية البديل الأمثل

- أولاً: البحث عن بدائل متعددة من:

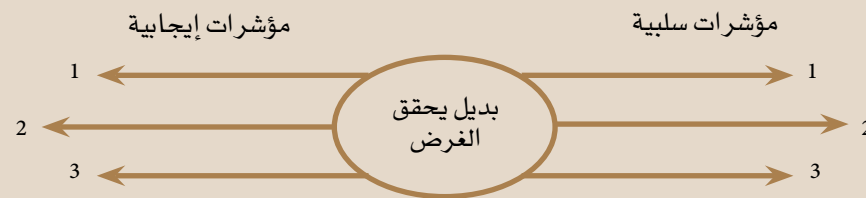
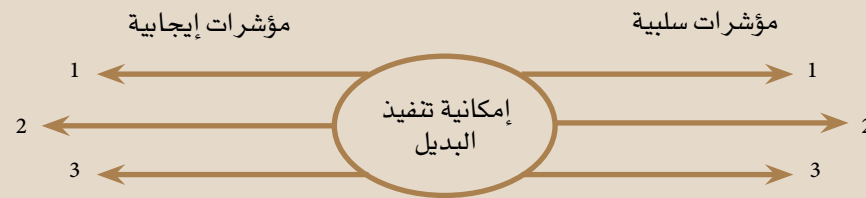
1. خبرات سابقة.
2. تجارب الآخرين.
3. آراء الخبراء والمعنيين.
4. تفكير ابتكاري من قبل الباحث البرلماني.

### جدول البديل

البديل	الخبرات السابقة	تجارب الآخرين	آراء الخبراء والمعنيين	تفكير ابتكاري	بديل يفي بالغرض	بديل نتائجه مقبولة	بديل يمكن تنفيذه

## تابع / خطوات منهجية البديل الأمثل

ثانيا : بعد أن تنتهي من إعداد جدول البديل حدد مؤشرات البديل



### تابع / خطوات منهجية البديل الأمثل

- ثالثا: استبعد البديل الذي حقق أعلى مؤشرات سلبية وابق على بديلين حققا أعلى مؤشرات إيجابية.
- رابعا: أعد المقارنة بين البدائل من جديد بإعادة تحليلها أو إضافة عنصر الفرصة في كل بديل (المشار إليه سابقاً).
- خامسا: اختر البديل الذي حقق أعلى درجة من الفرص والمزايا، والأقل في المشكلات والعيوب.
- سادسا: إذا تساوى البديلين في المزايا والفرص فأضف أهمية لاختيار البديل الأمثل.

البديل أ	البديل ب	فرص ومزايا أ	أهمية الفرص والمزايا	فرص ومزايا ب	أهمية الفرص والمزايا	النتائج النهائية	القرار





## الفصل الثاني

جداول بناء توظيف و تحليل  
المعلومات (منظور برلماني)



## 1. الأسس العامة للاقتراب البرلماني لنظرية المعلومات

نشر كلود أي شانون عام 1948م بحثاً بعنوان "نظرية رياضية للاتصالات" وتحول البحث إلى كتاب في عام 1949م ثم توالت الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع. وظلت الدراسات البرلمانية لمدة طويلة بعيدة عن التطور في جمع وتحليل المعلومات حتى بدأت حركة تطوير المعلومات البرلمانية في أوائل السبعينات على أيدي مجموعة من الخبراء الدوليين في مقدمتهم هادي ديول، وتشيو كيرس وغيرهم.

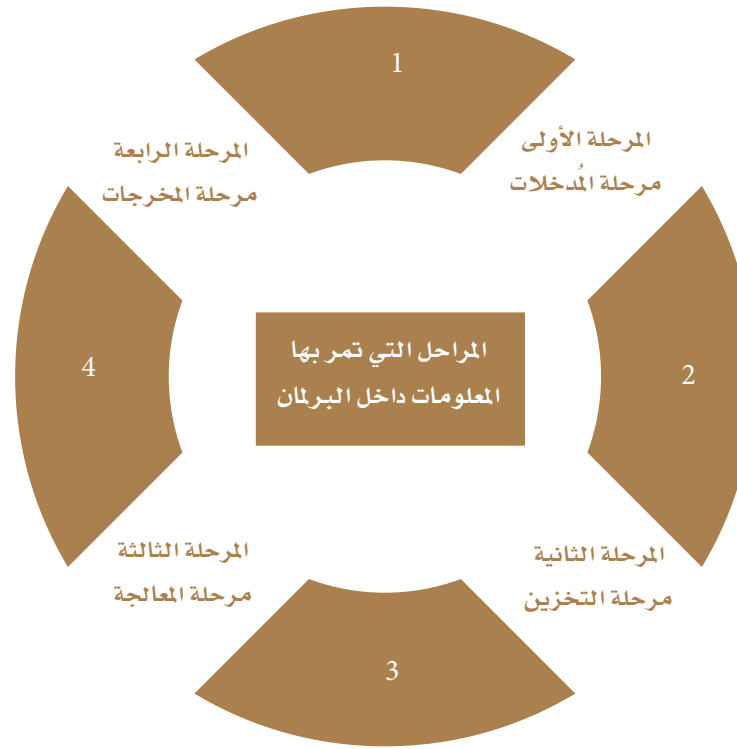
وكان من الضروري تطويع نظرية المعلومات العامة كي تتكيف وتتلاءم مع معطيات العمل البرلماني، وما يجري فيه من دراسات وأوراق برلمانية والتي تهدف إلى إمداد العضو البرلماني بالمعلومات المساندة أو المساعدة التي تمكنه من اتخاذ قراره في المسائل التشريعية أو الرقابية، أو ما يتعلق بعمله في الشعبة البرلمانية.

وبتطبيق قوانين نيوتن في الحركة المعلوماتية على الواقع البرلماني فإنه سيتضح لنا في البداية عدد من الحقائق أهمها:

إن المعلومات ليست مطلوبة في حد ذاتها، بل أن المعلومة تسعى لتحقيق غرض معين، وهو اكتشاف الحقيقة في حدث ما، أو إظهارها أنماط العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة الواحدة، أو أنماط العلاقات بين الظواهر وبعضها.

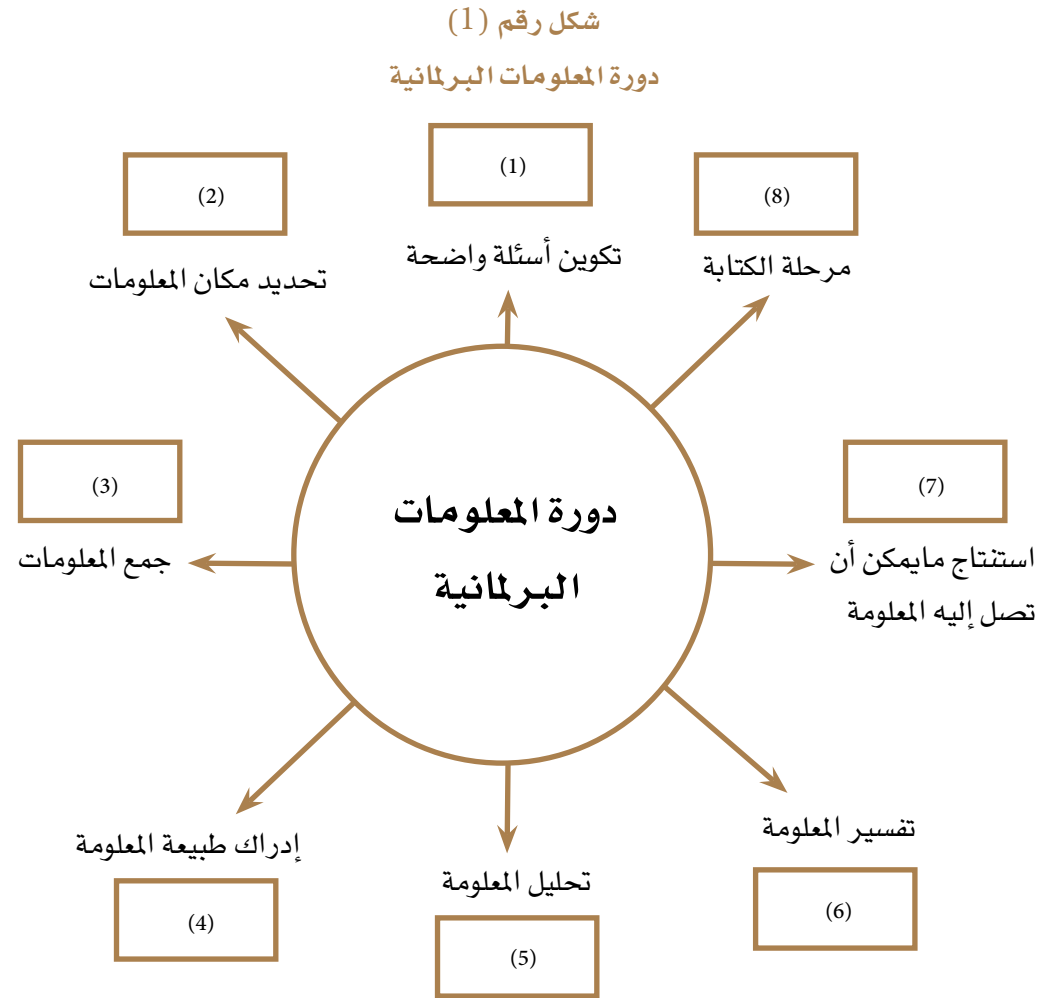
خاصة إننا في عملنا البحثي البرلماني نحتاج إلى تبيان الكثير من أوجه العلاقات سواء داخل الظاهرة أو في العلاقة بين الظواهر وبعضها، حتى نصل إلى استكشاف جزء من الحقيقة يساعد العضو على تبني رأي معين.

وتبعاً لذلك فإن المعلومة داخل البرلمان تمر بأربع مراحل أساسية هي: المدخلات، التخزين، المعالجة، المخرجات.



المرحلة	سماتها
مرحلة المدخلات	<ul style="list-style-type: none"> <li>المعلومات إما أن تكون بيانات وصفية أو بيانات مكانية أي تدل على مصدرها.</li> </ul>
مرحلة التخزين	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحتاج البرلمانات إلى تكوين قواعد بيانات ومعلومات، لاستخدامها في تخزين وتصنيف وتبويب المعلومات.</li> </ul>
مرحلة المعالجة	<ul style="list-style-type: none"> <li>يتم فيها تعديل وتحليل البيانات سواء كانت وصفية أو مكانية، وتهتم هذه المرحلة بالبحث عن المعلومات المفقودة والتي لم يتم التوصل إليها.</li> </ul>
مرحلة المخرجات	<ul style="list-style-type: none"> <li>هي التي يتم التعبير عنها في إطار الأوراق والبحوث والدراسات البرلمانية.</li> </ul>

وبتعبير آخر فإن دورة المعلومات البرمائية يمكن إيجاز مراحلها في الشكل التالي:



المرحلة	ما يرتبط بها من دورة المعلومات
مرحلة المدخلات	• تكوين أسئلة واضحة + تحديد مكان المعلومة.
مرحلة التخزين	• جمع المعلومات.
مرحلة المعالجة	• إدراك طبيعة المعلومات + تحليل المعلومة + تفسير المعلومة
مرحلة المخرجات	• استنتاج ما يمكن أن تصل إليه المعلومة + الكتابة لبناء أفكار جديدة للربط بين المعلومات.

- وحتى يمكننا تفهم معطيات هذه الدورة فيجب أن نعي خصائص المعلومة البرمائية

## خصائص المعلومة البرلمانية

- إن أي معلومة برلمانية تبقى على حالتها ساكنة وغير مطلوبة وغير ذات أهمية ما لم تؤثر عليها قوة اجتماعية معينة تنقلها من حالة الثبات وعدم الأهمية إلى حالة الحركة والأهمية
- إن التغيير في حركة وأهمية المعلومة يكون في اتجاه القوة الاجتماعية التي حركت المعلومة من سكونها وثباتها.
- أما مقدار هذه الأهمية للمعلومة فإنه يتناسب طردياً مع القوة الاجتماعية المؤثرة من جانب، ومع الزمن الذي تتحرك فيه الظاهرة الاجتماعية.
- عندما تؤثر معلومة ما بقوة على ظاهرة اجتماعية ما، فإن الظاهرة الاجتماعية تؤثر بدورها بقوة على المعلومة، وتصبح المعلومات والظاهرة متجاذبتان الأمر الذي يتطلب التفسير والتدخل لمعالجة المعلومة حتى يمكن تصحيح مسار الظاهرة الاجتماعية.

### مستويات الانجذاب بين المعلومات

المعلومات حول أي حدث ترتبط مع عناصر الحدث بعلاقة ديناميكية، وهذه العلاقة لها ثلاثة أوجه رئيسية هي:





## إحداثيات الظاهرة الاجتماعية

مثال ( إحدائيات سياسة وزارة الصناعة )

### محاو الدراسة

محور (1) الأهداف الاستراتيجية لوزارة الصناعة	محور (2) المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	محور (3) الاستثمار الصناعية الأجنبية	محور (4) المجالات الرئيسية للتصنيع الزراعي
المعلومات المنجذبة إلى المحور 1. .... 2. ....	المعلومات المنجذبة إلى المحور 1. .... 2. ....	المعلومات المنجذبة إلى المحور 1. .... 2. ....	المعلومات المنجذبة إلى المحور 1. .... 2. ....

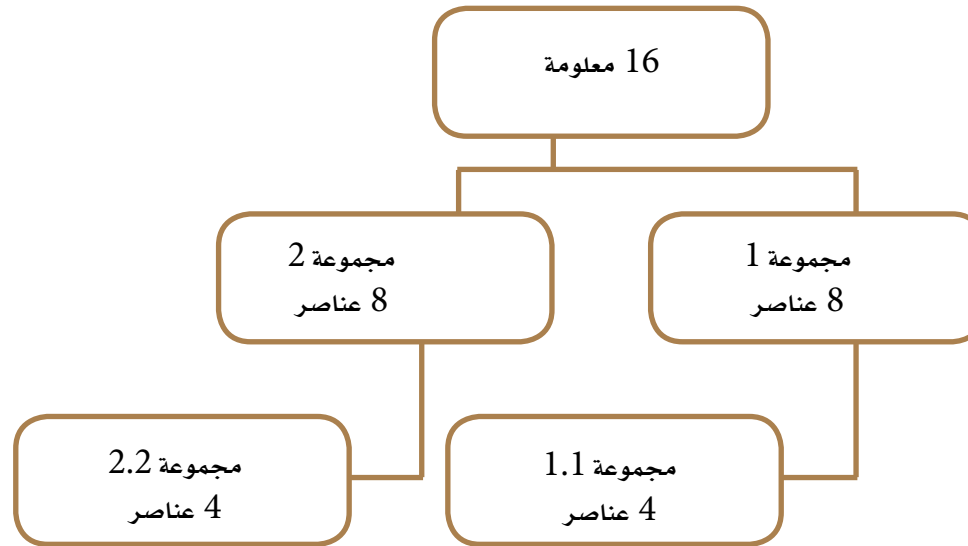
### إحدائيات سياسات وزارة الصناعة



على الباحث أن يحدد قوة الانجذاب ومداه (انجذاب قوي، أم جيد، أم انجذاب ضعيف) بين المعلومات المتوفرة لديه وبين محاور دراسته. وإن خطأ الباحث في تحديد مستوى هذا الانجذاب سيؤدي إلى خطأ عملية المعالجة والتوظيف للمعلومة.

## النظرية الرياضية لتجميع وتوظيف المعلومات

- إذا كان لدينا 16 معلومة فما هي المعلومات الأكثر انجذاباً إلى بعضها؟
- يمكن أن نستنتج في النهاية أن هذه المعلومات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين كل مجموعة تضم 8 عناصر.
- ثم كل مجموعة نقسمها إلى ما هو أصغر بحيث يكون لدينا كل مجموعة أربع معلومات. وهذا ما يطلق عليه النظرية الرياضية لتجميع وتوظيف المعلومات.

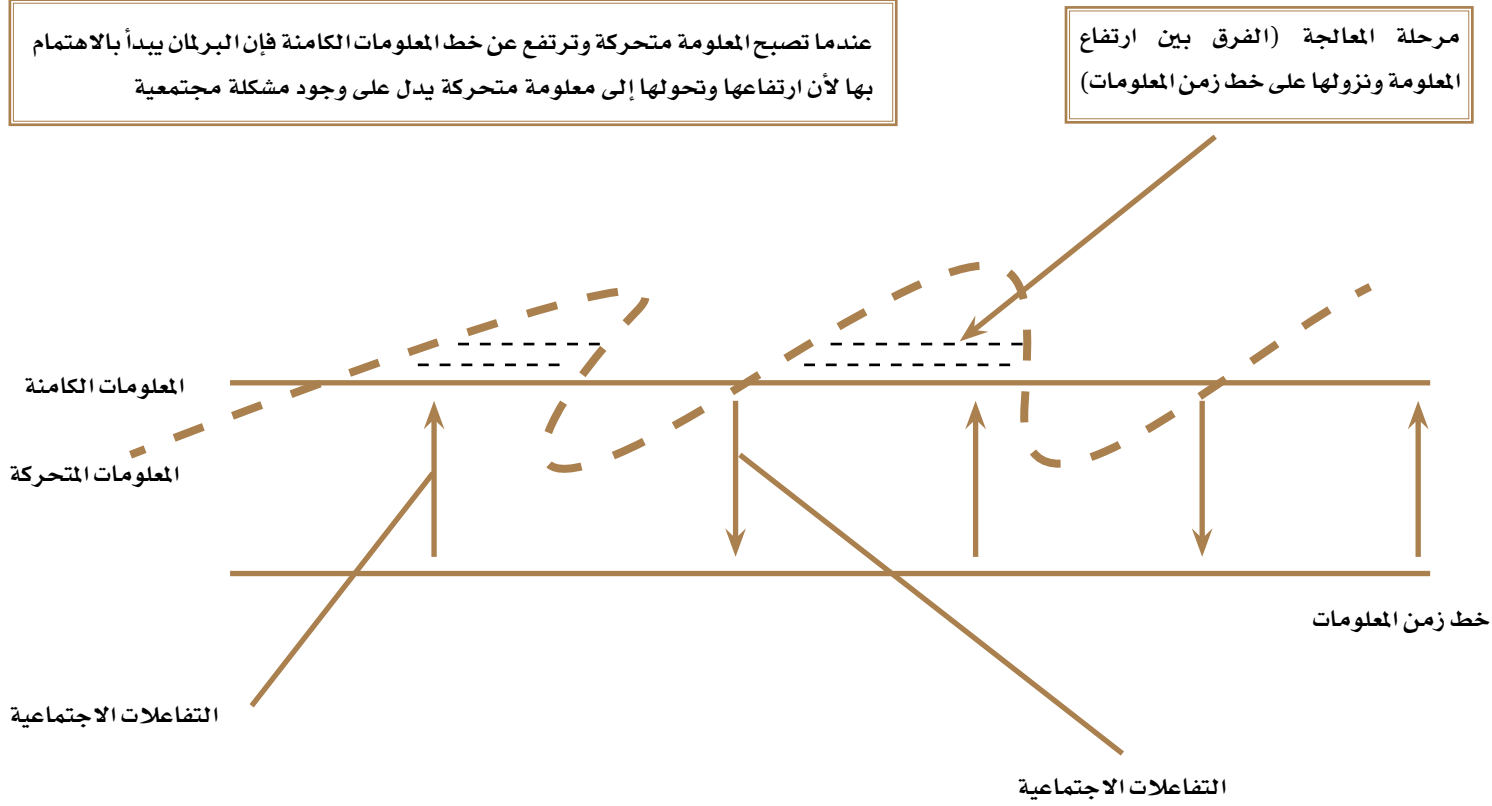


وتعتمد النظرية الرياضية في توصيف انجذاب المعلومات إلى بعضها إلى:

### الحركة الميكانيكية التي تعمل بها المعلومات في أي ظاهرة اجتماعية

حيث أنه مع اتفاقنا أن المعلومات تكون في مرحلة كمون ثم تتحرك بفعل الزمن والتفاعلات الاجتماعية، فإن هذه التفاعلات وهذا الزمن هو الذي يؤدي إلى اقتراب معلومات من بعضها، وابتعاد معلومات عن بعضها.

## شكل رقم (2) أنواع المعالجة لخط ارتفاع المعلومة

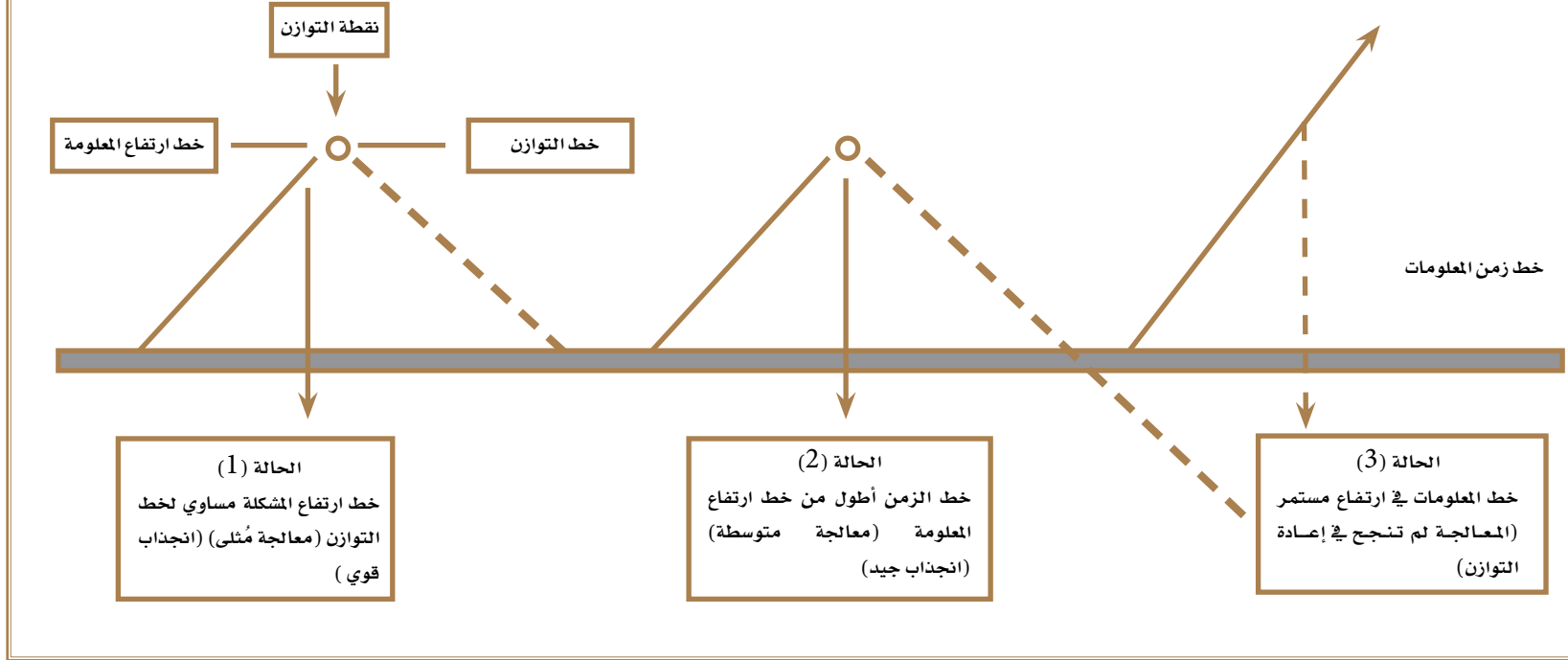


### هل يهتم البرلمان بالمعلومة الكامنة أم المتحركة؟

يهتم البرلمان بالمعلومات المتحركة لأن تحرك المعلومات من حالة الكمون والاستقرار إلى مرحلة الحركة إنما يدل على حدوث مشكلة ما، مما يستوجب تدخل البرلمان لإعادة المعلومات إلى حالة الكمون مرة أخرى.

وهنا يأتي دور الباحث البرلماني فمن خلال مرحلة المعالجة - وهي المرحلة الثالثة التي تمر بها المعلومة داخل البرلمان - فإن الباحث يقوم في هذه المرحلة بتعديل وتحليل البيانات سواء كانت وصفية أو مكانية والتي توفرت لديه حول الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة بغرض إعادة المعلومات إلى مرحلة السكون، وذلك بكسر خط ارتفاع المعلومة لتحقيق التوازن في الظاهرة، ويتم ذلك من خلال البحث عن الحلول والمقترحات الملائمة لإعادة التوازن إلى خط سير المشكلة. ولكن أحيانا قد تستمر المشكلة بالارتفاع على الرغم من إعادة التوازن لها، وذلك يعود إلى أن الحلول لم تكن كافية وملائمة لمعالجة المشكلة وإحداث التوازن، مما يتطلب من الباحث البرلماني إعادة دراسة الموضوع مرة أخرى، وإيجاد حلول أخرى لكسر خط ارتفاع المشكلة لتعود المعلومات إلى مرحلة الكمون مرة أخرى.

الشكل رقم (3)  
أنواع معالجة خط ارتفاع المعلومات



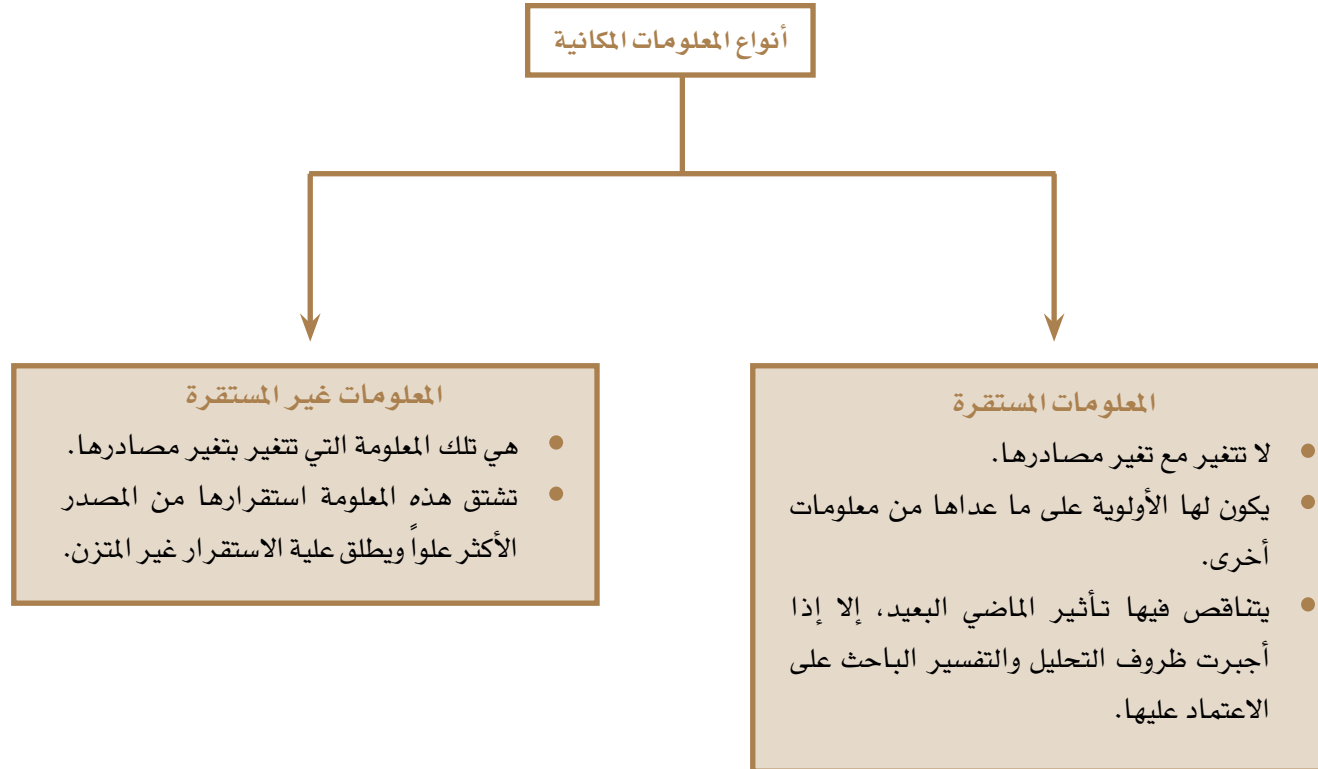
- عندما تبدأ المعلومات بالارتفاع عن خط زمن المعلومات فإن ذلك يعني بأن هناك ثمة مشكلة في المجتمع، مما يتوجب على الباحث أن يتساءل عن:
  1. لماذا تحركت المعلومات من السكون إلى الحركة وأصبح لها خط ارتفاع عن خط زمن المعلومات؟ وإلى أي مدى يمكن أن يصل هذا الخط في ارتفاعه؟
  2. هل تمت المعالجة بشكل صحيح؟ وذلك لإعادة خط ارتفاع المشكلة إلى حالته الأولى، وتتخذ المعالجة 3 أشكال هي:
    - أ. خط ارتفاع المعلومات مساوي لخط التوازن (المعالجة استفادت استفادة قصوى من المعلومات (انجذاب قوي بين المعلومات والعنصر).
    - ب. خط التوازن أطول من خط ارتفاع المعلومات (على الرغم من استفادة المعالجة من المعلومات لكنها المعالجة لم تتم بطريقة مُثلى) (انجذاب جيد).
    - ت. خط ارتفاع المعلومات في تصاعد مستمر (المعالجة لم تنجح في إعادة التوازن) (انجذاب ضعيف).
- إن مهمة الباحث هي كسر ارتفاع خط المعلومة لتحقيق التوازن، وذلك يتطلب منه أن يسأل: هل الفقرة التي يكتبها الباحث ستساهم في كسر خط ارتفاع المعلومة وإعادة التوازن؟ أم أن هذه الفقرة ليست ذات جدوى ولن تؤدي دورا في ذلك؟

## تعريف المصطلحات الواردة في شكل أنواع معالجة ارتفاع خط المعلومات

عناصر الشكل	المدلول
خط زمن المعلومات	يمثل الخط الذي تبدأ منه المعلومة بالتحرك من مرحلة الكمون.
خط ارتفاع المعلومة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يمثل المرحلة التي تتحرك فيها المعلومة، وبذلك تنشأ المشكلات، ويعد هذا الخط خط «أزمة متصاعد» ومن الممكن أن يستمر ارتفاع الخط إلى ما لا نهاية مع تصاعد الأزمة وعدم التدخل لحل المشكلة.</li> <li>• ويبدأ هذا الخط بالانكسار والنزول إلى مرحلة الخط الساكن عند وضع الحلول والمقترحات لحل المشكلة، وبذلك يعود الخط إلى مرحلة التوازن من جديد.</li> </ul>
نقطة التوازن	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تمثل الحلول والمقترحات لحل المشكلة، وبذلك يتراجع خط ارتفاع المشكلة إلى الأسفل لإعادة التوازن إلى المشكلة، وقد تكون هذه الحلول عبارة عن تشريعات وقوانين، أو قرارات حكومية أو خطط استراتيجية.</li> <li>• وأحياناً قد لا تُفلح هذه الحلول في تراجع الخط المرتفع للمشكلة، وإنما قد يكون تراجع مؤقت، ومن ثم تعود المشكلة للظهور مرة أخرى لعدم جدوى حلول معالجة المشكلة واحتوائها مما يعني ارتفاع خط المعلومات المتحركة، مما يتطلب معالجة أخرى من الباحث.</li> </ul>

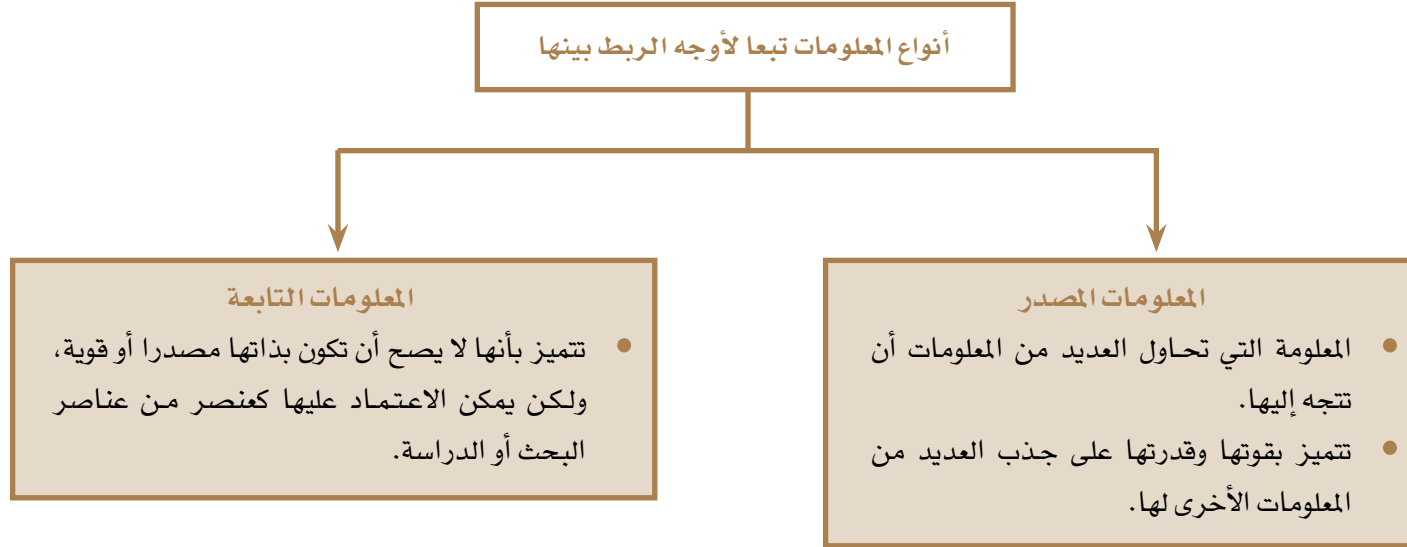
## تحليل المعلومة المكانية

يجب أن نفرق بين نوعين من المعلومات أولها المعلومات المستقرة والثانية غير مستقرة.



تعريف بعض الاصطلاحات في المعلومة المكانية	
• كمية المعلومات المناسبة مع الموضوع أو القضية.	الانتروبي
• عناصر منفصلة للمعلومات + عناصر متشابهة للمعلومات.	كمية المعلومات
• الأداء الوظيفي للمعلومة في علاقته بالموضوع أو القضية.	العناصر المنفصلة للمعلومات
• الأداء الوظيفي للمعلومة في عنصر من عناصر القضية أو الموضوع.	العناصر المتشابهة للمعلومات

- ولكن أياً كانت طبيعة المعلومات المستقرة أو غير المستقرة فإن ثمة أوجه للربط بين المعلومات وبعضها.
- وهذا ما رمز إليه شانون أن هناك من المعلومات ما نطلق عليه المعلومة المصدر، وأخرى نطلق عليها المعلومات التابعة.

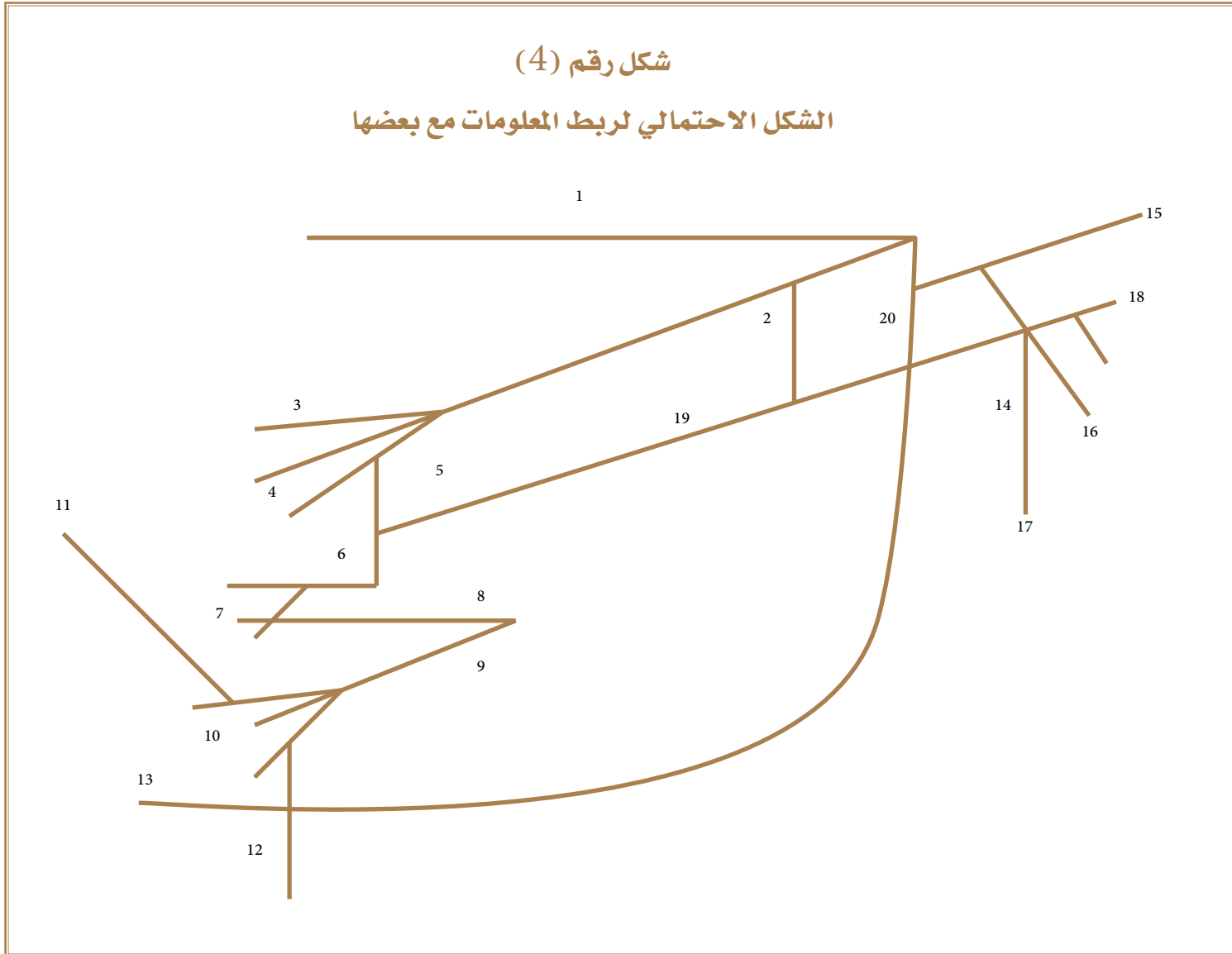


- فإذا نظرنا إلى المستطيل أدناه فإنه يرمز إلى 20 معلومة وكل معلومة تتحرك في خط أفقي ولكن لا نعرف أين تكمن العلاقات بين المعلومات وبعضها.

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11

شكل رقم (4)

الشكل الاحتمالي لربط المعلومات مع بعضها

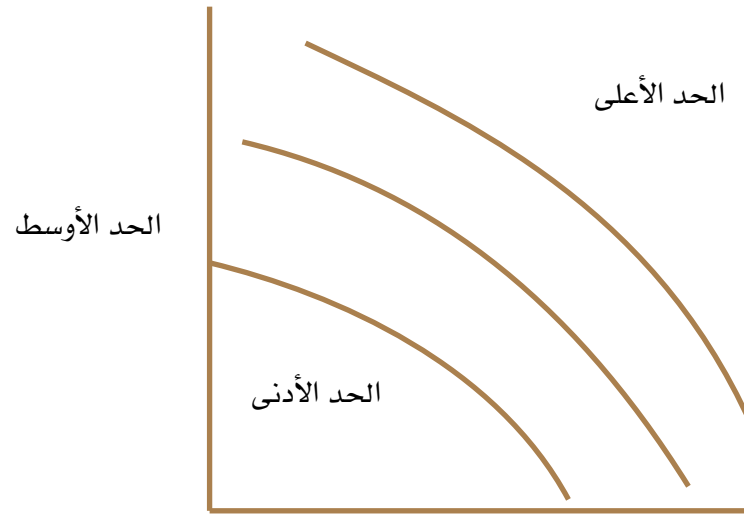




- نلاحظ في هذا الشكل الاحتمالي لربط المعلومات مع بعضها أن المعلومات:
  - تتحرك في خطوط غير مستقيمة.
  - وأن حركتها مرتبطة دوماً بحركة المعلومة السابقة.
  - وأحياناً تتحرك للارتباط مع معلومة لاحقة.
  - ويستمر هذا الشكل في عدم الانتظام حتى يتم توزيع كل المعلومات.
  - فإذا انتهينا من توزيع المعلومات فإن هذا الشكل سينتج لنا مجموعة من المعلومات المترابطة، وأخرى من المعلومات المنفصلة.
- بالطبع فإن المعلومات المترابطة يمكن أن تستخرج من بينها عنصراً جامعاً لها، ثم نتساءل هل:
  - المعلومات مترابطة أم لا؟
  - أو أن هذه المعلومات المنفصلة يمكن أن تجمع فيما بينها عنصراً مشتركاً؟

وهذه الطريقة يطلق عليها:  
طريقة هوفمان لتجميع وتوظيف المعلومات.

- وبعد أن ننتهي من تحديد العناصر التي تجمع القواسم المشتركة للمعلومات علينا أن نبين:
  - ما هو العنصر الأكثر غنى في المعلومات؟
  - وما هو العنصر الأقل غنى؟
  - وهذان يطلق عليهما عنصر الحد الأعلى للمعلومات، وعنصر الحد الأدنى من المعلومات.
  - فإذا ما توصل الباحث إلى عنصر الحد الأدنى من المعلومات فإنه سيعمل جاهداً على تقوية هذه العناصر بإضافة معلومات جديدة لها.



شكل رقم (5)  
القواسم المشتركة للمعلومات

- ولكن حذار من أن تكون المعلومات الجديدة المضافة تمثل نوعاً من الاصطناع المعلوماتي أو ما يُطلق عليه **الجهل المُعلن** الذي يختلف عن **الجهل العلمي**.
- لأن **الجهل المُعلن** في تعريفه هو استخدام العبارات والجمل العريضة شديدة العمومية، كما تتسم هذه الجمل بانخفاض كفاءتها في التوصل إلى حقيقة الحدث.
- وأما **الجهل العلمي** فهو يدور حول العلاقات بين الجمل، فالجمل حتى وإن كانت تبدو قوية فيما بينها إلا أنها ليست موظفة بالتمثيل الأنسب.
- ويرى شومكس أن الفرق بين الباحث الذي يتسم بالجهل المُعلن، والباحث الذي يتسم بالجهل العلمي هو أن الباحث الأول ليست لديه القدرة في السيطرة على المعلومات أو الظاهرة محل البحث، فمعلوماته ضعيفة إلى الحد الذي لا يستطيع أن يقوم بتوظيفها أو تحليلها ولذلك فإن هذا الباحث قرر أن يستخدم العبارات العامة كيلا تكشف ضعفه.
- ويرى شومكس بأن الباحث الذي يتسم بالجهل المُعلن والذي يصر على استمرار هذه الصفة فيه، ليست لديه الرغبة في أن يتعلم، ومن الصعب أن يتطور هذا الباحث مستقبلاً، أما الباحث صاحب الجهل العلمي فهو يحاول قدر استطاعته، إلا أن هناك الكثير من الحقائق قد تكون غير مدركه لديه.

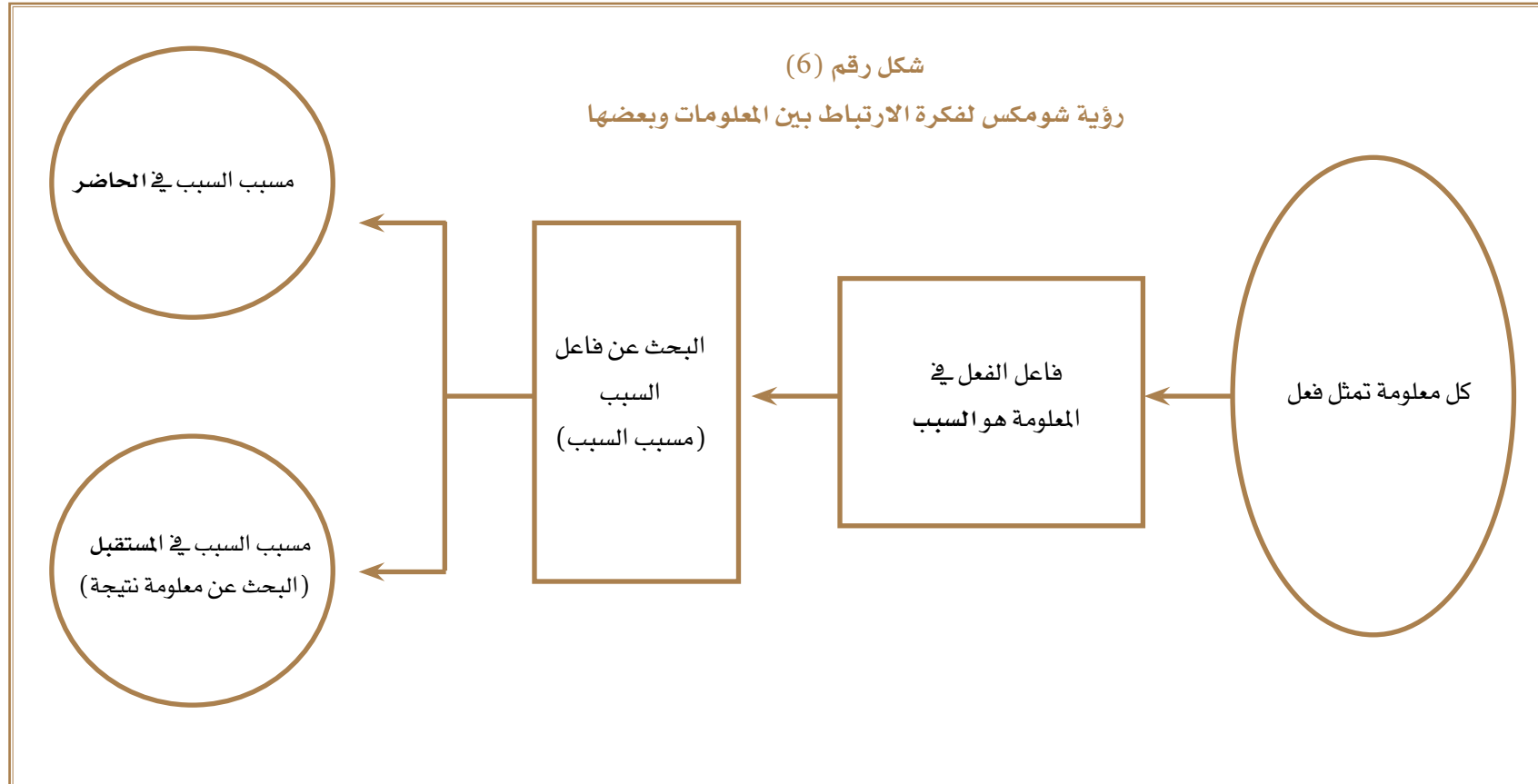
## رؤية شومكس لفكرة الارتباط بين المعلومات وبعضها

يطرح شومكس الرؤية التالية في فكرة الارتباط بين المعلومات وبعضها:

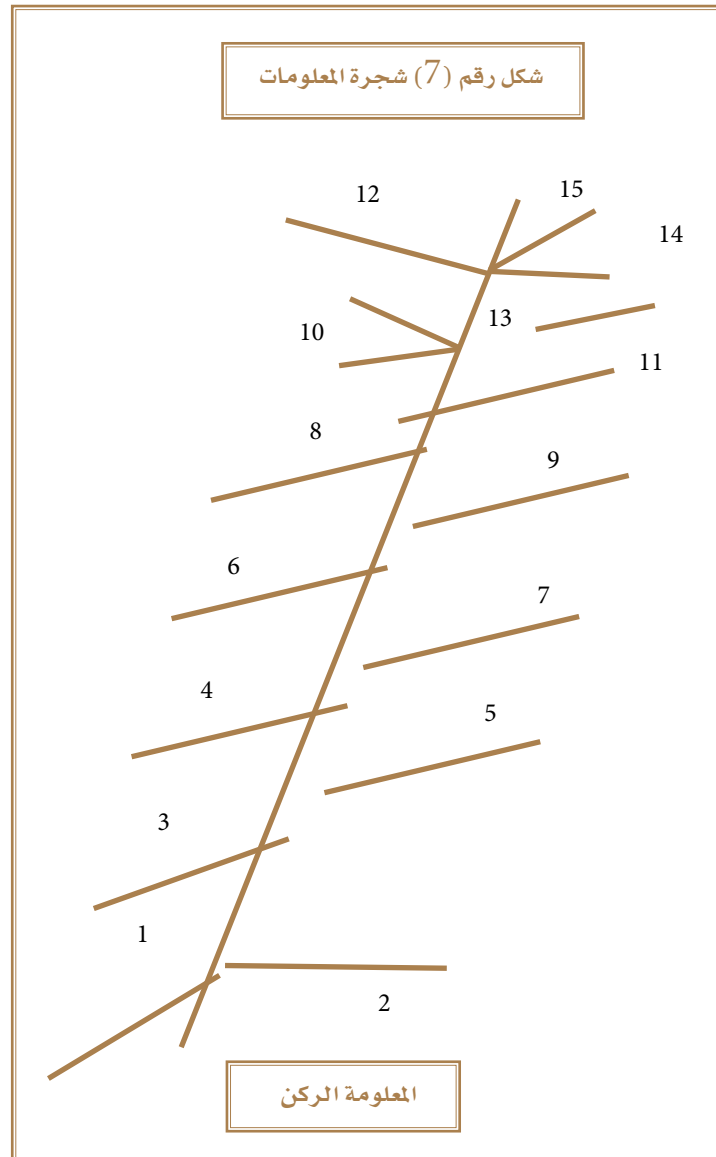
إذ كان البعض يفسر ارتباط المعلومات بأن المعلومة التالية هي نتاج طبيعي للمعلومة السابقة حيث إن الحكمة تقول أن الخيار التالي للكلمات والعبارات يتبع الكلمات والعبارات التي سبقت.

لكن شومكس يرى أن كل معلومة في حد ذاتها تمثل فعل أيضا، وكل فعل في حاجة إلى فاعل، وفاعل الفعل في المعلومة هو السبب، فإذا ما نظرنا إلى المعلومة السبب وتم تقييمها على أنها فعل أيضا فإننا نبحث عن فاعل السبب أو بعبارة أخرى مسبب السبب.

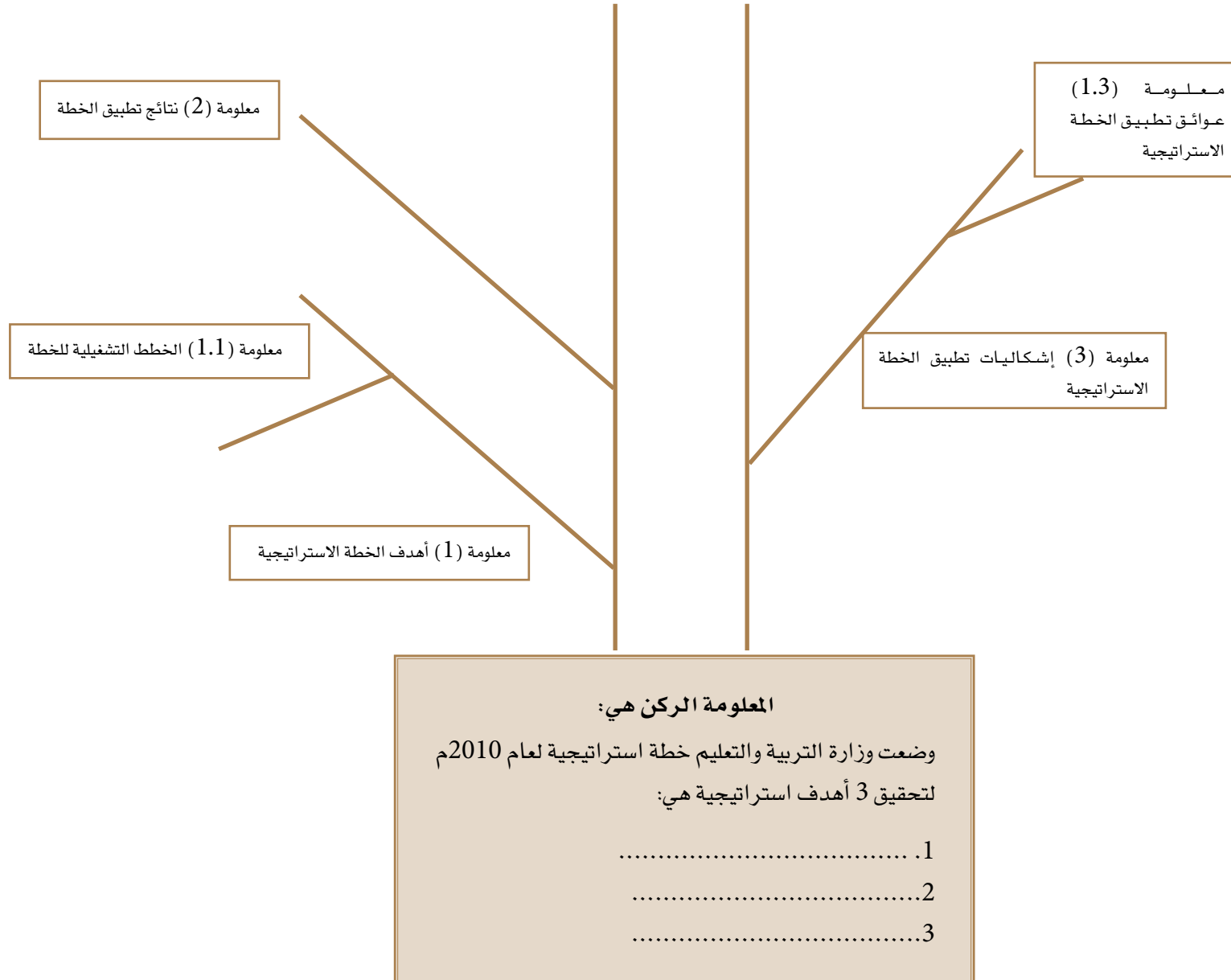
وقد نحصل على معلومة مسببة السبب إلا أن مسبب السبب قد يكون في الحاضر أو قد يكون في المستقبل، فإذا كانت هذه المعلومة مستقبلية فإننا بصدد البحث عن معلومة النتيجة.



- نلاحظ من الربط السابق للمعلومات مع بعضها البعض بأن الربط لم يكن ربطاً متسلسلاً، وإنما كانت المعلومات متفرقة، ونحن الذين قمنا بربط المعلومات حتى نصل إلى جملة متسلسلة من بدايتها إلى نهايتها.
- وهذا يعني أننا سنكون أمام مخطط لبناء المعلومات. هذا المخطط يتم وضعه وفق الركن الأساس للمعلومات، أو المعلومة الركن.
- وتمثل المعلومة الركن جذر الشجرة المعلوماتية، فكل المعلومات في تتبعها وتطورها تعتمد على هذا الجذر أو ما نطلق عليه المعلومة الركن.



مثال على المعلومة الركن  
موضوع: "سياسة وزارة التعليم"



ونحن في حياتنا الشخصية عندما نُدير حديثاً مع الآخرين فإننا نستخدم أسلوب شجرة المعلومات من دون أن ندري. فبدأ الحديث من (أ) إلى (ب) حول معلومة ركن ثم تتوالد المعلومات وتُصعد في كل مرة إلى الجزء الأعلى في الشجرة حتى تصل إلى المعلومة النهائية وعندها يتوقف الحديث.

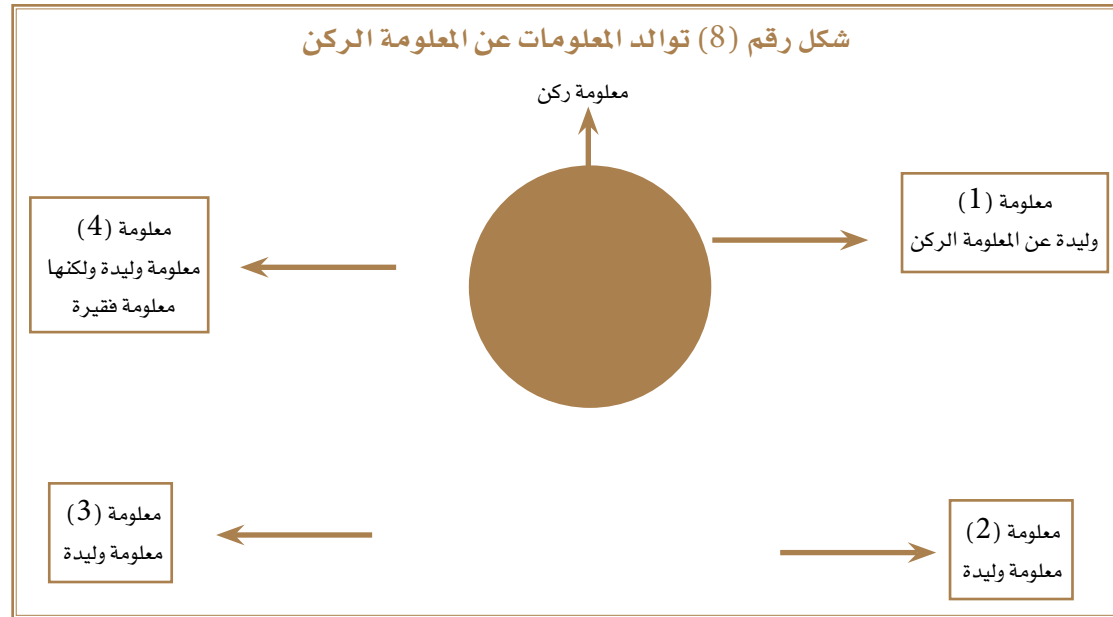
ولو طال الحديث بعد المعلومة النهائية فإننا سنجد أنفسنا نكرر ذات المعلومات، وذات المعاني ولكن بأساليب أخرى مختلفة الأمر الذي قد يبعث على الضجر أو الضيق من استمرار الحديث على هذا النحو.

كما تعتمد شجرة المعلومات على المعلومات القائمة بين الكلمات أو الجمل، والمعاني التي تشير إليها.

فالحياة لا تقدم لنا كل يوم أشياء جديدة أو أفعال جديدة ولكن الجديد في واقع الأمر يضع وينبثق من الأشياء المعتادة والأفعال المألوفة لدينا جميعاً ولذلك فإن المعلومات لا تُعبر عن أفعال أو أشياء جديدة، ولكن الجديد في المعلومات انبثق أساساً من أشياء وأفعال مألوفة وهذا حدث وفق ترتيب معين وفي زمن معين.

ونحن نستخدم الكلمات والجمل لتوضيح العلاقة بين الأشياء والأفعال أو بعبارة أخرى نستخدم المعلومة التي تتكون أساساً من جمل وكلمات لتوضيح العلاقات بين الأشياء والأفعال. وتتوقف فاعلية المعلومة في نجاحها في بيان محتوى هذه العلاقات.

- وفق نموذج شجرة المعلومات فإن المعلومة الركن هي بذاتها معلومة خصبة وغنية وأساسية، وغناها الرئيسي يقع في قدرتها على توليد العديد من المعلومات البرمائية.
- وكل معلومة لاحقة أو وليدة للمعلومة الركن تستمد غناها هي الأخرى من المعلومة متصلة بها، ويستمر هذا التوليد جيلاً بعد جيل في المعلومات حتى نصل إلى المعلومة النهائية التي تتسم بأنها معلومة فقيرة أي معلومة غير قادرة على توليد معلومات جديدة.



### التوالد المعلوماتي

تقوم فكرة توالد المعلومات على المساندة، بمعنى وجود معلومة بحاجة إلى معلومة أخرى لمساندتها، وذلك بإيجاد علاقات بين مكونات البيان المعلوماتي



#### توالد صناعي للمعلومات

● يظهر التوالد الصناعي من خلال:

1. علاقة غير مباشرة بين البيانات المعلوماتية.
2. ارتباط بأحد العناصر وليس بالمعلومة المحورية في البيان المعلوماتي.
3. ترتيب أثر متوقع أو غير متوقع.

#### توالد طبيعي للمعلومات

● تعتمد فكرة التوالد الطبيعي بأن المعلومة تتصل بالمعلومة التي تسبقها استناداً إلى:

1. معطيات سببية.
2. أو ما يمكن أن ترتبه المعلومة السابقة من نتائج وأثر (الأثر مباشر ومؤكد، وذلك لحدوثه الفعلي في الماضي، أو أنه جاري حدوثه في الوقت الحاضر).
3. وهذه النتائج قد تمثل مقدمة وبداية لمعلومة جديدة، ولكنها ليست مرتبطة بالمقدمة وإنما بالبيان المعلوماتي الأولي. (تظهر هذه الخاصية بعد كتابة 3 جمل أو أكثر، ولا تظهر بعد الجملة الأولى مباشرة (البيان المعلوماتي الأولي)).

## أنواع التوالد الصناعي

النوع	الشرح
علاقة غير مباشرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>العلاقة غير المباشرة هي: تلك العلاقة التي تنشأ بين بيان معلوماتي وبيان معلوماتي آخر، إلا أن الأخير له تركيب وخصائص وصفات مختلفة تماماً عن تلك الصفات التي يتسم بها البيان الأول للمعلومات.</li> <li>مثال "العلاقة بين انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي في الدولة بنسبة 2 % عام 2009م وبين ارتفاع الأسعار بنسبة 3 %".</li> <li>يلاحظ بأن تركيب وخصائص وصفات الأسعار (البيان الثاني المعلوماتي) تختلف عن تركيب وخصائص وصفات الاستثمار الأجنبي (البيان الأول المعلوماتي). <ul style="list-style-type: none"> <li>فالتركيب يشمل (عناصر ارتفاع الأسعار كالتضخم، وأسعار السلع).</li> <li>أما الخصائص فتشمل (الأسباب ومعطيات واقعية).</li> <li>في حين أن الصفات تشمل (تشمل قدر أكبر من الخصائص، حيث تمتد إلى ما بعد الأسباب القريبة إلى النتائج، وكذلك ما تشتمل عليه علاقات التركيب الأخرى).</li> </ul> </li> </ul>
ارتباط بأحد العناصر وليس بالمعلومة المحورية في البيان المعلوماتي.	<ul style="list-style-type: none"> <li>أي أن العلاقة تكون غير مباشرة مع المعلومة المحورية، فالارتباط يتم مع عنصر من عناصر المعلومة المحورية. (انظر تعريف المعلومة المحورية في الجدول التركيبي).</li> </ul>
ترتيب أثر متوقع أو غير متوقع.	<ul style="list-style-type: none"> <li>يترتب على توالد المعلومات الصناعي أثر متوقع (أثر متحقق) أو أثر غير متوقع (أثر لم يتحقق بعد) والآثار أبعد مدى من النتائج.</li> </ul>



يرى جون بيرسي «أن الفاعلية المعلوماتية تعتمد بالأساس على حجم العلاقات التي يمكن أن تنشأها مع المعلومات الأخرى». ولتوضيح ذلك فإنه لابد من الاعتماد على نموذج المعلومة الصفيرية للظاهرة الاجتماعية.

شكل رقم (9)

نموذج المعلومة الصفيرية للظاهرة الاجتماعية

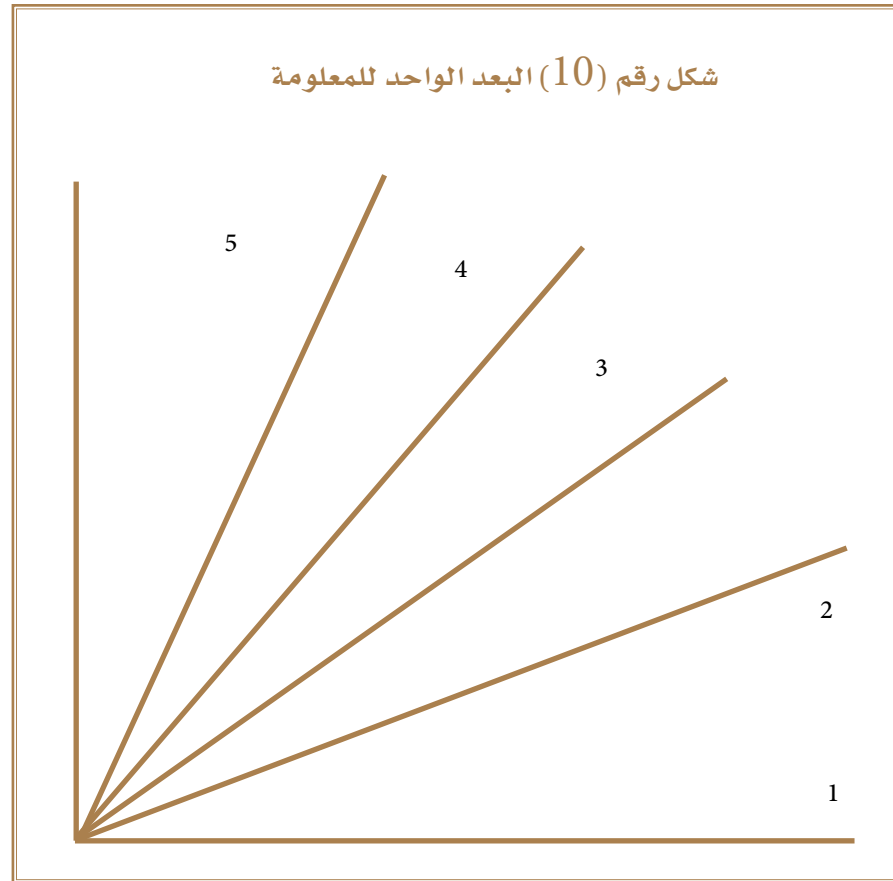


• فإذا نظرنا إلى هذا النموذج المبسط فإننا نتطرق من بحثنا في أي ظاهره برلمانية من:

1. **المعلومة صفر** أي أننا نفترض أنه ليست لدينا أي معلومات أو ادراكات سابقة عن الظاهرة محل البحث، ثم تتوافد إلينا المعلومات وعلينا قبل أن ننظر في المعلومات أن نطرح على أنفسنا سؤالاً بسيطاً: **ماذا حدث؟**
  2. ثم تكون الخطوة التالية، **البحث في المعلومات الواردة إلينا عن الإجابة لهذا السؤال - ماذا حدث؟ - فإذا نجحنا في الحصول على معلومة ماذا حدث؟ فإن هذه المعلومة ستكون بالنسبة لنا المعلومة (1).**
  3. ثم نسأل السؤال التالي: **لماذا حدثت المعلومة؟ والمعلومة التي تصادف الإجابة على هذا السؤال تكون معلومة رقم (2).**
  4. ثم نسأل السؤال الثالث: **كيف حدثت المعلومة؟ والمعلومة التي تصادف الإجابة على هذا السؤال تكون معلومة رقم (3).**
- ثم تبدأ سلسلة المعلومات في الانجذاب والارتباط مع هذه المعلومات الثلاث، وهكذا تتشكل عناصر الحدث والمعلومات المرتبطة بالحدث.

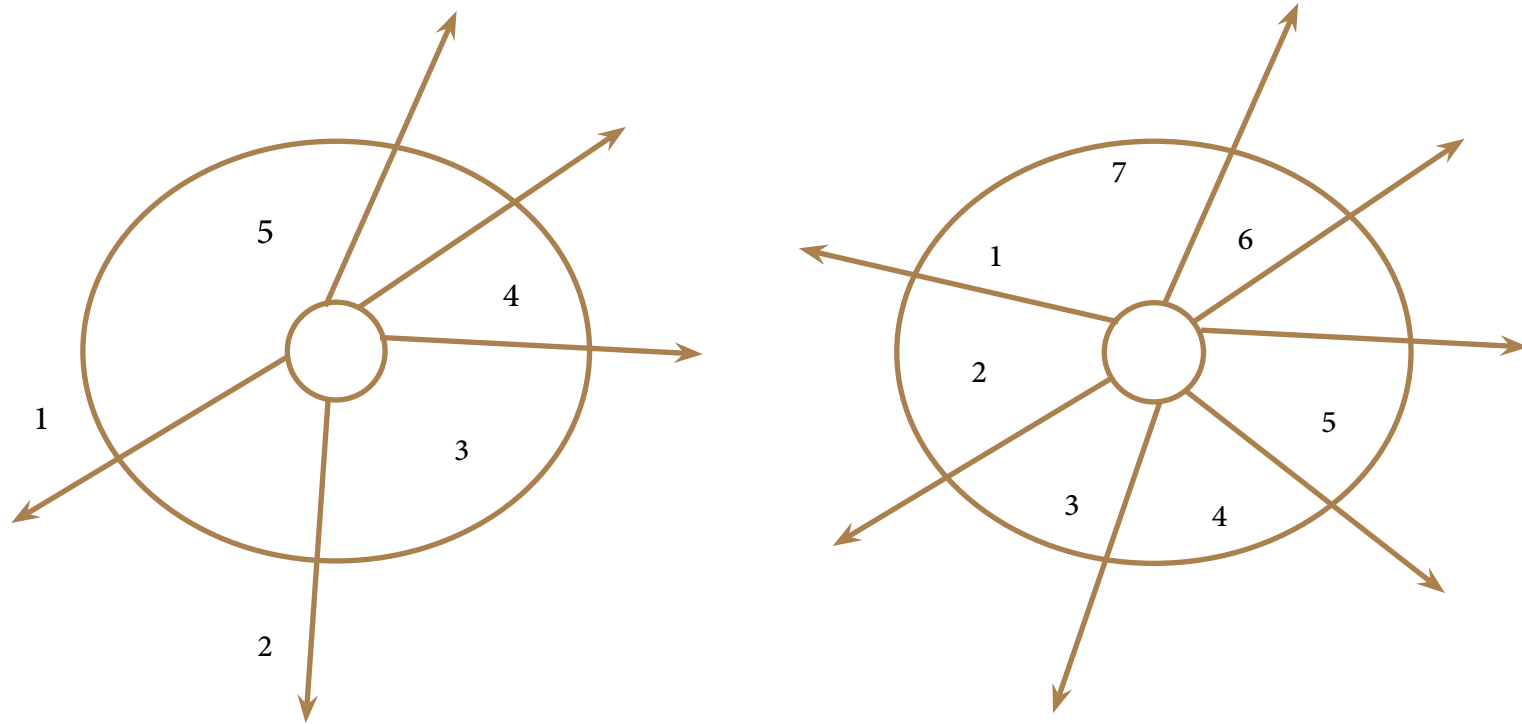
## أبعاد المعلومات البرلمانية

- صعوبة المعلومة البرلمانية أن هدفها الرئيسي هو مساعدة النائب البرلماني على اتخاذ قرار تشريعي أو رقابي أو سياسي ولذلك فإن أبعادها يجب ألا تكون محدودة بالحدود الضيقة للظاهرة الاجتماعية.
- فالظواهر الاجتماعية التي يدرسها البرلمان تكون مترابطة مع بعضها البعض، وقد تكون المعلومات في الظواهر الاجتماعية الأخرى هي التي يمكن أن تقودنا إلى الكشف عن الحقيقة في الحدث.



شكل رقم (11)

المعلومات البرمائية المتعددة الأبعاد



- هل هناك ثمة علاقة أو ارتباط بين معلومات الظاهرة (1)، الظاهرة (2)؟
- في هذه الحالة يمكن أن نعود إما إلى نموذج المعلومة الصفرية، أو إلى شجرة المعلومات.

## الخصائص العامة للمعلومات

المعنى	الخاصية
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● نسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموعة المعلومات المنتجة خلال فترة زمنية.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● لا قيمة للمعلومات إذا لم تصل إلى المستفيدين في الوقت المناسب.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● قيمتها أكثر من تكلفتها.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● احتواء المعلومات المتوافرة أو المنتجة للقائمة الأساسية التي يحتاجها المستفيدين أو متخذي القرار.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● مدى ملاءمة ومطابقة المعلومة للتوظيف السليم فالمعلومات التي لا تلاءم حاجة المستفيدين تقترب قيمتها من الصفر بل أن التكاليف التي أنفقت في تجميع المعلومات وتحليلها تعتبر في هذه الحالة خسائر.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● فالمعلومات ذات قدرة هائلة على التشكيل لإعادة الصياغة، فعلى سبيل المثال يمكن تمثيل المعلومات في صورة قوائم الأشكال بيانية أو رسوم متحركة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضم عدة قوائم في قائمة، أو تكوين نص جديد من فقرات يتم استخراجها من نصوص سابقة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● زيادة قيمتها مع زيادة استهلاكها.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إمكانية استنتاج معلومات صحيحة من معلومات غير صحيحة أو مشوشة، من خلال تتبع مسارات عدم الاتساق والتعويض عن نقص المعلومات المكتملة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إمكانية استنتاج معلومات صحيحة من معلومات غير صحيحة</li> </ul>

## 2. جداول توظيف المعلومات

### البطاقة التعريفية لجداول توظيف المعلومات

#### 1. ماذا يعني توظيف المعلومات؟

- توظيف المعلومات يعني تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المعلومات المتوفرة حيال البحث أو الدراسة للموضوع، وحتى تتحقق هذه القدرة في تحقيق أقصى استفادة فإن المعلومة يجب أن تكون في موضعها الصحيح.

#### 2. ما الهدف من استخدام جداول المعلومات، وما الفوائد المرتبة على استخدامها؟

- تهدف جداول المعلومات إلى الاستفادة القصوى من المعلومات الخام الأولية التي يتحصل عليها الباحث من المصادر المختلفة كالمصادر الحكومية أو من جمعيات النفع العام أو من الانترنت، وتعيّنه جداول توظيف المعلومات على إعادة ترتيب هذه المعلومات الخام، بحيث يتم الوصول منها إلى ناتج محدد يساعد في عملية التحليل والوصول إلى نتائج نهائية.
- إن توظيف الباحث لمعلوماته سيسهل عليه تطبيق المنهجيات، فالقدرة على توظيف المعلومات تمثل 50% من إنتاج البحث أو الدراسة، ويختلف الباحثين في القراءة الأولية للموضوع مما ينتج عنه الاختلاف في التحليل.
- التغلب على مشكلة كثرة المعلومات وتنوعها، مما قد يربك الباحثين عند إعدادهم للدراسات والبحوث البرلمانية، فكبر حجم المعلومات قد يحول دون تقديم الباحثين للدراسات المطلوبة منهم في التوقيت المناسب سواء عند اجتماع لجان البرلمان أو عند انعقاد الجلسات العامة، وبالتالي تفقد دراسات الباحثين قيمتها، وتبعاً له فإن استخدام الباحثين لجداول توظيف المعلومات يسهل عليهم التعامل مع مشكلة كبر حجم المعلومات المتوفرة لديهم، وتوجيههم توجيهاً صحيحاً عند إعدادهم لتكليفاتهم البحثية.
- ساهمت جداول توظيف المعلومات إلى توحيد نطاق عمل الباحثين للوصول إلى نتائج متشابهة.

## تابع / البطاقة التعريفية لجدول توظيف المعلومات

تابع سؤال (2): ما الهدف من استخدام جداول المعلومات، وما الفوائد المرتبة على استخدامها؟

• في الدراسات الأكاديمية هناك **انتقاء للمعلومات** تبعا لخطة الدراسة المُعدة سلفاً لدى الباحث، فإذا ما أراد الباحث مثلا أن يعد دراسة عن موضوع "سياسة وزارة الداخلية" وكانت أحد المحاور المرتبطة بالمشكلة محور "الحوادث المرورية"، فإن الباحث يقوم بتجميع كل المعلومات التي تتعلق بهذا المحور فقط ويغفل معلومات أخرى لا تتصل اتصالا مباشرا بعنوان المحور الذي يبحث عنه مما يؤدي إلى تحيز النتائج أو الحلول التي يطرحها الباحث.

أما في الدراسات البرلمانية فإن استخدام جداول توظيف المعلومات في التعامل مع معلومات الظاهرة أو المشكلة يؤدي إلى انتقاء صفة انتقائية المعلومات، وذلك لما تتضمنه هذه الجداول من خطوات واضحة ومحددة بشأن آلية تعامل الباحث مع المعلومات في بناء دراسته، وبالتالي مساعدة الباحث في تحديد ماهية المشكلة التي يبحثها تحديدا صحيحا ومنظما، وكذلك تحليل معلومات المشكلة أو الظاهرة تحليلا صحيحا، للوصول إلى قرار برلماني غير متحيز.

### 3. ما هي أهم أنواع جداول المعلومات؟

- الجدول التمهيدي.
- الجدول الليفي (جدول ليفتر باركس).
- جدول هوفمان (جدول العلاقات الوظيفية).
- الجدول التركيبي.
- الجدول البياني للمعلومات.

## الجدول التمهيدي

### البطاقة التعريفية للجدول التمهيدي

1. ما هي الفكرة الرئيسية التي يقوم أو يعتمد عليها الجدول؟
  - اعتمد الجدول التمهيدي على النمط التفكيكي للمعلومات، بمعنى تفكيك المعلومات الخام في المرحلة الأولى، ومن ثم إيجاد العلاقات بين هذه المعلومات كعلاقة السبب والنتيجة.
2. ما هي عناصر الجدول التمهيدي؟
  - المعلومات، بيان المعلومة، الاشتقاق الضروري، الاشتقاق الفرعي، المعلومات التكميلية.
3. ما هي المزايا التي يوفرها استخدام الجدول التمهيدي؟
  - توضيح كافة محاور الموضوع أي كافة العناصر الكامنة في الظاهرة محل الدراسة، ولذلك فهو يستخدم في إعداد أوراق المحاور.
4. ما هي أبرز عيوب ونقائص الجدول؟
  - ركز الجدول التمهيدي على علاقة السبب والنتيجة بين المعلومات، وأغفل بقية أنواع العلاقات الارتباطية بين المعلومات.



## الجدول التمهيدي

المعلومات الأساسية	بيان المعلومة	الاشتقاق الضروري	الاشتقاق الفرعي	المعلومات التكميلية أو التجميلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>توضع هنا جميع المعلومات التي يجمعها الباحث، على أن تكون ذات دلالة خبرية.</li> <li>في حالة تكرار أي معلومة أساسية فإنها تنقل إلى الاشتقاق الضروري أو الفرعي، ولكن لا يمكن أن تكون معلومة أساسية مكررة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمثل البيان الفكرة الرئيسية التي تدور حولها المعلومة الأساسية يدل بيان المعلومة على العلاقات الارتباطية بين العناصر وبعضها.</li> <li>يفيد البيان في التوصل إلى العناصر أو المحاور التي تتكون منها المشكلة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>في مرحلة الاشتقاق الضروري يتم تقليص عدد المعلومات الخام الأساسية.</li> <li>يرجع الباحث إلى خانة المعلومات الأساسية حيث يوجه تركيزه إلى البحث عن المعلومات (السبب أو النتيجة).</li> <li>وبالتالي فإن المعلومات التي ينطبق عليها صفة السببية أو النتيجة فإن الباحث يقوم بنقلها إلى هذا العمود، ويتم إدراج معلومات السبب والنتيجة بطريقة عشوائية دون وجود أي رابط أو علاقات تجمع بينها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المعلومات المدرجة في الاشتقاق الفرعي تتخذ صوراً عديدة منها: تفسير سبب.</li> <li>تحريك المعلومة إلى مكان آخر.</li> <li>علاقة ارتباط ليست سببية أو مبنية على نتيجة، وإنما تدل على أن هناك جانب من المعلومات هو دال على معلومات أخرى مما يؤدي إلى وضوح المعلومة وضوحاً شافياً.</li> <li>حقيقة معينة تخرج عن إطار السبب أو النتيجة.</li> <li>مستند يساعد في المزيد من التوضيح لمعلومات الاشتقاق الضروري مثل "اسم قانون، أو قرار".</li> <li>رقم إحصائي، أو نسبة مئوية.</li> <li>معلومة قد تؤدي إلى نتيجة غير مباشرة وبعيدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>معلومات متفردة ليست لها علاقة بالاشتقاق الضروري أو الفرعي، كما أن ليس لها علاقة بالبيان.</li> <li>المعلومة التكميلية هي معلومة مضافة إلى الاشتقاق الضروري أو إلى جوهر المعلومة، مما يؤدي إلى جلاء الغموض، أو إضافة أفكار جديدة (لتوضيح العنصر المجهول في المعلومة).</li> <li>المعلومة التجميلية: تُفسر معلومة غامضة، من خلال توضيح بعض علاقاتها الارتباطية، والتي لم تكن واضحة من قبل ذلك لمزيد من الإقناع.</li> </ul>

## الجدول الليفي

### البطاقة التعريفية للجدول الليفي (جدول ليفتر باركس)

#### 1. ما هي الفكرة الرئيسية التي يقوم أو يعتمد عليها الجدول؟

- كل معلومة لا بد أن يكون لها ناتج، وهذا الناتج من المعلومات يمكننا من تكوين الكتل المعلوماتية، والناتج ليس متعلق بالسبب أو النتيجة فحسب، فالمعلومة نفسها قد تُرتب نواتج متعددة من المعلومات، ويمكن تجميع النواتج لتشكيل الكتل المعلوماتية (ناتج معلوماتي (1) + ناتج معلوماتي (2) + ناتج معلوماتي (3) +..... الخ = كتلة معلوماتية متحركة ومرنة.
- كل معلومة طالما أنها تدور حول موضوع أو مشكلة واحدة، فالافتراض الرئيسي بأن تلك المعلومات مرتبطة مع بعضها، ولكن الباحث لا يدرك نوع هذا الارتباط، ولمعرفة نوع هذا الارتباط على الباحث أن يطرح هذا التساؤل إزاء كل معلومة خام يتحصل عليها "ماذا يترتب على هذه المعلومة من ارتباطات؟"

#### 2. ما هي عناصر الجدول الليفي؟

- المعلومة، ما يترتب على المعلومة، عناصر المعلومات.

#### 3. ما هي المزايا التي يوفرها استخدام الجدول الليفي؟

- اعتمد الجدول الليفي على النمط التركيبي للمعلومات وبذلك انتقل من النمط التفكيكي للمعلومات الذي اتسم به الجدول التمهيدي والذي اعتمد على المعلومات المفككة إلى أن تستوفي سببها ونتيجتها، فالجدول التمهيدي أغفل أنواع العلاقات الارتباطية بين المعلومات، وبحث عن علاقات بسيطة وصفية.

### تابع / البطاقة التعريفية للجدول الليفي (جدول ليفتر باركس)

#### • تابع / سؤال (3): ما هي المزايا التي يوفرها استخدام الجدول الليفي؟

- شكل الجدول الليفي استخداما أمثل للمعلومات التي تتوفر لدى الباحث، حيث خلص بأن هناك علاقات ارتباطية متنوعة بين المعلومات ولكي تظهر هذه العلاقة لابد للباحث أن يخضع معلوماته لسؤال: ماذا يترتب على هذه المعلومة من ارتباطات؟ مما أدى إلى عدم البحث فقط عن علاقة (السبب أو النتيجة) التي ميزت الدراسات الوصفية واعتمد عليها الجدول التمهيدي وبرزت في خانتي (الاشتقاق الضروري، أو الفرعي التكميلي).
- وضع الجدول الليفي معيار قرب بين إدراك الباحثين للمعلومات أثناء قراءتهم الأولية للموضوع والمعلومات المتوفرة حوله وذلك بالاحتكام إلى سؤال "ماذا يترتب على المعلومات من ارتباطات؟"
- ترك الجدول الليفي مجالاً أمام الباحث لتقييم قيمة المعلومة المتوفرة لديه والبحث عن علاقات خارج إطار السبب والنتيجة، ذلك يعني بأن الباحث هو الذي يحرك المعلومات في الجدول الليفي وفق ارتباطها المعلوماتي مع المعلومات الأخرى، وليس العكس كما هو الحال في الدراسات الأكاديمية التي تعتمد على فكرة الانتقائية في اختيار المعلومات وذلك وفق المحاور التي يدرسها الباحث وإهمال بقية المعلومات التي لا تخدم محاوره.

## تابع / البطاقة التعريفية للجدول الليفي ( جدول ليفتر باركس)

### 4. ما هي أبرز عيوب ونقائص الجدول الليفي؟

- افترض الجدول الليفي بأن جميع المعلومات مرتبطة مع بعضها البعض طالما أنها تدور حول موضوع بحثي واحد، ولكنه لم يقدم لنا معيار لتحقيق من صحة العلاقات الارتباطية القائمة بين المعلومات، ومدى استيفاء العلاقة الارتباطية في الكتلة.
- نظر الجدول الليفي إلى أن كل كتلة معلوماتية هي كتلة مستقلة طالما احتوت على العلاقات الارتباطية، ولكنه لم يحدد طريقة الربط بين الكتل المعلومات وبعضها البعض، وكذلك أنواع هذه العلاقات فالكتل المعلوماتية لا بد أن تنشأ بينها علاقات ما.
- ركز الجدول الليفي على المعلومات المتوفرة لدى الباحث داخل نطاق الظاهرة التي يبحثها حالياً، واعتبر بأن هذه المعلومات ستشكل الإطار البحثي المتكامل أمام البحث لدراسة الموضوع، ولكن في الدراسات البرلمانية ومهما بلغ حرص الباحث على جمع المعلومات فإنه لا بد أن تكون هناك ثمة معلومات مفقودة لم تستطع المعلومات المتوفرة أن توضحها بطريقة واضحة، وهذا ما أغفله الجدول الليفي فلم يقدم طريقة لإيجاد هذه المعلومات المفقودة.
- رأى الجدول الليفي بأن جميع المعلومات على قدر واحد من الأهمية طالما أن الباحث قادر على تشكيل علاقات ارتباطية في الكتل وهذا غير صحيح فالمعلومات تتفاوت في قيمتها وخصائصها، الأمر الذي أوضحه الجدول التركيبي في مرحلة لاحقة.
- على الرغم من أن الجدول الليفي أتاح حرية التفكير أمام الباحث في إيجاد العلاقات بين المعلومات وفق سؤال ”ما يترتب على المعلومات من ارتباطات“ إلا أنه ترك مجالاً واسعاً لاختلاف الباحثين في تحديد الإجابة على هذا السؤال.

## الجدول اللبني

عناصر المعلومات	ما يترتب على المعلومة	المعلومة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يعبر الباحث عن الفكرة الرئيسية التي تدور حولها الكتلة المعلوماتية.</li> <li>• كل كتلة معلوماتية مرتبطة بفكرة رئيسية واحدة، تعبر عن العنصر المتحكم في الكتلة، وقد تعبر الفكرة الرئيسية عن عنصرين، ولكن بشرط وجود علاقة مشتركة ومرتبطة بين العناصر، بحيث يتم الإجابة عن هذا السؤال: "هل العناصر مرتبطة مما يمكن للمعلومات أن تسهل مهمة بعضها الآخر؟ ولا يمكن الفصل بينها في أكثر من كتلة؟"</li> <li>• ابتعد عن كتابة الأحكام القيمية عند تحديد عنصر المعلومة التي تدور حولها الكتلة، مثال على الحكم القيمي: <b>الكتلة (2) عنصرها هو: "ضعف مهارات الكادر التعليمي"</b> ولكن يمكن استخدام الأحكام القيمية إذا ما قدمت لنا الكتلة وصفا حقيقيا لهذا الحكم وتم اختبار هذا الحكم فعليا،</li> </ul>	<p>1. يضع الباحث هذا السؤال عند كل معلومة خام تحصل عليها: <b>ماذا يترتب على هذه المعلومة من ارتباطات؟</b> فالمعلومات مترابطة بشكل أو بآخر مع باقي المعلومات وهي دالة على معلومات أخرى.</p> <p>2. وللإجابة عن السؤال السابق لابد للباحث أن يبحث في جميع المعلومات التي تكونت لديه <b>للبحث عن العلاقات الارتباطية بين المعلومات مثل:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• علاقات السبب.</li> <li>• علاقات النتيجة.</li> <li>• علاقة تفاعلية.</li> <li>• علاقة أثر.</li> <li>• علاقة عوامل ارتباط خفية.</li> <li>• علاقة ذات صلة مباشرة بالعلاقة الارتباطية.</li> </ul> <p>3. بعدما ينتهي الباحث من توضيح أنواع العلاقات بين المعلومات، فإنه يعبر عن هذه العلاقة بواسطة تشكيل (كتلة معلوماتية) بصورة أولية تمهيدية.</p> <p>4. في المرحلة الرابعة يقوم الباحث بإعادة التوازن إلى الكتل المعلوماتية التي تشكلت لديه، وذلك من خلال إعادة قراءتها وتصحيحها ودعمها بمزيد من المعلومات إذا ما كانت بحاجة إلى ذلك، ومن ثم كتابتها بشكل نهائي (كتلة معلوماتية خرسانية متكاملة).</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عند كتابة أنواع العلاقة على الباحث الابتعاد عن الجمل الإنشائية، والبحث دائما عن المعلومات ذات الارتباط الدلالي والتي تبين أنواع العلاقات بوضوح.</li> <li>• تتسم الكتل المعلوماتية بعدة سمات أهمها:</li> <li>• الكتل المعلوماتية ليست على درجة متساوية من القوة ولكنها متفاوتة في مستوى القوة، فقلة أو ضعف المعلومة يعتمد على مدى ارتباط الكتلة وتكاملها مع الموضوع الرئيسي أو المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، واختبار قوة الكتلة المعلوماتية على الباحث أن يتساءل عن: ما الذي تمثله الكتلة بالنسبة للموضوع أو الظاهرة محل الدراسة؟ فالكتلة القوية هي الموجهة توجيهها مباشرة تجاه الموضوع محل الدراسة.</li> <li>• هل الكتلة كافية لأن تؤدي دورها في التأثير الإيجابي على الموضوع العام؟ فمثلا لو كان الموضوع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يضع الباحث كل المعلومات الخام التي تحصل عليها من مختلف المصادر مثل: المصادر كالحكومية، وجمعيات النفع العام، والانترنت، والكتب والدوريات.</li> <li>• يتم ترتيب هذه المعلومات ترتيبا عشوائيا.</li> <li>• إن المعلومات الخام التي يبحث عنها الباحث يجب أن تُعبر عن إخبار ما (واقع، فرع، محل، مكان في الظاهرة محل الدراسة) وذلك يعني أن على الباحث الابتعاد عن المعلومات التي تتسم بعموميتها ولا تنطبق عليها الخصائص السابقة.</li> </ul>

عناصر المعلومات	ما يترتب على المعلومة	المعلومة
<p>كأن يكون هناك انخفاض بنسب فعلية في مهارات الكادر التعليمي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الرئيسي في الدراسة هو "تطوير المناهج التعليمية" وتكونت لدى الباحث 3 كتل أحدها يتعلق بالطلبة، وآخر بالإدارة المدرسية، والكتلة الثالثة عن المدارس، أي الكتل هي الأقوى، يجب أن نتساءل: هل هذه الكتلة المتعلقة بالطلبة كافية لأن تؤدي دورها في تحسين المناهج؟ أم أنه يمكن للإدارة المدرسية أن تؤدي هذا الدور؟</li> <li>ب. تعتمد قوة الكتلة المعلوماتية كذلك على مدى قدرة الكتلة في الكشف عن الحقائق المرتبطة بالموضوع؟ هل هذه الكتلة لها ثقل في إضافة معنى جديد لما هو قائم من معلومات؟ أم لا تمتلك هذه القدرة؟</li> <li>ت. قوة الكتلة المعلوماتية يعتمد أيضا على عدد وأنواع العلاقات الارتباطية التي تحتويها.</li> <li>ث. بعض الكتل المعلوماتية قد تبدو هشة في القراءة الأولى وتحتاج إلى معلومات أو كتل معلوماتية أخرى تساندها، وذلك يعني أن على الباحث أن يبحث عن معلومات أو كتل تساندها، ومن ثم يعيد صياغتها لتشكل كتلة معلوماتية متكاملة.</li> <li>ج. على الباحث أن لا يكتفي بالكتل المعلوماتية التي تعبر عن إطار بحثي وصفي، لأنها نشأت عن معلومات مجمعة، ومن ثم تم ترتيبها، ولكن يجب على الباحث أن يحلل تلك الكتل وذلك بتحريك الكتل وبناء معلومات تحليلية كعلاقاتها بالموضوع العام أو مشكلة الدراسة التي يبحثها الباحث.</li> <li>ح. لدى بعض الكتل القدرة على توليد معلومات جديدة، مما يساهم في توصل الباحث إلى حلول ملائمة للمشكلة التي يبحثها (إطار وصفي + إطار متوالد من المعلومات = بناء قرار جيد.</li> <li>خ. تتفاوت الكتل المعلوماتية في نسب الاستفادة منها عند إعداد الدراسة، فعند انتهاء الباحث من كتابة جميع الكتل المعلوماتية والبدء في مرحلة الكتابة سيتضح لديه بأن هناك كتل استند إليها في الكتابة بنسب كبيرة في حين أنه لم يستند من كتل أخرى إلا بنسب متواضعة وذلك لعدم قوتها وضعف العلاقات الارتباطية التي تحتويها.</li> </ul>	

## مثال لتشكل كتلة معلوماتية تبعا للجدول الليفي

### الجدول الليفي لموضوع "سياسة وزارة الاقتصاد"

عناصر المعلومات	ما يترتب على المعلومة	المعلومة
<ul style="list-style-type: none"> <li>حدد الباحث الفكرة الرئيسية التي تدور حولها الكتلة المعلوماتية التي شكلها في العمود السابق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وللإجابة على السؤال السابق «ماذا ترتب على هذه المعلومة - المتعلقة بالاستثمارات- من ارتباطات غيرها من المعلومات ال(19)؟ فإن الباحث قام بالبحث في جميع المعلومات الخام ال(19) المتوفرة لديه للحصول على إجابة عن السؤال السابق، وتكوين كتلة معلوماتية متكاملة.</li> <li>وقد وجد الباحث أن المعلومة الخام رقم (8) تشكل إجابة ممكنة عن السؤال السابق، فالمعلومة رقم (1) ترتبط بعلاقة ارتباطية مع المعلومة رقم (8) والتي نصها كالتالي "تشير التقديرات المستقبلية لمؤشرات اقتصاد الدولة بحدوث نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 3.2% عام 2010م، كما سينمو إجمالي الاستثمارات بحوالي 1.9% في عام 2010م".</li> <li>وفي ضوء العلاقة الارتباطية والتي ربطت بين المعلومة رقم (1) والمعلومة رقم (8) فإن الباحث أعاد تشكيل وكتابة الكتلتين لتشكيل كتلة معلوماتية واحدة متماسكة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفر لدى الباحث (20) معلومة حول موضوع «سياسة وزارة الاقتصاد»</li> <li>وقد كانت أول المعلومات الخام المتوفرة لديه هي المعلومة رقم (1) "ارتفع حجم الاستثمارات بمعدل 6% عام 2009م، وشكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد لعب القطاع الخاص دورا كبيرا في زيادة تلك الاستثمارات حيث شكلت استثماراته نحو 60% من إجمالي الاستثمارات المنفذة".</li> <li>(يسأل الباحث: ماذا ترتب على هذه المعلومة - المتعلقة بالاستثمارات- من ارتباطات غيرها من المعلومات ال(19)؟</li> </ul>

## جدول هوفمان ( جدول العلاقات الوظيفية )

### البطاقة التعريفية لجدول هوفمان ( جدول العلاقات الوظيفية للمعلومات )

#### 1. ما هي الفكرة الرئيسية التي يقوم أو يعتمد عليها الجدول؟

- يقوم الجدول على فكرة العلاقة الوظيفية وذلك لتحقيق بناء معلوماتي متكامل للمعلومات.
- بناءً على فكرة العلاقات الوظيفية فإن المعلومات ترتبط بنوعين من العلاقات الوظيفية هي:
- علاقة وظيفية قوية بين المعلومات: الدور الذي تؤديه المعلومة مع المعلومة الأخرى يتسم بالوضوح والمباشرة، فالمعلومات تجمع بينها علاقات انجذاب قوية، فكل معلومة لاحقة لابد أن تؤدي دوراً مباشراً في المعلومة أو العبارة التي تسبقها. ولتحقق من ذلك على الباحث أن يتساءل عن ” الدور الذي تؤديه المعلومة لدى المعلومة الأخرى “ وإذا كانت الإجابة عن هذا الدور مرتبطة بإجابة مباشرة ولصيقة على سؤالين على الأقل من الأسئلة الأربعة التي وضعها هوفمان في مصفوفة المعلومات (ماذا حدث، لماذا حدث وكيف، ما هي عواقب ما حدث (النتائج) ، وهل يمكن تلافي ما حدث؟ (الحلول) فإننا سنخلص إلى تكوين علاقة وظيفية قوية.
- علاقات وظيفية قائمة بين المعلومات: على خلاف العلاقات الوظيفية القائمة التي تقوم على معياري الوضوح والمباشرة، فإن العلاقات الوظيفية القائمة توفر مزيداً من التفصيل والتفسير، وذلك بالإجابة على الأسئلة الأربعة الواردة في مصفوفة هوفمان للمعلومات.

#### 2. ما هي عناصر جدول هوفمان؟

- المعلومات، تبويب أولي للمعلومات، العلاقات الوظيفية القوية بين المعلومات، العلاقات الوظيفية القائمة بين المعلومات، البيان.



### تابع / البطاقة التعريفية لجدول هوفمان

#### 3. ما هي المزايا التي يوفرها استخدام جدول هوفمان؟

- ساعد جدول هوفمان في تحديد أبعاد الموضوع وتوضيحه بطريقة أكثر دقة من الجدول الليفي، ويظهر ذلك في الأسئلة الأربع في مصفوفة المعلومات لدى هوفمان - ماذا حدث؟، لماذا حدث وكيف؟، النتائج، الحلول - وما ينتج عنها من 4 أوراق معلوماتية كل منها متخصص في الإجابة عن سؤال واحد، وتساعد هذه الأوراق في تحديد ماهية المشكلة تحديداً صحيحاً.
- اعتماد جدول هوفمان على نوعين من العلاقات الوظيفية أدى إلى تركيز جهد الباحث وتقليل الجانب الوصفي في كتابة الفقرة، واستيفاءها بطريقة أسرع، وبناء على نتائج دراسة برلمانية طبقت على 92 برلماناً في العالم استخدم فيها الباحثين جدول هوفمان فقد خلصت الدراسة بأن الجدول ساهم في توفير ما نسبته 60-65% من جهد الباحثين.
- اعتمد جدول هوفمان على ضرورة إيجاد علاقة عضوية مترابطة بين المعلومات، وتسهم هذه العلاقة في إبراز جزء من حقيقة العنصر الذي تتم دراسته، ومعرفة مدى الخطورة التي يشكلها العنصر ومعالجة هذه الخطورة.
- شكل هوفمان نواة لظهور فكرة الدور الوظيفي للمعلومات، ففي حين اعتمد الجدول الليفي على فكرة الكتلة المعلوماتية والتي تنشأ من علاقات ارتباطية بين معلومات الكتلة، فإن جدول هوفمان اعتمد على فكرة الدور الوظيفي لتحقيق بناء معلوماتي متكامل للمعلومات والذي يتحقق من خلال الوضوح والدور المباشر، فمع نهاية كل فقرة يكون الباحث قد استوفى معالجة أغلب الجوانب التي تحيط بالعنصر، وأن دراسة جميع عناصر الظاهرة بهذه الطريقة سيؤدي إلى دراسة المشكلة محل البحث بطريقة شبه متكاملة.

## تابع / البطاقة التعريفية لجدول هوفمان

### 4. ما هي أبرز عيوب ونقائص جدول هوفمان؟

- أطر جدول هوفمان المعلومات وقيده من حركة الباحث بإعطاء هامش بسيط لحركة الباحث وتفكيره في المعلومات، وذلك بتقيده بالمعلومات وما توضحه من علاقات وظيفية.
- عند تشكيل الكتل المعلوماتية ذات العلاقة الوظيفية القائمة فإنها غير قادرة على إبراز ماهية المشكلة في كل كتلة.
- هناك توجيه للمعلومات عند تشكيل الكتل المعلوماتية ذات العلاقة الوظيفية القائمة، فالباحث يحدد غرض كل كتلة منذ بداية كتابته لها.
- افترض هوفمان أن على الباحث أن يضع ثقته الكبيرة في الكتل المعلوماتية التي توصل إليها باعتبارها كتل وافية وهي ليست محل تقييم، دون أن يحدد معيار لتقييم مدى صحة نوع العلاقة التي خلص إليها الباحث من كل كتلة.
- التبويب الأولي للمعلومات لدى هوفمان لا يؤدي إلى المعيارية في البحوث لأنه لم يتم وفق أساس موحد بين جميع الباحثين وذلك بإتاحته حرية الاختيار لدى الباحث في اتباع التصنيف الذي يلائمه. وذلك أدى بدوره إلى الاختلاف في تحديد أهمية الأوزان النسبية للكتل المعلوماتية ومن ثم تحديد العناصر الداخلة في كل كتلة وبناء العلاقات الارتباطية الوظيفية بين الكتل وبعضها البعض، وذلك على الرغم من أن هوفمان ركز أساساً في بداية بناء منطلقاته الفكرية على العلاقة الوظيفية بين المعلومات وبعضها معتبرا ذلك هو الفيصل في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعلومات المتاحة، إلا أن السياق العلمي الذي اتبعه لتحقيق هذه الغرض لم يكن بقدر بناء المنطلقات وهذا يعزى بصفة أساسية إلى:
- غياب المنطلق الفكري الموحد لبناء الترتيب المعلوماتي.
- تحديد مفهوم وماهية البناء المعلوماتي حيث أنه لا يجوز أن تعتمد على بناء مفهوم "البناء المعلوماتي" من خلال النظر إلى المعلومات بحد ذاتها، فالمعلومات المتوفرة ما هي إلا دلالة تبحث عن الارتباط مع معلومات غير متوفرة. وبالتالي يجب عدم الاكتفاء بالمعلومات الحاضرة، إنما ينبغي أن تكون المعلومة المتوفرة تدل على المعلومات غير المستوفية في الظاهرة محل الدراسة.

## جدول هوفمان

المعلومة	تبويب أولي للمعلومات	علاقة وظيفية قوية بين المعلومات	علاقات وظيفية قائمة بين المعلومات	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>يضع الباحث المعلومات التي تحصل عليها من مختلف المصادر، والتي عبر عنها هوفمان بأنها المعلومة الصفرية.</li> <li>إن المعلومات الخام التي يبحث عنها الباحث يجب أن تُعبر عن إخبار ما (واقع، فرع، محل، مكان في الظاهرة محل الدراسة) وذلك يعني أن على الباحث الابتعاد عن المعلومات التي تتسم بعموميتها ولا تنطبق عليها الخصائص السابقة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يعتمد التبويب الأولي للمعلومات على الإدراك العام للباحث للمعلومات الخام المتوفرة لديه.</li> <li>للباحث حرية اختيار الطريقة التي تناسبه في تبويب المعلومات، ومنها:</li> <li>مصنود المعلومات كالمعلومات الحكومية، أو الأكاديمية، أو الانترنت.</li> <li>نوعية المعلومات كأن تكون سببا أو نتيجة أو مقترح موضوع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُعبّر العلاقة الوظيفية القوية بين المعلومات عن علاقة عضوية متكاملة، فكل معلومة لاحقة لا بد أن تؤدي دورا مباشرا في المعلومة أو العبارة التي تسبقها.</li> <li>فكل ما هو حقيقة ودال على المعلومة بشكل مباشر يعبر عن علاقة وظيفية قائمة، فالباحث يتساءل عن "الدور الذي تؤديه المعلومة لدى المعلومة الأخرى" وإذا كانت الإجابة عن هذا الدور مرتبط بإجابة مباشرة ولصيقة على سؤالين على الأقل من الأسئلة الأربع التي وضعها هوفمان في مصفوفة المعلومات (ماذا حدث؟ لماذا حدث وكيف؟، ما هي عواقب ما حدث؟ (النتائج)، وهل يمكن تلافي ما حدث؟ (الحلول) فإننا سنخلص إلى تكوين علاقة وظيفية قوية.</li> <li>أما معيار الوضوح الذي يجب توفره في العلاقات القائمة فهو يشير إلى: أكثر الأسباب أو النتائج أو الحلول التصاقا بالظاهرة، فقد يتكون لدى الباحث عدة أسباب أو نتائج أو حلول للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، ولكنه يركز على مدى التصاقها بالظاهرة التصاقا شديدا، وبما يؤدي إلى تركيز كتابة الفقرة والاستغناء عن التفاصيل.</li> <li>عادة ما يتم تعبئة خانة العلاقات الوظيفية القوية بعد الانتهاء من إعداد الأوراق الأربع للمعلومات للإجابة عن أسئلة هوفمان.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُعبّر العلاقات الوظيفية القائمة بين المعلومات عن علاقة عضوية مترابطة وتتضح هذه العلاقات بإجابة الباحث عن الأسئلة الأربع في مصفوفة هوفمان للمعلومات، وتكون الإجابة تابعة وليست مباشرة كما هو الحال في العلاقات القوية.</li> <li>في بعض برلمانات دول العالم يقوم "اختصاصي المعلومات" بإعداد 4 أوراق معلوماتية منفصلة متخصصة فكل ورقة توجه وتخصص للإجابة على واحد من الأسئلة الأربعة، وهذه الأوراق هي:</li> <li>ورقة للمعلومات الوصفية تجيب عن سؤال (ماذا حدث؟).</li> <li>ورقة للمعلومات الاستفهامية أو العلية تجيب عن سؤال (لماذا وكيف حدث؟).</li> <li>ورقة النتائج للمعلومات تجيب عن سؤال (ما هي عواقب ما حدث؟).</li> <li>ورقة المقترحات للمعلومات تجيب عن سؤال (هل يمكن تلافي ما حدث؟ أي الحلول).</li> <li>بعدها ينتهي "اختصاصي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>البيان هو الفكرة الرئيسية المركزة للفقرة المعلوماتية والتي تدور العلاقات القوية.</li> <li>عند صياغة البيان على الباحث أن يبتعد عن الأحكام القيمية في صياغة البيان، وإنما عليه أن يستخدم عبارة خبرية ذات دلالة واضحة، لصياغة "بيان" يعبر عن الفكرة الجوهرية للكتلة المعلوماتية.</li> <li>على الباحث أن يهتم بصياغة البيان بطريقة دقيقة ومباشرة، وتعبير حقيقيا عن الكتلة المعلوماتية، فإذا لم يستطع الباحث ذلك، فهذا يعني بأن الكتلة المعلوماتية التي شكلها لا تزال ناقصة وأن على الباحث أن يبحث عن معلومات جديدة تعينه في تشكيل الكتلة المعلوماتية تشكيلا صحيحا والتعبير عنها بواسطة "بيان" متكامل ودقيق.</li> </ul>

البيان	علاقات وظيفية قائمة بين المعلومات	علاقة وظيفية قوية بين المعلومات	تبويب أولي للمعلومات	المعلومة
	<p>المعلوماتية الأربع فإنه يشكل الكتل المعلوماتية التي تشير إلى وجود العلاقات الوظيفية بين المعلومات بحيث تتضمن كل كتلة الإجابة عن الأسئلة الأربعة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تتخذ العلاقات القائمة عدة أشكال ومنها: الأمثلة، الاستشهادات، التوضيحات الإضافية.</li> <li>● مما سبق نستنتج بأن العلاقات القائمة ليست علاقات مركزة واضحة ومباشرة، ولا تحتمل التفاصيل كما هو الحال في العلاقات القوية.</li> </ul> <p>ولكن على الباحث أن يكون حذرا عن استخراج العلاقات القائمة فلا يلجأ إلى وصف الظاهرة وتفسيرها تفسيراً مطولاً يخرجها عن الدور الوظيفي القائم بين المعلومات.</p>			

## البطاقة التعريفية للجدول التركيبي

1. ما هي الفكرة الرئيسية التي يقوم أو يعتمد عليها الجدول؟
  - إن المعلومة طالما أنها تعبر عن دالة ارتباط فإنه يمكن تصنيفها ضمن 9 تصنيفات رئيسية للمعلومات - أنواع- وهي (محورية، موصولة، مقطوعة، ممتدة، منتجة، غير منتجة، موجهة، مجردة، معلومة متعددة الوظائف).
2. ما هي عناصر الجدول التركيبي؟
  - البيان، الترتيب الأولي للمعلومات، تصنيف المعلومات في كل كتلة معلوماتية، الكتلة النهائية، العلاقات التركيبية.
3. ما هي المزايا التي يوفرها استخدام الجدول التركيبي؟
  - قيم الجدول التركيبي المعلومات الخام استنادا إلى 9 معايير.
  - ركز الجدول التركيبي على بحث العلاقة بين المتغيرات وبعضها باعتباره الأساس في تحديد ماهية المشكلة الأساسية وعدم إغفال العنصر الرئيسي في البحث (المتغير المستقل) لذا أوجد ثلاث أنواع من العلاقة بين المتغيرات وبعضها وهي:
    - علاقة تنطلق من المتغير المستقل إلى المتغير التابع (معلومة محورية).
    - علاقة تنطلق من المتغير التابع إلى المتغير المستقل (معلومة منتجة).
    - العلاقة بين المتغيرات التوابع وبعضها البعض (معلومة متعددة الوظائف).

## تابع / البطاقة التعريفية للجدول التركيبي

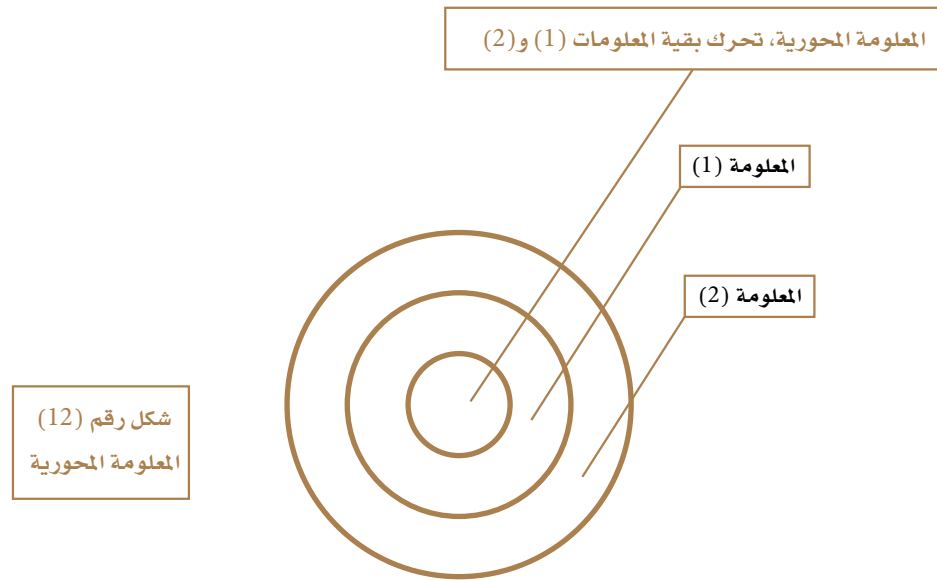
- تابع/ سؤال (3) ما هي المزايا التي يوفرها استخدام الجدول التركيبي؟
- قدم الجدول التركيبي إطارا أوليا يمكن الاعتماد عليه كأساس في البحث عن دالة الارتباط بين المعلومات القائمة والمعلومات المفقودة مع الظاهرة محل الدراسة، وهذا الإطار الأولي تم الاستفادة منه في مرحلة لاحقة فيما عرف ”باقتران النسق المعلوماتي“ الذي يركز بالأساس على تحليل المعلومات غير القائمة والانطلاق منها كمرتكز لبحث المشكلة.
- تخلق الجدول التركيبي عن الترتيب العشوائي للمعلومات ومن خلاله تم ترتيب المعلومة المحورية باعتبارها المعلومة القائد التي توجه المعلومات الأخرى والتي يجب على كل المعلومات أن تسعى إلى خدمة هذه المعلومة القائد وأن يتم توظيفها لما يؤدي إلى تحسين مخرجات عمل المعلومة القائمة.

## 4. ما هي أبرز عيوب ونقائص الجدول؟

- ينصب اهتمام الجدول على نوع المعلومة مما يفتح مجالاً كبيراً للخلاف وتحديد نوع المعلومة، وبالتالي قد يرتب ذلك عدم توحيد النتائج العلمية.
- ركز الجدول على إيجاد خصائص المعلومة على حساب إيجاد العلاقة التحليلية بين المعلومات.

## المعلومة المحورية

- هي معلومة قائدة لغيرها من المعلومات، وتؤدي إلى إنتاج وتوليد معلومات أخرى، وتتميز المعلومة المحورية بحركتها القوية فهي تحرك المعلومات الأخرى حولها.
- بناء الكتل المعلوماتية الصحيحة يبدأ من فكرة المعلومة المحورية وهي معلومة جوهرية في الكتلة.
- كيف يستطيع الباحث الحكم بأن المعلومة المتوفرة لديه تحمل خصائص المعلومة المحورية؟ على الباحث أن يطرح هذا السؤال: ماهو تأثير المتغير المستقل (الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة) على المتغير التابع؟ (عنصر الدراسة).
- مثال: يدرس أحد الباحثين موضوع "سياسة وزارة الاقتصاد" وقد توفرت لديه هذه المعلومة التالية "ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 2% من الدخل القومي للدولة عام 2009م، وتهتم وزارة الاقتصاد بتنمية هذه المشروعات من حيث تنظيم الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بتأسيسها، وتوفير الدعم المالي لأصحاب المشاريع، وذلك بمنحهم قروض تقدر بحوالي 3 ملايين درهم سنويا لدعمهم، مما ترتب عليه نمو عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 4 % عام 2009م مقارنة بعام 2008م حيث بلغ عددها 12 ألف مشروع".
- تبعا للمثال السابق ما هي المعلومة المحورية في الكتلة؟ هل هي نسبة مساهمة المشروعات في الدخل القومي، أم إجراءات الاقتصاد لدعمها، أم عدد هذه المشروعات؟
- لتحديد المعلومة المحورية على الباحث أن يطرح هذا السؤال "ما هو الأثر الذي يمكن أن يخلفه العنصر المستقل (سياسة وزارة الاقتصاد) على العنصر التابع (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)؟ هل هي علاقة متبادلة ومتفاعلة؟ وما هي أبرز جوانب هذا التأثير؟ هل تأثير سياسة وزارة الاقتصاد يبدو واضحا على الإجراءات الإدارية والقانونية لتأسيس هذه المشروعات؟ أم التأثير يتمثل في عدد المشروعات؟ ومساهمتها في الدخل القومي؟.
- الجواب هو أن المعلومة المحورية تتضح في الإجراءات الإدارية والقانونية لتأسيس هذه المشروعات وذلك يعود إلى أن وزارة الاقتصاد هي الجهة التنفيذية المسؤولة عن الإشراف على هذا القطاع، فالإجراءات الإدارية والقانونية تحدد شروط تأسيس المشروعات والذي يتوقف عليه عدد المشروعات المرخص بها ونوعيتها كذلك. إذاً المعلومة المحورية هي التي تؤدي إلى بقية التأثيرات وتتحكم في مسار الكتلة.



### المعلومة الموصولة

- المعلومة الموصولة هي المعلومة التي تؤدي غرضاً غير مباشر، ويتم معرفتها من خلال الرجوع إلى سياق الفقرة الذي توجد فيه المعلومة التي نود اختبارها، ولتكن هذه المعلومة هي المعلومة (ب)، ولتتبع هذه التالفة:
- نحدد المعلومة المحورية في الفقرة التي تتواجد فيها المعلومة (ب).
- نطرح هذا السؤال: ما هو الغرض الذي يمكن أن يحققه وجود المعلومة (ب) في سياق الفقرة، وفي إطار علاقتها مع المعلومة المحورية؟ وللإجابة عن هذا السؤال سنجد أنفسنا أمام حالتين هما:
- الحالة (1) إذا كانت الإجابة مباشرة على السؤال السابق، بمعنى أننا توصلنا إلى غرض مباشر فإن المعلومة (ب) ليست بمعلومة موصولة.
- الحالة (2) إجابة السؤال أوضحت أن المعلومة (ب) ستحقق غرض غير مباشر، فمعالم هذا الغرض سيكتمل لاحقاً في فقرة أخرى فإن المعلومة (ب) تشكل معلومة موصولة.
- الغرض قد يكون: ملاحظة، نتيجة، استنتاج.



شكل رقم (13)  
المعلومة الموصولة



- المعلومة الموصولة: هي معلومة موصولة الجانبين (لها قطبين) فهي ترتبط بالمعلومة التي قبلها والمعلومة التي بعدها.
- ترتيب كتابة الفقرة يكون كالتالي: معلومة محورية، معلومة موصولة، الغرض الذي يحكم الفقرة.

### المعلومة الممتدة

- هي تلك المعلومة التي لها امتدادات خارج نطاق الفقرة البرلمانية التي تتواجد فيها، فهي ممتدة في أكثر من فقرة واحدة وتتسم بتنقلها بين الفقرات و الجمل ، فقد نجدها مثلاً في الفقرة رقم (1) ، وكذلك الفقرة رقم (4) و (8)
- ولا نعني بالامتداد هنا التكرار اللفظي للمعلومة في أكثر من فقرة ومن دون أن تضيف شيئاً جديداً في كل فقرة تتواجد فيها، فالمعلومة الممتدة عندما تتكرر في أكثر من فقرة فإنها تؤدي دوراً وغرضاً مختلفاً في كل مرة تتكرر فيها، فهو تكرار لفظي نوعي.
  - تتنوع أدوار المعلومة الممتدة تبعاً للغرض الذي تؤديه في الفقرة، ومن هذه الأغراض:
    - المعلومة الممتدة قد تشرح سبباً.
    - أو تُفسر نتيجة.
    - أو توصف حدثاً.
    - أو قد تكون معلومة مكملة.
  - إن المعلومة الممتدة وقبل أن تأخذ خاصية الامتداد، هي في الأصل قد تكون معلومة: محورية، أو موصولة، أو منتجة، أو موجهة، أو مجردة. ومن ثم تغيرت خاصيتها الأولى مع تكرار تنقلها بين الفقرات لتصبح معلومة ممتدة تؤدي أغراضاً مختلفة.
  - على الباحث أن يركز على المعلومة الممتدة، فهي تفيد في بناء مقترحات تتسم بقدرتها المباشرة على حل المشكلات، فتكرار المعلومة الممتدة تعطي مؤشراً على وجود خلل ما في الموضوع الذي تتكرر فيه المعلومة الممتدة.

### المعلومة المقطوعة

- على خلاف المعلومة الممتدة والتي تمتد في أكثر من جملة، فإن المعلومة المقطوعة تستخدم مرة واحدة فقط، وينتهي غرضها مع نهاية كتابة الفقرة.

### المعلومة المنتجة

- يتم الاستناد إلى المعلومة المنتجة في تقييم جزئي أو كلي للمعلومات، ومنها ننطلق لبناء النتائج.
- لتحديد المعلومة المنتجة يتم طرح السؤال التالي: ما هو تأثير العنصر (التابع) على العنصر المستقل (الموضوع أو المشكلة محل الدراسة)؟
- فإذا كان الجواب: بأن العنصر التابع يؤثر تأثيراً كبيراً على العنصر المستقل فإن هذه المعلومة هي معلومة منتجة. ويأخذ هذا التأثير شكلين أو مسارين:
  - حركة سلبية: تأثير المعلومة المنتجة (العنصر التابع) على العنصر المستقل هو تأثير سلبي مما يدفع بالعنصر المستقل إلى التحرك والتراجع إلى الخلف.
  - حركة إيجابية: تأثير المعلومة المنتجة (العنصر التابع) على العنصر المستقل هو تأثير إيجابي مما يسهم في تقدم حركة العنصر المستقل إلى الأمام.
- مثال على المعلومة المنتجة في موضوع "سياسة وزارة الصحة" توفرت لدى الباحث معلومة حول "نقص عدد الكادر الطبي العامل في المجال الطبي بنسبة 2% مقارنة مع الاحتياجات الفعلية للمرضى في عام 2009م" وأراد الباحث أن يختبر إذا كانت هذه المعلومة التابع لموضوع سياسة وزارة الصحة هي معلومة منتجة أم غير منتجة.
- بالتالي على الباحث أن يطرح هذا السؤال هل بوسع المعلومة التابعة المتعلقة بـ "نقص الكادر الطبي" أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على العناصر التابع (سياسة وزارة الصحة)؟ وبمعنى آخر: هل استمرار النقص في الكادر الطبي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في سياسة وزارة الصحة؟ أم أن هذا التأثير غير وارد؟ وهنا على الباحث أن يقوم بمزيد من البحث لمعرفة ماهية العلاقة بين العنصر التابع والمستقل.
- إذا المعلومة المنتجة -وعند مقارنتها بباقي أنواع المعلومات الست- نلاحظ قدرتها العالية على تحريك تحريك العنصر المستقل (الموضوع أو المشكلة محل الدراسة).
- إن المعلومة المنتجة وقبل أن تأخذ خاصية الإنتاج، قد تكون معلومة محورية أو موصولة.

### المعلومة غير المنتجة

هي المعلومة التي لاتضيف خبر جديد إلى أنواع المعلومات الأخرى، وتتميز بطابعها الإنشائي التفسيري الذي لا يضيف معاني جديدة إلى المعلومات التي استوفاهها الباحث.

### المعلومة الموجهة

- هي المعلومة التي تُوجّه نحو بناء معلومات أخرى، وهذا التوجيه لا يتسم بالاستمرارية المطلقة، وإنما له حد معين يقف عنده.
- فالمعلومة الموجهة تظل مستمرة في التوجيه إلى أن تتسوى قدرتها على التوجيه نحو بناء معلومات أخرى، وبالتالي تتحول المعلومة الموجهة إلى معلومة مجردة.
- ولاختبار مدى توفر خاصية التوجيه في المعلومة يتم طرح السؤال التالي: "هل هذه المعلومة توجه نحو بناء معلومة أخرى؟ أم ليست لها هذه القدرة على التوجيه والبناء؟"
- مثال في "موضوع سياسة وزارة الاقتصاد" يود الباحث أن يختبر توفر خاصية التوجيه على المعلومة التالية "بلغت نسبة النمو في الدخل القومي للدولة 2.5% عام 2009م وذلك مقارنة بعام 2008م" فعلى الباحث أن يتساءل "هل معلومة نسبة النمو في الدخل القومي يمكن أن توجه نحو بناء معلومات أخرى؟ و يرجوع الباحث إلى معلوماته توصل إلى أن المعلومة المتعلقة بنسبة النمو في الدخل القومي يمكن أن توجه إلى عدة معلومات أخرى كتلك المعلومة المتعلقة بزيادة قيمة الصادرات الصناعية، وبناء عليه يكون سؤال الباحث التالي "وهل معلومة الصادرات الصناعية يمكن أن توجه إلى معلومة أخرى كالمعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي؟ ويظل الباحث يكرر ذات الطريقة إلى أن تقف قدرة المعلومات على التوجيه.
- ومع تتبع المعلومات الموجهة، سيلاحظ الباحث أن الفقرات أصبحت ذات بناء متكامل.

### المعلومة المجردة

- هي معلومة مكتفية بذاتها، وغرضها مجرد الإثبات، وبقية المعلومات التي تأتي بعدها هي معلومات موجهة.
- غالباً ما تقع المعلومة المجردة في نهاية الفقرة، لتحقيق الغرض الذي من أجله تم كتابة الفقرة.
- المعلومة المجردة في أصلها معلومة موصولة ولكنها أحادية الجانب، وذلك على عكس المعلومة الموصولة التي تتسم بأنها معلومة ثنائية الجانب لأنها تصل بين معلومتين. بينما المعلومة المجردة تنتهي بها الفقرة وبالتالي فهي لا تملك القدرة على أن تصل بين معلومتين.

## المعلومة المتعددة الوظائف

- لا تظهر المعلومة متعددة الوظائف ضمن المعلومات الخام وإنما تظهر في العمود الأخير من "الجدول التركيبي" عند بناء العلاقات التركيبية، ويستخدم جدول قياس استخدام المعلومات لتعرف على المعلومة المتعددة الوظائف.
- مثال على المعلومة المتعددة الوظائف في موضوع "سياسة وزارة العمل" توفر لدى الباحث فقرة رقم (1) تتعلق بأهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة، أما الفقرة رقم (2) فهي تتعلق بالخطط التشغيلية لإحدى أهداف الخطة الاستراتيجية، في حين أن الفقرة رقم (3) لم تكن ذات صلة مباشرة وواضحة بالخطة الاستراتيجية، وإنما كان محورها تشريعات العمل والعمال.
- وللوهلة الأولى قد يظن الباحث بأن العلاقة منعدمة بين الاستراتيجية وبين التشريعات ولكن في حقيقة الأمر فإن هناك ثمة علاقة وظيفية بينهما، فالاستراتيجية لها القدرة على التأثير على التشريعات، وقد اتضحت هذه القدرة بطرح الباحث لهذا السؤال "ماهي العلاقة بين المتغير التابع (الاستراتيجية) وبين المتغير التابع الآخر (التشريعات)؟"

### الخلاصة:

- المعلومة المتعددة الوظائف هي معلومة ذات علاقة ارتباط مباشر أو غير مباشر مع المعلومات المحورية، وهذا الارتباط يؤدي إلى بناء علاقات وظيفية بين المتغيرات التابعة وبعضها البعض فهي لا تهتم بعلاقة المتغيرات التابعة مع المتغير المستقل (الموضوع أو المشكلة محل الدراسة).
- يتم استخراج المعلومة المتعددة الوظائف من خلال:
  - أ. بيان المعلومة (المعلومات الخام).
  - ب. تركيب المعلومات مع بعضها (التحليل).
  - ت. العلاقات الوظيفية بين المعلومات وبعضها البعض.
  - ث. في الدراسة بعضها البعض، (العلاقة بين التوابع وبعضها، بعيدا عن علاقة التوابع بالعنصر المستقل) ما هي العلاقة بين المتغير التابع (أ) و(ب) مع التدليل على نوعية العلاقة.

## الجدول التركيبي

العلاقات التركيبية	الكتلة النهائية	تصنيف المعلومات داخل كل كتلة معلوماتية	الترتيب الأولي للمعلومات	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>توضح العلاقات الارتباط بين أنواع المعلومات في الكتل المختلفة، والتي تتضح من خلال:</li> <li>علاقة ارتباط التابع بالمستقل.</li> <li>علاقة ارتباط المستقل بالتابع.</li> <li>علاقة ارتباط التابع بالتابع.</li> <li>كما قد تتضح علاقات ارتباطية بين الكتل المعلوماتية وبين البيان الخام للمعلومات.</li> <li>من خلال العلاقات التركيبية يستطيع الباحث تحديد المعلومة الممتدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>بعد تحديد الباحث لخصائص المعلومات المتوفرة في كل كتلة معلوماتية فإنه يقوم بإعادة بناء الكتل المعلوماتية وتصحيحها، وذلك بناء على ما خلص إليه من تصنيف المعلومات، (هل يبحث في إطار الكتلة الواحة، أم أنه ينظر إلى الكتل الأخرى) فالجدول التركيبي أوضح بأن هناك ثلاث خصائص من المعلومات يجب أن تتوفر في الكتلة المعلوماتية لتكون كتلة صحيحة، كما أن هناك ترتيباً محدداً يحكم ترتيب مواقع المعلومات في كل كتلة وذلك تبعاً للتالي: تبدأ كل كتلة معلوماتية بمعلومة محورية، وثم معلومة موصولة أو ممتدة، وتنتهي الكتلة المعلوماتية بمعلومة مجردة.</li> <li>وتبعاً لذلك الكتل المعلوماتية بعد إعادة كتابتها واستيفائها بخصائص المعلومات ستشكل للباحث المحاور التي سيكتبها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>بعد أن شكّل الباحث الكتل المعلوماتية الأولية، فإنه يختبر كل كتلة على حدة، ليحدد من كل كتلة خصائص المعلومات المتوفرة فيها (محورية، موصولة، ممتدة، منتجة، موجهة، مجردة).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>أمام الباحث خيارين في الترتيب الأولي للمعلومات هما:</li> <li>استخدام الكتل المعلوماتية التي خلص إليها جدول هوفمان وهذا الأسلوب سائد في الدول التي تتميز بارتفاع مستوى حرية تبادل المعلومات بين الحكومة والبرلمان، أو بين جهات الدولة المختلفة، وبالتالي فإن الباحث يكون أمام كم كبير من المعلومات فيلجأ إلى جدول هوفمان لبناء الكتل المعلوماتية للوصول إلى نتائج أكثر دقة.</li> <li>الترتيب المنطقي الأولي للمعلومات، حيث يشكل الباحث كتل أولية مفهومة تجيب إجابات أولية عن أسئلة: ماذا حدث؟ لماذا حدث؟ كيف حدث؟ نتائج ما حدث، والحلول. وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب في حالة قلة المعلومات المتوفرة حول الظاهرة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يضع الباحث المعلومات التي تحصل عليها من مختلف المصادر، (كالحكومية، أو عن طريق الانترنت، أو الكتب) على أن تعبر هذه المعلومات عن إخبار ما (واقع، فرع، محل، مكان في الظاهرة محل الدراسة).</li> <li>يقوم الباحث بترتيب هذه المعلومات ترتيباً عشوائياً.</li> </ul>

## الجدول البياني للمعلومات

### البطاقة التعريفية للجدول البياني للمعلومات

1. ما هي الفكرة الرئيسية التي يقوم أو يعتمد عليها الجدول؟

- يعتمد الجدول على فكرة "المعلومات التحليلية" والمستندة على مفهوم "العلاقات الوظيفية بين المعلومات" وبالمقارنة مع جداول المعلومات الأربع السابقة - التمهيدي، الليفي، هوفمان، التركيبي - فإن جدول البياني للمعلومات يعد أكثر الجداول عمقا في تناول فكرة التحليل، والعلاقات الوظيفية. ولتحقيق عمق التحليل ولبناء العلاقات الوظيفية بين المعلومات فإن على الباحث اتباع خطوتين أساسيتين هما:
- تحديد "المعلومات ذات الوظيفة الأساسية" وذلك باختبار مدى توفر 3 خصائص رئيسية في المعلومة الخام، وهي: الشمولية (الاستغراق، النفاذ المعلوماتي، الفكرة الرئيسية) الحداثة، والدقة. فإذا ما توفر في المعلومة وأحد هذه الخصائص فإن المعلومة الخام سينطبق عليها صفة "المعلومة التوضيحية" (انظر شرح هذه الخصائص أدناه).
- بناء "المعلومة التحليلية" وهي المعلومة التي يتم تركيبها بناء على المعلومة التوضيحية - والتي نجحت في اختبار توفر خصائص المعلومة ذات الوظيفة الأساسية- وفي هذه المرحلة يبدأ الباحث في البحث عن جميع أنواع العلاقات الوظيفية الممكنة بين المعلومة التوضيحية والبيان المعلوماتي، بحيث تعبر هذه العلاقة عن مفهوم "العلاقات الوظيفية بين المعلومات" وهذا المفهوم يعتمد على توفر ثلاثة معايير في الكتلة المعلوماتية الواحدة وهي: الطبيعة (طبيعة الدور + الأداء) الترابط (ترابط الدور + الأداء) التكامل (تكامل دور + أداء) (انظر شرح هذه المعايير أدناه).

## تابع / البطاقة التعريفية للجدول البياني للمعلومات

### 2. ما هي عناصر الجدول البياني للمعلومات؟

- البيان، معلومة ذات وظيفة أساسية، معلومة تحليلية، معلومة مرشدة (لم يتم شرح المعلومة المرشدة في هذا الجزء من الكتاب، وسيرد تفصيلها في إطار التحليل المعلوماتي في الجزء الثاني).

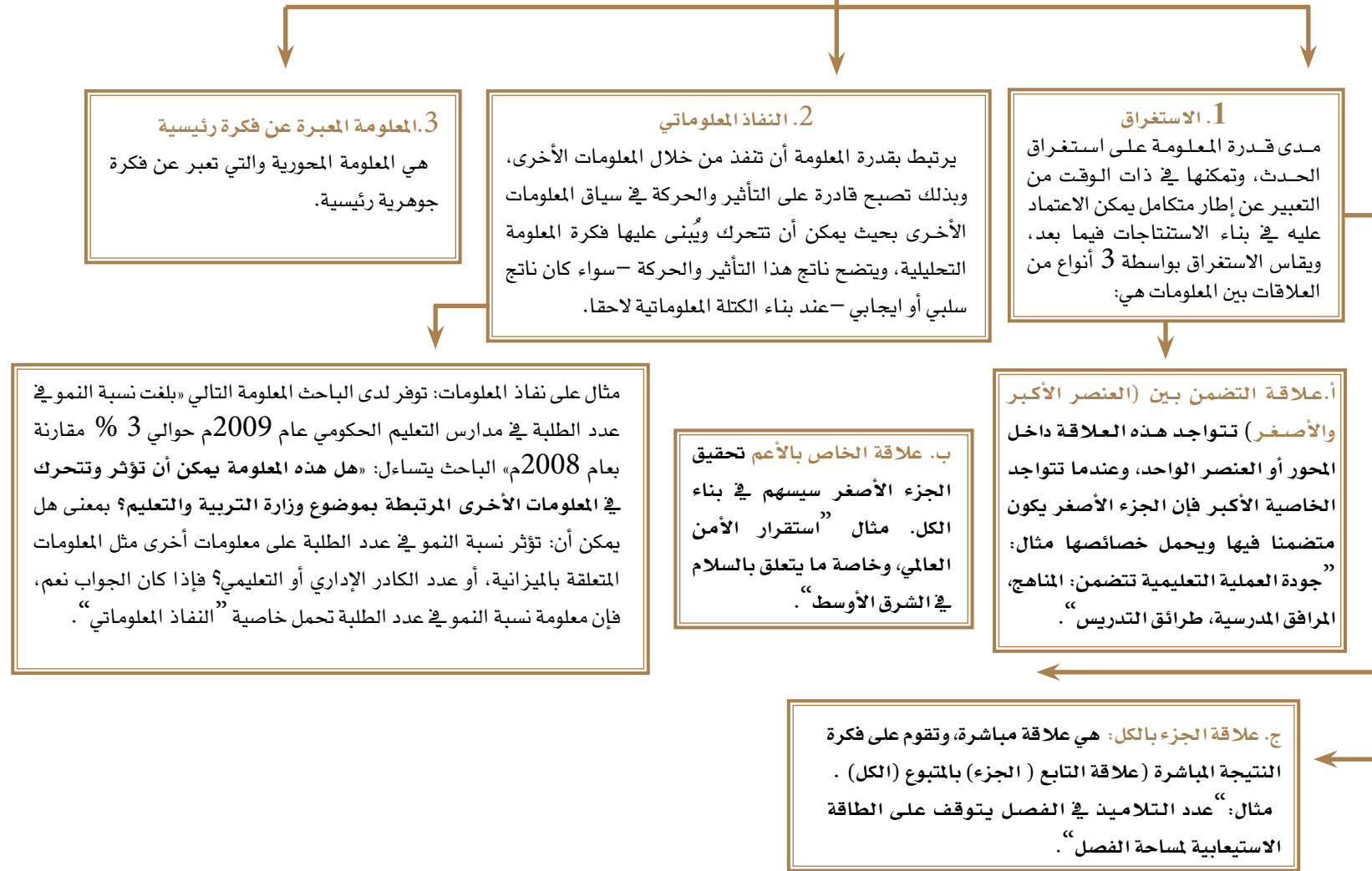
### 3. ما هي المزايا التي يوفرها استخدام جدول البياني للمعلومات؟

- اعتمد الجدول البياني على معيار جديد في تحليل المعلومات وذلك بناء على طبيعة الدور والأداء، ترابط الدور والأداء، وأخيرا تكامل الدور والأداء.
- للوصول إلى المعلومة التوضيحية فإنه لا بد من اختبار توافر خصائص الوظيفة الأساسية في المعلومات وذلك يعني البحث عن روابط مشتركة بينها وبين المعلومات الأخرى، وذلك يؤدي إلى تقليل كم المعلومات والتركيز على المعلومات الهامة والقيمة في الدراسة مما يؤدي إلى تسريع اقتراب الباحث من حقيقة الموضوع الذي يدرسه.
- أبرز الجدول البياني اعتماد فكرة التحليل في الدراسات البرلمانية على الانتقال من الجزء إلى الكل في بناء المعلومات، ويبرز ذلك في خصائص الوظيفة الأساسية خاصة فيما يتعلق بفكرة الاستغراق (التضمن، الخاص بالأعم، الجزء بالكل) وذلك أدى في النهاية إلى التقليل من عدد عناصر في الدراسة من خلال التركيز على "المعلومة التحليلية" والتي بُنيت أساسا على معلومة توضيحية ارتبطت بعلاقات وظيفية.
- على خلاف الجدول الليفي وهوفمان فإن وحدة البناء الرئيسية في الجدول البياني هي المعلومة المنفردة - التوضيحية - وليس الكتل المعلوماتية كما برز في الليفي وهوفمان، وإن الاعتماد على المعلومة التوضيحية يؤدي إلى تقليل الأخطاء في تشكيل الكتل المعلوماتية لإخضاع المعلومة للاختبار - ضمن خصائص الوظيفة الأساسية - وكذلك إعطاء قيمة كبيرة للمعلومة في إطار علاقتها بعنصر الدراسة وليس علاقتها بالكتلة الواحدة التي تنتمي إليها المعلومة.
- يساهم الجدول البياني في ترتيب تفكير الباحث لاعتماده على الترتيب والتسلسل المنطقي في تعبئة الجدول فالباحث لا يمكنه الوصول إلى المعلومة التحليلية إلا بعد أن يكون قد توصل إلى معلومة توضيحية والتي تفرز أولى المعلومة التحليلية المركبة، كما أن كل معلومة توضيحية هي بداية لمعلومة تحليلية لاحقة بها.



خصائص المعلومة ذات الوظيفية  
الأساسية للتوصل إلى المعلومة  
التوضيحية

أولاً: الشمولية



تابع خصائص المعلومة ذات الوظيفية  
الأساسية لاستخراج المعلومة التوضيحية

ثالثا: الدقة

- تتعلق صفة الدقة بمدى دقة مصادر المعلومات التي يستند إليها الباحث، فهذه المصادر متنوعة كالمصادر الحكومية، أو وسائل الإعلام، أو الدراسات الأكاديمية.
- فكلما كانت المعلومة قريبة من مصادر تتسم بدقتها، فإن الباحث يعتمد ويستند عليها في تحليله، أما إذا ما ابتعدت عن المصادر الموثوقة فإنه يمكن للباحث استخدامها من باب الاحتياط أو يتم التدليل عليها فقط.

ثانيا: الحداثة

- فالمعلومات الأحدث زمنيا تجب المعلومات الأقدم منها - وذلك باستثناء المعلومات المستخدمة في دراسات التحليل الكمية.
- مثال: يبحث أحد الباحثين في موضوع "سياسة وزارة التعليم العالي" وقد توفرت لديه معلومتان كالتالي:
  - معلومة (1) "بلغت تكلفة دراسة الطالب في العام الجامعي 2006م حوالي 100 ألف درهم لكل طالب".
  - معلومة (2) "نتيجة لتطور التقنيات المستخدمة في مؤسسات التعليم فقد ارتفعت تكلفة دراسة الطالب في العام الجامعي 2010م إلى حوالي 200 ألف درهم".
- نلاحظ بأن المعلومة الأحدث زمنيا هي المعلومة الثانية وبالتالي يستند إليها الباحث، أما المعلومة الأولى فيمكن استخدامها إذا ما أراد الباحث إجراء بعض المقارنات بين السنتين.

مراحل العلاقات الوظيفية بين المعلومات  
مثال "سياسة وزارة الاقتصاد" محور "إدارة حماية المستهلك"

المرحلة الثالثة  
تكامل العلاقة

**1. تكامل الدور:** يتم البحث عن مزيد من التفسير والتوضيح للمشاكل المتعلقة بتأدية الوزارة لأدوارها، والمقترحات لحل هذه المشكلات.

**2. تكامل الأداء:** يتم البحث عن مزيد من التفسير والتوضيح للمشاكل المترتبة عن عدم قيام إدارة حماية المستهلك بأداء اختصاصاتها، وكذلك المقترحات لحل هذه الاشكاليات.

المرحلة الثانية  
ترابط العلاقة

**1. ترابط الدور:** لتوضيح ترابط الدور علينا طرح السؤال التالي "ما المشكلات المرتبطة بإدارة حماية المستهلك والتي أدت إلى نشوء المشكلات التي أوضحها لنا طبيعة الأداء؟ وبمعنى آخر: لماذا ارتفعت الأسعار بنسبة 2% عام 2009م على الرغم من وضوح دور واختصاصات إدارة حماية المستهلك؟ وهنا نبحث عن تفسير ذلك بالاستناد إلى مشكلات وأسباب تحيط بعمل الإدارة في البيئة الداخلية المحيطة بها مثل الميزانية، والخطة الاستراتيجية. أو مشكلات تتعلق بالبيئة الخارجية كتداخل دور واختصاصات إدارة المستهلك مع جهات أخرى كالبلديات، وطبيعة السوق.

**2. ترابط الأداء:** لتوضيح ترابط الدور علينا طرح السؤال التالي "ما هي الأسباب القريبة والمباشرة لظهور المشكلات المرتبطة بأداء إدارة حماية المستهلك لأدوارها، والتي سبق أن حددناها في مرحلة طبيعة الأداء في ارتفاع الأسعار، واحتكار الوكالات التجارية.

المرحلة الأولى  
طبيعة العلاقة

**1. طبيعة الدور:** لتحديد طبيعة الدور يجب طرح السؤال التالي "ما هو السند الذي يخول الجهة أو العنصر القيام بهذا الدور) وقد يكون السند (قانون، أو طبيعة الجهة وخصائصها، أو عوامل مرتبطة بالمحور أو الظاهرة وتتحرك معهما. ولتحديد طبيعة دور "إدارة حماية المستهلك" على الباحث الرجوع إلى القانون المؤسس للإدارة رقم (24) لسنة 2007م، والذي حدد خصائص الإدارة في: مراقبة حركة الأسعار، وتحقيق مبدأ المنافسة، وتلقي شكاوى المستهلكين.

**2. طبيعة الأداء:** بعد أن حددنا طبيعة دور إدارة حماية المستهلك بناء على الدور الذي تؤديه استنادا إلى قانون إنشائها، يجب أن نتساءل عن: هل استطاعت الإدارة أن تحقق دورها فعليا؟ بمعنى هل الإدارة قادرة على القيام باختصاصاتها الموكولة إليها؟ هنا تبدأ مرحلة البحث عن "ماهية المشكلات" التي نشأت عن تقصير إدارة حماية المستهلك عن القيام بأدوارها، ومن هذه المشكلات، ارتفاع الأسعار، واحتكار الوكالات التجارية.

## الجدول البياني للمعلومات

معلومة تحليلية	معلومة توضيحية	معلومة ذات وظيفة أساسية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>المعلومة التحليلية هي المعلومة التي يتم تركيبها من المعلومة التوضيحية، فكل معلومة توضيحية هي بداية لمعلومة تحليلية لاحقة بها.</li> <li>حيث يبدأ الباحث في البحث عن جميع أنواع العلاقات الوظيفية الممكنة بين المعلومة التوضيحية والبيان المعلوماتي، بحيث تعبر هذه العلاقة عن: طبيعة الدور، وترايط الدور، وتكامل الدور. طبيعة الأداء، وترايط الأداء، تكامل الأداء</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المعلومة التوضيحية هي المعلومة التي تتوفر فيها خصائص المعلومة ذات الوظيفة الأساسية.</li> <li>تعبّر المعلومة التوضيحية عن حدث مركزي، وهذا الحدث يُستقى من الواقع الذي تحدث فيه المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة.</li> <li>المعلومة التوضيحية هي معلومة ذات علاقة رئيسية بموضوع المشكلة أو البحث، وهي تحتوي الأفكار الفرعية الأخرى التي تدرج ضمنها.</li> <li>يتم التوصل إلى المعلومة التوضيحية كالتالي: بعدما ينتهي الباحث من اختبار صفة الوظيفة الأساسية على جميع المعلومات، فإنه يستقر على عدد محدد من المعلومات والتي استوفت خصائص المعلومة ذات الوظيفة الأساسية.</li> <li>ويعنى آخر فإن المعلومات التي تتجح في اختبار خصائص المعلومة ذات الوظيفة الأساسية فإنها تتحول إلى معلومة توضيحية.</li> <li>ويقوم الباحث بنقل المعلومة التوضيحية كما وردت لديه بنصها الأصلي في خانة "البيان" أي أنه يضعها في هذا عمود "المعلومة التوضيحية" دون أن يختصرها أو يضيف عليها شيئاً جديداً، وإنما يكتبها في صورتها الخام والتي كانت عليها في خانة "البيان" دون ذكر المعلومات الأخرى التي ارتبطت بها كنتيجة لتوفر خاصية المعلومة ذات الوظيفة الأساسية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يبدأ الباحث باختبار مدى انطباق خصائص المعلومة ذات الوظيفة الأساسية على العلاقات القائمة بين المعلومات الخام التي توفرت لديه، وهذه الخصائص هي: الشمولية بعناصرها الثلاثة وهي (الاستغراق، النفاذ المعلوماتي، الفكرة الرئيسية).</li> <li>الدقة.</li> <li>الحدثة.</li> <li>فإذا ما توفر للباحث (30) معلومة، فإنه يبدأ بالمعلومة رقم (1) في خانة "البيان" ويبدأ باختبار مدى توفر خصائص المعلومة ذات الوظيفة الأساسية، وذلك باختبار علاقتها مع المعلومة رقم (2) و(3) إلى أن يصل إلى آخر معلومة في عمود "البيان" وهي المعلومة رقم (30).</li> <li>وعندما ينتهي الباحث من اختبار المعلومة رقم (1) فإنه يكرر ذات الطريقة مع المعلومة رقم (2) وكذلك المعلومة رقم (3) ومع بقية المعلومات الأخرى إلى أن يصل إلى آخر معلومة وهي المعلومة رقم (30).</li> <li>عندما ينتهي الباحث من اختبار توافر خاصية المعلومة ذات الوظيفة الأساسية على كل المعلومات المتوفرة لديه في عمود "البيان" فإنه سيلاحظ حالتين:</li> <li>تقلص عدد المعلومات في عمود "البيان" حيث أن بعض المعلومات سيتم ضمها مع معلومات أخرى، حيث تم الربط بين هذه المعلومات نتيجة لتوفر إحدى خصائص العلاقة ذات الوظيفة الأساسية.</li> <li>معلومات لا تزال محتفظة باستقلاليتها، وذلك لعدم انطباق خصائص المعلومة ذات الوظيفية الأساسية عليها، فهي لم تدرج ولم ترتبط مع أي معلومة أخرى، وإنما ظلت محتفظة باستقلاليتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يضع الباحث جميع المعلومات التي تحصل عليها من مختلف المصادر، وبطريقة عشوائية.</li> <li>إن المعلومات الخام التي يبحث عنها الباحث يجب أن تُعبر عن إخبار ما (واقع، فرع، محل، مكان في الظاهرة محل الدراسة) وذلك يعني أن على الباحث الابتعاد عن المعلومات التي تتسم بعموميتها.</li> </ul>

## الفصل الثالث

التأصيل البرلماني لمفهوم  
المشكلة البحثية



## 1. عناصر المشكلة البحثية البرلمانية (الجزء التمهيدي)

لعل واحداً من المهام الأساسية للبرلمان هو إرساء دولة قومية موحدة، ومواطنة فاضلة.

ويسعى البرلمان إلى تحقيق هذه المهمة من خلال مكافحة الفساد، والمحاباة، وعدم التحيز لصالح فئة مجتمعية دون أخرى. ومن ثم فإن ذلك جعل العديد من الكتابات البرلمانية تؤكد على أهمية النزعة الإحترافية في العمل البرلماني.

وهذا ما جعل تشارلز ميريام يرى أن القوام الأساسي لأي عمل برلماني هو:

- كيفية تقوية الديمقراطية داخل البرلمان.
- كيفية تعزيز التحكم في العملية السياسية بصفة عامة.
- كيفية قيام البرلمان بواجبه الاجتماعي تجاه المواطنين.

البرلمان عندما يحاول تحقيق هذه المهام الثلاثة فإن مشكلته الأساسية هي تعدد المصالح حيث أن لكل عضو، أو لمجموعة من الأعضاء مصالح تبدو في ظاهرها أو جوهرها متناقضة مع مصالح أعضاء آخرين.

وهذا التعدد المصلحي هو الذي يثير العديد من المناقشات والتجاذبات داخل البرلمان.

بل أن هذا التعدد المصلحي يفرض على البرلمان دراسة موضوعاته وقضاياها من خلال لجانه حتى يتم تقليل هذا التعدد ليتمكن البرلمان من اتخاذ قراره النهائي.

كما تواجه عمل البرلمانات مشكلة أخرى تتمثل في: ما هي وحدة التحليل الرئيسية التي يجب أن تركز عليها الأعمال البرلمانية؟ هل تركز على الفرد - الناخب - كوحدة تحليل أساسية، أم يجب أن تركز الأعمال البرلمانية على المجتمع؟

وهناك اتجاهين في هذا المجال، الاتجاه الأول يرى بأن التركيز على الفرد كوحدة تحليل أساسية في أعمال البرلمانية سيؤدي إلى كم هائل من المصالح المتضاربة والوسائل المتعددة لأن الاحتياجات الاجتماعية للأفراد تختلف فيما بينهم اختلافاً كبيراً فهي تختلف بين الفئات والطوائف الاجتماعية، كما تختلف هذه المصلحة للفرد الواحد من مرحلة لأخرى.

وبناء على هذه الاعتبارات كيف يمكن لأعمال البرلمان الاستجابة لاحتياجات الأفراد المتغيرة والتي لا يمكن التحكم فيها؟

وكيف يمكن في إطار اعتبار الفرد كوحدة للتحليل في الأعمال البرلمانية التوصل إلى مفهوم المصلحة العامة الذي هو بدوره مفهوم فضفاض وغير محدد على وجه الدقة؟ فكل من يتمسك بمصلحة معينة داخل البرلمان يرى أن مصلحته هي التي تحقق المصلحة العامة المجتمعية.

بل أن فكرة المصلحة العامة هي مثار اختلاف بين السلطات وبعضها. فقد يرى البرلمان أن قراراً أو إجراءً معيناً هو الكفيل بتحقيق المصلحة العامة، في حين أن

السلطة التنفيذية قد ترى على العكس من ذلك.

ومن ثم فقد نادى الكثير بأن يكون المجتمع ذاته هو وحدة التحليل في الأعمال البرلمانية حيث أن فكرة المجتمع كأساس للأعمال البرلمانية يعني تحري البرلمان دائماً التوصل إلى حلول وسط لكل القضايا والموضوعات والقوانين محل دراسته ونظره.

وبالطبع فإن هذه الحلول الوسط لا تعني أن تكون وسطاً حسابياً أي تقف قرارات البرلمان دوماً في موقف الوسط الحسابي بين كل القيم والأفكار والمصالح المجتمعية. فذاك لا يمكن تحقيقه في ظل طبيعة المشكلات الاجتماعية وتجدها في داخل البرلمان.

بالإضافة إلى أن المدقق في كل القرارات البرلمانية التشريعية والرقابية والسياسية يجد أنها محصلة تفاعل قوي تدفع في اتجاهات مختلفة، كما أن هذه القوى في حد ذاتها تتفاعل مع تفاعلات أخرى لتحقيق مصالح مختلفة.

إزاء ذلك كانت المشكلة البحثية البرلمانية تبدو في ظاهرها على أنها معقدة ومركبة إلا أنها في جوهرها تحتوي على الكثير من العناصر التي هي في حاجة إلى تحليل وجمع واستبعاد.

حتى يقف الباحث البرلماني على حقيقة عناصر المشكلة البحثية البرلمانية فإن أمامه عدة خطوات هي:



## مراحل تحديد عناصر المشكلة البحثية البرلمانية

- المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات: يقوم الباحث بجمع كل الحقائق والوقائع الممكنة عن الظاهرة محل الدراسة
- معايير تصنيف المعلومات

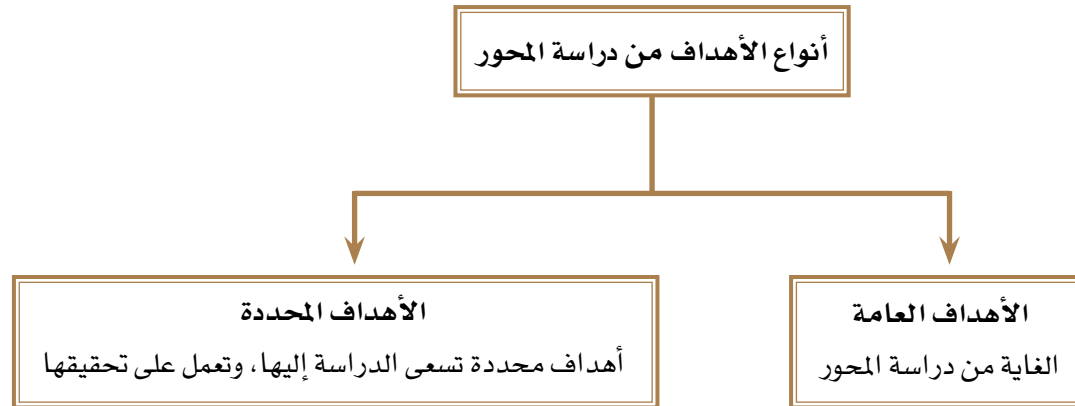
1. معلومات أساسية: لا يمكن الاستغناء عنها، وهي قابلة للاختبار ويبنى عليها محور الموضوع، فالمعلومات الأساسية يمكن أن تكون:
  - أ. البيانات الأساسية: هي معلومات أشبه بالثوابت، فهي ليست محل اختلاف كبير بين الناس، وهي ليست مستطردة أو مكررة.
  - ب. الحقائق: المعلومات التي تستخدم ل: تدليل، تعليل، تفسير ما حدث، وترتبط بمكون مادي يمكن الرجوع إليه. والحقيقة تستغرق البيان وليست جزء منه.
  - ت. الوقائع هي: المعلومات التي تعارض أو تؤيد الحقائق والبيانات والأرقام، وهي مُستقاه من الواقع وقد تمتد إلى الماضي بشرط أن يكون لهذا الماضي امتدادات في الحاضر (تأصيل لما حدث في الماضي). وقد تؤدي الوقائع إلى إثبات خطأ صحة البيان الأساسي.
  - ث. الأحداث: تتسم بالتغيير، وهي ملازمة للحاضر، تؤكد أو تناقض البيان الأساسي وقد تؤدي إلى عدم صدقه.
  - ج. السياسات والبرامج والخطط الحكومية.
  - ح. سلوك وتصرفات الأفراد، وتفاعلاتهم مع بعض البعض.
2. معلومات ضرورية: تُفصل المعلومة الأساسية، وقد تكون مبرر أو سبب أو نتيجة.
3. معلومة فرعية: هي معلومات تفصيلية، وقد تتحول المعلومة الفرعية إلى معلومة أساسية.

## تابع / مراحل تحديد عناصر المشكلة البحثية البرلمانية

- تابع / المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات
- بعد انتهاء الباحث من جمع الحقائق والوقائع المرتبطة بالظاهرة التي يدرسها، فإنه يدرجها ضمن الجدول التالي:

حقائق ووقائع مؤيدة لبعضها البعض	حقائق ووقائع متعارضة أو متضادة	نتائج أولية (تعتمد على فكرة المقارنة بين الحقائق والوقائع) هل هناك تعارض حقيقي بين الحقائق والوقائع؟

- تحدث المشكلة البحثية عندما تتعارض الوقائع مع الحقائق، وذلك يعني بأن حل المشكلة يكون من خلال تطابق الحقائق والوقائع مع البيانات الأساسية.
- **المرحلة الثانية: تحديد محاور الظاهرة البحثية:** بالاستناد إلى الجدول السابق فإن الباحث يستنبط العناصر الأساسية لظاهرة، والتي تُشكّل محاور الظاهرة البحثية.
- **والمحور يعني:** ركن من أركان الظاهرة البحثية، وهذا الركن من الأهمية بحيث أننا لا يمكن أن نتجاهله إذا أردنا تفسير هذه الظاهرة.
- **المرحلة الثالثة: تحديد أهداف البحث في كل محور:** وهنا نتساءل: لماذا نحدد أهداف البحث في كل محور؟ لأن الأهداف تمثل للباحث البوصلة الموجهة له في جمع البيانات والمعلومات ذات الأهمية لبحثه أو دراسته، كما أنها تعمل على تنظيم دراسة المشكلة البحثية. وهناك نوعين رئيسيين من الأهداف يجب تحديدها هما:



مثال على الأهداف العامة والمحددة في مشكلة غلاء الأسعار

**مثال على الأهداف المحددة**

1. تحديد مستوى غلاء الأسعار.
2. تحديد القوة الشرائية للدرهم.
3. تحديد النتائج العامة لغلاء الأسعار.

**مثال على الأهداف العامة**

- تحديد أسباب غلاء الأسعار.

### مقارنة بين الأهداف العامة، والأهداف المحددة

الأهداف المحددة	الأهداف العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعد الأهداف المحددة تفصيليات للهدف العام.</li> <li>- تقاس كفاءة الأهداف المحددة بمدى ارتباطها بالهدف العام من حيث العلاقات الارتباطية والتكاملية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- فكرة تعين الباحث على الوصول إلى: ما يريده من كتابة الدراسة أو البحث، فالهدف العام يعين الباحث على الإجابة على سؤال: ما الذي يريد الباحث تحقيقه من الكتابة في هذا الموضوع أو المشكلة البحثية؟ أو ما الذي يريد الوصول إليه عند الانتهاء من إعداد البحث أو الدراسة أو التقرير؟.</li> <li>- الهدف العام قابل للقياس ويتم تحويله إلى عناصر.</li> <li>- الهدف العام محل إجماع بين عدد كبير من الباحثين إذا ما بحثوا في ذات الموضوع أو المشكلة.</li> <li>- هناك هدف عام واحد فقط للمحور، فهو بمثابة البوصلة الرئيسية التي ترشد الباحث في رحلته البحثية.</li> <li>- الهدف العام يستغرق الموضوع أو المشكلة البحثية محل الدراسة، وليس جزءاً منهما.</li> <li>- يتم التعبير عن الهدف بجملته خبرية مكتملة الأركان.</li> </ul>

## جدول الأهداف المحددة

مقترحات لحل المشكلة	نتائج المشكلة في ضوء علاقات التداخل	أولويات هذه العوامل	العوامل أو العلاقات ذات التأثير على المشكلة	حجم المشكلة وجوانبها	وصف المشكلة
		تُحدد أولوية هذه العلاقات تبعاً لمقياس (الخطورة، الأهمية، الإلحاح). -هل العلاقات متكررة ومتولدة من أسباب ومعلومات أخرى؟	1. العلاقات التي تربط بين المعلومة وبين الظاهرة أو القضية محل الدراسة. 2. العلاقات التي تربط بين الظاهرة أو القضية محل الدراسة، وبين القضايا أو الظواهر المجتمعية الأخرى.	تأثيرات المشكلة على جميع الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة، وكذلك تأثيرات المشكلة على مختلف مناطق الدولة وذلك بالنظر إلى فكرة المصلحة العامة.	وصف المشكلة البحثية بالأسئلة التالية: 1. ماذا حدث؟ 2. لماذا حدث؟ 3. كيف حدث؟ 4. أين ومتى حدث؟

سيحدد لنا هذا الجدول:

- جوانب المشكلة البحثية.
- العوامل التي تسببت في هذه المشكلة.
- تطور هذه الأسباب (النتائج).

ويتم استخراج الأهداف المحددة من خلال خانة الجدول التالية:

1. الأولويات.
2. العلاقات الارتباطية.
3. النتائج.

وبذلك يتكون لدينا الكثير من المحاور، ويتم اختيار المحور الأهم، ونختزل المحاور المتكررة.

العلاقة بين المتغيرات	علاقة المحور المقترح بالسبب	المحور المقترح
		.1
		.2
		.3
		.4

قد يجد الباحث نفسه أمام هذه الاحتمالات هما:

1. مقترح واحد لعدة أسباب (يعالجها الباحث بإضافة حروف الربط مثل ” و “ و ” و .....“
2. المقترحات أكثر من الأسباب.
3. أسباب بدون حلول.

- للتغلب على هذين الاحتمالين على الباحث أن يبحث عن معلومات جديدة.
- يتم تحديد الأهداف العامة بعد تعبئة الجدولين السابقين

## الأهداف الخاصة للمشكلة البحثية

### أهداف ارتباطية

- تسعى هذه الأهداف إلى إيجاد العلاقة بين أحد عوامل الظاهرة، وظاهرة أخرى مثل:
- هل توجد علاقة بين غلاء الأسعار، والمظاهرات أو الاحتجاجات؟
  - هل هناك علاقة بين غلاء الأسعار في الداخل، وغلاء الأسعار على المستوى الدولي؟

### أهداف تقديرية

- مثل تقدير الأشياء والظواهر المرتبطة بالمشكلة البحثية.
- مثال: "دراسة موضوع غلاء الأسعار" تكون الأهداف التقديرية: (تحديد نسبة غلاء الأسعار، تحديد مستوى القوة الشرائية للمواطنين).

### الأهداف التقييمية

- هي تلك الأهداف التي تُعنى بتقييم آثار العوامل المختلفة للظاهرة البحثية.

## موجهات المشكلة البحثية

مدى ارتباط النتائج بالأسباب

التسلسل المنطقي في بناء عناصر الموضوع

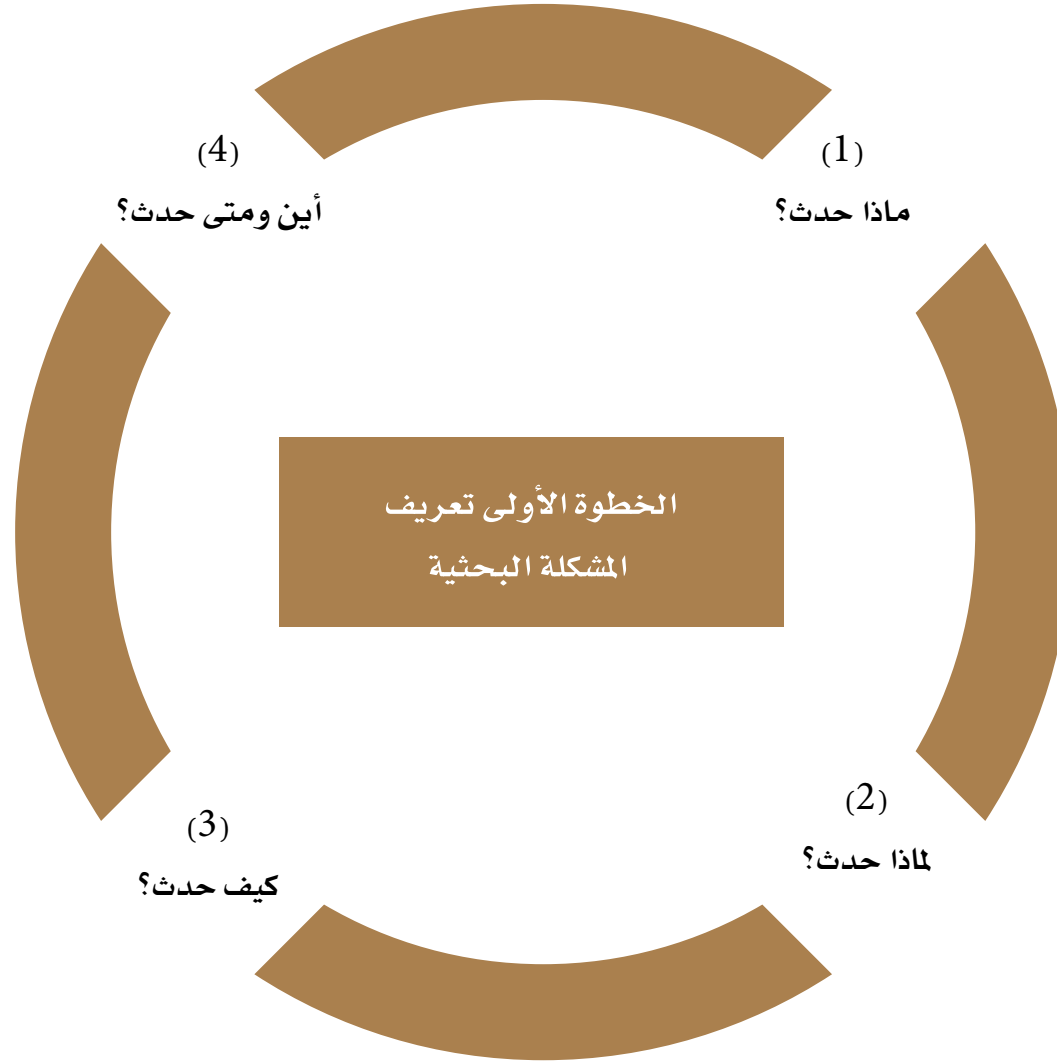
مدى إمكانية تنفيذ المقترحات

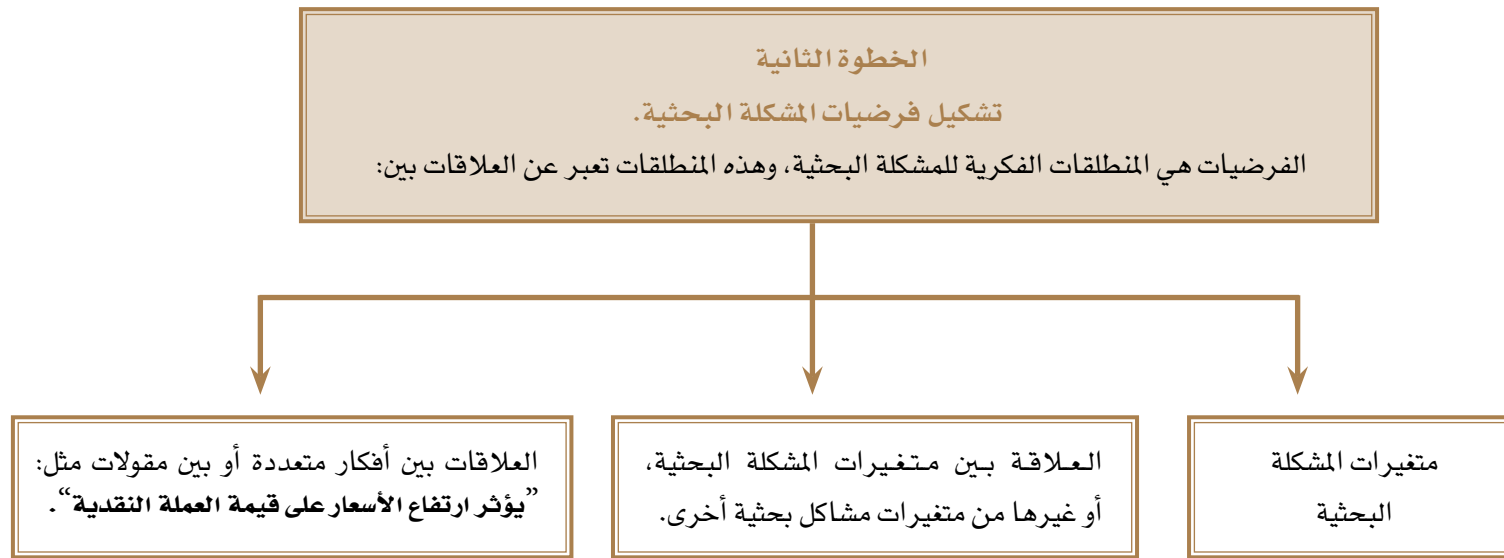
مدى الواقعية في تحديد المشكلة البحثية

مدى توفر حاجات المعلومات الثلاث

الحاجة الضرورية والأساسية والفرعية للمعلومات

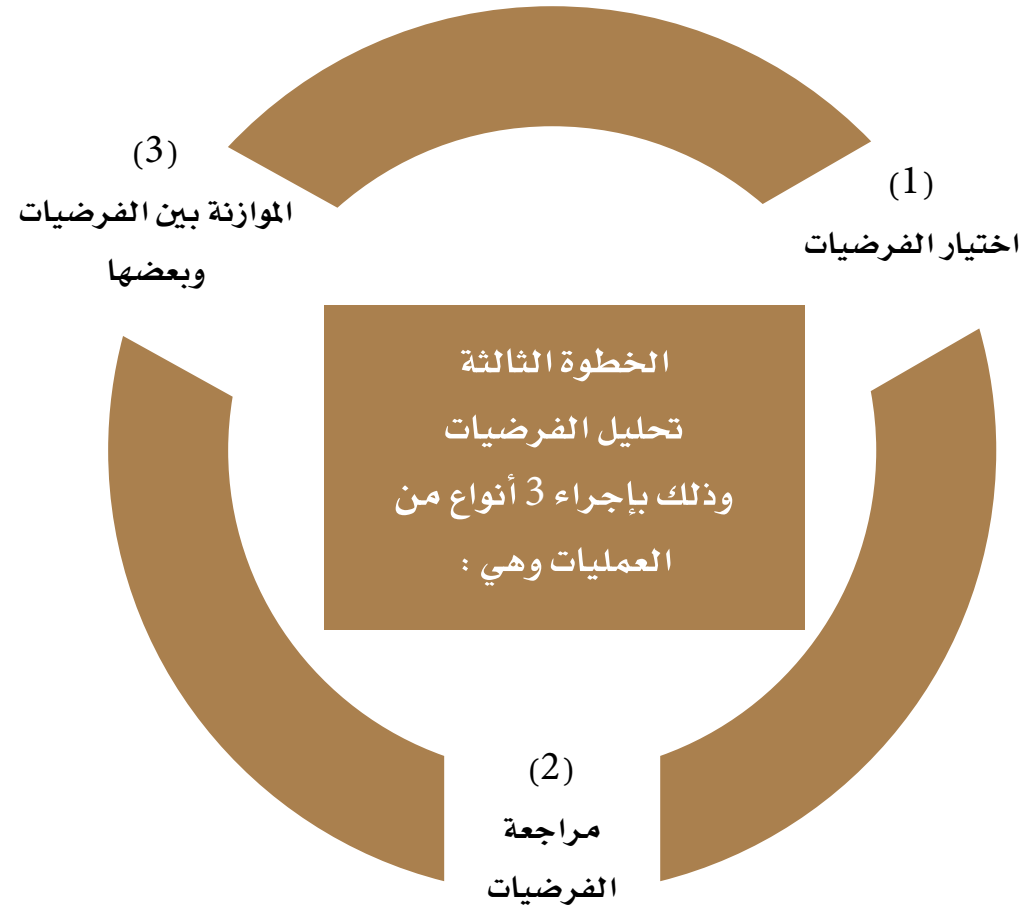
## خطوات تحديد المشكلة البحثية

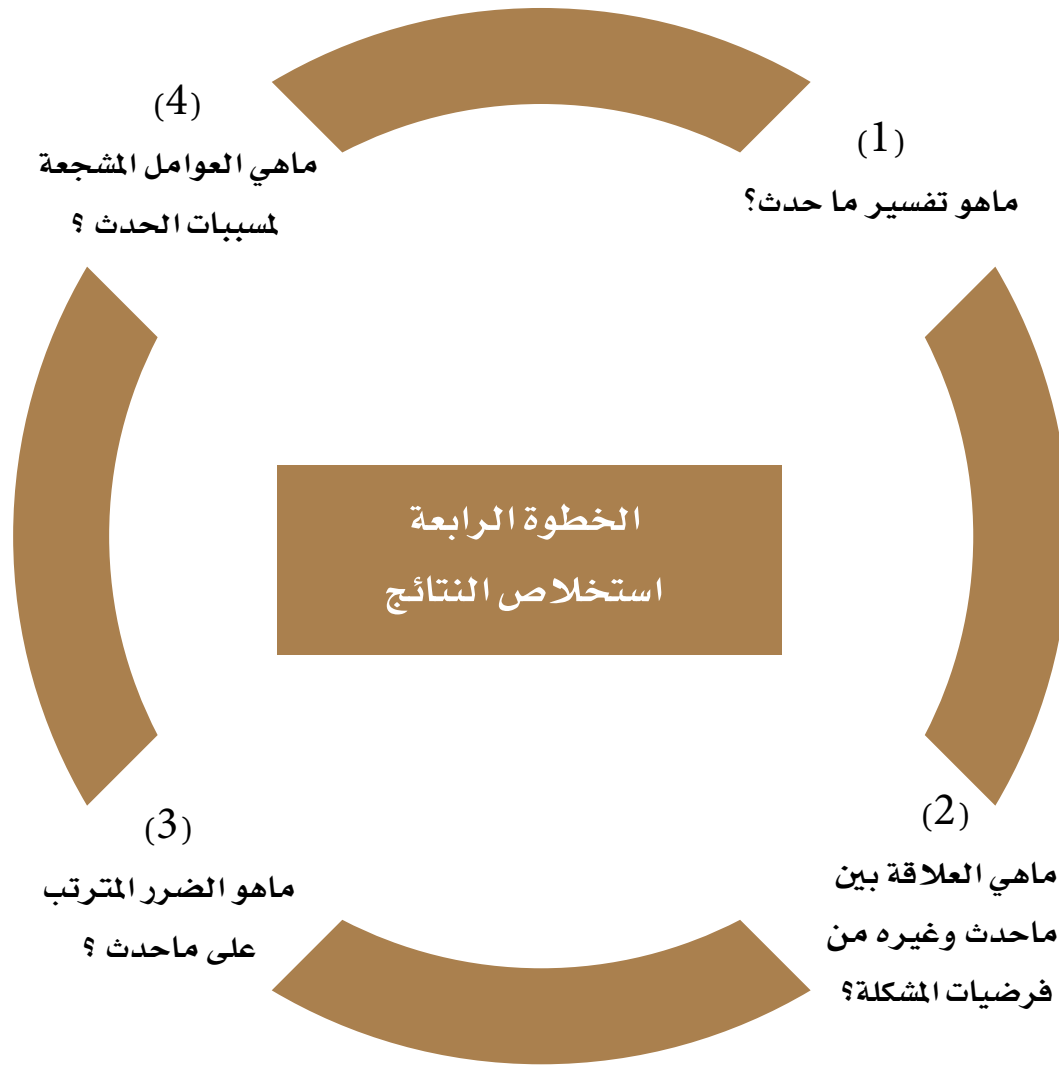


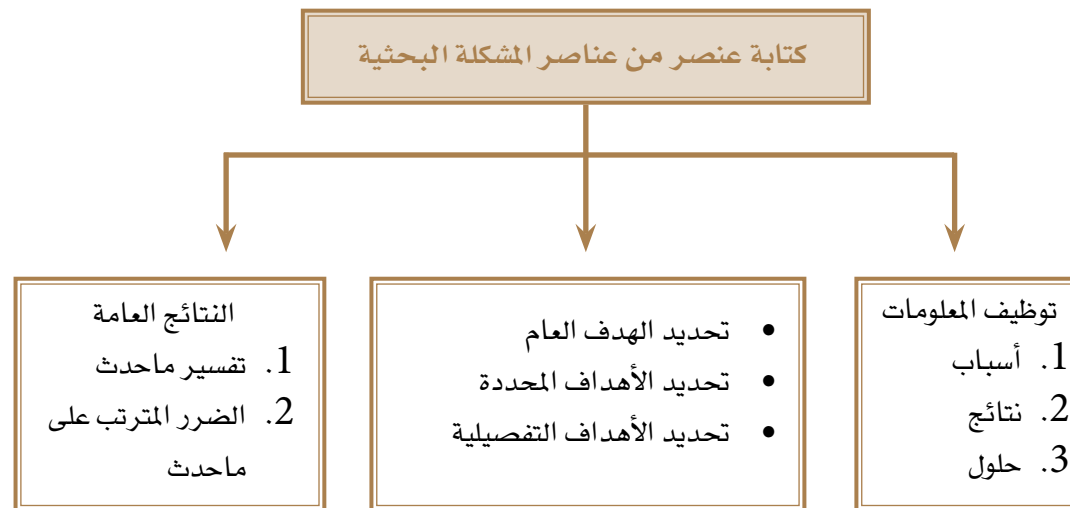
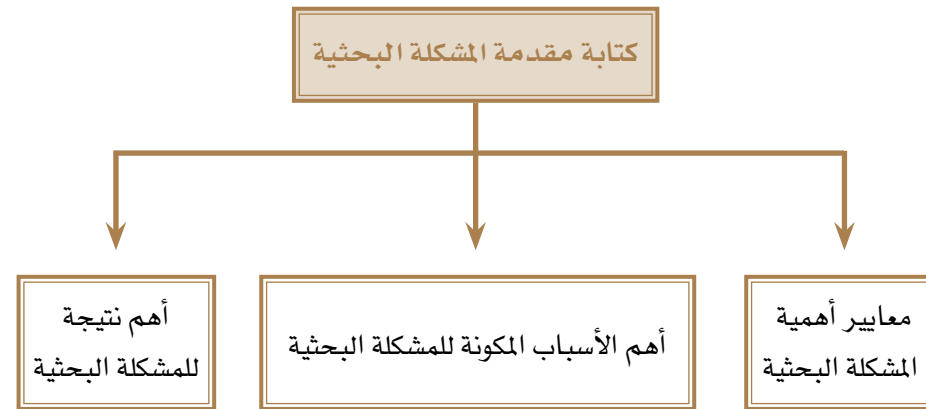




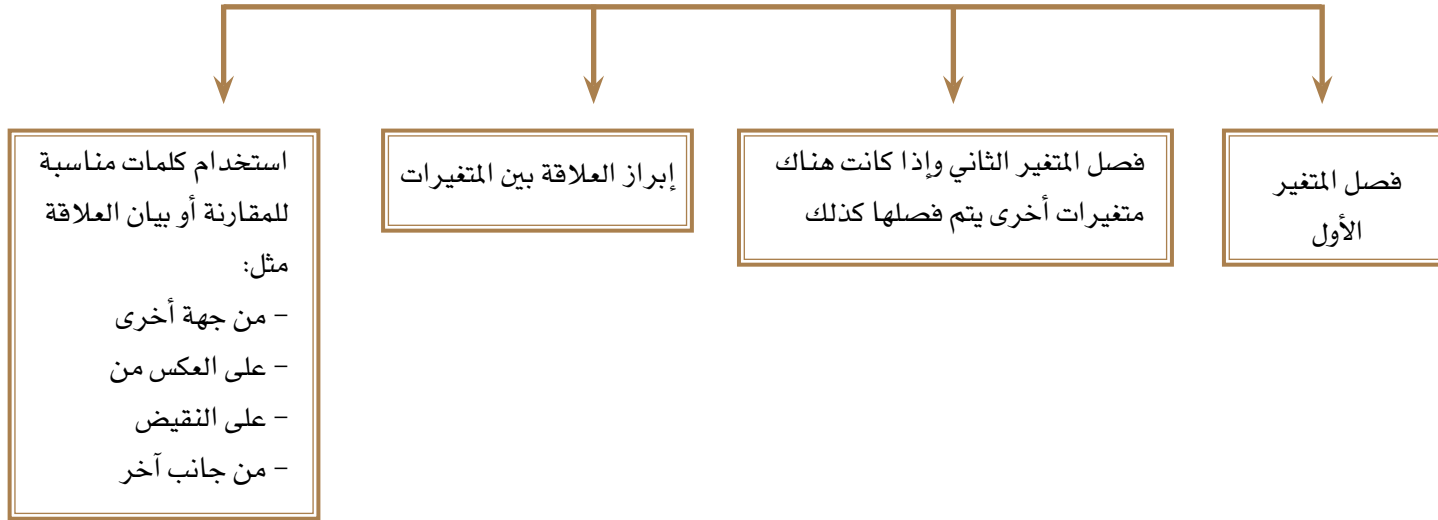
## تابع خطوات تحديد المشكلة البحثية



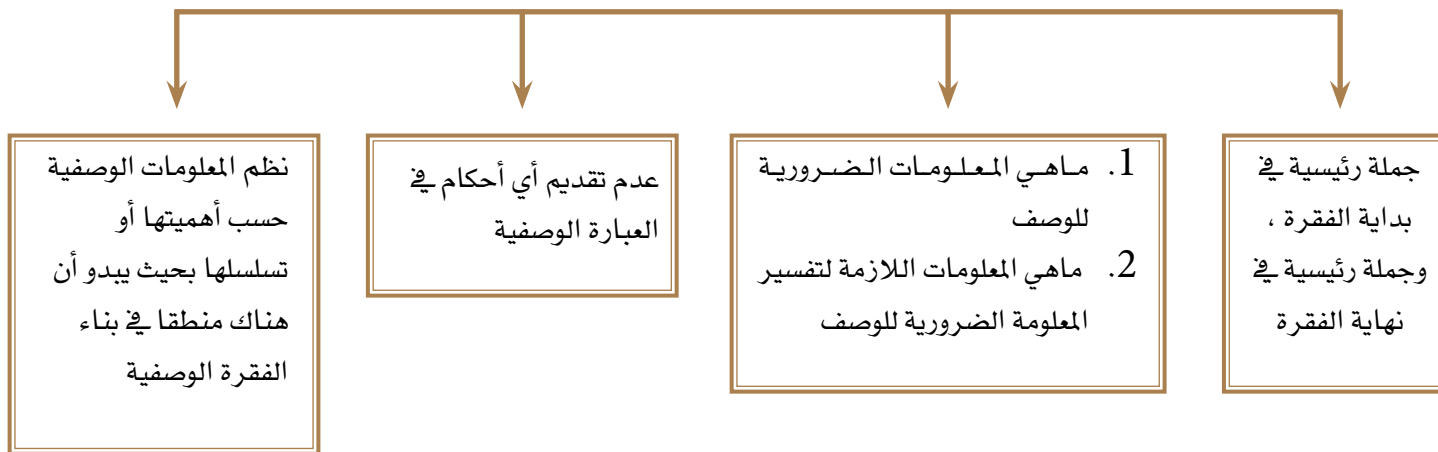




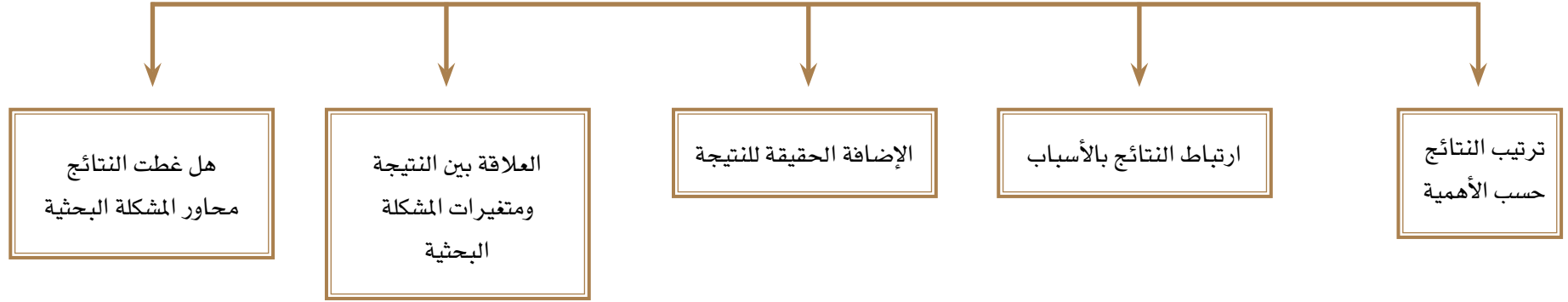
## كتابة العلاقة بين المتغيرات أو المقارنة بينهم



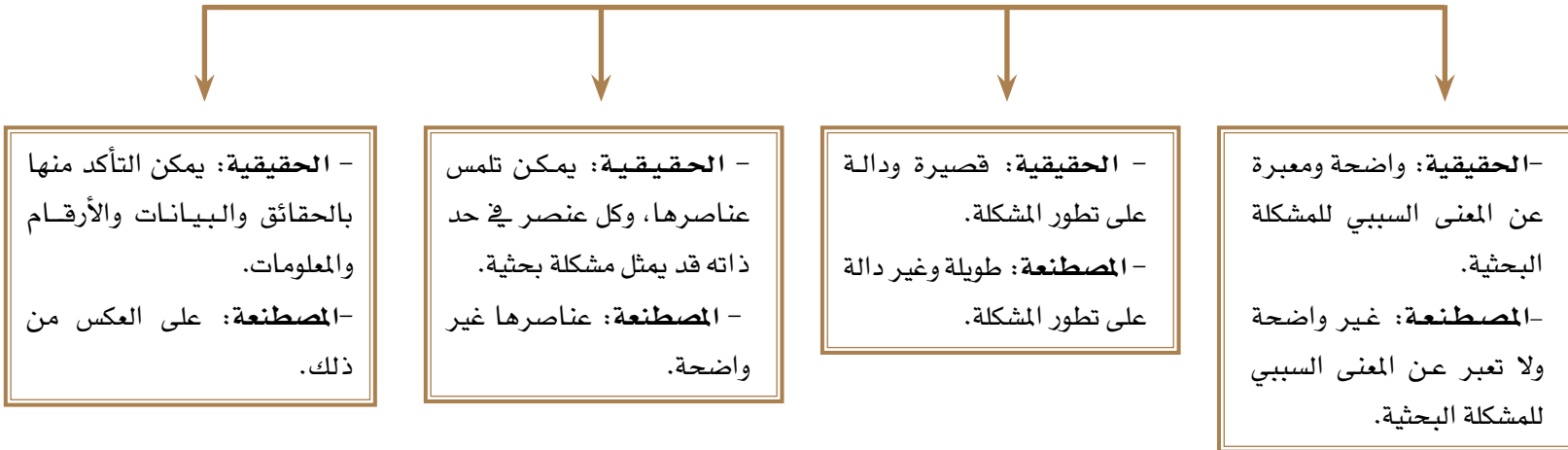
## في حالة وصف المشكلة البحثية



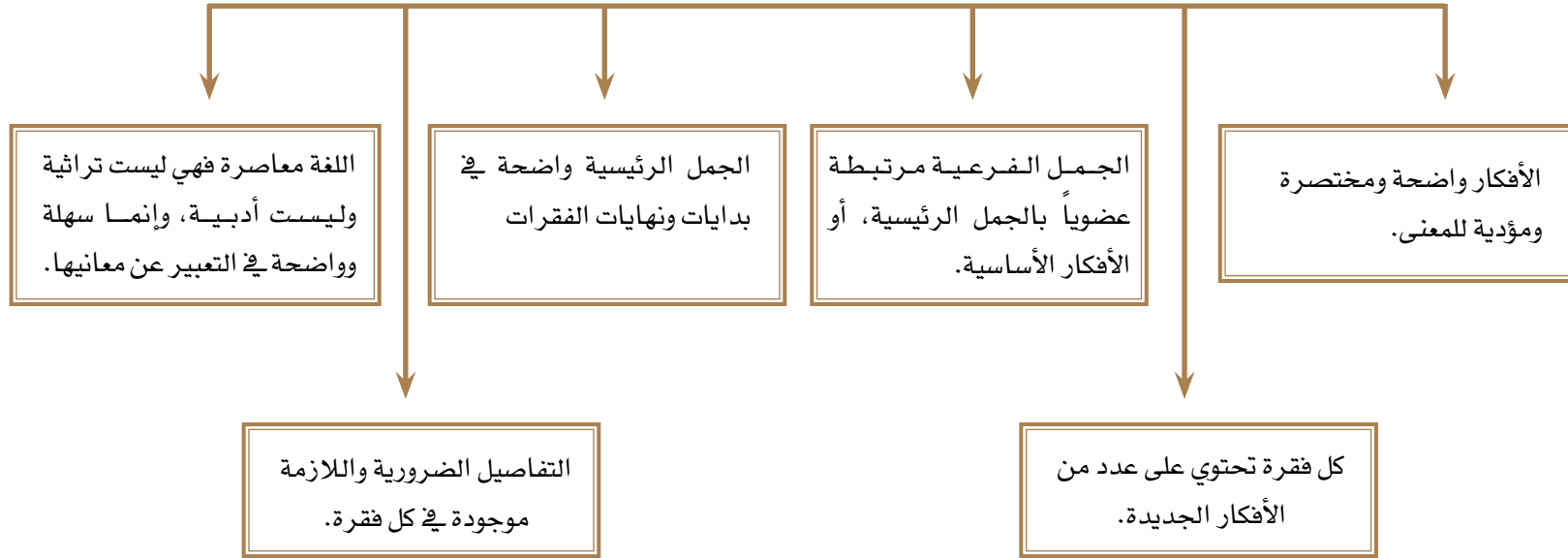
## كتابة النتائج للمشكلة البحثية



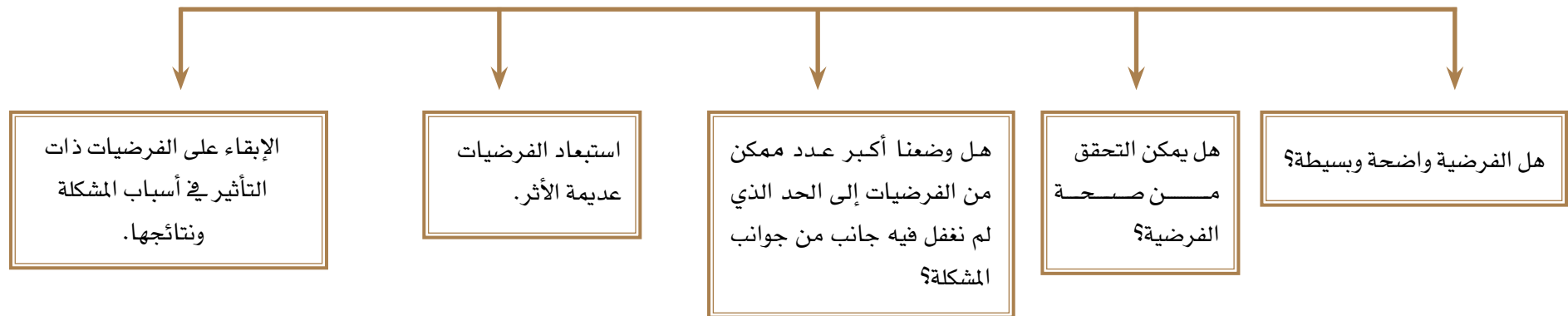
## النتيجة الحقيقية والنتيجة المصطنعة



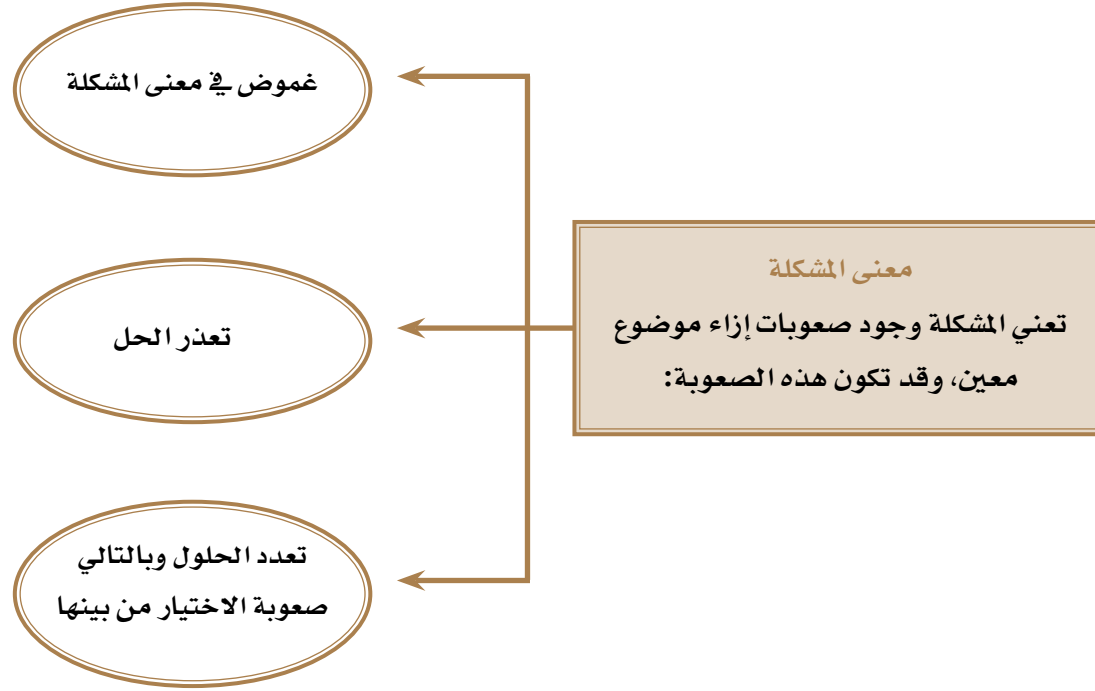
## تنظيم المشكلة البحثية



## اختبار فرضيات المشكلة البحثية



## 2. ماهية المشكلة البحثية



الكلمة	التعريف
المعضلة	تفيد التآرجح بين موقفين بحيث يصعب ترجيح أحدهما على الآخر.
الموضوع أو المسألة	هما نتيجة عملية للمشكلة، فالمشكلة هي التي تجعل المسألة موضوع بحث ومناقشة وتستدعي الفصل فيها.
الإشكالية	تعني الاحتمال والحكم الاحتمالي.

### خصائص المشكلة البحثية البرلمانية

1.	تؤثر على عدد كبير من الناس.
2.	ظاهرة سلبية، وغير مرغوب فيها، ومرفوضة وذات تأثير سلبي.
3.	لدى الأفراد شعور عام بضرورة فعل شيء ما، أو القيام بعمل حيال الظاهرة.
4.	الفعل أو العمل الذي يجب القيام به حيال الظاهرة هو عمل جماعي يتأتى من خلال البرلمان.

### ملاحظات أمام الباحث البرلماني في بحثه عن المشكلة

1. ليس هناك اتفاق عام بين كل الناس على المشكلة.
2. لا تُسلم بالحلول المطروحة للمشكلة.
3. المشكلات لا يكون دائماً سببها الأشرار السيئين.
4. المشكلات قد لا يتحدث عنها الكثير من الناس.
5. إن المشكلة صعبة ومستحيلة الحل.



## خطوات تحديد المشكلة

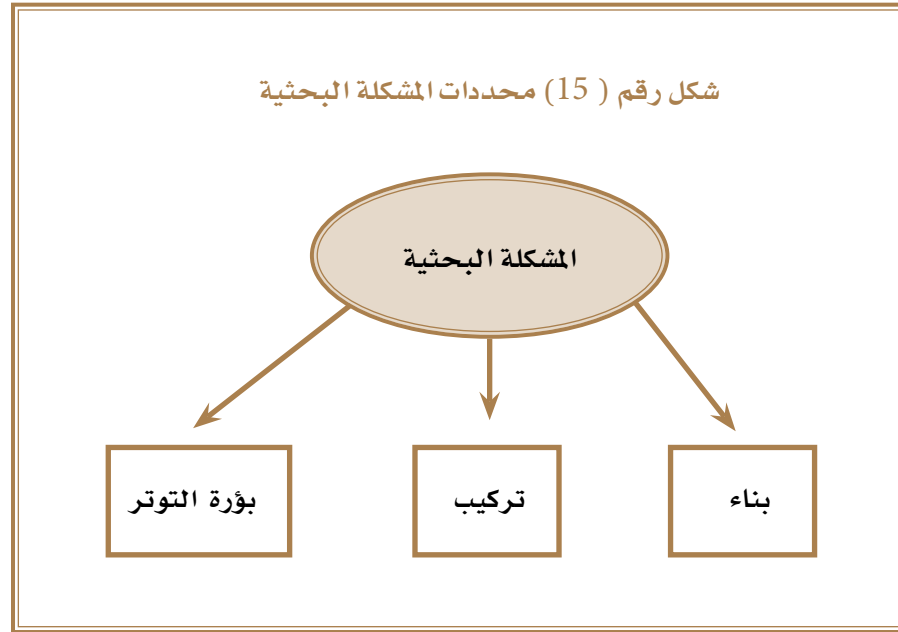
معنى الخطوة	الخطوة	رقم الخطوة
أي الإدراك بوجود المشكلة، والتي تشكل انحرافاً عما هو مخطط له، وأهمية الخطوة الأولى تكمن في أن عدم الاهتمام بالأعراض الأولية للمشكلة قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة فيما بعد، وذلك لعدم القدرة على التحكم بالمشكلة.	الإدراك بالمشكلة	1
يعني تحديد ماهية المشكلة (ماذا حدث؟ لماذا حدث؟ كيف حدث؟ أين ومتى حدث؟).	تعريف المشكلة	2
يعني تحديد أعراض المشكلة (ما الذي يدل على وجود المشكلة).	تشخيص المشكلة	3
ما الذي أدى إلى عوارض المشكلة؟ يجب التفريق بين السبب الحقيقي والخادع، وهل تكرر الظروف سيؤدي إلى إعادة ظهور المشكلة مرة أخرى؟	تتبع أسبابها	4
البحث عن الظروف التي أدت إلى حدوث السبب (ما الذي أدى إلى حدوث السبب؟).	تحديد ظروف حدوثها	5
معرفة معدل تكرار ظروف الحدث، سيكشف لنا عن العوامل الأخرى الغامضة أو الغير واضحة والتي أدت إلى حدوث أسباب المشكلة.	تحديد معدل تكرارها	6

## بناء المشكلة

- كل مشكلة تبدأ بسؤال: ما هو حدود المشكلة؟

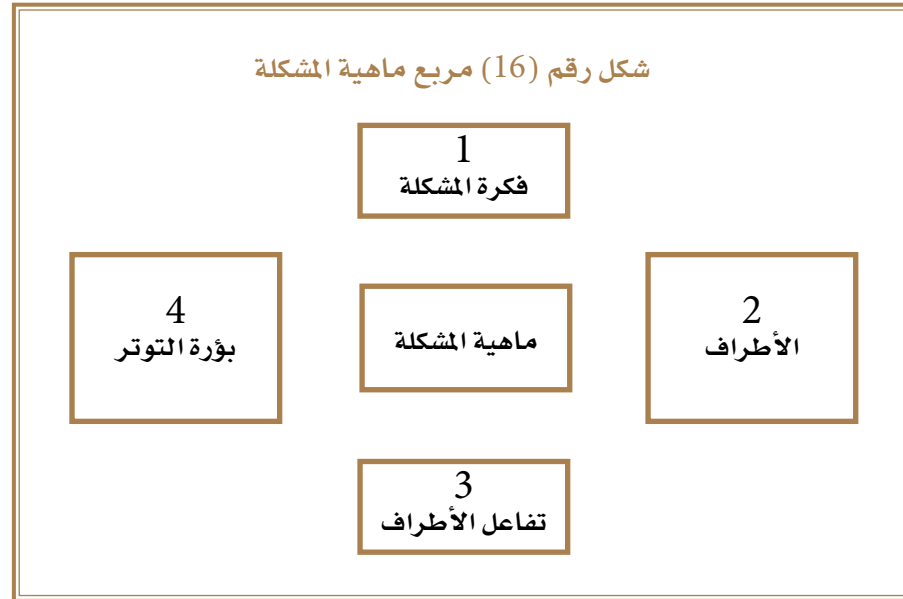
1. والبحث في حدود المشكلة يبدأ من الواقع والتجريب، فكل عبارة لا نستطيع أن نتحقق منها تجريبياً- أي لا نستطيع التديل على وجودها الواقعي- هي عبارة فارغة من المعنى.
2. لمعرفة حدود المشكلة لابد أولاً من البدء بدراسة الجزئيات التي تتكون منها المشكلة، ومن ثم دراسة كليات المشكلة (الانتقال من الجزء إلى الكل أو من الخاص إلى العام).

شكل رقم ( 15 ) محددات المشكلة البحثية



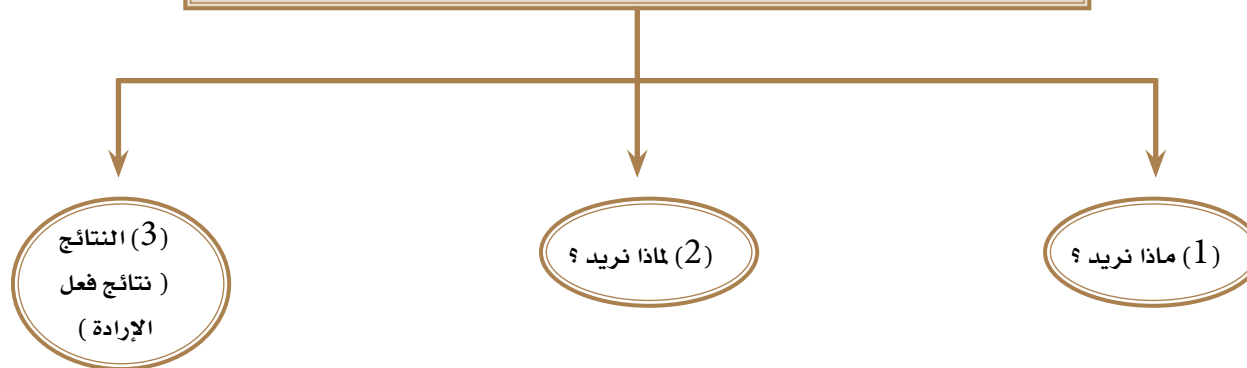
- تمثل محددات المشكلة: العناصر الرئيسية للمشكلة.
- يمثل البناء: فكرة المشكلة (ماذا نريد؟ لماذا نريد؟ والنتائج).
- يمثل التركيب: أطراف المشكلة + تفاعل الأطراف.
- تمثل بؤرة التوتر: مدى تأثير طرف ما على أطراف أخرى + تأثير الأطراف على بعضها.

شكل رقم (16) مربع ماهية المشكلة



أولاً: فكرة المشكلة

يتم التعبير عن فكرة المشكلة بصورة مركزة وعميقة تلخص كل جوانب المشكلة



مثال مشكلة «التنمية الصناعية الوطنية»	
1. ماذا نريد؟	تطوير الصناعة الوطنية تقنيا، ودعمها ماليا.
2. لماذا نريد؟	زيادة نسبة الصادرات الصناعية الوطنية، وزيادة قدرة منافستها في الأسواق العالمية.
3. النتائج	تنوع مصادر الدخل القومي للدولة، توطين القطاع الصناعي

### ثانياً: الأطراف

- أولاً يتم تحديد جميع أطراف المشكلة المباشرين وغير المباشرين، كالأطراف الرئيسية أو الفرعية، سواء كانت هذه الأطراف من المتضررين من المشكلة أو المنتفعين أو الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشكلة.
- من ثم يتم تحديد خصائص كل طرف، وذلك بتقديم توصيف وتعريف كامل لجميع أطراف المشكلة (بمثابة شهادة تعريفية لكل طرف).

### ثالثاً: تفاعل الأطراف

- بعد التعريف بالأطراف يتم تحديد أنواع وطبيعة العلاقات بينها، وتشخيص تفاعلات العلاقات بين الأطراف، وكذلك مراحل هذه التفاعلات، لأن هذه التفاعلات تؤدي إلى نشوء بؤرة التوتر لاحقاً، فالمشكلة تحدث عندما تخرج العلاقات بين الأطراف عن إطارها الطبيعي.

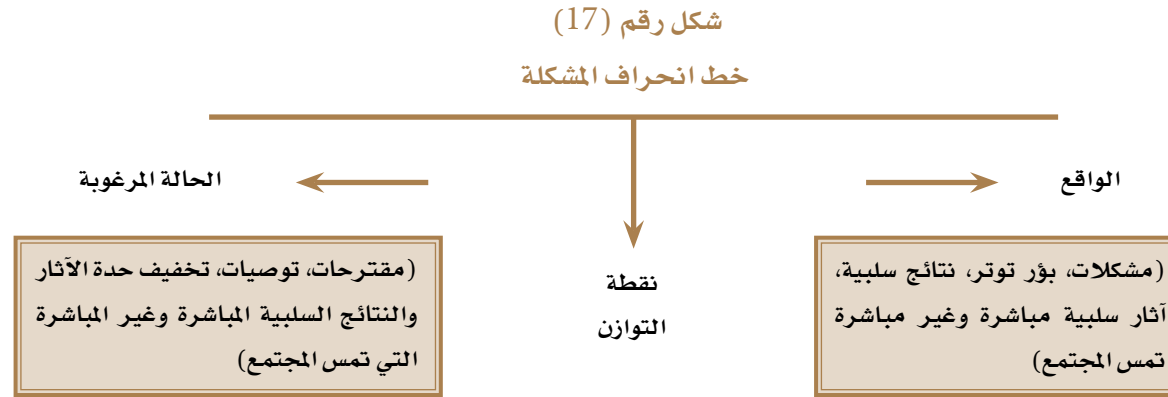
## مراحل العلاقة بين أطراف المشكلة

- ترتبط الأطراف بثلاث علاقات وظيفية رئيسية هي: طبيعة الدور والأداء، ترابط الدور والأداء، وأخيراً تكامل الدور والأداء.
- تمر العلاقة بين الأطراف بثلاث مراحل هي:
- المرحلة المستقرة: العلاقات الوظيفية بين الأطراف تكون مستقرة لا يوجد اختلال في الأدوار ولا توجد مشاكل، فجميع عناصر المشكلة على مستوى واحد من القوة.
- مرحلة اختلال العلاقة: العلاقات الوظيفية بين الأطراف فيها خلل بسبب اختلال الأدوار بين الأطراف.
- مرحلة التوتر: العلاقات الوظيفية بين الأطراف تصل إلى مرحلة خطيرة من الاختلال (مرحلة التوتر)، حيث تقوى بعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى.

### رابعاً: بؤرة التوتر

- في "مرحلة التوتر" بين أطراف المشكلة فإن التفاعلات بين الأطراف تصل وتتصاعد في النمو إلى النقطة المركزية التي يطلق عليها "بؤرة التوتر" أو "معضلة المشكلة" وهذه البؤرة أو المعضلة هي التي تمثل سلبيات "الواقع الفعلي" حيث أنه عند هذه النقطة يكون الأطراف قد تفاعلوا إلى أقصى حد مما نتج عنه الأثر السلبي الذي بدأ واضحاً في المجتمع.
- فيتم تحديد مدى تأثير طرف ما في المشكلة على الأطراف الأخرى، وتحديد المتضررين من حدوث المشكلة، وكذلك المنتفعين من حدوثها (ماذا حدث؟ ولماذا حدث؟ وكيف حدث؟).

- وتتطلب الدراسات البرلمانية من أن لكل مشكلة خط، وهذا الخط يسير في حالة طبيعية نتيجة لحركة المجتمع، ولكن هذا الخط ينحرف عندما تختل العلاقة بين أطراف المشكلة، وبذلك ينحرف الخط إلى حالة غير مرغوب فيها لدى بعض الأطراف، لدخول المشكلة بؤرة التوتر وتشأ بذلك المشكلة. وفي المقابل فإنه كلما اقترب خط الانحراف من الحالة المرغوبة أدى ذلك إلى انخفاض احتمالية ظهور المشكلة، حسبما هو موضح في الشكل أدناه.



### خلاصة فكرة "بؤرة التوتر":

تعمد فكرة "بؤرة التوتر" على أن كل قضية أو مشكلة من قضايا السياسة المحلية تنشأ لوجود خلل وانحراف في التوازن بين "الواقع الفعلي" السلبي الذي وصلت إليه القضية والمشكلة، وبين "الحالة المرغوبة" أي الوضع الإيجابي الذي يطمح المواطنون لتحقيقه واسترجاعه. وتهدف كل الأدوات الرقابية المستخدمة في البرلمانات للوصول إلى "الحالة المرغوبة" للمشكلة أو القضية محل البحث بحيث تتجاوز "واقعها الفعلي" المليء بالسلبيات.

وللعودة إلى الحالة المرغوبة فيها لا بد من التوصل إلى حلول لبؤرة التوتر بين أطراف المشكلة.

### • فكرة "مثلث التوازن الاجتماعي"

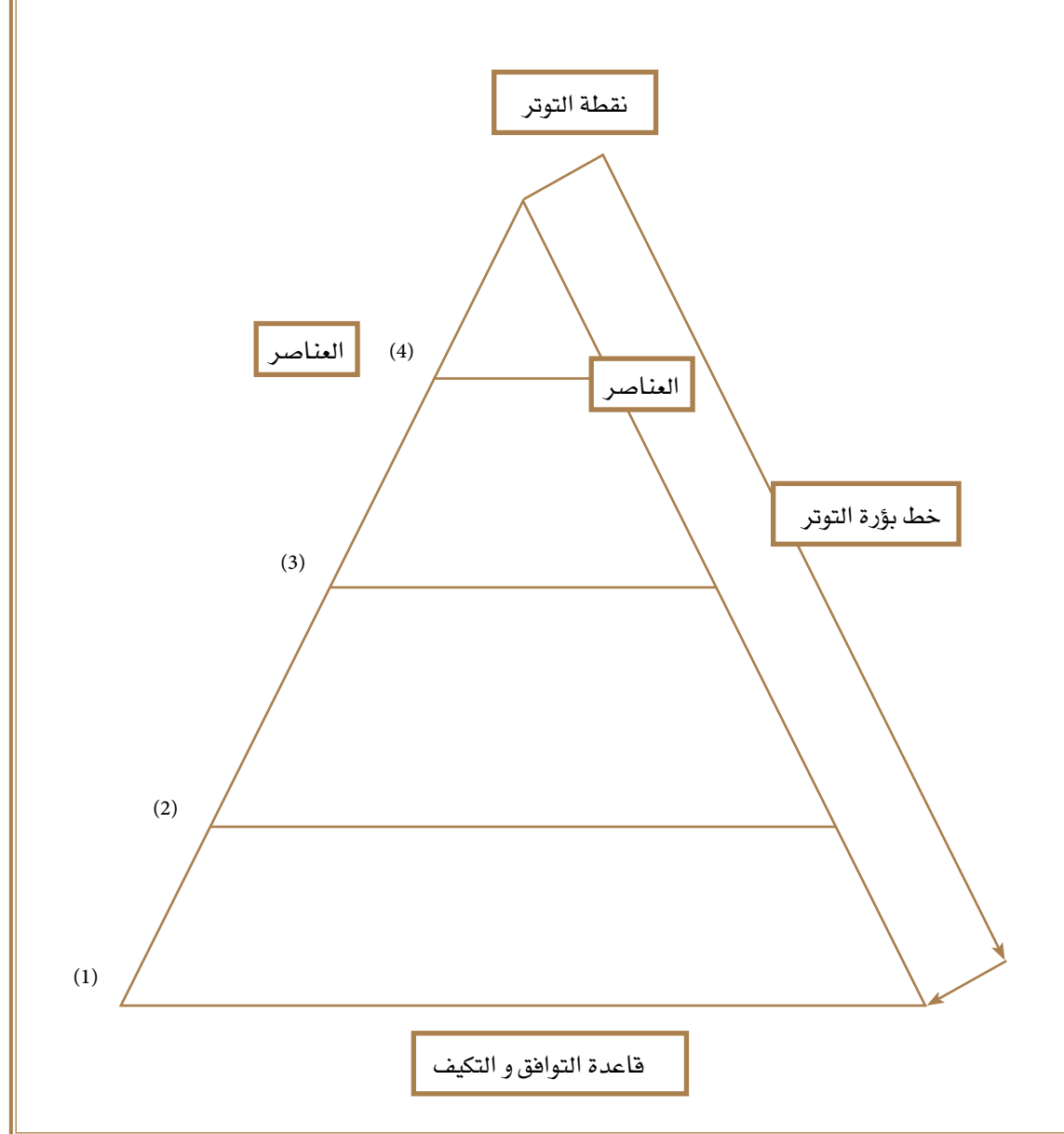
كما تركز الدراسات البرلمانية عند دراستها للمشكلة البحثية، على فكرة "مثلث التوازن الاجتماعي" والذي يعني بأن كل ظاهرة تتكون من العديد من العناصر وأن هذه العناصر تتفاعل وتترابط مع بعضها بطريقة ما تجعلها في مرحلة التوافق والتكيف والترابط مع بعضها في بداية الظاهرة وتمثل هذه المرحلة (قاعدة الهرم). ثم تمر هذه الظاهرة بعد مرور فترة من الزمن تتفاعل فيه الأطراف ما بينها إضافة إلى المؤثرات الخارجية مما يؤدي إلى حدوث اختلالات فيما بين هذه العناصر (مشكلات) (تعبير عنها المساحة بين قمة الهرم وقاعدته) تؤدي في النهاية إلى نقطة (مشكلة) تمثل بؤرة التوتر التي لا يمكن تجاوزها والتي أدت إلى دخول هذه المشكلة البحثية إلى البرلمان.

يمكن تفسير هذه الظاهرة بطريقة أخرى وهي أن العناصر في بداية الأمر تكون متوافقة ومن ثم تحدث اختلالات بين العناصر مع بعضها تكون في بداياتها بسيطة وتتقبلها الأطراف فيما بينها، ولكن مع مرور الوقت تصل هذه الاختلالات إلى مرحلة عدم التوافق والتكيف بين العناصر فتفرض عناصر المشكلة هذه الاختلالات في العلاقة فيما بينها فتكون مرحلة الرفض هي مرحلة قمة الهرم (نقطة التوتر).

مثال على فكرة "مثلث التوازن الاجتماعي".

- زادت إحدى شركات الاتصالات رسوم المكالمات الهاتفية خلال عام 2005م إلى 3 دراهم في الدقيقة، ثم في عام 2007م زادت القيمة إلى 5 دراهم في الدقيقة، ولكن في عام 2010م زادة قيمة المكالمات إلى 10 دراهم.
- يلاحظ تقبل المستهلكين للزيادة الأولى والثانية والتي حدثت في رسوم المكالمات، أما في المرة الثالثة فإن المستهلكين لم يعد بوسعهم احتمال مزيد من الارتفاع، فقد أدى هذا الارتفاع المتوالي في قيمة المكالمات إلى تذمر المستهلكين والذي تم التعبير عنه فعليا أما بالعزوف عن الاشتراك في خدمات شركة الاتصالات أو بالشكاوى ضدها في إدارة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد، ولكن لم يحدث أي تطور في المشكلة فالرسوم لم تنخفض.
- وكان محصلة تطورات تلك العلاقة دخول المشكلة إلى البرلمان لوضع الحلول المناسبة لها، فالعلاقة بين المستهلكين وشركة الاتصالات وصلت إلى مرحلة كبيرة من الخلل لم يستطع المستهلكين فيها تقبل حالة ارتفاع رسوم المكالمات الهاتفية.

شكل رقم (18)  
مثلث التوازن الاجتماعي





● لإعادة التوازن المطلوب والتخفيف من حدة التوتر المترتبة على ابتعاد القضية من "الحالة المرغوبة" التي ينشدها المواطنون، والقضاء على سلبيات "الواقع الفعلي" فقد يلجأ الباحث البرلماني إلى الاعتماد على الورقة البرلمانية المعروفة بورقة "تحليل ماهية المشكلة" التي تعتمد بصفة أساسية على تعامل الباحث مع استفسارات محددة، كما هو موضح في المربعين أدناه (مربع المشكلة، ومربع تحليل المشكلة).

● وهناك عدة فوائد تترتب على تطبيق "ورقة ماهية المشكلة" عند دراسة الموضوعات والقضايا التي يدرسها البرلمان ولجانه، وأهم هذه الفوائد:

1. بناء إطار من المقترحات والتوصيات يتوافق بصفة أساسية مع الواقع الفعلي للمشكلات القائمة.
2. بناء إطار معلوماتي يحدد أسباباً أو ظواهر غير مرئية في المشكلة، مما يتطلب من أعضاء اللجنة التعامل معها.
3. بناء إطار من النتائج المباشرة وغير المباشرة والتي بناءً عليها يتم اعتماد التوصيات الأكثر جدوى للحكومة.

### مربع المشكلة مربع تحليل المشكلة

1. ما هي العناصر الأساسية التي يمكن والتي لا يمكن التحكم فيها لحل المشكلة؟
2. ما هي العناصر التي تساعد في حل تلك المشكلة؟
3. ما هي الآراء والاقتراحات المجتمعية لحل تلك المشكلة؟
4. ما مدى تأثير وتداعيات تلك المشكلة؟
5. حصر جميع البدائل التي يمكن أن تطوق أو تحد من التداعيات والآثار.
6. إمكانية تنفيذ البدائل.
7. استبعاد البدائل التي يمكن التأكد من عدم قابليتها للتنفيذ.
8. التوصل إلى البدائل النهائية القابلة للتنفيذ.

### مربع المشكلة

1. ما هي العناصر الأساسية التي تتكون منها المشكلة؟
2. أين تحدث المشكلة؟
3. متى تحدث المشكلة؟
4. كيف تحدث المشكلة؟
5. لماذا تحدث المشكلة بهذه الكيفية وفي هذا التوقيت؟
6. لمن تحدث هذه المشكلة؟
7. لماذا تحدث المشكلة لهذا الشخص بالذات؟

## خطوات حل استنفهامات مربع المشكلة

يهدف مربع المشكلة إلى توصيف المشكلة وصفا صحيحا ومتكاملا

السؤال	التوضيح
1. ما هي العناصر الأساسية التي تتكون منها المشكلة؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● بناء المشكلة+ الفكرة (ماذا نريد؟ ماذا نريد؟ النتائج)</li> <li>● تركيب المشكلة (أطراف المشكلة + تفاعل الأطراف).</li> <li>● بؤرة التوتر (مدى تأثير طرف على طرف آخر، وتأثير الأطراف على بعضها البعض).</li> </ul>
2. أين تحدث المشكلة؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● معرفة ظروف الحدث بغرض معرفة ظروف المكان الذي تحدث فيه المشكلة، وليس المكان بذاته فقط وإنما بظروفه كذلك.</li> <li>● يهدف سؤال "أين تحدث المشكلة؟" إلى تخصيص المكان المتأثر بالمسألة والتحري الدقيق عن مكان المسألة.</li> </ul>
3. متى تحدث المشكلة؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعميق البحث عن العلاقات بين أطراف المشكلة، وطبيعة التفاعلات التي تحدث بينها وظروف هذه التفاعلات، والتي أدت إلى حدوث المسألة.</li> </ul>
4. كيف تحدث المشكلة؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الكيفية التي حدثت فيها المشكلة والتي هي نتيجة للتفاعلات بين أطراف المسألة.</li> <li>● فعندما يحدد الباحث نتائج التفاعلات الأطراف، ذلك يعني أن هذه النتائج هي بداية للبحث عن أسباب المسألة، حيث يتم تحويل نتائج التفاعلات إلى أسباب.</li> <li>● وسؤال كيف تحدث المسألة؟ هو تلخيص للإجابة عن سؤالي: "أين؟ ومتى؟" بحيث يتم تلخيص الإجابة في نتيجة.</li> </ul>
5. لماذا تحدث المسألة بهذه الكيفية وفي هذا التوقيت؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحليل أسباب حدوث المسألة.</li> </ul>
6. لمن تحدث هذه المسألة؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الرجوع إلى المتأثرين بأطراف المسألة وذلك لتحديد أكثر الأطراف تأثراً وتضرراً.</li> </ul>
7. لماذا تحدث المسألة لهذا الشخص بالذات؟	<ul style="list-style-type: none"> <li>● لماذا تأثر هؤلاء الأطراف فقط بالمسألة دون غيرهم؟</li> </ul>

### خطوات مربع تحليل ماهية المشكلة

1. ما هي العناصر التي يمكن التحكم بها، وتلك التي لا يمكن التحكم بها لحل المشكلة؟
  - سمات العناصر التي يمكن التحكم بها هي:
    - أ. إمكانية السيطرة على العنصر من قبل المعني بتنفيذ الحل.
    - ب. مدى إمكانية تحريك العنصر ونقله إلى الوضع الذي يمكنه المساعدة في حل المشكلة.
    - ت. إمكانية الدفع باتجاه ايجابي وذلك لدفع العنصر للتحرك نحو الحالة المرغوب فيها، فأحياناً يؤدي تحريك العنصر إلى تأثير سلبي.
2. ما هي العناصر التي تساعد في حل تلك المشكلة؟
  - تحديد العناصر الأكثر قرباً لحل المشكلة لتأثيرها المباشر على المساعدة في حل المشكلة، قد تساهم العناصر التي لا يمكن التحكم في حل المشكلة، وبالتالي لا يتم استبعادها.
3. ما هي الآراء والاقتراحات المجتمعية لحل تلك المشكلة؟
  - يقوم الباحث بالبحث عن عناصر جديدة لحل المشكلة لم تبرز لديه في السؤالين السابقين، وتتنوع مصادر هذه الحلول ومنها: الصحافة، الدراسات الأكاديمية، آراء جمعيات النفع العام.
  - وبعد أن ينتهي الباحث من الإجابة عن السؤال رقم (1) و(2) و(3) فإنه يجمع جميع عناصر الحلول في جدول واحد.

### جدول القراءات الأربع للحلول

قراءة (1)	قراءة (2)	قراءة (3)	قراءة (4)
عناصر يمكن التحكم فيها لحل المشكلة	عناصر لا يمكن التحكم فيها لحل المشكلة	عناصر تساهم في حل المشكلة	عناصر جديدة لحل المشكلة

## تابع / خطوات مربع تحليل ماهية المشكلة

### 4. ما مدى تأثير وتداعيات تلك المشكلة؟

أ. يتم حصر جميع آثار المشكلة

ب. يتم المفاضلة بين الحلول لاختيار الحل المناسب للحد من آثار المشكلة أو احتواء هذه الآثار.

فالباحث يطرح السؤال التالي: ما هو الحل المناسب من ضمن مجموعة الحلول الأربع الرئيسية –والتي حصرها الباحث في الجدول السابق – والتي يمكن بواسطتها وقف تأثير المشكلة أو احتواء هذا التأثير؟ وبمعنى آخر يتم توزيع الآثار ضمن الحلول التي تلائمها، والمفاضلة بين هذه الحلول.

عناصر جديدة لحل المشكلة	عناصر تساهم في حل المشكلة	عناصر لا يمكن التحكم فيها لحل المشكلة	عناصر يمكن التحكم فيها لحل المشكلة	الآثار
حل (1) حل (2) حل (3)	حل (1) حل (2) حل (3)	حل (1) حل (2) حل (3)	حل (1) حل (2) حل (3)	● مثال: أثر (1) أي حل يمكن أن يوقفه أو يحد منه؟ هل هو الحل رقم (1) ضمن مجموعة العناصر التي يمكن التحكم فيها، أم هو الحل (3) ضمن مجموعة العناصر التي تسهم في حل المشكلة؟
حل (1) حل (2) حل (3)	حل (1) حل (2) حل (3)	حل (1) حل (2) حل (3)	حل (1) حل (2) حل (3)	● مثال: أثر (2) أي حل يمكن أن يوقفه أو يحد منه؟ هل هو الحل رقم (2) ضمن مجموعة العناصر الجديدة، أم هو الحل رقم (1) في مجموعة العناصر التي لا يمكن التحكم فيها، أم أن الحل الأنسب هو الحل رقم (2) ضمن مجموعة العناصر التي يمكن التحكم فيها؟

### تابع / خطوات مربع تحليل ماهية المشكلة

5. تابع / سؤال: ما مدى تأثير وتداعيات تلك المشكلة؟
  - ج. قد يواجه الباحث بعض الآثار المتقاربة في الفكرة لذا يقوم الباحث بالجمع بينها في أثر واحد شامل، ومن ثم إيجاد بديل واحد لها.
6. حصر جميع البدائل التي يمكن أن تطوق أو تحد من التداعيات والآثار.
7. إمكانية تنفيذ البدائل. (الواقعية، التحديد، النفعية).
8. استبعاد البدائل التي يمكن التأكد من عدم قابليتها للتنفيذ.
9. التوصل إلى البدائل النهائية القابلة للتنفيذ.

### جدول البدائل

الهدف من حل المشكلة	التداعيات الغير متوقعة لتنفيذ البدائل	التوصل إلى البديل الذي يحقق أفضل النتائج	دراسة البدائل وفقا للأهداف	الهدف من حل المشكلة

#### ورقة الخيار البرماني الامثل

1. تحديد المشكلة.
2. اقتراح الحلول.
3. تحليل المقترحات.
4. ترجيح المقترح النهائي.

-معرفة الخطوات التفصيلية لورقة الخيار البرماني راجع الفصل الأول ”منهجية القرار البرماني، ومنهجية القرار البرماني“.

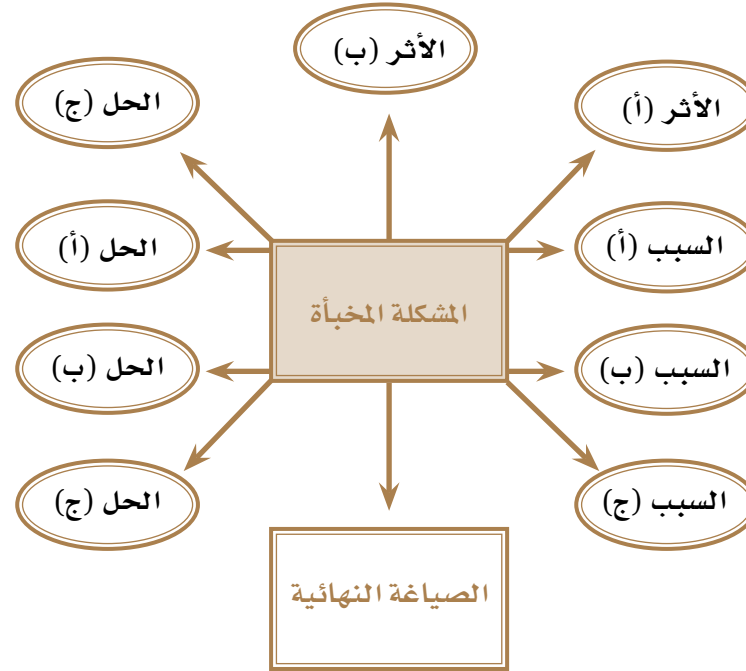
#### 3. التحليل التركيبي للعناصر في الموضوعات البرمائية

##### التوصية النفعية

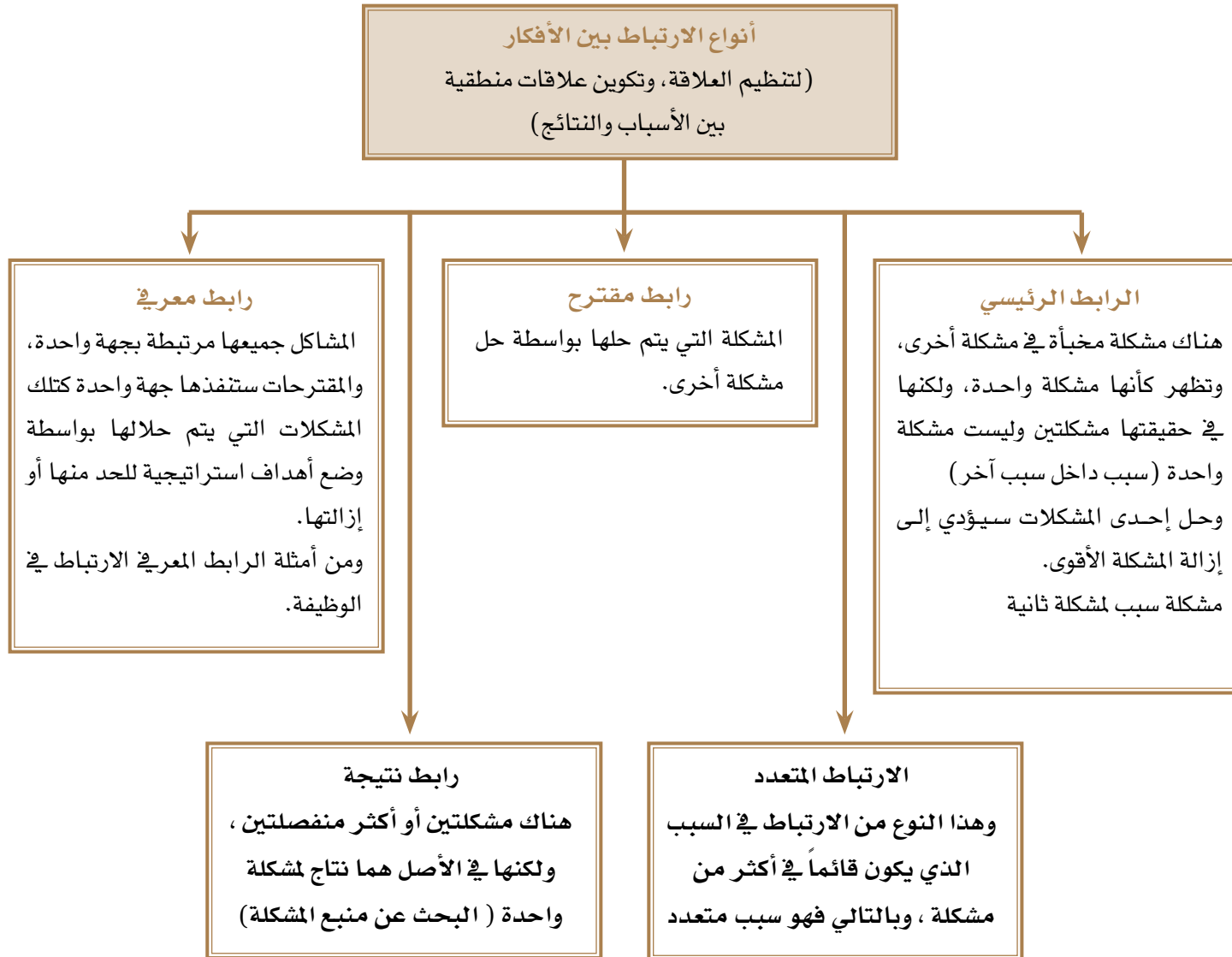
- تقوم فكرة التوصية النفعية على اختزال الحلول المتعددة للمشكلة إلى حل واحد مفصلي.
- وتهدف إلى توضيح المشكلة المخبأة أو المشكلة الرئيسية والتي أدت إلى تطور المشكلة، والتي تعد مسؤولة بصفة أساسية عن اختلال العلاقات بين عناصر المشكلة.
- إلا أن المشكلة التي تواجه الباحث البرماني هي تحديد ”المشكلة المخبأة أو المشكلة الرئيسية“ والتي لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال آليات محددة وبعد جهد بحثي يقوم على الخطوات التالية:

### خطوات إعداد ورقة التوصية النفعية

- أولاً: إعداد ورقة تحليل ماهية المشكلة.
- ثانياً: إعداد الجدول الترابطي لاستخراج المشكلة المخبأة.



1. تحديد جميع أسباب المشكلة العامة سبب (أ) ، سبب (ب) ، سبب (ج) ... الخ
2. يتم التعامل مع كل سبب بشكل مستقل، وتوضح النتائج والآثار المترتبة على كل سبب على حدة.
3. عند الانتهاء من الخطوة (2) يكون الباحث قد توصل إلى حلول فرعية مرتبطة بالأسباب، وهي حلول مبنية على خطوة النتائج المترتبة على الآثار.
4. يتساءل الباحث: هل يمكن تجميع الحلول النهائية في حل واحد؟ أم يجب الحفاظ على استقلالية كل حل؟ فتجميع الحلول في حل واحد إنما يعني التوصل إلى حل للموضوع محل الدراسة وليس حل للمشاكل الفرعية المرتبطة بالموضوع.





## العلاقة التركيبية

### علاقة تركيبية غير متجانسة لأنواع مختلفة

هي علاقات تركيبية لأنواع مختلفة من الأسباب و النتائج فهي علاقات بين أسباب ونتائج إلا أن هذه العلاقات تبدو مترابطة وقادرة على أن تؤثر في بعضها البعض .

### علاقات تركيبية متجانسة من النوع الواحد

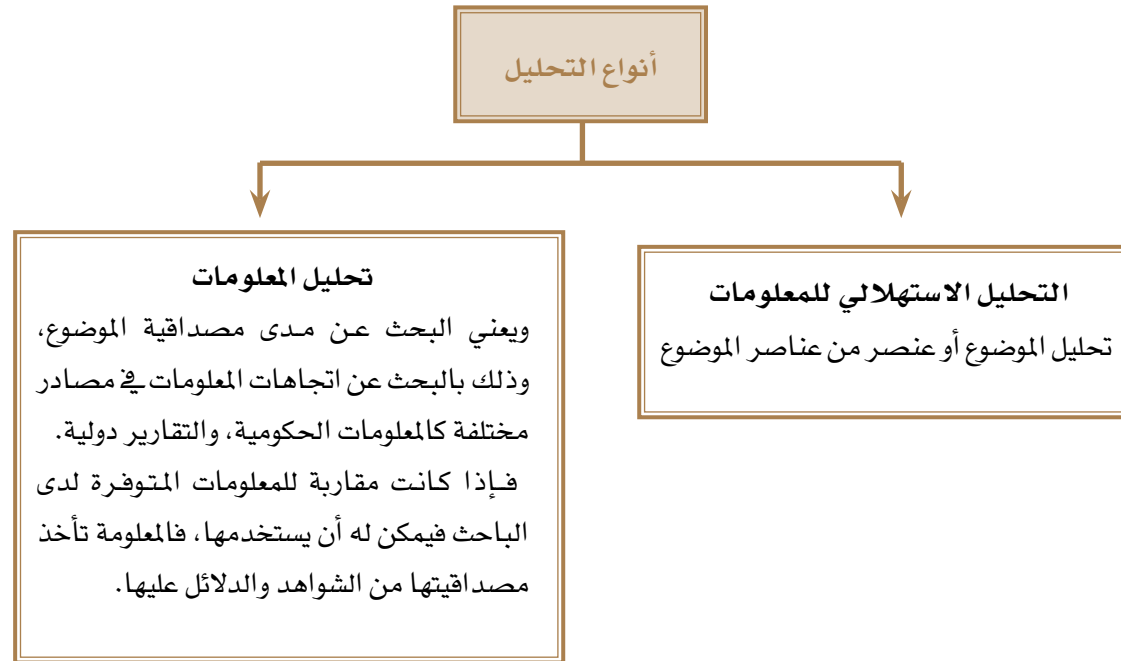
- هي علاقة تركيبية لنوع واحد
- فالأسباب مع بعضها تعد نوعاً واحداً.
- والنتائج مع بعضها تعد نوعاً واحداً.
- بالتالي يمكن اختزال الأسباب وذلك بتصفية ما هو متشابه من الأسباب.
- وكذلك يمكن اختزال النتائج وذلك بتصفية ما هو متشابه منها.

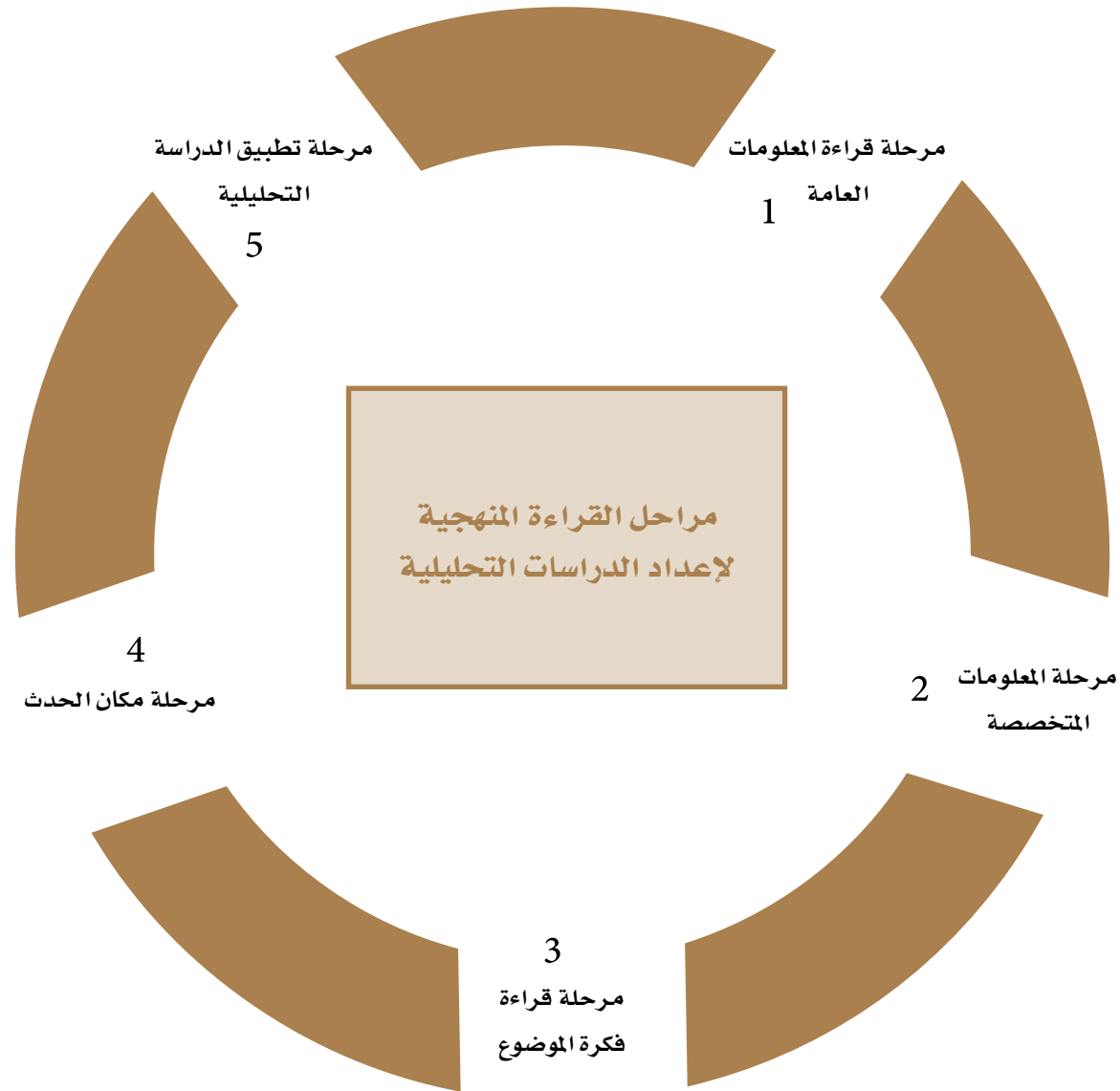


## الفصل الرابع

تأصيل مفهوم التحليل  
البرلماني في الأوراق و الدراسات  
البرلمانية







## أركان الدراسات التحليلية

### الدراسات الشاملة

- تركز الدراسات الشاملة على دراسة النتائج المشتركة بين محاور الدراسة وذلك عن طريق إيجاد روابط مشتركة بين النتائج المتعددة التي خلصت إليها نتائج محاور الموضوع، بغرض بناء مقترحات أكثر تركيزاً.
- وعلى عكس الدراسات الجزئية فإن الدراسات الشاملة لا تُقدم العديد من البدائل والحلول، فهي تركز على بديل واحد أو بديلين، وذلك يصعب من مهمة البرلمان فالحكومة قد لا تتوافق مع البرلمان في هذه البدائل المحدودة، وقد تعمل الحكومة على إعادة الموضوع إلى البرلمان لمزيد من الدراسة والبحث عن بدائل إضافية.

### مقوم العناصر الجزئية (الدراسات الجزئية)

- في الدراسات الجزئية يتم التوغل في دراسة الموضوع من خلال العناصر الجزئية للمحاور فيتم دراسة كل عنصر على حده من حيث مشكلاته وأسبابه، وما يخلفه هذا العنصر من نتائج جزئية، ومن ثم حصر جميع النتائج الجزئية التي أفرزها تجميع العناصر في كل محور من محاور الدراسة ضمن نتائج عامة، وأخيراً تقديم المقترحات أو البدائل.
- تتسم الدراسات الجزئية بتوفيرها للعديد من البدائل والخيارات لمتخذي القرار، بهدف إيجاد نوع من التفاهم بين البرلمان والحكومة، حيث يقدم البرلمان مجموعة من البدائل للحكومة.
- يعتمد البحث في الدراسات الجزئية على "الاستغراق في كل عنصر على حده" بحيث يبدو العنصر الواحد كموضوع.

مثال: على الدراسات الجزئية موضوع «السياسة العامة لوزارة الأشغال»

- قام الباحث أولاً: بتحديد 3 محاور لدراسته، واتباع الخطوات التالية:
- بدأ بدراسة عناصر محور الاستراتيجية كالأهداف والخطط التشغيلية وانتهى إلى مشكلات، وأسباب، ونتائج خاصة بكل عنصر من عناصر محور الاستراتيجية.
- ومن ثم انتقل إلى دراسة عناصر محور الهيكل التنظيمي للوزارة كاختصاصات الإدارات والإشكاليات التي تواجهها، وانتهى إلى مشكلات، وأسباب، ونتائج خاصة بكل عنصر من عناصر محور الهيكل التنظيمي.
- ومن ثم انتقل إلى دراسة عناصر محور خدمات البنية التحتية كالطرق والجسور والصيانة، وانتهى إلى مشكلات، وأسباب، ونتائج خاصة بكل عنصر من عناصر محور خدمات البنية التحتية.
- في المرحلة الثانية قام الباحث بتجميع النتائج العامة لكل محور، التي هي محصلة تجميع لنتائج العناصر المكونة لكل محور على حدة.
- وفي آخر مرحلة وضع حلول تناسب هذه النتائج العامة.



ولكن هل انتهى دور الباحث عند استغراق كل موضوع على حدة؟ لاحظ بأن المحاور الثلاثة تحولت إلى ما يشبه الموضوع العام نظراً لاستقلاليتها وإيلاءها عناية كبيرة من الدراسة، فالباحث أغفل كل من:

1. علاقة المحاور الثلاثة بالموضوع العام أي علاقة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي وعنصر البنية التحتية بموضوع "السياسة العامة لوزارة الأشغال".
2. العلاقة البيئية بين المحاور الثلاثة.
3. علاقة محورين أو أكثر بالموضوع العام.

#### الخلاصة:

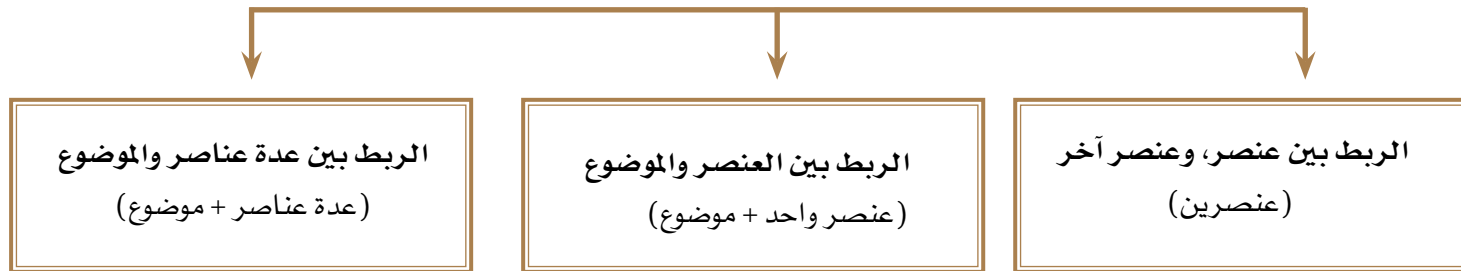
- في الدراسات البرلمانية لا يتم معاملة العناصر الجزئية التي تتكون منها الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة بشكل منعزل، فالدراسات البرلمانية تقوم على الانتقال من دراسة الجزء إلى دراسة الكل.
- كما أن هناك روابط وعلاقات تجمع بين: المحور وغيره من المحاور الجزئية للموضوع، وكذلك بين هذه المحاور والموضوع الرئيسي الذي تتم دراسته، وأخيراً العلاقة بين عدة محاور وبين الموضوع العام.



مثال: على الدراسات الشاملة موضوع «سياسة وزارة التجارة الخارجية»

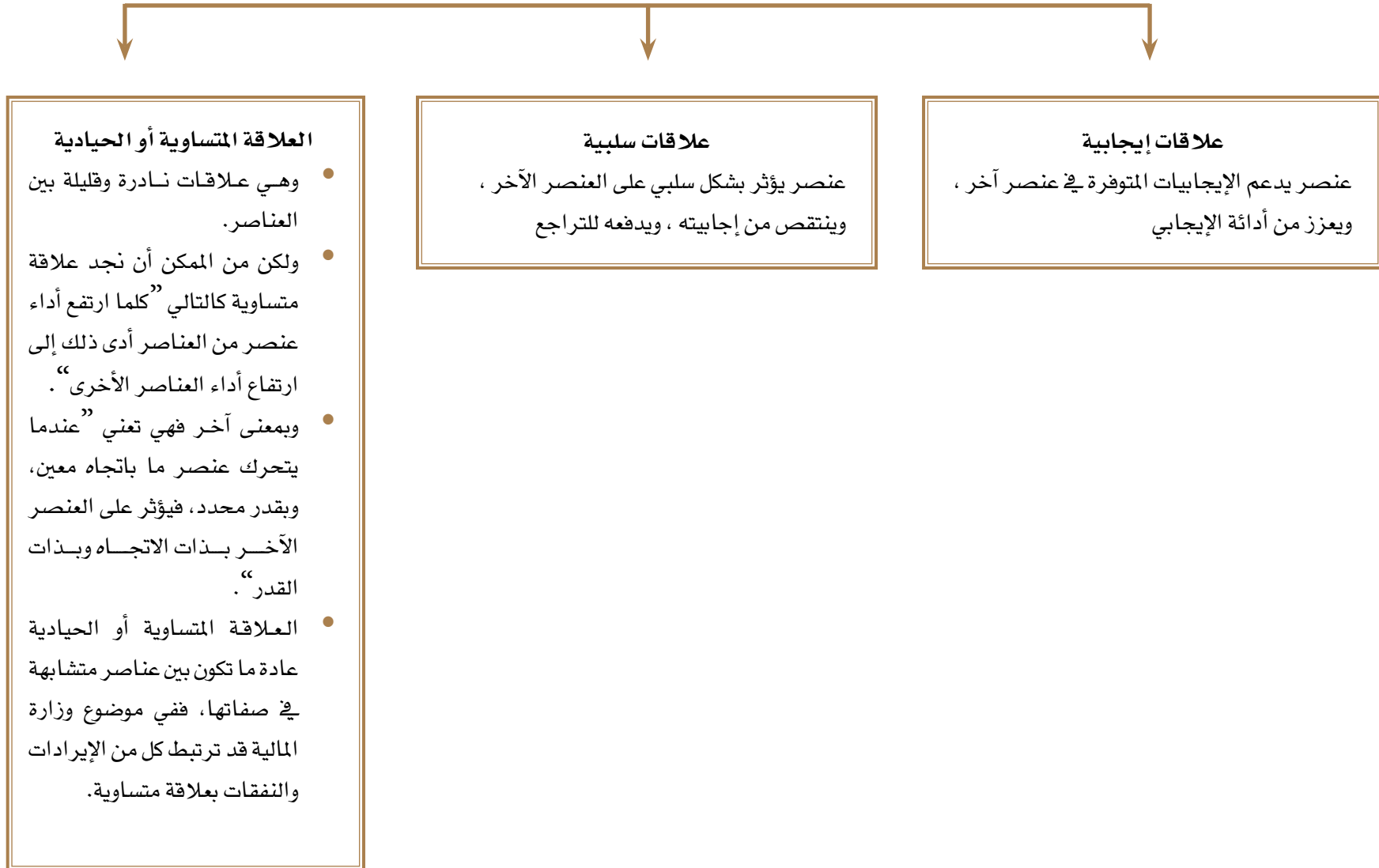
- قام الباحث أولاً: بتحديد 3 محاور لدراسته، واتباع الخطوات التالية:
  - بدأ بدراسة عناصر محور الاستراتيجية كأهداف والخطط التشغيلية وانتهى إلى مشكلات، وأسباب، ونتائج خاصة بكل عنصر من عناصر محور الاستراتيجية.
  - ومن ثم انتقل إلى دراسة عناصر محور الإيرادات كالسلع، والدول الموردة، وانتهى إلى مشكلات، وأسباب، ونتائج خاصة بكل عنصر من عناصر محور الإيرادات.
  - ومن ثم انتقل إلى دراسة عناصر محور الصادرات كأهم السلع، وأسواق الدول المنافسة، وانتهى إلى مشكلات وأسباب ونتائج خاصة بكل عنصر من عناصر محور الصادرات.
- في المرحلة الثانية قام الباحث بتجميع النتائج العامة لكل محور، التي هي محصلة تجميع لنتائج العناصر المكونة لكل محور على حدة.
- في المرحلة الثالثة قام الباحث بإيجاد روابط مشتركة بين نتائج المحاور، مما قلص عدد النتائج النهائية.
- في المرحلة الأخيرة صاغ الباحث مقترح أو مقترحين لحل النتائج.

#### أنواع الروابط بين متغيرات الدراسات البرلمانية

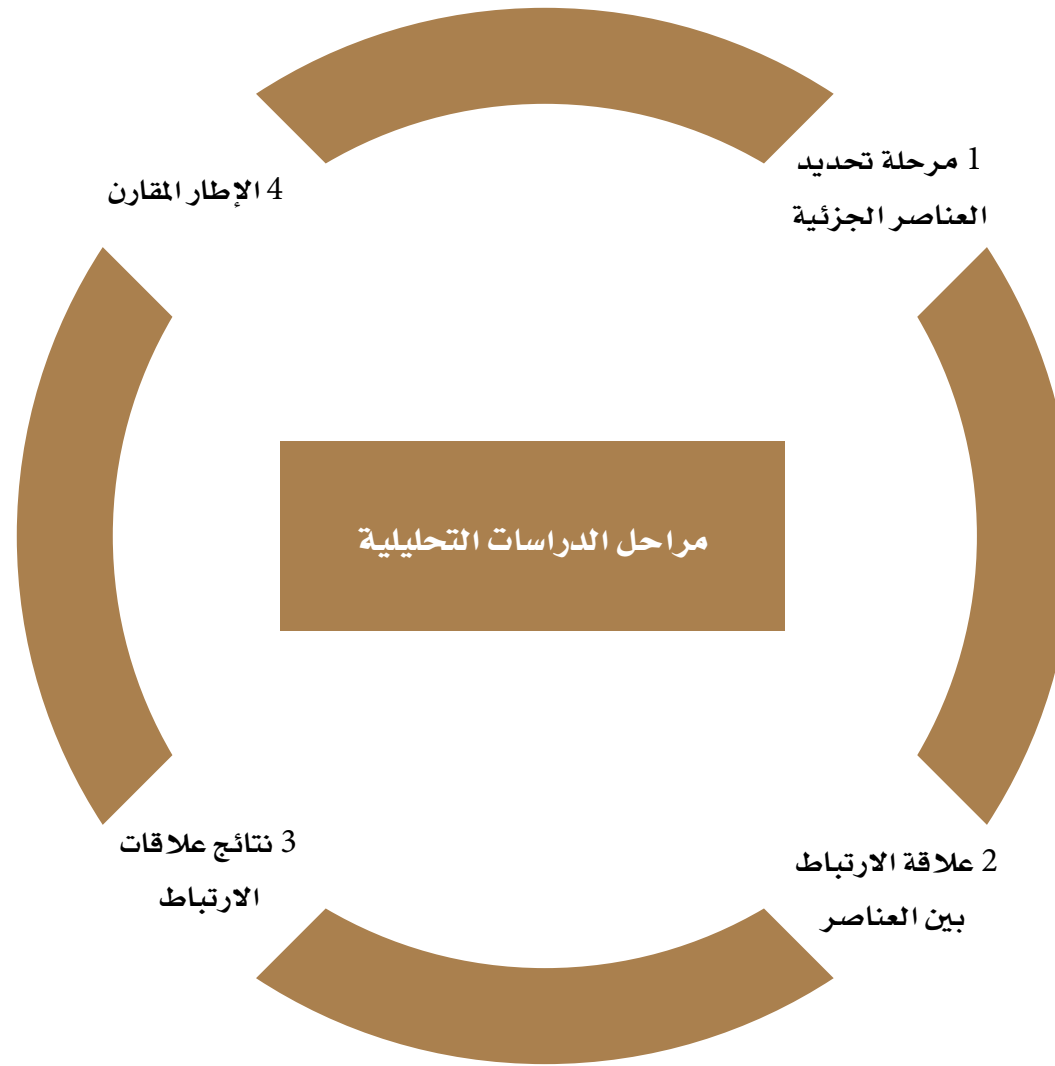


## أنواع علاقات التأثير والتأثر في النوع الأول من الروابط

(الربط بين عنصر، وعنصر آخر)

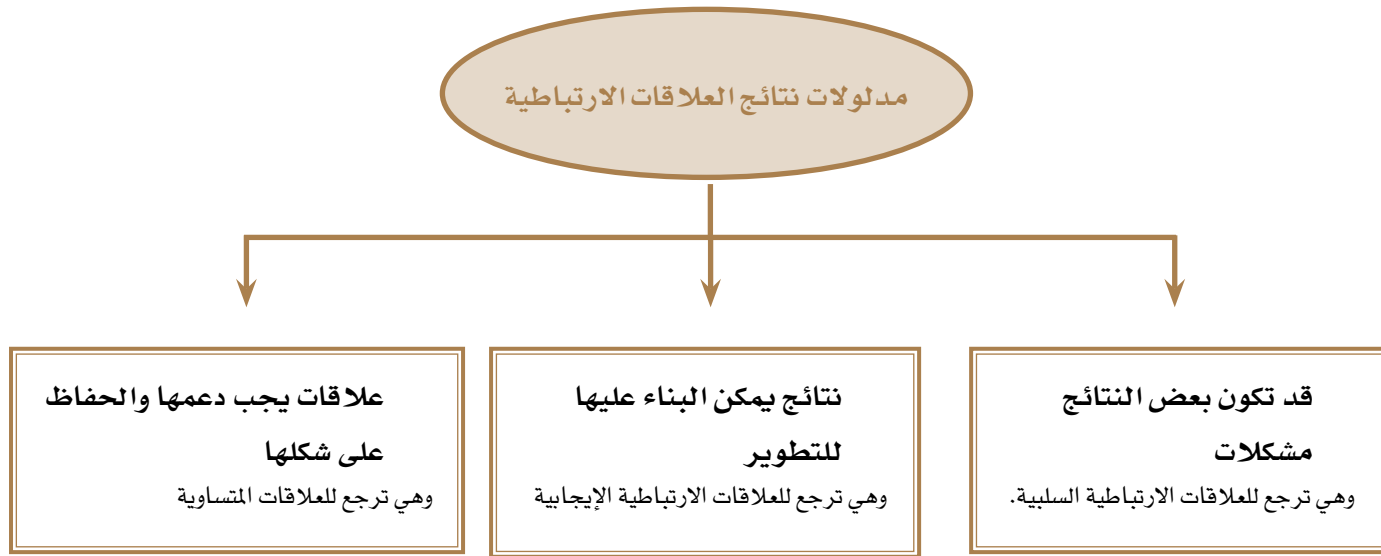


- ماذا يستفيد الباحث من فكرة أنواع العلاقات التأثير بين العناصر وبعضها؟
- البحث في علاقة العناصر مع بعضها هي أولى درجات التحليل في الدراسات البرمائية.
  - على الباحث أن يبتعد عن عمل العلاقات المصطنعة بين العناصر وبعضها، وإنما يعتمد في تحديد أنواع العلاقات إلى المعلومات المتوفرة لديه.



## مراحل الدراسة التحليلية





بعد أن يحدد الباحث مدلولات نتائج العلاقات الارتباطية بين العناصر، يبقى على الباحث أن يفكر في البدائل الملائمة لكل نوع، حسبما هو موضح في الجدول أدناه:

البدائل الملائم	مدلول نتائج العلاقات الارتباطية بين العناصر
<ul style="list-style-type: none"> <li>البدائل المتغلغل: يعمل على إضعاف العنصر الرئيسي المتسبب في ظهور المشكلة، ويطلق عليه البدائل المتغلغل لأنه يتغلغل مع عدة عناصر ذات العلاقة بنشوء المشكلة، فمن خلال احتواء أو الحد من العنصر الأساسي المتسبب في المشكلة فإنه يمكننا حل بقية العناصر الفرعية المتسببة في حدوث المشكلة بسهولة ويسر.</li> </ul>	قد تكون بعض النتائج مشكلات (علاقة سلبية)
<ul style="list-style-type: none"> <li>البدائل ايجابية (سياسات تطويرية) يركز على تطوير السياسات الحالية (تطوير ما هو قائم من علاقات إيجابية) لتقوية وإضافة مكاسب إيجابية على الوضع الحالي.</li> <li>قد يواجه الباحث صعوبة في التوصل لهذا البديل، لأن البديل الإيجابي يعمل في بيئة إيجابية، مما يتطلب من الباحث إجراء قراءات إضافية للحصول على معلومات جديدة لاقتراح بدائل تطوير السياسة الحالية الإيجابية.</li> </ul>	نتائج يمكن البناء عليها للتطوير (علاقات إيجابية)
<ul style="list-style-type: none"> <li>يعد البديل الموجه للعلاقات «التي يجب دعمها والحفاظ عليها» أضعف أنواع البدائل، فالباحث لا يقدم أي بدائل جديدة في هذا الوضع، وإنما يقترح دعم التوجه الحالي وذلك لما يتسم به الوضع من حيادية.</li> </ul>	علاقات يجب دعمها والحفاظ على شكلها (علاقات متساوية)

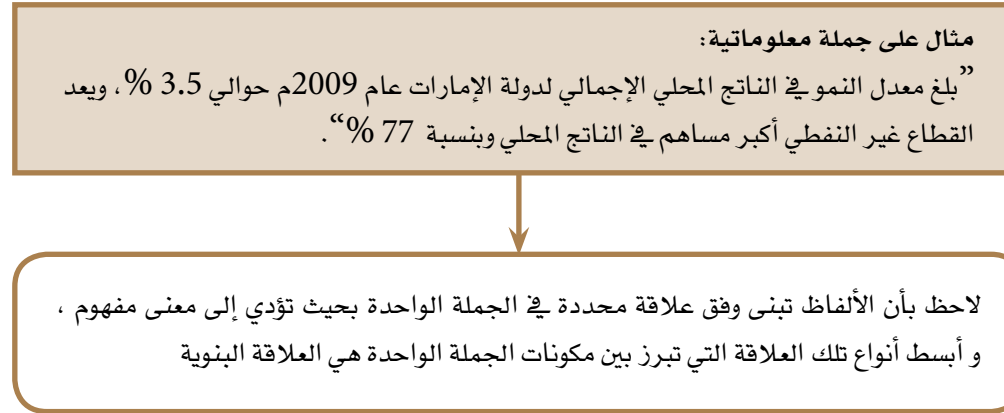
## 2. الفكرة التحليلية للجملة المعلوماتية «البرمائية» (العلاقة البنيوية والإنتاجية):

- تتسم الدراسات التحليلية بتغلغلها في أعماق الظاهرة محل الدراسة (المشاكل المجتمعية) كالتعرف على السبب الحقيقي لحدوث المشكلة، والأطراف المتأثرين بالمشكلة وأثار هذه المشكلة عليهم. وتتم هذه الدراسة وفق نظام فكري معين يتكون من فكرة أو عدد من الأفكار التي تعتمد على منطق معين، وهذا ما تفتقده الدراسات الوصفية والتي تكتفي بدارسة ظاهر المشكلة فقط دون التغلغل في أعماق الظاهرة.
- يتم صياغة وترتيب الألفاظ في الجمل المعلوماتية التي تتشكل منها الدراسة التحليلية لأي ظاهرة وفق ترتيب منطقي واضح، تحكمه 3 أنواع من العلاقات بين ألفاظ هي:



### أ. العلاقة البنيوية

كل جملة معلوماتية تحتوي على عدد من الألفاظ، يتم بناؤها ووضعها ضمن إطار متسق داخل الجملة، بحيث يدل كل لفظ على معنى محدد، ولوضع تلك الألفاظ داخل جملة واحدة لا بد من أن يحكم هذه الألفاظ علاقة واضحة، بحيث تؤدي في النهاية إلى معنى مفهوم وذا دلالة لدى الشخص القارئ أو المستمع.



- تعد العلاقة البنيوية أبسط أنواع علاقات التحليل التي تربط بين الألفاظ القائمة داخل الجملة الواحدة، فهي تمثل البداية الأولى لفكرة التحليل.
- تقسم العلاقة البنيوية إلى مستويين متدرجين ومتراپطين، ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما داخل الجملة، كما أن لكل مستوى خصائص معينة تميزه عن المستوى الآخر. والمستويين هما: العلاقة البنيوية الأولى، والعلاقة البنيوية الثانية.

العلاقة البنيوية الثانية	العلاقة البنيوية الأولى
<p>هي الناتج من امتداد العلاقة بين الحدث وإرادة الحدث، ومن ثم السؤال عن طبيعة العلية.</p> <p>العلاقة البنيوية في مرحلتها الثانية تعتمد على:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. علاقة عليية قاصرة بين الحدث وإرادة الحدث.</li> <li>2. علاقة عليية ممتدة كناتج من نواتج العلاقة العلية الأولى.</li> </ol>	<p>مثال على جملة معلوماتية:  « شهدت الإمارات بناء 86 مستشفى جديد في عام 2010م وبتكلفة بلغت 2 مليون درهم».</p> <p>1. فكر: بالحدث المرتبط بهذه الجملة؟ هل هو بناء المستشفيات الجديدة أم قيمة تكلفة هذا البناء؟</p> <p>- الحدث هنا هو: بناء 86 مستشفى جديد.</p> <p>- لا يشترط أن يقع الحدث دائماً في بداية الجملة، وإنما يحكمه القدرة في تحريك مراد، وغرض البحث.</p> <p>2. فكر: ما الذي تريده من هذا الحدث أو ما الذي تفضله من الحدث (إرادة الحدث): أو ما هو الموضوع الذي يثير انتباهك بدرجة أكبر من غيره داخل الجملة والمرتبط بالحدث الذي سبق لك أن حددته بأنه ”حدث بناء المستشفيات الجديدة“؟</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● قد تكون الإجابة: إجمالي تكلفة البناء، أو الخدمات الطبية التي ستقدمها تلك المستشفيات.</li> <li>● ستكون الإجابات متنوعة ومتفاوتة تبعاً لتفضيلات واهتمامات قارئ أو متلقي هذه الجملة.</li> </ul> <p>- وبناء عليه فإن <b>العلاقة بين الحدث (بناء 86 مستشفى جديد) وبين إرادة الحدث (التكلفة أو الخدمات الطبية التي ستقدمها تلك المستشفيات)</b> هي علاقة متعددة ومتنوعة لارتباطها بتعدد الاهتمامات والخيارات أو بتعدد التفضيلات الخيارية.</p> <p>- إذاً تختلف التفضيلات الخيارية لكل فئة أو لكل شخص من الحدث، وهذا ما يطلق عليه ”التفضيل التفكيري للحدث“ والذي يعرف بأنه هو النموذج الفكري الذي يربط الحدث بتفضيل معين، ويكون التفضيل نابعا من سياق الحدث.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● توضيح العلاقة العلية الأولى يستمد من داخل سياق الجملة المعلوماتية، أما الإجابة عن العلاقة العلية الثانية، يكون خارج سياق الجملة، بالبحث عن معلومات أخرى وجمل أخرى خارج السياق الذي نتساءل فيه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يرتبط الحدث دائماً بإرادة الحدث مما يؤدي إلى نشوء <b>علاقة عليية أولى</b>، وهي علاقة بديهية وبسيطة، وتتعدد هذه العلاقة بتعدد تفضيلات الحدث والاهتمامات لدى متلقي الحدث أو ما يطلق عليه بـ ”التفضيل التفكيري للحدث“</li> </ul>

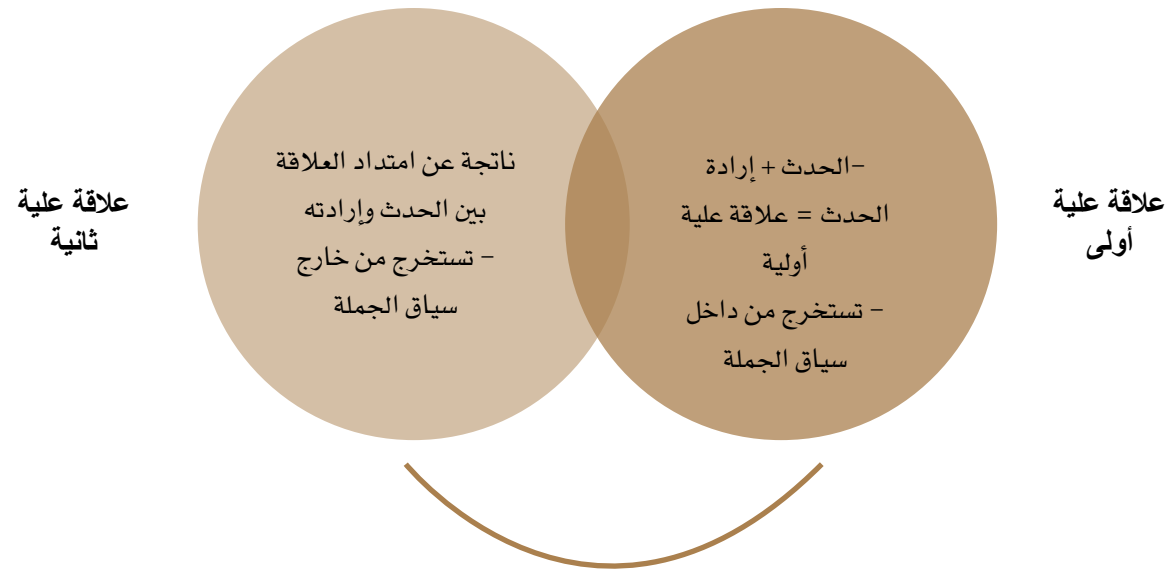
العلاقة البنيوية الثانية	العلاقة البنيوية الأولى
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتشكل سياق أي جملة معلوماتية من (حدث + إرادة الحدث)</li> <li>• عند تحديدنا للحدث وإرادة الحدث، تكون الجملة ذات سياق تام، مما يعني إمكانية البدء بجملة ثانية متواصلة ومبنية بناء على الجملة الأولى والتي أفضت إلى بناء الجملة الثانية، مما يؤدي إلى تكوين علاقة عليية ثانية.</li> <li>• فالجملة السابقة ”شهدت الإمارات بناء 86 مستشفى جديد في عام 2010م وبتكلفة بلغت 2 مليون درهم“ أظهرت لنا وجود علاقة عليية أولى بين الحدث (بناء 86 مستشفى جديد) وبين إرادة الحدث (إجمالي التكلفة، أو الخدمات الطبية التي ستقدمها تلك المستشفيات) تلك العلاقة قد تثير لدى الباحث تساؤل آخر، لماذا تم تحديد التكلفة ب 2 مليون درهم فقط؟ ولماذا لم يتم رفع التكلفة إلى 4 ملايين؟ وبالتالي فإن الباحث مطالب في البحث عن جمل معلوماتية أخرى للإجابة عن تساؤلاته مما يفضي إلى تكوين علاقة عليية ثانية ممتدة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحدث + إرادة الحدث (ماذا أريد من الحدث) = علاقة بنيوية أولى للجملة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتسم العلاقة البنيوية الأولى بأنها علاقة بنيوية قاصرة ومحددة وضيقة، لأنها تقتصر فقط على الحدث وإرادة الحدث فقط، وتتحدد بفكرة التفضيل التفكير للحدث.</li> <li>• تعدد التفضيلات يرتب تعدد في العلاقات العلية.</li> <li>• البحث في علاقة الحدث بإرادة الحدث، تكون في إطار طرح سؤال استفهامي ”لماذا“ يتم تفضيل إرادة الحدث في علاقته بالحدث، مما سيؤدي إلى علاقات عليية ممتدة.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تدور العلاقة البنيوية الأولى داخل سياق الجملة، ولتحديد هذه العلاقة لابد من البحث داخل سياق الجملة المعلوماتية الواحدة، وذلك بالبحث عن: الحدث، وإرادة الحدث.</li> </ul>



## أمثلة أخرى على العلاقة البنيوية :

ملاحظات	إرادة الحدث	الحدث	الجملة
تم تحديد الحدث ب (الإعلان عن التنحي) لأنه في الأحوال العادية جرت العادة على أن يلقي الرئيس خطابا ولكن ليس من الطبيعي أن يعلن تنحيه عن السلطة.	إلقاء الرئيس للخطاب	الإعلان عن التنحي عن السلطة	ألقى الرئيس خطابا أعلن فيه تنحيه عن السلطة
لاحظ كلمة « لأنه » تدل على «التعليل» على علية وقوع الحدث»	التنحي عن السلطة	إلقاء الرئيس للخطاب	ألقى الرئيس خطابا لأنه تنحى عن السلطة
-الحدث لا يكون دائما في بداية الجملة - أما في الظروف غير العادية كما هو في الجملة 3 والتي تفتقر إلى الترتيب المنطقي وتكون الجملة متناقضة يتم تقديم الحدث	قد تكون مشاهدة المباراة، أو الإعلان عن التخلي عن السلطة (مرتبطة بالتفضيل التفكري للحدث)	سماع الخطاب	سمعت خطاب الرئيس الذي أعلن فيه تخليه عن السلطة، وكانت نتيجة المباراة التي شاهدها أثناء سماعي للخطاب 2 / 2

شكل رقم (19)  
العلاقة البنوية داخل الجملة المعلوماتية



-العلاقة العلية الأولى هي علاقة قاصرة وضيقة، ولتكملة تلك العلاقة نبحث عن علاقة عليية ممتدة

## ب. العلاقة الإنتاجية

- مثال على جملة معلوماتية ” ألقى الرئيس خطابا أعلن فيه تنحيه عن السلطة“
- فكر: ما هي الإنتاجية التي حققتها الجملة؟ أو ما هي الإضافة التي تحققت للرئيس من إعلان تنحيه عن السلطة بواسطة خطاب؟ فالرئيس كان بإمكانه اللجوء إلى المتحدث الرسمي باسم الرئاسة أو إلى نائب الرئيس للإعلان عن هذا الحدث.
- بالتالي تتعدد النواتج التي سيحققها الرئيس ومنها:
  1. الناتج (1): يتمتع الرئيس بالقوة والشجاعة لتبريره سبب الاستقالة.
  2. الناتج (2): الرئيس أعلن تنحيه عن السلطة من خلال خطاب لأنه يريد أن يكرس مبدأ الديمقراطية والدعوة لإجراء انتخابات جديدة (أنصار الرئيس).
  3. الناتج (3): الرئيس حاول أن يستدر عطف الشعب وهي مجرد لعبة سياسة (المعارضة).
- بعد أن حصرنا تلك النواتج الثلاث والتي أنبأت عنها العلاقة العلية الممتدة، لابد أن نتساءل: ما هو المنتج أكثر صحة؟ هل هو المنتج (1) أم (2) أم (3)، وبمعنى آخر أي النواتج السابقة يستطيع فعليا أن يبرر تصرف الرئيس بلجوئه إلى الخطاب كوسيلة لإعلان تنحيه عن السلطة؟
- للبحث عن الناتج الأكثر صحة لابد من تخصيص العلاقات العلية الممتدة والتي تحدد طبيعة العلاقة المنتجة للجملة، ولتخصيص تلك العلاقة العلية الممتدة لابد من البحث عن ظروف إعلان الخطاب، فكل جملة لها تفسيرات متعددة، ولكن منها يقترب من الحقيقة (يتم اختياره)، ومنها ما يبتعد من الحقيقة (يتم استبعاده).
- لتخصيص العلاقة العلية الممتدة، لابد من اختبار صحة جميع النواتج التي تكونت لدينا، فمرحلة تخصيص المعلومات ستسفر عن:
  1. تكامل المعلومات: المعلومات المقتربة من فكرة المعلومات المتداولة الواقعية
  2. تنافر المعلومات: لعدم اتصالها بالواقع، وبالمعلومات التي جمعها الباحث، وذلك لعدم اتساقها مع سياق العلية الممتدة في الجملة التي يتم اختبارها.

تابع / العلاقة الإنتاجية: استخراج العلاقات الإنتاجية بواسطة المسند، والمسند المتعلق، والمسند إليه



تعتمد فكرة التحليل البرماني على تجزئة وتفتيت الجملة المعلوماتية الواحدة، وذلك بالبداية في تحليل الوحدات الصغيرة للجملة، لأن معرفة خصائص الأجزاء سيعيننا على معرفة خصائص الكل.

وعند تجزئة الجملة المعلوماتية الواحدة، سيتضح لدينا أقسام رئيسية في الجملة هي:

1. المسند.
2. المسند المتعلق.
3. المسند إليه.

وإن غياب تلك الأجزاء الثلاثة لن يمكننا من بناء علاقة بنيوية واضحة، فالبحث في العلاقة التي تربط بين (المسند، المسند المتعلق، المسند إليه) يؤدي إلى استخراج العلاقة الإنتاجية للجملة.

مثال على جملة معلوماتية:

”بلغ معدل النمو في الناتج المحلي عام 2009م حوالي 3%، ويعد القطاع غير النفطي أكبر مساهم في الناتج“.

المسند	المسند المتعلق	المسند إليه
معدل النمو في الناتج المحلي عام 2009م حوالي 3% .	ويعد القطاع غير النفطي أكبر مساهم في الناتج.	موضوع: سياسة وزارة الاقتصاد
<ul style="list-style-type: none"> <li>- هو المسند الذي يتم الاستناد إليه في الجملة، ويعد الركن الرئيسي للجملة ولا يصح أن يستند إلى فعل آخر، وهو مرتبط بحركة وبفعل ما.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يمكن أن يوجد إلا من خلال المسند.</li> <li>- قد يتحول المسند المتعلق إلى مسند مستقل، وتتحول خصائصه في جملة أخرى ليصبح مسند، وكذلك الحال بالنسبة للمسند والذي قد يصبح مسند متعلق في سياق جملة أخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يعبر المسند إليه عن الموضوع، أو الظاهرة التي نكتب حولها الدراسة أو التقرير البحثي البرلماني.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يرتبط «المدال» دائما بالمسند</li> <li>- فالمدال يشير إلى: علاقات تُحيل إلى حقائق خارجية مرتبطة بالمسند إليه (الموضوع الذي ندرسه) ويعبر المدال عن حركة.</li> <li>- يعد "المدال" الدعامة الرئيسية في الجملة والتي أدت إلى تطور الألفاظ في الجملة حتى وصلت إلى نهاية سياقها.</li> <li>- يسبق "المدال" المدلول</li> <li>- في الدراسات الوصفية يتم التعبير عن "المدال" بعلاقة النتيجة. فمثلا: "انخفاض عدد الوفيات عام 2009م بنسبة 3% نتيجة لتحسن مستوى الخدمات الطبية".</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يرتبط «المدلول» ارتباطا رئيسيا بـ "المدال - المسند" ويتم التعبير عن هذه العلاقة من خلال المسند المتعلق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تتغير العلاقة بين المدال والمدلول بتغير موضوع الظاهرة التي نبحث عنها.</li> <li>- اختلاف الموضوعات التي ندرسها، يؤدي إلى اختلاف العلاقات التحليلية.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ينبع المدال من المسند إليه</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ينبع المدلول من المسند إليه</li> </ul>	

## استخراج العلاقة الإنتاجية

### جملة (1)

#### علاقة دلالية أولى

1. نوضح أركان الجملة الرئيسية (المسند، المسند المتعلق، المسند إليه).
2. نبحث عن العلاقة الدلالية الأولى وهي علاقة بين: الدال والمدلول.

### جملة (2)

#### علاقة دلالية ثانية

- بعدما أوضحنا العلاقة الدلالية الأولى من حيث أطرافها الرئيسية، فإننا نبدأ بالتساؤل حول: ما هي الدلالة التي يمكن أن تؤدي إليها الجملة الأولى؟
- وتلك الدلالة تختلف عن فكرة "النتيجة في الدراسات الوصفية" لأنها قد تمتد إلى آثار العلاقة الدلالية.
- قد نرجع في تحديد العلاقة الدلالية الأولى إلى معلومات داخل سياق الجملة، أو إلى معلومات خارج هذا السياق.

الفوائد المترتبة على ترتيب ألفاظ الجملة ترتيبا صحيحا (المسند، المسند المتعلق، المسند إليه).

1. ترتيب الأحداث ترتيبا صحيحا، أي معرفة تطور الظاهرة بطريقة صحيحة ودقيقة.
2. التعرف إلى خصائص المعلومات، مما يؤدي إلى التعرف على طبيعة حركة العنصر في الجملة سلبا أو إيجابا، أو حركته المعتدلة، مما يسهم في التوصل إلى مقترحات مناسبة.
3. تحديد المعلومات المرتبطة بمشكلة الدراسة ارتباطا دقيقا.

## خلاصة مفهومي العلاقة البنيوية والعلاقة الإنتاجية

أتضح لدينا من الجزء التمهيدي للفكرة التحليلية للجملة المعلوماتية بأن هناك نوعين من العلاقات في الجملة:

العلاقة الإنتاجية	العلاقات البنيوية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تهتم «مدرسة العلاقات الإنتاجية» بالإنتاجية في داخل الجملة البرلمانية.</li> <li>• فهذه المدرسة ترى بأن هذه الإنتاجية يمكن أن تعتمد على معيار رئيسي من خلال العلاقة بين الدال والمدلول.</li> <li>• <b>الدال</b>: هو الذي يشير إلى حقائق خارجية مرتبطة بالحدث.</li> <li>• <b>المدلول</b>: يشير إلى ما يقع عليه فعل الدال.</li> <li>• قدمت لنا هذه المدرسة تفسير جديد في العلاقة بين (الدال والمدلول) اختلفت به عن المناهج والمدارس الوصفية البرلمانية من حيث الاعتماد على فكرة <b>المسند</b> و<b>المسند إليه</b> و<b>المسند</b> المتعلق ( المستوحى أيضا من علوم اللغة) وفي هذا الإطار ربطت بين (الدال والمسند)، و(المدلول والمسند المتعلق) وكلاهما ينبعان من المسند إليه.</li> <li>• إن تعاقب الجمل في الفكرة التحليلية يعتمد بصفة أساسية على علاقة دالية ثانية تكون نتيجة للعلاقة الدالية الأولى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• العلاقات البنيوية وفق الاقتراب البرلماني مستوحاة من النظرية البنيوية وهي بالأساس إحدى نظريات (علوم اللغة).</li> <li>• تقوم العلاقة البنيوية على مرحلتين أساسيتين: <ol style="list-style-type: none"> <li>1. الكشف عن الحدث، وعن علاقته بإرادة الحدث من خلال ما يطلق عليه (العلاقة العلية القاصرة).</li> <li>2. العلاقة العلية الممتدة وهي من المفترض أن تنتج عن العلاقة العلية الأولى.</li> </ol> </li> <li>• إن هذا الإطار التمهيدي التحليلي كشف عن وجود نقص بين الألفاظ في الجملة الواحدة حيث أن العلاقة البنيوية عجزت على أن تقدم لنا إطار التحليلي يمكن الاعتماد عليه في دراسة المشكلات الاجتماعية داخل البرلمان ومن هنا جاءت المدرسة الثانية وهي مدرسة العلاقات الإنتاجية.</li> </ul>

### 3. مفهوم الاتساق والانسجام للفكرة المعلوماتية "البرلمانية":

- تعرفنا فيما سبق إلى نوعين رئيسيين من أنواع العلاقات بين ألفاظ الجملة البرلمانية وهما العلاقة البنيوية، والعلاقة الإنتاجية. وسنتعرف فيما يلي على نوع ثالث من أنواع العلاقات وهو "علاقة الشكل اللفظي للجملة البرلمانية مع التواصل".
- وإن تحديد تلك العلاقات الثلاث يؤدي إلى إخبار وإبلاغ عضو البرلمان بالمشكلة بطريقة صحيحة وذلك بتقديم الدليل الكامل على وجود المشكلة وتشخيصها وعلاجها للاقتراب من حقيقة هذه المشكلة.

علاقة الشكل اللفظي للجملة البرلمانية مع التواصل	العلاقة الإنتاجية	العلاقة البنيوية
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ما هو المعيار الذي يحدد ويحكم على صحة الفقرة، وإذا ما كانت كاملة أم ناقصة ؟ وهل نستطيع تحديد إذا ما كانت الجملة كاملة وكافية ومستكفية في حد ذاتها، بحيث تنتقل في الكتابة من الجملة (1) إلى الجملة (2) ومن ثم (3)؟</li> <li>● تقدم لنا علاقة الشكل اللفظي للجملة البرلمانية مع التواصل مدخلا للإجابة عن الأسئلة السابقة.</li> <li>● إن فهم علاقة الشكل اللفظي للجملة البرلمانية مع التواصل يساعد الباحث على معرفة مدى توفر الاستيفاء في الجملة البرلمانية التي يتعامل معها بحيث ينتقل الباحث في كتابته من الجملة من الجملة (1) إلى جملة أخرى جديدة في التقرير أو الدراسة التي يعدها، بحيث تضمن هذه العلاقة انتقالا صحيحا من جملة إلى أخرى، أو من فقرة إلى أخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● هي تخصيص للعلاقة العلية الممتدة بما يؤدي إلى اختبار صحة النتائج التي تم التوصل إليها .</li> <li>● تعتمد العلاقة الإنتاجية على فكرة الدال والمدلول .</li> <li>● ففي مناهج الدراسات والأوراق الوصفية كالمناهج الاستنباطي والاستدلالي يتم التعامل مع المعلومة الخام بحد ذاتها ولا يستطيع الباحث تغيير شكلها أو إضافة عناصر تحليل جديدة على المعلومات الخام المتوفرة لديه.</li> <li>● في المناهج الوصفية كان التعبير عن فكرة التحليل يتضح في إطار فكرة ” النتيجة“ ، ولقد ساعدت جداول توظيف المعلومات في تطوير فكرة التحليل، كالتالي:</li> <li>● الجدول التمهيدي: يعتمد على الاشتقاق الضروري (السبب والنتيجة) والاشتقاق الفرعي (علاقة مكمل أو لاحقة لفكرة السبب والنتيجة) .</li> <li>● الجدول اللفظي: يعتمد على تكوين الكتل المعلوماتية والتي تتشكل بالاعتماد على ” بيان المعلومات والترتيب الأولي للمعلومات“ ويبدو غياب فكرة التحليل في الجدول اللفظي، فالباحث قام فقط بتقريب المعلومات مع بعضها البعض على اختلاف مصادرها.</li> <li>● الجدول التركيبي: يعتمد على تحديد خصائص المعلومات كالمحورية، والموصولة، والممتدة، ويبرز في الجدول التركيبي المعالم الأولى لفكرة التحليل، بتوضيحه لنوع من العلاقات الإنتاجية التي ستقوم بين المعلومات وبعضها.</li> <li>● فالباحث يطرح هذا السؤال: ما هي الإضافة أو الإنتاج الذي يمكن أن تحول به المعلومة الخام معلومة مستخدمة ومنتجة. وما هي الإضافات التي يمكن أن يضيفها الباحث إلى المعلومة الخام ويحولها من مجرد معلومة خام إلى معلومة منتجة ويمكن استخدامها والاستفادة منها في التحليل، وذلك لتكوين علاقات إنتاجية بين المعلومات مختلفة في خصائصها عن المعلومات الخام الأولية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتمدت على مقومين هما:</li> <li>1. العلاقة البنيوية الأولى: والتي تتمثل في الحدث + إرادة الحدث. فالحدث يمثل المقوم والمحور الرئيسي الذي يعتمد عليه في بناء الجملة.</li> <li>2. العلاقة البنيوية الثانية: علاقة عليية ممتدة.</li> </ul>



### علاقة الشكل اللفظي مع التواصل:

- وحدة التحليل الصغيرة في علاقة الشكل اللفظي تعتمد على الكلمة باعتبارها معيار التحليل الرئيسي في الدراسات البرلمانية لأن تجميع الكلمات هو الذي يؤدي إلى تكوين الجملة (كلمة + كلمة + كلمة = جملة).
- تقوم الخاصية الثالثة في الفكرة التحليلية للجملة، على أن أي تحليل لا بد أن يبدأ من الوحدة الأصغر، والتي تعتمد على الكلمة، وحتى يتحقق للكلمة معنى محدد داخل الجملة البرلمانية، فإنها لا بد أن تحمل خاصية الشكل اللفظي مع التواصل ونقصد بالشكل اللفظي خصائص الكلمة التي تم الاتفاق عليها بين البشر، وتجميع الكلمات هو الذي يؤدي إلى تكوين الجملة.
- هناك تفاوت في موقع الكلمة وقيمتها داخل الجملة البرلمانية الواحدة، فالكلمات ليست على قدر واحد من التساوي والتشابه. وتبعاً لذلك فإن خاصية الشكل اللفظي للجملة البرلمانية تصنف الكلمة إلى ثلاثة أنواع أو أشكال (مستقلة، وظيفية، مقيدة بالواقع).



## (1) اللفظة المستقلة

**اللفظة المستقلة هي:** ذلك النوع من الكلمات الذي يعتمد على نفسه، ويحدد خاصيته بنفسه دون الحاجة إلى الاستعانة بمعاني أو كلمات أخرى تساعده على تحقيق غرضه، فاللفظة المستقلة يمكنها أن تبني العلاقة التحليلية للفكرة البرلمانية من خلال التواصل مع المعلومات الأخرى.

- مثال على اللفظة المستقلة: كلمة "أمس" أو "البارحة" هل يتغير معناها بتغير موضعها من مكان إلى آخر في الجملة؟ الإجابة لا، فهي تستخدم دائماً بنفس المعنى وفي أي جملة يتم كتابتها.
- وطالما أن معناها لا يتغير بتغير موضعها من الكلمة، كما أنها لا تحتاج إلى كلمة أخرى تدعمها لكي توضح معناها، فمعناها واضح ومحدد فهي إذاً لفظة مستقلة بذاتها.
- قد ترتبط اللفظة المستقلة برقم، مثل سنة 2009م، وقد تكون لفظة مثل "الأشهر الثلاثة القادمة".
- على الباحث عند كتابته للألفاظ المستقلة أن يبتعد عن الألفاظ التي تحمل دلالات تأكيدية، ومن أمثلتها كلمتي "مما لاشك فيه، وحقا". فالباحث يستخدم الألفاظ المستقلة التي تحمل معاني وبيانات توضيحية.
- على الرغم من أهمية اللفظة المستقلة لأنها تشكل "بيان أو تعبير توضيحي" عن واقع معين، ولكن على الباحث أن يكون حذراً فليس كل "بيان توضيحي" يحتاجه الباحث لبناء الفكرة التحليلية في الجملة، فنحن بحاجة إلى استخدام اللفظة المستقلة ولكن بالقدر الذي لا يحمل أي دلالات تأكيدية، بل يجب أن تحمل اللفظة المستقلة معاني وبيانات توضيحية، فالباحث وقبل كتابته لأي لفظة مستقلة لابد أن يسأل عن: الدلالة التي سيجملها (اللفظ المستقل) ذو البيان التوضيحي؟

**مثال:** "وضعت وزارة الأشغال خطة للتوطين عام 2008م، وتم تطوير الخطة عام 2009م"

- لاحظ بأن عام 2008م وعام 2009م هما لفظتين مستقلتين، ولكن عند قراءة الجملة على الباحث أن لا يكتفي بمجرد ملاحظة اللفظ المستقل، وإنما عليه البحث عن الدلالة والبيانات التوضيحية التي يحملها ذلك اللفظ، بحيث تتحول تلك الفقرة وبما تحتويه من لفظتين مستقلتين إلى معلومة منتجة وليس كمعلومة خام أولية.
- وعلى الباحث أن يحدد أي السنتين الأكثر أهمية، وعلى أي لفظة مستقلة سيعتمد في كتابته التحليلية؟
- فإذا ما اختار الباحث أن تكون سنة 2008م هي اللفظة التي سيعتمد عليها، لابد أن يتساءل عن دلالة وضع الخطة عام 2008م بالتحديد؟ وما الذي تريد الوزارة الوصول إليه من وضع خطة التوطين؟ وإن غرض تلك الأسئلة هو تطوير المعلومة الخام الأولية إلى معلومة منتجة.

وتبعاً له يقوم الباحث بالبحث عن معلومات أخرى مستمدة من الواقع فتكون إحدى الإجابات الممكنة: تم وضع الخطة عام 2008 م لتحقيق معدلات توظيف بنسبة 40% ومن ثم ينتقل إلى اللفظة المستقلة الثانية والمتعلقة بتطوير الخطة عام 2009 م، وعلى الباحث أن يتساءل عن السبب الحقيقي لتطوير الخطة في عام 2009 م بالتحديد؟ ولماذا لم تكتفي الوزارة بخطة عام 2008م؟ وإنما قامت بتطويرها عام 2009م؟ فاللفظة المستقلة هنا بدت وكأنها دلالة توضيحية لمعلومة أخرى؟

وبالاستناد إلى ذلك يقوم الباحث بطرح السؤال التالي: إلى ماذا أدت اللفظة المستقلة - عام 2008م- من نتائج على أرض الواقع؟

وتبعاً له يقوم الباحث بالبحث عن بيانات ومعلومات أخرى، وقد يتضح لدى الباحث أن تطوير الخطة عام 2009م كانت نتيجة لبروز فجوة تقدر بـ 20% بين المستهدف من نسب التوظيف وبين المتحقق الفعلي من الخطة، وهنا لا يكتفي الباحث بوجود هذه الفجوة، وإنما عليه أن يبحث عن الإشكاليات التي حالت دون تحقيق النسبة المستهدفة من التوظيف ومن ثم اقتراح حلول لمعالجة هذه الإشكاليات.

لاحظ بأن اتباع الباحث للطريقة السابقة في التفكير عند تعامله مع الألفاظ المستقلة أدى إلى إنتاج معلومات لم تكن واضحة في الفقرة الأولى بمعلوماتها الخام، فالباحث تعامل مع اللفظة المستقلة عام 2008م باعتبارها "مصدراً" لمعلومة أخرى، إذا فاللفظة المستقلة يمكنها أن تبني العلاقة التحليلية للفكرة البرلمانية من خلال التواصل مع المعلومات الأخرى.

## 2 اللفظة الوظيفية

اللفظة الوظيفية هي: تلك اللفظة التي يتم الاعتماد عليها في بناء الجملة، والتي تؤدي غرضاً في الجملة (وظيفة محددة) وهذه الوظيفة تختلف حسب السياق الذي وجدت فيه.

### تتفاوت أهمية الوظيفة للفظ تبعاً إلى:

- أ. أهمية النسبية للكلمة في إطار ما تؤديه من وظيفة داخل الجملة.
  - ب. ترتيب العلاقات الوظيفية داخل الجملة الواحدة، ينتج عنه تكامل الأداء الوظيفي للجملة البرلمانية بما يحقق أداء الغرض وتحقيق الهدف من هذه الجملة.
- وعلى هذا الأساس فإن ما ينتج البناء الأولي للعلاقات الوظيفية يحدد علاقة احتياج الكلمة إلى الكلمة الأخرى في الإطار الوظيفي، وهذا يمثل البداية الأولى لمفهوم ومناهج التحليل البرلماني.

### خصائص العلاقات الوظيفية داخل الجملة:

- أ. ترتيب أولويات الوظيفة داخل العبارة، فقد تظهر عدة علاقات وظيفية داخل الجملة، مما يستلزم ترتيبها مثل علاقة وظيفية (1)، علاقة وظيفية (2) علاقة وظيفية (3)..... الخ، وذلك للخروج بعلاقات تحليلية تؤدي الغرض من كتابة العبارة.
- ب. تكامل الدور: يؤدي إلى بناء علاقات وظيفية تخدم على علاقات وظيفية أخرى داخل الجملة.
- ج. الأداء الوظيفي: العلاقات التي تربط بين اللفظة الوظيفية الواحدة وبقية الألفاظ الوظيفية الأخرى.

#### مثال على اللفظة الوظيفية:

- جملة (1) أحمد جاء إلى المدرسة.
- جملة (2) جاء أحمد إلى المدرسة.
- جملة (3) إلى المدرسة جاء أحمد.

- يرى أفلاطون بأن أي لفظ نستخدمه وننطقه يعبر عن معنى في الواقع، وكل لفظ يكون له معنى لا بد وأن يكون له خصائص معينة، مثل لفظ (المدرسة): فهي لفظ له خصائص اتفق الناس على الفهم المشترك لها، فهي مكان يتعلم فيه الطلبة علومًا مختلفة وبشكل يومي.

- ولأن هناك خصائص متعددة للمكان، فإنه يمكن تلخيصها واختزالها في لفظ واحد مشترك للتعبير عن جميع خصائص المكان. فالبشر عندما كانوا يتعاملون مع خصائص الشيء للتعبير عنه، أدى ذلك إلى إطالة الكلام، كأن نقول ” بأن المدرسة هي المكان الذي يتلقى فيه الطلبة العلوم، ويذهبون إليه يوميا“ بدلا من أن نخترل هذه الخصائص في لفظ ” المدرسة“ ، ومن هنا ظهر علم الدلالة كإحدى علوم اللغة.
- ولكن لاحظ على الرغم من اشتراك ” المدرسة“ بخصائص مشتركة، ولكنها تؤدي وظائف متعددة تبعا لترتيب موقعها في الجملة.
- إذاً في كل جملة هناك علاقات وظيفية بين الكلمات وبعضها، وإن تكامل هذه العلاقات الوظيفية هو الذي يؤدي إلى إنتاج معنى الجملة.
- هل لفظة ” مدرسة“ في الجمل الثلاث السابقة تؤدي نفس الغرض؟ وهل لفظة ” مدرسة“ هي على ذات قدر متساوي من الأهمية والدور الذي تؤديه في الجمل الثلاث؟ الجواب لا، فهناك لفظة أعلى عن لفظة أخرى تبعا للوظيفة في الجملة والنشاط الذي تؤديه اللفظة - المدرسة - في الجملة.
- ففي الجملة الأولى ” جاء أحمد إلى المدرسة“ فإن الوظيفة الأولى هنا هي المجيء إلى المدرسة، وهي أعلى من وظيفة لفظ ” أحمد“ لأن هناك العديد من الطلبة غير أحمد سيجيئون إلى المدرسة، وبالتالي فإن ” أحمد“ غير مهم بشخصه، وإنما الأهم هنا هو فعل المجيء إلى المدرسة.
- أما في الجملة الثانية ” جاء أحمد إلى المدرسة“ فإن المهم أحمد.
- أما الجملة الثالثة ” إلى المدرسة جاء أحمد“ فلا تعبر عن ترتيب منطقي واضح.

كيف تم تحديد وظيفة لفظ المدرسة بأنها اللفظة الوظيفية؟ يتم ذلك استنادا إلى ما أسفر عنه أداء الوظيفة الأكثر أهمية، وهي التي تحدد أي العلاقات الوظيفية أكثر أهمية، فهناك مستويات متدرجة من أهمية العلاقات الوظيفية، فهناك علاقة وظيفية أولى، وعلاقة وظيفية ثانية، وعلاقة وظيفية ثالثة، وذلك في الجملة متعددة الوظائف.

#### الخلاصة:

- ترتيب العلاقات الوظيفية لا يرتبط دائما بترتيب الألفاظ داخل الجملة، فلا بد من النظر إلى العلاقة العلية الممتدة“ والتي تؤدي إلى نشوء علاقات وظيفية ثانية وثالثة.
- فكرة التخصيص الوظيفي هي التي تعبر عن بداية انطلاق الجملة.
- اختلال العلاقات الوظيفية داخل الجملة يؤثر على أداء اللفظ لوظيفته - وذلك على الرغم من أن اللفظ لا يزال محتفظا بخصائصه، فلفظة ” مدرسة“ تغيرت وظيفتها في الجمل الثلاث في حين أنها ظلت محتفظة بخصائصها بوصفها مكان للدراسة.

### الإشارة الوظيفية للفظ:

- اللفظ لا يؤدي وظيفته داخل أي جملة بحثية برلمانية، إلا إذا كان مرتبطاً بإشارة وظيفية من ألفاظ وظيفية أخرى (علاقة التكامل الوظيفي داخل العبارة البرلمانية).
- ولكن كيف نستطيع تحديد مفهوم الإشارة اللفظية؟ يحدد هذا المفهوم علاقة الاحتياج بين الكلمة والكلمة الأخرى.
- الإشارة الوظيفية = تواصل بين كلمة وأخرى، فهناك ثلاث علاقات داخل الجملة أي جملة، وهي مرتبطة بعلاقة إشارة وظيفية، ولكي نحكم على صحتها لابد من وجود معيار التكامل في أداء الإشارات الوظيفية.
- ما الذي يدل الباحث على أن الجملة يتوفر فيها الإشارة الوظيفية؟
  - العلاقة الوظيفية الأكثر أهمية في أي جملة لا تستطيع أن تؤدي عملها بمعزل عن وظائف أخرى، ولا يمكن أن تتم بمعزل عن الوظائف الأخرى.
  - الوظيفية الأكثر أهمية في الجملة ترتبط بعلاقات أداء مع وظائف الألفاظ في داخل الجملة مما يؤدي إلى تكامل الأداء بين الوظيفة الأولى والثانية - هناك انصهار بين الألفاظ يصعب من خلاله إبعاد الألفاظ عن بعضها البعض.
  - في الوظيفة الثانية والثالثة أو الجملة متعددة الوظائف، ما هو الدور الذي تؤديه للوظيفة الأولى؟ (فكرة الدور وهو الغرض من كتابة الفقرة البرلمانية)

### 3 اللفظة المقيدة للواقع

تبرز مسألة "استخدام معنى اللفظ ومطابقته للواقع" في اللغة العربية نظراً لتعدد معاني اللفظ الواحد، وعليه فإن على الباحث أن يدرك المعنى الحقيقي لكل لفظة يكتبها، بحيث تتطابق مع الواقع، ومن هنا نشأ علم الدلالة في اللغة العربية والذي يركز على مطابقة اللفظ لمعناه في أرض الواقع.

إن إحدى المشاكل التي تواجه علوم الدراسات البرلمانية تكمن في فكرة الإمبريقية في التحليل (التحديد والاستلزام) فالباحث لا يستطيع كتابة أي فقرة في تقريره إلا إذا كانت لهذه الفقرة دالة ذات معنى، كما أن كل لفظ يستخدمه الباحث لا لابد وأن يكون ذا لزومية محددة أدت إلى استخدام واختيار الباحث للفظ ما دون غيره من الألفاظ، وذلك يرجع إلى أن التحليل في الدراسات البرلمانية ليس غرض بحد ذاته يسعى الباحث لتحقيقه، كما أن التحليل ليس أداة للتفكير فحسب، وإنما يتم اللجوء إلى التحليل للاقتراب من حقيقة المشكلة التي يدرسها البرلمان، للوصول إلى حلول ملائمة لها، وليس لمجرد إثارة هذه المشاكل.

وتبعاً له لا بد للباحث أن يختار الألفاظ المقيدة بالواقع في كتاباته، ولتحديد هذه اللفظة فإن على الباحث أن يمر بالمراحل الثلاث التالية:

1. فكرة الواقع
2. الحكم
3. التعبير الإدراكي

مثال :

- جملة (1) "حققت الزراعة تقدماً ملحوظاً، حيث زاد الإنتاج عام 2009م بنسبة 14% مقارنة بعام 2008م، وهذا مؤشر على نجاح الخطة الاستراتيجية في قطاع الزراعة، مما سيعطي الدولة ميزة في تنوع مصادر الدخل القومي"
- جملة (2) "لقد نجحت الخطة الاستراتيجية للحكومة في القطاع الزراعي، حيث زاد الإنتاج عام 2009م بنسبة 14% مقارنة بعام 2008م، مما سيعطي الدولة ميزة في تنوع مصادر الدخل القومي"

لاحظ :

في الجملة (1) بدأ الباحث جملته بلغة واقعية - للخروج بفكرة الحكم (والذي يتم فيه الحكم على صحة الفكرة من الواقع) ومن ثم الانتقال إلى التعبير الإدراكي (القناعة) .

- فالباحث عندما بدأ الجملة بـ "حققت الزراعة تقدماً ملحوظاً، حيث زاد الإنتاج عام 2009م بنسبة 14% مقارنة بعام 2008م" كان يستند إلى واقع فعلي، فبعيداً للإحصائيات الزراعية كان هناك زيادة فعلية في المحاصيل الزراعية كالحبوب، وبناءً على هذا الواقع فإن الباحث حكم على أن هذه الزيادة هي مؤشر على نجاح الخطة الاستراتيجية في قطاع الزراعة، وعليه فقد انتقل الباحث إلى المرحلة الأخيرة وهي التعبير الإدراكي والتي عبر عنها الباحث في "أن زيادة الإنتاج

الزراعي سيعطي الدولة ميزة في تنوع مصادر الدخل“ ونلاحظ بأن إحدى ميزات التعبير الإدراكي هو تفكير الباحث خارج نطاق الظاهرة التي يدرسها، وذلك بالبحث عن صلة الظاهرة التي يدرسها - وهي الزراعة - مع ظاهرة أو موضوع اقتصادي آخر وهو “مصادر الدخل القومي”.

● **في الجملة (2)** الباحث قدم الحكم على الواقع، ومن ثم انتقل إلى التعبير الإدراكي، فالباحث حكم أولاً على “نجاح الخطة الاستراتيجية في القطاع الزراعي” ومن ثم اعتمد على الواقع الزراعي للتدليل على هذا النجاح، حيث زاد الإنتاج الزراعي بنسبة 14 %.

● **ولكن هل تتشابه الجملة (1) مع الجملة (2)؟**

- الإجابة : لا

فالباحث في الجملة الثانية عندما قدم الحكم على الواقع وانتهى إلى التعبير الإدراكي، قد وقع في خطأ بحثي يؤدي إلى عدم الحيادية العلمية وتقنين التفكير البحثي، لما سيرتبه من تفسير خاطئ للمشكلة، وتحديد درجات خطورتها، ووضع حلول غير مناسبة لها.

وذلك بمجمله يؤدي إلى الابتعاد عن الحقيقة التي تبتغيها الدراسات البرلمانية، فعلى الباحث الانتقال من الواقع للانتهاء إلى الحكم الحيادي، لأن لغة الواقع تعطي مؤشراً على الحكم.

فالباحث عندما انطلق في جملته من حكم مسبق، فإنه سيعمل جاهداً على التدليل على صحة حكمه، والسعي لإثبات ذلك الحكم، وفي سبيل ذلك سينتقي الباحث معلوماته بحيث يستبعد المعلومات التي لا تثبت صحة الحكم ولا تتوافق مع الحكم الذي أطلقه “نجاح الخطة الاستراتيجية في القطاع الزراعي” ومن أمثلة تلك المعلومات التي سيستبعداها الباحث تلك المعلومات التي تشير إلى وجود إشكاليات تواجه القطاع الزراعي كمشكلات التصنيع الزراعي، أو التصدير الزراعي، لأنها لا تؤيد الحكم بنجاح الخطة الاستراتيجية.

ولتلافي تلك الإشكاليات السابق ذكرها، فإنه يمكن للباحث أن يكتب الجملة كالتالي “**حققت الزراعة تقدماً ملحوظاً**، حيث زاد الإنتاج عام 2009م بنسبة 14 % مقارنة بعام 2008م، وهذا مؤشر على نجاح الخطة الاستراتيجية في قطاع الزراعة، إلا أن هناك مجموعة من الإشكاليات التي تواجه القطاع الزراعي كالتصدير والتصنيع الزراعي”

إذاً لغة الواقع مرتبطة دائماً بالمعلومات التي تعكس حقيقة الواقع وتطابقه، والتي تعطي صورة صادقة لأحوال المجتمع، ومن خلال الواقع يتم الخروج بمؤشرات تعين على وجود أحكام (وليس تحكم على الواقع)، وعلى الباحث أن يكون حذراً عن اختيار الألفاظ التي تعبر عن الحكم، فعليه أن يبتعد عن الألفاظ التقريرية مثل: “مما لاشك فيه، مما لا ريب فيه” وبعد أن يعبر الباحث عن الحكم بألفاظ تقديرية فإنه يتوصل إلى التعبير الإدراكي، والذي يؤدي إلى العمق البحثي، وذلك من خلال ربط الظاهرة التي يدرسها الباحث مع ظواهر أخرى، مما سيؤدي إلى خروج الباحث عن النطاق الضيق للظاهرة التي يدرسها، والبحث في علاقاتها مع بقية الظواهر المجتمعية، بحيث يتم التعامل مع موضوع الظاهرة التي يدرسها الباحث (المتغير المستقل) بوصفها متغير تابع في ظاهرة أخرى أشمل وأعم. هل الواقع هو الذي يحدد وقائع المشكلة؟ أم أن وقائع المشكلة تتفاعل إلى الحد الذي يغير الواقع؟ فمثلاً ما الذي أدى إلى أن تكون هناك مشاكل في التعليم؟ هل الواقع هو الذي أدى إلى المشاكل؟ أم أن المناهج هي التي صنعت مشاكل في الواقع؟ أم أن المناهج هي الأساس صعبة؟

● إن أي مشكلة تحدث لا بد أن يكون لديها معلومات بيئية مرتبطة بها، وهي التي تعطي الجملة البرلمانية الأفكار وهي (المبني عليه، المبني، والتمتة)

● المعلومة البيئية للمشكلة = المبني عليه، المبني، التمتة (التفضيلات الاستكمال).



مثال: موضوع «تطوير المناهج التعليمية»

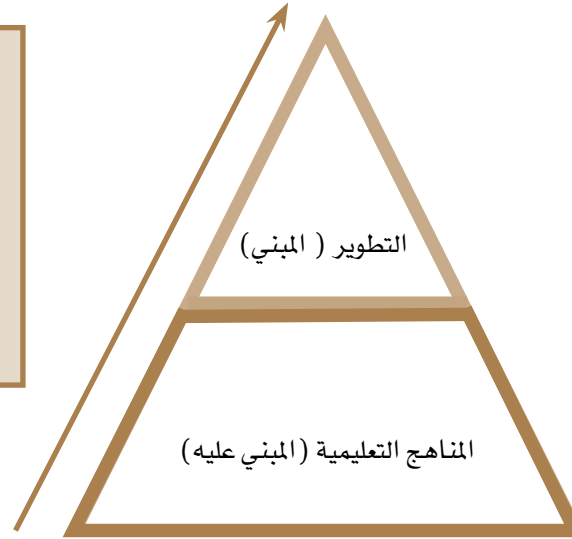
التممة	المبني	المبني عليه
	تطوير	المناهج التعليمية
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التتممة هي: ذلك النوع من الألفاظ أو الكلمات التي يقصد بها استكمال بناء الجملة البرلمانية، وهذا الاستكمال ينطلق أساساً من المبني عليه (الفاعل أو المبتدأ) والمبني (الفاعل أو الخبر)، إذن فالتممة ذات ارتباط وثيق بالمبني عليه والمبني.</li> <li>● المعايير البرلمانية في تحديد واختيار التتممة المناسبة للجملة البرلمانية التحليلية هي:</li> <li>أ- تعتمد التتممة على المبني عليه إذا ما كانت الجملة تدور حول تحديد ماهية المشكلة أو تفسيرها، أو التركيز على أسبابها، أو تحديد خياراتها</li> <li>ب- التتممة تعتمد على المبني، إذا ما كان محور الحديث في الجملة عن: النتائج، أو تحديد طبيعة الخطر (التنبؤ)، أو أن تهدف الجملة إلى الوصول إلى معطيات جديدة.</li> <li>ج- ترتبط التتممة بكل من المبني عليه والمبني، وذلك عند كتابة التوصيات أو المقترحات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يعد « التطوير » المبني، لأن المناهج التعليمية هي التي سنبنى عليها التطوير.</li> <li>● المبني دائماً ما يكون الخبر، أو الفاعل</li> <li>● المبني دائماً هو العنصر الذي يحرك الأحداث، ونستطيع من خلاله الوصول إلى المبتغى المراد من حل المشكلة.</li> <li>● يتضح المبني في مرحلة التنبؤ بالمشكلة البحثية -درجات الخطورة للمشكلة - وكذلك في مرحلة الضبط - حلول المشكلة -</li> <li>● كل زيادة في المبني تؤدي إلى زيادة في المعنى.</li> <li>● يحقق المبني زيادة في الفهم من خلال زيادة أدوات التحليل والدراسة، بما يمكن الباحث من تفسير المشكلة والتنبؤ بها وضبطها، وهو يرتب أدوات حل قادرة على حل المشكلة.</li> <li>● -بعد تحديد الباحث لـ «المبني» عليه أن يمر بالمراحل المتدرجة التالية من الدراسة:</li> <li>أ- تعريف المبني: ماذا أريد من المبني؟ ماذا أريد من تطوير المناهج التعليمية؟</li> <li>ب- تحديد خصائص المبني: أي العناصر التي يجب أن تتوفر في المناهج التعليمية المطورة مثل عدد الساعات التدريسية، مؤهلات المعلمين، البيئة التقنية.</li> <li>ت- تحديد عوائق المبني: ما هي العوائق التي تواجه</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المبني عليه هو: الأساس الذي تستند وتبنى عليه الدراسة، وينطلق المبني عليه من المعلومات البيئية.</li> <li>● المبني عليه دائماً ما يكون المبتدأ أو الفاعل.</li> <li>● يتضح المبني عليه في تفسير المشكلة من خلال العلاقة بين المتغيرات التابعة في الدراسة والمتغير المستقل في الدراسة، وكذلك علاقة المتغيرات التابعة مع بعضها البعض.</li> <li>● يمكن تحديد المبني عليه في أي مشكلة يدرسها البرلمان بالاستناد إلى العناصر التالية:</li> <li>أ- المبني عليه هو الأساس الذي يمكن التعويل عليه في حل المشكلة محل الدراسة.</li> <li>ب- المبني عليه يمثل معلومة محورية في كل الأحداث يتأثر ويؤثر</li> <li>ت- يتم اختياره من خلال المعلومات البيئية التي تمثل واقعا لمعطى المشكلة.</li> <li>ث- المبني عليه في حالة تحديده واعتماده بشكل صحيح، سيؤدي إلى بناء خطط تدريجية لحل المشكلة وفق معطيات تدريجية.</li> </ul>

التممة	المبني	المبني عليه
	تطوير	المناهج التعليمية
<ul style="list-style-type: none"> <li>● إن إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الباحث في كتابة الجملة هو اختيار التتممة المناسبة، وتحديد مسارها وارتباطها.</li> <li>● التتممة هي التي تحدد إذا ما كانت الجملة مستوفية مما يعني الوقوف عندها والبدء في كتابة جملة جديدة، أو أن الجملة ناقصة وبحاجة إلى إكمال.</li> <li>● من الخطأ أن يبدأ الباحث كتابته للجملة بذكر التتممة وإنما تأتي بعد المبني عليه، أو المبني أو كليهما وذلك تبعاً لغرض كتابة الجملة.</li> </ul>	<p>ث- أن تتوفر في المناهج التعليمية المطورة مثل عدد الساعات التدريسية، مؤهلات المعلمين، البيئة التقنية.</p> <p>ج- تحديد عوائق المبني: ما هي العوائق التي تواجه التطوير؟ كالميزانية، ونقص الكادر التعليمي.</p> <p>ح- توضيح متطلبات المبني: للتعرف على متطلبات المبني - متطلبات تطوير المناهج- على الباحث أن يقارن بين خصائص المبني، وعوائق المبني ونتائج تلك المقارنة ستؤدي إلى التعرف على متطلبات المبني.</p>	

### الخلاصة:

- تتسم المشكلات التي يدرسها البرلمان بالتعقيد إلى الحد الذي يصعب على الباحث تجزأة وفصل عناصر المشكلة الواحدة، ولتغلب على هذه الإشكالية فإن الباحث يلجأ إلى تحديد (المبني عليه) أولاً باعتباره الأساس الذي نشيد عليه المشكلة، ومن ثم ينتقل الباحث إلى تحديد (المبني) من خلال: التعريف، الخصائص، العوائق، المتطلبات. وبعد أن ينتهي الباحث من هاتين المرحلتين فإنه يتبع المنهج البرلماني البحثي الذي يتناسب مع نوع الورقة أو الدراسة المقرر إعدادها.
- وبناءً على ما سبق فإن تحديد "المناهج التعليمية" بوصفها (المبني عليه) سيؤدي إلى تركيز الباحث على تفسير المشاكل المتعلقة بالمناهج وحدود الخطر التي ترتبها هذه المشاكل، حيث تشكل مشكلات المناهج الأساس الذي سيبنى عليه التطوير، وبالتالي فإنه في المرحلة التالية سينتقل الباحث إلى دراسة "تطوير المناهج" (المبني) والبحث عن المشكلات البيئية المرتبطة بواقع هذه المناهج، وأدوات هذا التطوير.
- وإن إتباع تلك الطريقة في البحث يؤدي إلى التدرجية وذلك بدراسة وحل المشكلات الرئيسية المرتبطة بالمناهج (المبني عليه) بطريقة واقعية، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة أعلى وهي دراسة المشكلات المتعلقة بتطوير هذه المناهج (المبني).

ينتقل الباحث في دراسته لأي موضوع أو مشكلة من القاعدة وهو «المبني عليه» ومن ثم ينتقل إلى دراسة المبني عليه. (الدراسة من الأسفل إلى الأعلى).



## اتساق الفقرة البرلمانية

تتكون الفقرة من عدة جمل، ولكي نختبر مدى سلامة السياق أو عدمه، فإننا نلجأ إلى قياس مدى توفر عناصر السبكة، الحبكة، التناص، المقامية، والإخبار.

الإخبار	المقامية	التناص	الحبكة	السبكة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● كل جملة وكل فقرة برلمانية تحمل قدراً من القدرات الإخبارية، وكل جملة تختلف في قدرتها في الإخبار عن الجملة الأخرى.</li> <li>● فالإخبار: هو ذلك المفهوم الذي يعني التأكيد على محتوى خبري جديد، يتم الانتقال إليه بين الجمل وبعضها، بحيث تعبر الفقرة البرلمانية عن مجموعة من القدرات الإخبارية (محتوى للإدراك والفهم) وهذه المجموعة من القدرات الإخبارية هي التي تشكل المفاهيم والمعلومات الأساسية المرتبطة بالظاهرة.</li> <li>● وكقاعدة عامة فإن أية جملة برلمانية دون محتوى خبري، لا يصلح الاعتداد بها في الدراسات والبحوث والبرلمانية، في حين أنه يمكن الاعتداد بها الدراسات الأكاديمية والأدبية.</li> <li>● مثال: بلغت نسبة التوظيف في القطاع الحكومي عام 2009م حوالي 32 %، وبلغ عدد المواطنين 223 ألفاً.</li> <li>● لاحظ بأن قدرة الجملة الأولى "نسبة التوظيف" في الإبلاغ والإخبار هي أقوى عن القدرة الإخبارية في الجملة الثانية "عدد المواطنين" فالجملة الأولى أخبرتنا عن نسبة التوظيف في حين أن الجملة الثانية لم تضيف أي إضافة جديدة على القدرة الإخبارية التي أوضحتها الجملة الثانية. فليس هناك أي استفادة متحققة من معرفة عدد المواطنين، إذا ما توفرت لدي نسبة التوظيف، حيث يمكن الاستغناء عن عدد المواطنين والاكتفاء بنسبة التوظيف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المقامية هي: السياق الاجتماعي والثقافي للجملة أو العبارة.</li> <li>● قد يكون مدى توافر أو تحقق كل السبكة والحبكة والتناص محل اختلاف بين الباحثين وذلك عند اختبار مدى توفرها في الجملة أو العبارة، وبالتالي يتم اللجوء إلى المقامية، بحيث يتم طرح هذا السؤال: هل مقام الواقع يؤيد مثل هذه المقولات التي كتبها الباحث؟</li> <li>● للإجابة على ذلك السؤال يتم الاعتماد على توالد المؤشرات في الجملة البرلمانية، أي هل المؤشر (1)، يولد المؤشر (2)، والمؤشر (3) يولد المؤشر (4) وهكذا...؟ وهل تلك المؤشرات مرتبطة مع بعضها ومتلائمة مع الواقع؟</li> <li>● مثال "ارتقاء النمو في القطاع الصناعي، أدى إلى زيادة الدخل القومي، والذي أدى إلى ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية عام 2010م" وتبعاً لهذه الجملة يلاحظ وجود (3) مؤشرات رئيسية يتعلق المؤشر (1) بارتفاع النمو الصناعي، ومن هنا يتساءل الباحث إلى ماذا يؤشر هذا النمو، أو ما الذي يدل عليه هذا النمو؟ هل هو مؤشر واقعي على زيادة الدخل القومي والذي يعد المؤشر (2)، ويعيد الباحث ذات التساؤل مرة أخرى على المؤشر (2) ما الذي يدل عليه زيادة الدخل القومي؟ وسيتولد من هذا التساؤل مؤشر (3) فزيادة الدخل القومي مؤشر على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، ويمكن للباحث الاستمرار في توالد المؤشرات بذات الطريقة السابقة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الجملة السابقة تشكل خبرة ابتدائية للجملة اللاحقة، والجملة اللاحقة تشكل خبرة نهائية للجملة السابقة.</li> <li>● كما ينطبق التناص على ترتيب الفقرات وعلاقتها ببعضها، بحيث تعبر الفقرات عن محتوى ورابط فكري مشترك، يربط قاعدة البحث الأصلية ويؤدي إلى التواصل الفكري (رابط البناء الفكري).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الحبكة هي: الهدف من كتابة الجملة أو الفقرة البرلمانية.</li> </ul>	<p>الطريقة التي يتم بها ربط الأفكار مع بعضها البعض. -فلو كان هناك انفصال بين الأفكار وبعضها البعض، فإن ذلك يعني وجود مشكلات في طريقة الكتابة، مما يبعد الباحث عن الاقتراب من حقيقة الموضوع الذي يكتبه.</p>

## الفصل الخامس

التحليل ( الغائي ) للدراسات  
و الأوراق البرلمانية



## 1. دراسات التوجه البرلماني:

دراسات التوجه البرلماني هي تلك الدراسات التي تُعنى بقياس الاتجاه البرلماني نحو قضية، أو موضوع أو بعد سياسي، أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي. وتختص إدارات البحوث في برلمانات العالم بإعداد هذا النوع من الدراسات بهدف قياس التوجه البرلماني، واستخدام هذا التوجه من أجل استقراء أوضاع البرلمان المستقبلية من حيث قراراته، أو توصياته، أو مواقفه تجاه القضايا والموضوعات التي تم رصد اتجاهاتها.

وفي هذا النوع من الدراسات يجب أن نفرق بين أمرين أساسيين أولهما الحدث أو الموقف، وثانيهما الاتجاه.

**فالحديث أو الموقف يعني القرار البرلماني تجاه أي واقعة من الوقائع الحياتية اليومية.** فتقول موقف البرلمان من الاستثمار، وموقف البرلمان من البطالة وموقف البرلمان من البنوك.

**أما الاتجاه فهو جملة من المواقف التي تختص بموضوع أكبر.** فالمواقف التي أشرنا إليها سابقاً تمثل اتجاه البرلمان نحو الاقتصاد. وكذلك فإن موقف البرلمان من تحسين الخدمات الصحية، وموقفه من المستشفيات وموقفه من التأمين الصحي، وموقفه من مكافحة الأوبئة يمثل بجملته اتجاه البرلمان من موضوع أو قضية الصحة. إلا أن الاتجاه على هذا النحو يمكن قياسه لمدة زمنية قصيرة لا تتعدى دور الانعقاد الواحد. ولكن إذا أردنا قياس الاتجاه لعدة أدوار انعقاد فإن قياس الاتجاه البرلماني يختلف في هذه الحالة لأن ذلك يتطلب تكرار الموقف البرلماني باتساق نستنتج فيه أن البرلمان أخذ نمطاً معيناً في المواقف التي تتكرر من حالة إلى أخرى.

وهناك ما يعرف بالاتجاه الاستباقي الذي يعني بالاستنباط اتجاه البرلمان بناء على تكرار الأحداث أو وقائع معينة. فتكرار مناقشة البرلمان لموضوعات أو أسئلة، أو استجابات، أو قوانين تتعلق بالاستثمار يعني اتجاه البرلمان لوضع قواعد مفصلة ومحددة تجاه موضوع الاستثمار.

وهناك ثلاثة أنواع من الاتجاهات البرلمانية:

### أولاً: الاتجاه الفرعي:

الذي يعني تكرار موقف البرلمان في جزء من الموضوع المعني باتخاذ قرار فيه، مما يجعل هذا التكرار يولد مساراً لهذه الجزئية.

فمثلاً في موضوع البطالة تكرر موقف البرلمان إزاء ربط التعليم بسوق العمل، وعند مناقشته لموضوع التعليم الذي يختلف عن موضوع البطالة كرر البرلمان موقفه من ربط التعليم بسوق العمل، وعند مناقشته لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكد موقفه بشأن ربط التعليم بسوق العمل، وفي قوانين تتعلق بالعمل أكد ذات الموقف. إلا أن كل هذه المواقف تخص بالأساس قضية البطالة. فهنا يبرز اتجاه فرعي للبرلمان بشأن موضوع البطالة.

### ثانياً: الاتجاه الرئيسي:

في هذا النوع من دراسات الاتجاه نستخلص اتجاه البرلمان الرئيس من مواقفه المتكررة في أجزاء قطاعات مختلفة إلا أنها تدل على قدر من الترابط بين هذه الأجزاء رغم انتمائها إلى ميادين مختلفة.

فمثلاً إذا أوصى البرلمان بمنع الاختلاط بين الشباب والفتيات في الجامعات، ثم أصدر قانوناً بتوقيف العمل في كل مؤسسات الدولة أثناء أوقات الصلاة، ثم طالب

الحكومة بتحويل كل البنوك العاملة في الدولة إلى بنوك إسلامية، ثم طالب بزيادة عدد قنوات الإعلام التلفزيونية الدينية فكل هذه المواقف على الرغم أنها تخص موضوعات اجتماعية، وإعلامية، واقتصادية إلا أنها تعبر عن اتجاه إسلامي للبرلمان.

**ثالثاً: الاتجاه النهائي:**

يبرز في المواقف المتكررة في ذات الموضوع أو القضية.

كيف يتم الربط بين الحدث والاتجاه؟

1 - الاتجاه = الحدث 1 + الحدث 2 + الحدث 3 + الحدث 4 + الحدث 5 .....

2 - ثم نستخرج العامل المشترك بين هذه الأحداث وهنا نفرق بين:

أ. **العامل المشترك المنتظم:** الذي يعبر عن اتجاه الأحداث إلى اتجاه واحد يعبر عن فكرة مشتركة للبرلمان. بحيث أن العامل المنتظم يشير إلى أن هناك تناسق وامتزاج في المواقف البرلمانية دون اضطراب، أو مسارات متعاكسة.

ب. **العامل المشترك غير المنتظم:** الذي يشير إلى أن جملة الأحداث والمواقف والقرارات التي اتخذها البرلمان لم تكن على وتيرة واحدة، أو اتجاه واحد، وإنما هناك مسارات متذبذبة وأحياناً متعاكسة وفي هذا النوع يمكن أن نجد أكثر من اتجاه للبرلمان مع مراعاة أن تكون خلاصة هذا الاتجاه تكرر لمواقف أو أحداث معينة انتهى إليها البرلمان.

**دراسات التحليل البرلماني للاتجاه**

بعد معرفتنا للاتجاه البرلماني، ووفق ما انتهينا إليه فإن الاتجاه الواحد هو جملة من المواقف والأحداث والقرارات التي انتهى إليها البرلمان. إلا أن ذلك كله يقف عند حدود الحاضر ولا ينبئ عن التوجه للمستقبل، أو دراسة آثار هذا التوجه على المستقبل.

وفي هذه الحالة ظهر نوع جديد من الدراسات البرلمانية يطلق عليه تحليل الاتجاهات البرلمانية وهي تعتمد على فكرة التأثير المتبادل بين الأحداث والمواقف. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن العلاقة بين متغيرات أي اتجاه ليست ثابتة أو مستقرة بمعنى أن هذا الترابط والتأثير المتبادل بين المتغيرات قد يقوي أو يضعف بحكم العوامل الجديدة التي قد تدخل دائرة هذه المتغيرات بالإضافة إلى أنه من الضروري معرفة المتغيرات الوسيطة التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد مدى التأثير والتأثر بين متغيرين. إزاء ذلك كله طور كل من جوردين وهوارد ما يطلق عليه **مصفوفة التأثير المتبادل**. وتقوم فكرة هذه المصفوفة واستخدامها وفق الخطوات التالية:

1 - عقد اجتماع (أو ما يطلق عليه حلقة عمل الباحثين) لتحديد المتغيرات التي يعتقدون أنها الأكثر أهمية في تحديد مستقبل الظاهر أو القضية محل البحث.

2 - يتم وضع هذه المتغيرات في مصفوفة، وتعرض في الجانب الأفقي، ويتم تكرارها في الجانب العمودي.



المتغير هـ	المتغير د	المتغير ج	المتغير ب	المتغير أ	
					المتغير أ
					المتغير ب
					المتغير ج
					المتغير د
					المتغير هـ

- 3 - وبعد أن نرتب المصفوفة على هذا النحو نسأل: ما آثار حدوث تغير في (أ) على (ب) ثم (أ) على (ج)، ثم (أ) على (د)، ثم (أ) على (هـ)؟
- 4 - ونكرر هذه الخطوة مرة أفقية، ومرة رأسية. وهذا يعني أن المتغير الواحد قد يكون متغير مستقلاً تارة ومتغيراً تابعاً تارة أخرى.
- 5 - بعد أن ننهي من قياس العلاقة بين المتغيرات للظاهرة فإننا نضعها في جدول مقياس العلاقة

تأثير سلبي						تأثير إيجابي				
5-	4-	3-	2-	1-	0	1	2	3	4	5
قوي جداً	قوي		ضعيف	ضعيف جداً	معدوم	ضعيف جداً	ضعيف	متوسطة	قوي	قوي جداً

- 6 - يتم جمع التأثيرات السلبية والإيجابية لكل المتغيرات.

المتغير هـ	المتغير د	المتغير ج	المتغير ب	المتغير أ	
					المتغير أ
					المتغير ب
					المتغير ج
					المتغير د
					المتغير هـ
					مجموع التأثير

- 7 - ثم نستخرج المتغير الأكثر استقلالاً أو تأثيراً في المتغيرات وهو الذي سيحصل على أقل مجموع ممكن. والمتغير الأكثر تأثيراً بغيره من المتغيرات هو الذي سيحصل على أكبر مجموع ممكن في المصفوفة.

## قائمة المؤشرات لقياس علاقات التغير

(أ) متغير مستقل: هو الذي يؤثر في حركة المتغير التابع.

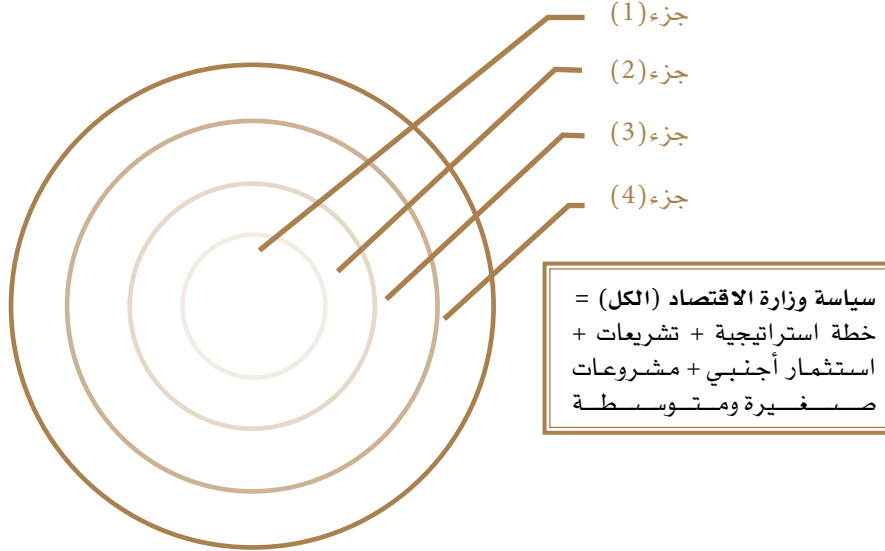
(ب) متغير تابع: هو الذي يتأثر بحركة المتغير المستقل .

مؤشرات العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
(ب) تغير لسبب ما في (أ)
ظروف وملازمات تغير (ب) تشير إلى حدوث تغير في (أ).
(ب) تغير نتيجة لحركة (أ) في اتجاه معين.
(ب) تغير ولكن (أ) لم يتحرك أو يتغير. ” يعني أن (أ) تغير ولكن (ب) لم يتحرك أو يتغير في ذات التوقيت مع (أ).
(أ) تغير أولا و (ب) تغير ثانيا والاثنتان تحركا نتيجة لعامل خارجي حاسم.
(ب) تغير بقوة أكبر من حركة (أ).
(ب) تغير بضعف وبأقل كثيرا من حركة (أ).
لا يمكن السيطرة على عناصر (ب) إلا إذا تم السيطرة على عناصر (أ).
(أ) إذا تأثر بأي متغير خارجي فإن (ب) سيتأثر بمدى ما يتأثر به (أ).

## 2. التحليل المورفولوجي للموضوع (تحليل عناصر المشكلة البحثية)، ونتائج التحليل المورفولوجي للموضوع:

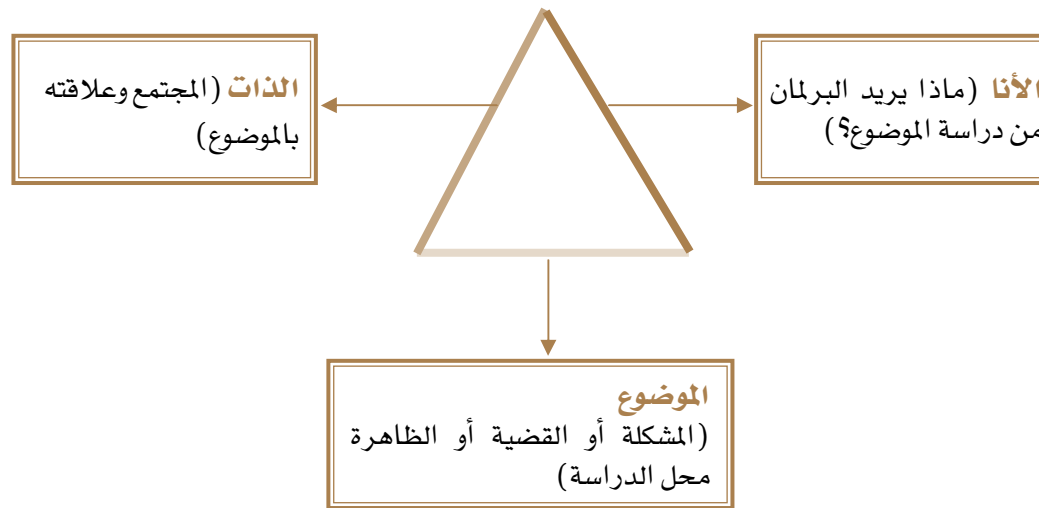
- تقوم فكرة التحليل المورفولوجي للموضوع في الدراسات البرلمانية على أنه لا يمكن دراسة الظاهرة أو المشكلة أو القضية باعتبارها «كتلة واحدة» أو وحدة واحدة، وعليه يجب الانطلاق من دراسة الأجزاء الصغيرة التي تتكون منها الظاهرة أو القضية أو المشكلة، إلى دراسة الكل الذي تتكون منه.
- بناء على الفكرة السابقة فإن هناك عدة أسس تبتدئ إليها فكرة التحليل المورفولوجي للموضوع، وأهمها :
  - أي ظاهرة أو مشكلة أو قضية يدرسها البرلمان هي عبارة عن عدة أجزاء أو محاور.
  - إن الحلول التي يضعها البرلمان والمخصصة لحل المشكلات التي تواجه إحدى أجزاء الظاهرة، لا تعني صلاحيتها لحل المشكلات التي تواجه إحدى أجزاء الظاهرة، لا تعني صلاحيتها لحل مجموع المشكلة أو القضية (أي حل الكل الذي تتكون منه المشكلة أو القضية).
  - أجزاء الظاهرة أو القضية غير متساوية في قوتها وتأثيرها على الكل الذي يشكل الظاهرة أو القضية، كما أن هناك أجزاء تتساوى في قوة تأثيرها على كل الظاهرة.

كل الظاهرة =  
جزء 1 + جزء 2  
+ جزء 3 + جزء 4  
1. مجموع أجزاء الكل =  
1. أجزاء ثابتة  
2. أجزاء متحركة



## ورقة تحليل العناصر البرمائية

- تعد الورقة التحليلية إحدى الأوراق البرمائية التي تعتمد على فكرة التحليل المورفولوجي للموضوع (الانطلاق من دراسة الجزء إلى دراسة الكل).
- والورقة التحليلية كباقي أنواع الأوراق التحليلية البرمائية تنطلق من أن كل مشكلة أو قضية تقوم على قاعدة ثلاثية هي:



- وتبعاً للمثلث أعلاه فإن هناك علاقة تأثر وتأثير تربط بين الأركان الثلاثة للمثلث (الأنا ، الذات ، الموضوع) ، ولا يمكن الفصل بين هذه الأركان.
- ويقاس مدى نجاح الباحث في تحليل الموضوع أو الظاهرة محل الدراسة بناءً على مدى فهمه الصحيح لطبيعة ونوع العلاقة بين هذه الأركان الثلاثة والدور الذي يؤديه كل ركن.

## مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرلمانية

- المرحلة الأولى: تحديد العناصر في كل محور من محاور الموضوع أو المشكلة (تقسيم محاور الدراسة إلى عناصر فرعية).
- إن نجاح الباحث في تحديد العناصر التي تتكون منها محاور الموضوع تحديدا صحيحا سيتوقف عليه نجاح الورقة لاحقا، فالورقة تنطلق من فكرة التحليل الجزئي، وهناك عدة اعتبارات يجب أن يراعيها الباحث عند اختيار العناصر التي ستتكون منها محاور دراسته وهذه الاعتبارات هي:
  - الموضوع أو المشكلة أو الظاهرة = محور 1 + محور 2 + محور 3..... الخ.
  - المحور = عنصر 1 + عنصر 2 + عنصر 3 + عنصر 4..... الخ.
  - تتفاوت عدد العناصر التي يحتويها كل محور من الدراسة.
  - على الباحث أن لا يختار عنصر أكبر من نطاق المحور لأن ذلك سيؤدي إلى تداخل المعلومات وتحديد ماهية مشكلة المحور تحديدا خاطئا.
- ولكن كيف يمكن للباحث أن يحدد عناصر المحاور تحديدا صحيحا؟ وهل كل عنصر في المحور يستحق أن يكون أحد عناصر دراسة المحور؟ تبعا للأسلوب التحليلي فإنه ليس كل عناصر المحور تصلح بأن تكون أحد عناصر الدراسة، خاصة وأن هناك العديد من العناصر التي تحيط بأي محور من محاور الموضوع أو المشكلة التي يدرسها الباحث.
- وبناء عليه فإن هناك 4 صفات رئيسية يجب أن تتوفر في العنصر كي يصلح بأن يكون إحدى عناصر دراسة المحور. وهذه العناصر هي: **التداخل، الارتباط الوثيق، التأثير الجوهري، الحراك المتبادل**. ويتم التعبير عن هذه الصفات في كلمة "متاح" فكل حرف في هذه الكلمة يحمل إحدى الصفات التي يجب توفرها في العنصر في علاقته مع المحور.



تابع / مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرلمانية

• تابع / المرحلة الأولى: تحديد عناصر المحور:

الصفة	معنى الصفة
متداخل	- انفصال هذا العنصر عن المحور يعني أن المحور سيفقد جزءاً كبيراً من أهميته، ويعد أكثر صفات العناصر قوة وتأثيراً على المحور. وتتعد الحالات التي تكون فيها العناصر ذات صفة متداخلة مع المحور ومنها: الأطراف الرئيسية للمشكلة، كما تتحقق في الظروف المحيطة بالعنصر كالتشريعات، والاختصاصات والوظائف التي يؤديها العنصر فالبنوك مثلاً مهمتها التمويل وهي صفة متداخلة لمحور البنوك.
ارتباط وثيق	- العنصر مرتبط بالمحور ولكن ليس بقوة صفة التداخل، فقد ينفصل هذا العنصر دون إحداث تأثير مباشر على المحور.
تأثير جوهري	- تعني صفة التأثير الجوهري أن أي تغيير يحدث في العنصر سيؤدي إلى تغيير في المحور والعكس صحيح.
حراك متبادل	- يوضح الحراك المتبادل مدى استيعاب العنصر في المحور، وهو يفسر ويوضح مدى الارتباط الحقيقي لوظائف وخصائص العنصر بالمحور.

- ولكن كيف يتصرف الباحث إذ لم تطبق هذه الصفات الأربع مجتمعة على العنصر (التداخل، الارتباط، التأثير الجوهري، الحراك)؟
- في هذه الحالة يلجأ الباحث إلى جدول اختبار العلاقة العكسية بين العناصر

الصفة	متداخل	ارتباط وثيق
تأثير جوهري	✓	✗
حراك متبادل	✗	✓

فإذا ما توفرت إحدى الصفتين في العنصر فإنه يصلح لأن يكون محورا وذلك كالتالي:

الحالة الأولى: تداخل + تأثير جوهري = عنصر

الحالة الثانية: حراك + ارتباط = عنصر

تابع / مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرلمانية

- المرحلة الثانية: تحديد مشكلة كل عنصر تبعا لمحوره.
- بعد أن استقر الباحث على العناصر التي سيدرسها في كل محور فإنه ينتقل إلى تحديد ماهية المشكلة في كل عنصر، وكذلك أسباب المشكلة.

جدول (1) تحليل عناصر محاور الموضوع

المحور الأول : .....

العنصر (4)	العنصر (3)	العنصر (2)	العنصر (1)	
				ماهية المشكلة
				أسباب المشكلة

- يستمر الباحث في اتباع ذات الطريقة السابقة مع كل محاور الدراسة، حيث ينتقل إلى دراسة ا لمحور الثاني ويحدد مشكلة عناصره.

● المرحلة الثالثة: استخراج السبب الرئيسي للمحاور:

- بعد أن حدد الباحث في المرحلة الثانية أسباب ظهور المشكلة في كل عنصر من محاور الدراسة، فإنه ينظر نظرة شاملة على جميع أسباب العناصر في كافة محاور دراسته، وسيلاحظ الباحث بأن هناك نوعين من الأسباب:
- أسباب رئيسية: تعبر عن الأسباب الحقيقية لظهور المشكلة، فهي الأسباب التي يتكرر ظهورها في عناصر الدراسة أكثر من مرة واحدة، وبالتالي فهي أسباب تعبر عن أسباب مشتركة بين عنصرين أو أكثر من عناصر الدراسة أي كان محورها.
- أسباب محتملة: هي الأسباب التي لم تتكرر، وإنما ظهرت مرة واحدة فقط وفي عنصر واحد.

جدول رقم (2) جدول الأسباب الرئيسية والأسباب المحتملة

أسباب محتملة	أسباب رئيسية ترتب الأسباب ترتيبا تنازليا - الأكثر تكرارا إلى الأقل تكرار - تبعا لمعدل تكرار
- سبب محتمل (1) .....	- سبب رئيسي (1) ..... (أكثر الأسباب تكرارا).
- سبب محتمل (2) .....	- سبب رئيسي (2) ..... (ثاني أكثر الأسباب تكرارا).
- سبب محتمل (3) .....	- سبب رئيسي (3) ..... (أقل الأسباب تكرارا).

## تابع / مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرمائية

- المرحلة الرابعة: تحديد نتائج الأسباب الرئيسية والأسباب المحتملة  
- يحدد الباحث النتائج المترتبة على الأسباب الرئيسية والأسباب المحتملة من خلال الجدول أدناه

### جدول (3) جدول تحديد النتائج

السبب الرئيسي (1)	السبب الرئيسي (2)	السبب المحتمل (1)	السبب المحتمل (2)
- نتيجة (1) .....	- نتيجة (1) .....	- نتيجة (1) .....	- نتيجة (1) .....
- نتيجة (2) ....	- نتيجة (2) ....	- نتيجة (2) ....	- نتيجة (2) ....
- نتيجة (3) ...	- نتيجة (3) ...	- نتيجة (3) ...	- نتيجة (3) ...

- المرحلة الخامسة: استخراج النتائج الرئيسية والنتائج المحتملة:  
- بعد أن حدد الباحث في المرحلة الرابعة نتائج الأسباب سواء الرئيسية أو الفرعية، فإن سيلاحظ بأن أمام نوعين من النتائج:  
● نتائج رئيسية: هي النتائج التي يتكرر ظهورها في أسباب المشكلة والحد الأدنى لهذا التكرار هو ظهور النتيجة أكثر من مرة واحدة. (ليس بالضرورة أن ترتبط النتائج الرئيسية بالأسباب الرئيسية، فالمعيار هنا معيار كمي بناء على تكرار ظهور النتيجة سواء في الأسباب الرئيسية أو الفرعية).  
● نتائج محتملة: هي النتائج الغير مكررة بين الأسباب، فهذه النتائج ظهرت مرة واحدة فقط. ( ليس بالضرورة أن ترتبط النتائج المحتملة بالأسباب المحتملة).

### جدول رقم (4) جدول النتائج الرئيسية، والنتائج المحتملة

نتائج رئيسية	نتائج محتملة
تُرتب النتائج الرئيسية ترتيباً تنازلياً - الأكثر تكراراً إلى الأقل تكراراً - تبعاً لمعدل تكرار	
- نتيجة رئيسية (1) ..... (أكثر النتائج تكراراً).	- نتيجة محتملة (1) .....
- نتيجة رئيسية (2) ..... (ثاني أكثر النتائج تكراراً)	- نتيجة محتملة (2) .....
- نتيجة رئيسية (3) ..... (أقل النتائج تكراراً)	- نتيجة محتملة (3) .....



## تابع / مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرلمانية

- المرحلة السادسة: البحث عن الفكرة المشتركة بين النتائج
- في هذه المرحلة يتساءل الباحث: هل هناك فكرة مشتركة تجمع بين النتائج الرئيسية؟
- هل هناك فكرة مشتركة تجمع بين النتائج المحتملة؟

### هل يوجد رابط مشترك بين النتائج؟

لا يوجد أي رابط مشترك بين النتائج، وبالتالي يتم الانتقال مباشرة إلى المرحلة السابعة -مرحلة "دولاب تحليل المستقبل) - أي أن الباحث سيتجاوز الجدول رقم (5) جدول المختصر النهائي للنتائج.

نعم يوجد رابط مشترك بين النتائج، وبالتالي يتم الانتقال إلى جدول رقم (5) جدول المختصر النهائي للنتائج.

### جدول رقم (5) جدول المختصر النهائي للنتائج

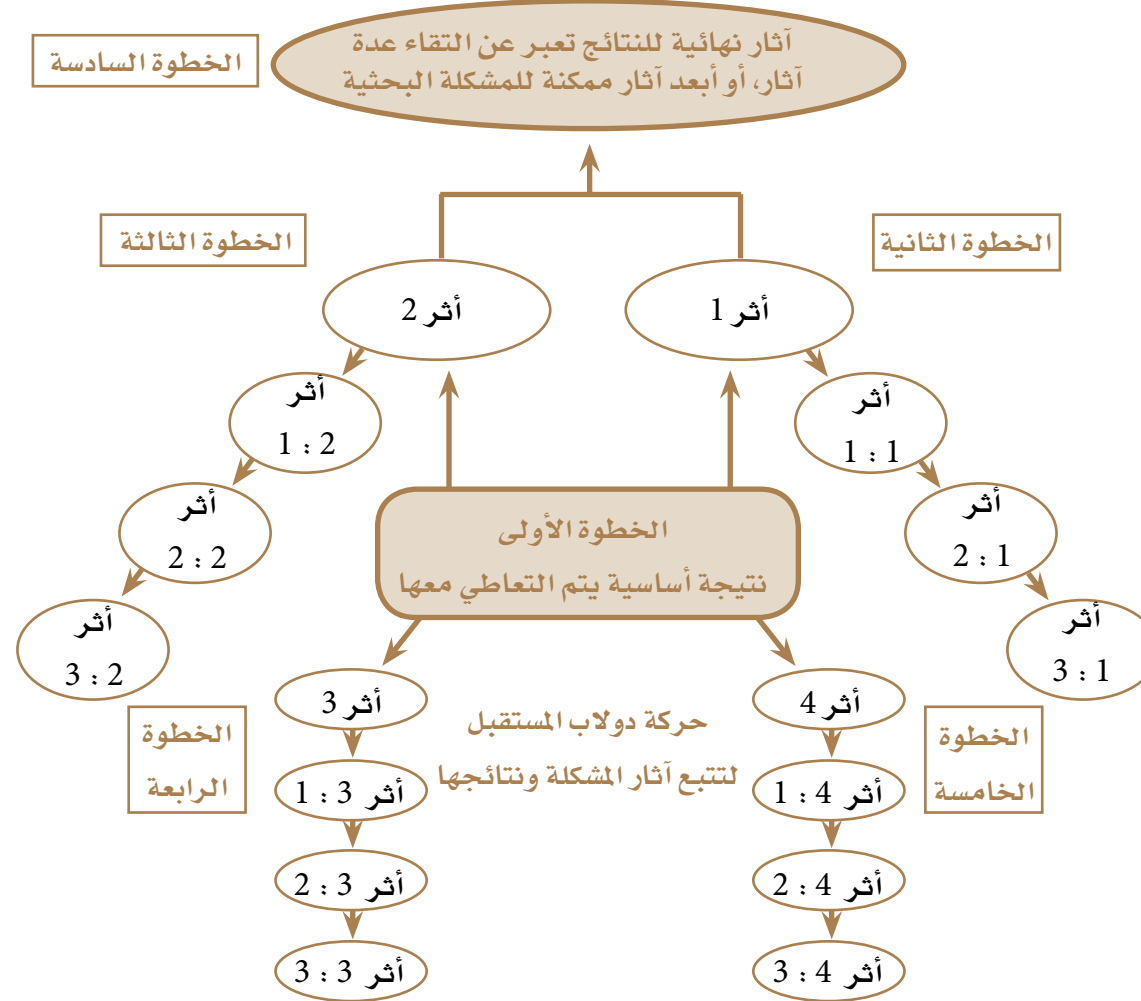
نتائج غير مشتركة في فكرة	نتائج محتملة نهائية	نتائج رئيسية نهائية
- - هي النتائج التي لا تعبر عن فكرة واحدة وظلت محتفظة باستقلاليتها عن بقية النتائج	- يتم اختصار وإعادة صياغة النتائج المحتملة في جملة واحدة تعبر عن الفكرة الجوهرية التي تجمع بين هذه النتائج المحتملة و التي اشتركت برابط واحد وهو رباط الفكرة المشتركة .	- يتم اختصار النتائج الرئيسية وإعادة صياغتها في جملة واحدة متكاملة تعبر عن الفكرة الجوهرية التي تجمع بين هذه النتائج الرئيسية و التي اشتركت برابط واحد وهو رباط الفكرة المشتركة .

تابع/ مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرمائية:

- المرحلة السابعة: دولاب تحليل المستقبل: يقوم الباحث بنقل النتائج الرئيسية النهائية، وكذلك النتائج النهائية الفرعية، والنتائج التي ظلت محتفظة باستقلاليتها.
- تقوم فكرة دولاب تحليل المستقبل على جعل كل نتيجة سبباً لنتيجة أخرى، ويتم الاستمرار في ذات الطريقة للوصول إلى أقصى حد ممكن من تداعيات نتائج وآثار المشكلة

شكل رقم ( 20 )

دولاب تحليل المستقبل



### تابع / مراحل إعداد ورقة تحليل العناصر البرلمانية

- المرحلة الثامنة: مرحلة صياغة النتائج في إطار النتيجة المركبة، وبناء المقترحات:
- بعد أن حدد الباحث تداعيات نتائج المشكلة بواسطة ”دولاب تحليل المستقبل“ فإنه ينتقل إلى صياغة نتيجة مركبة تحتوي على التداعيات والنتائج غير المباشرة للظاهرة والتي تجمع بينها فكرة مشتركة.
- بعد انتهاء الباحث من صياغة النتيجة المركبة فإنه يبحث في المقترحات التي تناسب كل نتيجة مركبة على حدة، ويجب أن تتسم المقترحات بقدرتها على احتواء جميع أو أغلب التداعيات التي تم التعبير عنها في النتيجة الواحدة المركبة.

### جدول رقم ( 6 ) النتائج المركبة والمقترحات

النتيجة المركبة	المقترحات
- نتيجة مركبة (1)	● مقترح (1) ..... ● مقترح (2) .....
- نتيجة مركبة (2)	● مقترح (1) ..... ● مقترح (2) ..... ● مقترح (3) .....

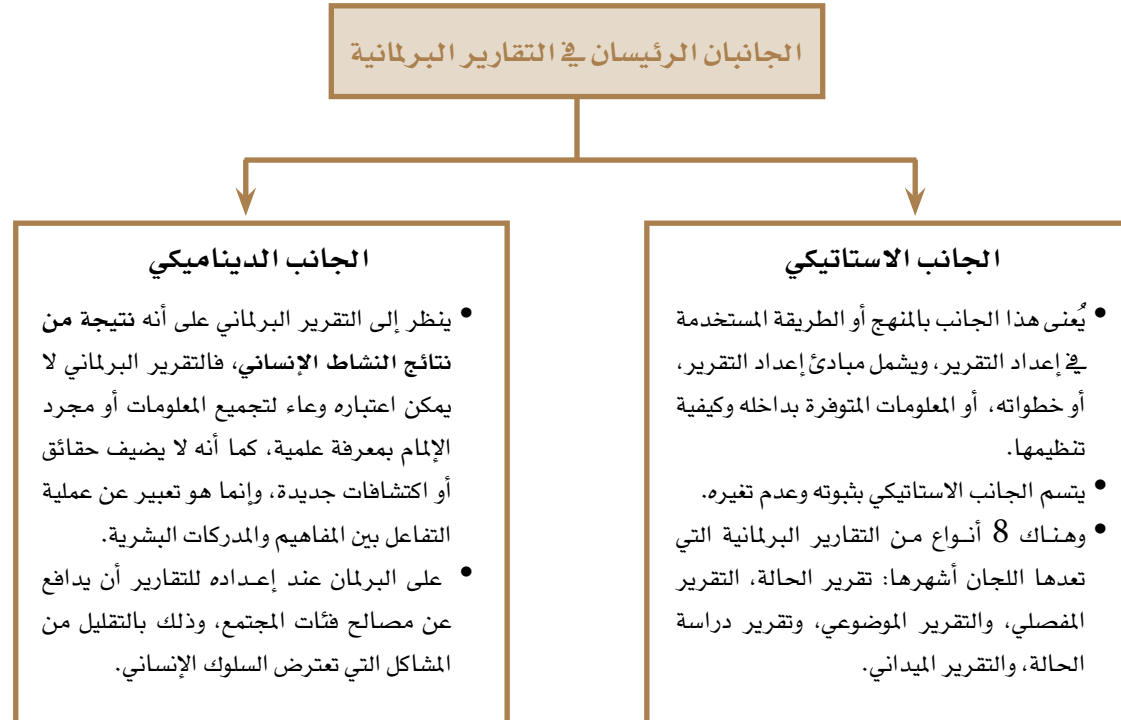
بعد انتهاء الباحث من حصر المقترحات المرتبطة بالنتائج المركبة، فإنه ينتقل إلى مرحلة ثانية من التحليل وهو ”تحليل المقترحات“ ولغرض تحليل المقترحات يتم إعداد ورقة ”التحليل المبدئي للتوصيات“ (والذي سيتم إيراد تفصيلها في الجزء الثاني لهذا الكتاب)

### 3. الإعداد التحليلي للتقرير البرلماني (الجدول الغائي):

**التقرير البرلماني هو:**  
مجموعة من المعارف أو المعلومات التي تمثل خلاصة لنتائج قامت بها لجنة أو جهة داخل البرلمان

والتقرير البرلماني كبناء معرفي يهدف إلى وصف وتفسير وتحليل الكثير من الأحداث والظواهر الموجودة في الموضوع. وحتى نصل إلى هذا البناء المعرفي فإنه لا بد من استخدام طرق تقليدية في التفكير تساعدنا على الاقتراب من الحقيقة، والتغلب على المشكلات التي تصادف الموضوع من خلال الحلول الصحيحة المقترحة.

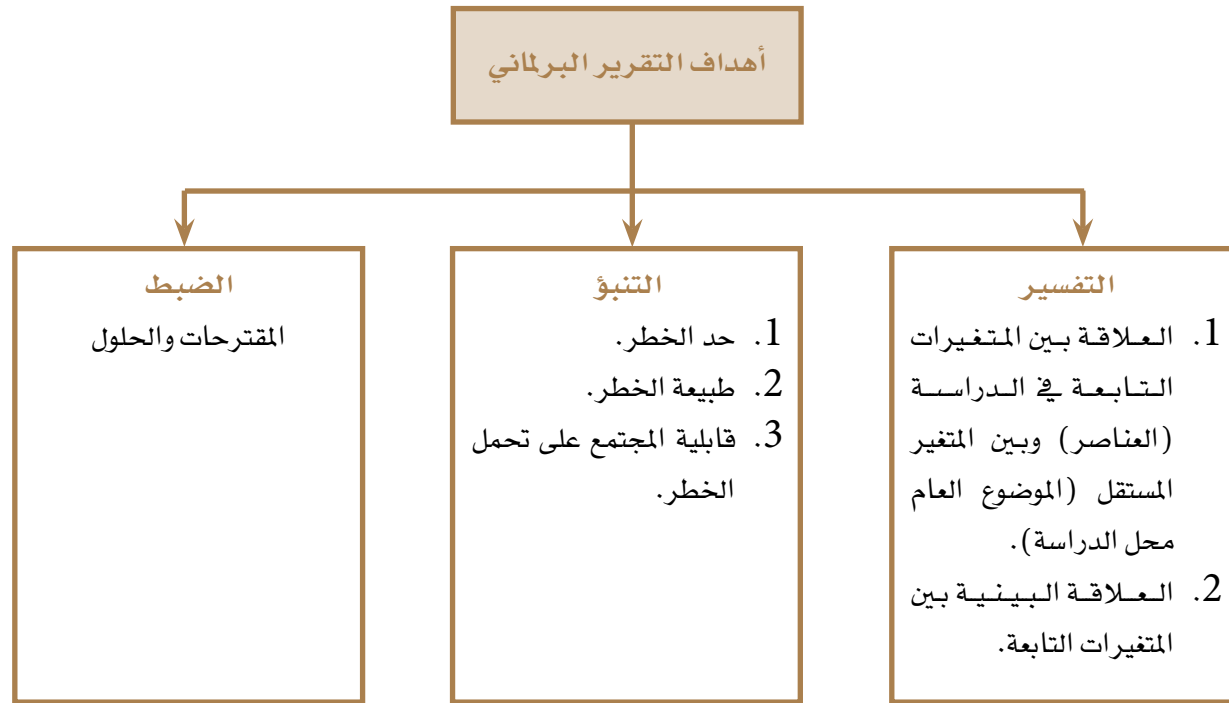
وأي تقرير برلماني يغلب عليه بُعدين أو جانبين الأول يطلق عليه البعد الاستاتيكي، والثاني الديناميكي.



التقرير البرلماني كذلك هو:  
نتيجة للنشاط الإنساني في المجتمع

إن تعبير التقرير البرلماني عن نتائج النشاط الإنساني في المجتمع، تنفي عنه أن يكون مجرد وعاء لجمع المعلومات، كما هو الحال في الدراسات الأكاديمية والتي تهتم بمسألة المعرفة العلمية المحضة.

ويتم تسخير التقرير البرلماني في الإطار الذي يحقق إضافة وميزة للنشاط الإنساني كوسيلة لحل المشاكل الإنسانية والحد من آثارها، وذلك بالتركيز على المعلومات الموجودة في النشاط الإنساني وتفاعلها.



## الهدف الأول للتقرير البرلماني: التفسير

### مدخل إلى مفهوم تفسير الظاهرة:

- عندما يُكلف الباحث بإعداد دراسة حول موضوع ما أو ظاهرة، كموضوع ”الأمن الغذائي“ فإن الخطوة الأولى التي سيبثها الباحث هي جمع المعلومات من مختلف المصادر، ولكن هل يتعامل الباحث مع هذه المعلومات بوصفها مجرد معلومات خام يجب عليه أن يربتها وفق أسلوب معين لتمكينه من إعداد الدراسة؟ أم أن هذه المعلومات بحاجة إلى تفسير، والذي يؤدي في مرحلة لاحقة إلى استنتاج الملاحظات والإشكاليات المرتبطة بالموضوع أو الظاهرة التي يدرسها الباحث. إن كل ظاهرة تتكون من عناصر متحركة وأخرى ساكنة، والبرلمان معني بالعناصر المتحركة، فالعناصر عندما تتحرك تحاول أن تزيد من قوتها مما يضعف العناصر الأخرى فالبرلمان يحاول أن يوقف ويضعف من قوة العناصر المتحركة وتقوية العناصر الساكنة لإعادة التوازن إلى عناصر الظاهرة.

### مثال على فكرة العناصر المتحركة

#### دراسة ظاهرة «ارتفاع الأسعار»

- يتكون الموضوع من عدة عناصر متحركة مثل: أسعار السلع، أسعار العملة، أسعار الخدمات. كما أن هناك عدة عناصر ساكنة فالحكومة لم تتدخل في حركتها مثل: مستوى الأجور.
- وبعد أن درس الباحث أسباب الظاهرة أتضح لديه بأن السبب الرئيسي في حدوث ظاهرة (ارتفاع الأسعار) هو تحرك عنصر (الخدمات) تحركا كبيرا وقويا، مما أحدث خللا في الظاهرة وأدى ذلك بدوره إلى مطالبة الأفراد بضرورة خفض أسعار الخدمات، في حين تم إهمال العناصر الساكنة كمستوى الأجور.
- وعندما يضع البرلمان الحلول لهذه الظاهرة، فإن عليه التركيز على الكيفية التي يمكن من خلالها إضعاف العنصر المتحرك القوي في الظاهرة وهو (أسعار الخدمات) ولتحقيق ذلك فإنه أمام عدة حلول منها:
  - تقوية عنصر ساكن كزيادة الأجور، مما سيضعف من قوة العنصر المتحرك.
  - الإضعاف المباشر للعنصر المتحرك القوي، وذلك بالتدخل لخفض أسعار الخدمات.

وبالرجوع إلى الحلين السابقين الذين تم طرحهما أمام البرلمان للقضاء أو الحد من ظاهرة ”ارتفاع الأسعار“ أي الحلين هما الأنسب؟ وهل هناك حلول أخرى لهذه الظاهرة؟

- لكي نستطيع الإجابة عن هذا السؤال لابد أن يقوم الباحث بتفسير الظاهرة، أي بتفسير المعلومات المتوفرة لديها حولها، وذلك يتطلب من الباحث الإجابة عن السؤال التالي:

#### لماذا تحركت أسعار الخدمات؟

- إن النشاط الإنساني هو الذي حرك أسعار الخدمات، فانتقلت من حالة السكن إلى حالة الحركة، فكل عناصر الظواهر في المجتمع والتي يدرسها البرلمان هي عناصر تابعة للنشاط الإنساني.
- ولتفسير العلاقة بين عناصر الظاهرة وبين النشاط الإنساني علينا طرح السؤال التالي: كيف يؤثر النشاط الإنساني على ارتفاع الأسعار (العنصر المستقل) وكيف يؤثر ارتفاع الأسعار على العناصر التابعة في الظاهرة كأسعار الخدمات، أو السلع؟

إن تمكن الباحث من الإجابة عن السؤال السابق يعني أنه في بداية فكرة التفسير، حيث أنه أوجد العلاقة بين المتغير المستقل (ارتفاع الأسعار) وبين المتغير التابع (أسعار الخدمات) ولكن تفسيره لا يزال ناقصاً، فالظواهر الاجتماعية هي ظواهر مركبة ومعقدة لاحتوائها على عدة عناصر ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالظاهرة، كما تتسم هذه العناصر بتفاعلها الدائم مع بعضها البعض.

إذاً هناك خطوة أخرى يجب على الباحث أن يتبناها في التفسير للخروج بتفسير متكامل للظاهرة أو الموضوع الذي يدرسه، وتتمثل هذه الخطوة في:

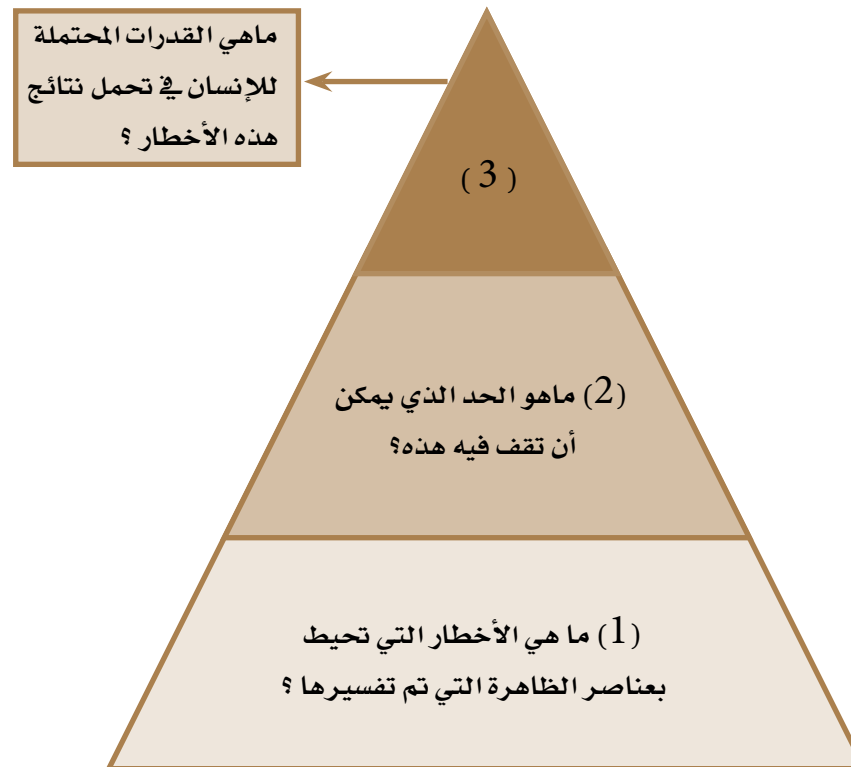
#### دراسة العلاقات بين المتغيرات التابعة داخل الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة.

وتبعاً للمثال السابق في دراسة ظاهرة ”ارتفاع الأسعار“ فإن على الباحث أن يدرس العلاقة بين جميع متغيرات الظاهرة سواء المتحركة أو الساكنة. كأن يدرس العلاقة بين أسعار السلع وأسعار الخدمات، والعلاقة بين مستوى الأجور وأسعار العملة.

بعدما ينتهي الباحث من مرحلة تفسير الظاهرة، فإنه ينتقل إلى مرحلة أخرى أو هدف آخر تسعى إليه التقارير البرلمانية، وهو هدف "التنبؤ" فالتفسير في حد ذاته لا يعد غاية رئيسية يطمح أن يحققها التقرير، إنما هي وسيلة لتحقيق هدف آخر هو التنبؤ. وهناك ثلاثة مستويات من التنبؤ هي:

شكل رقم (21)

مستويات التنبؤ في الظاهرة

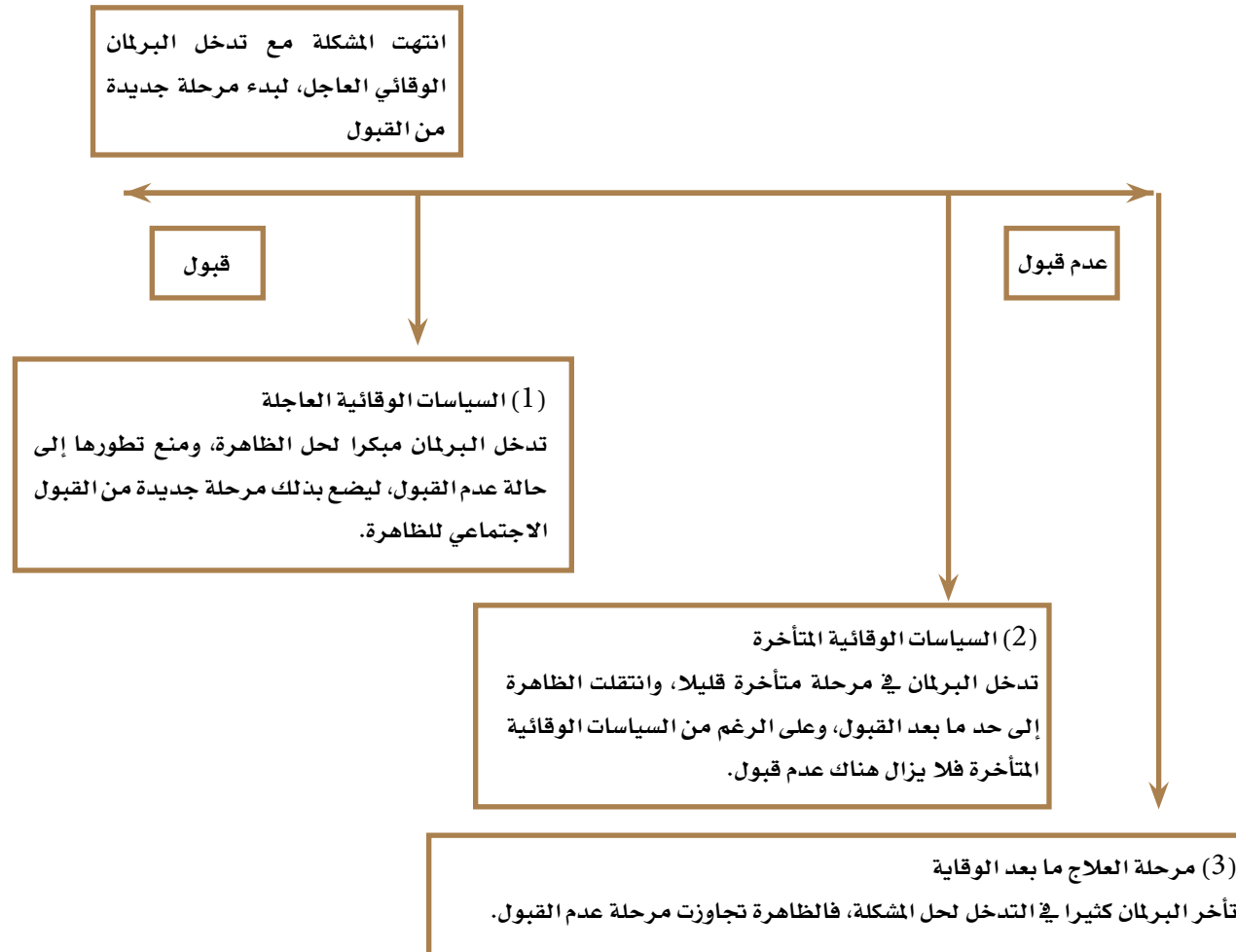




التوضيح	مستوى الخطر الأول
<ul style="list-style-type: none"> <li>- لكي نحدد طبيعة الخطر لابد من البحث في التأثيرات الناتجة عن تحرك وتفاعل عناصر الظاهرة التي تتم دراستها.</li> <li>- هناك درجات متفاوتة لطبيعة الخطر، كما تتفاوت فئات المجتمع في طبيعة الخطر، فيمكن أن تتعرض فئة معينة لأكبر مستوى من الخطر، في حين تكون هناك فئات أقل تضررا.</li> </ul>	<p>المستوى الأول « طبيعة الخطر »</p> <p>1. ما هي الأخطار التي تحيط بعناصر هذه الظاهرة التي تم تفسيرها؟</p>

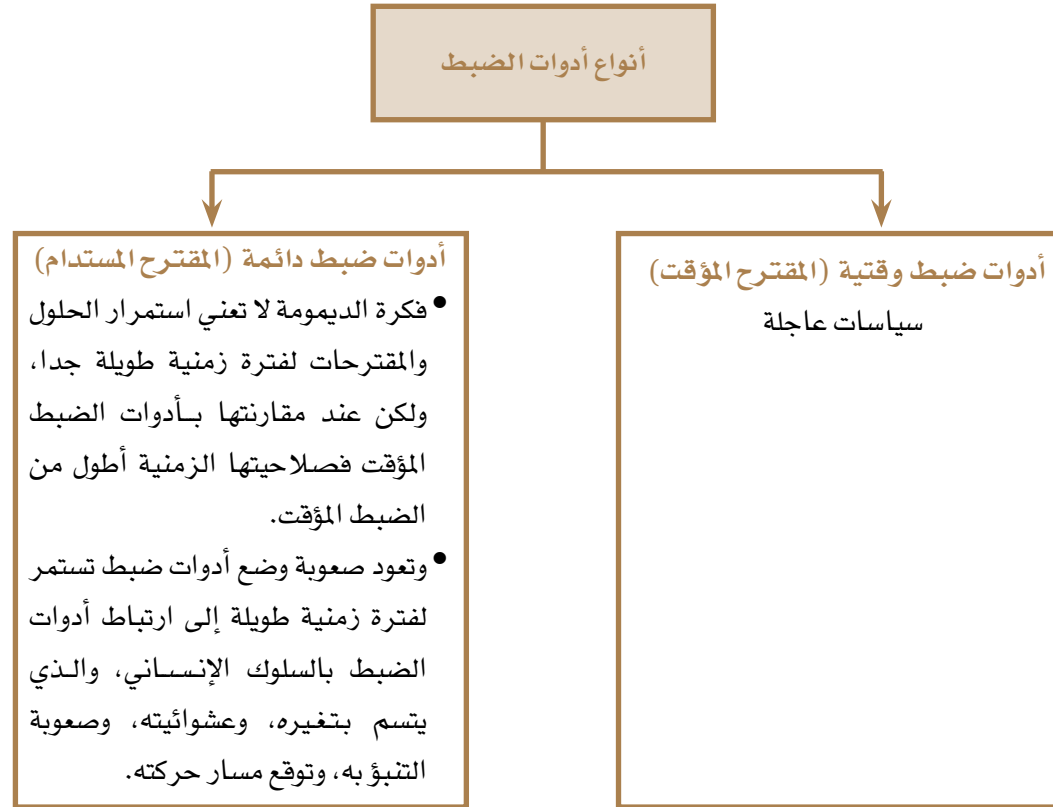
التوضيح	مستوى الخطر الثاني
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ما هو المدى الذي يمكن أن تصل إليه الأخطار لتهديد الأوضاع الاجتماعية؟</li> <li>- ما هو الحد الاجتماعي الذي يمكن للظاهرة فيه أن تحرك السلوك الإنساني؟</li> <li>- عادة ما يتسم السلوك الإنساني بالتدرج في التعامل مع الظاهرة، ففي البداية يكون هناك قبول للمشكلات المصاحبة للظاهرة، وإذا ما تطورت مستويات الظاهرة إلى مستوى أعلى فإن الأفراد يمكن أن يلجأوا إلى عدة أساليب للتعبير عن عدم قبولهم لما آلت إليه الأوضاع.</li> <li>- درجة القبول أو عدم القبول المجتمعي للوضع السيئ الذي آلت إليه الظاهرة نتيجة لتفاقم المشكلات هي التي تمثل درجة حد الخطر في الظاهرة.</li> </ul>	<p>المستوى الثاني « حد الخطر »</p> <p>2. ما هو الحد الذي يمكن أن تقف فيه هذه الأخطار؟</p>

تقع على البرلمان مهمة وقاية المجتمع من الأخطار والتهديدات التي تصيب المجتمع. ولكن، ما هو التوقيت المناسب لتدخل البرلمان حيال الظواهر التي يعاني منها المجتمع؟ وفي أي مرحلة من مراحل الخطر عليه أن يتدخل؟  
تتفاوت المراحل التي يتدخل فيها البرلمان، فأحيانا يكون البرلمان واقيا، وأحيانا أخرى معالجا، ويرتبط ذلك بالحد الذي يمكن لأفراد المجتمع فيه أن يتقبلوا أخطار الظاهرة.



التوضيح	مستوى الخطر الثالث
<p>– ليس بوسع كل المجتمعات التدخل لحل المشكلات وإتباع سياسات وقائية أو علاجية، فالمجتمعات متفاوتة في قدرتها على احتواء المشكلات والحد منها، أو القضاء عليها.</p> <p>– وعندما يقترح البرلمان سياسة ما تجاه إحدى المشكلات الاجتماعية فإن عليه أن يراعي القدرات المحتملة للإنسان لتحمل ومواجهة الخطر المصاحب للظاهرة. وهذه القدرات قد تكون قدرات مادية، أو ثقافية أو اجتماعية.</p> <p>– (حد القدرة الاجتماعية) والذي يعني:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مدى قدرة المجتمع على تحمل هذا الخطر.</li> <li>• مدى التضحيات التي يمكن أن يقدمها المجتمع في سبيل تحمله لهذا الخطر.</li> <li>• مدى تأثير هذا الخطر على استقرار الأوضاع المعيشية للأفراد.</li> </ul>	<p>المستوى الثالث «القدرات لمواجهة الخطر»</p> <p>3. إذا لم نستطع أن نسيطر على الأخطار فما هي القدرات المحتملة للإنسان في تحمل نتائج هذه الأخطار؟</p>

الضبط هو: القرار أو التوصية أو الحل لوقف الظاهرة أو احتواءها أو القضاء عليها، وذلك بإعادة عناصر الظاهرة إلى حالة التوازن التي كانت قائمة عليها قبل نشوء المشكلة. والضبط هو محصلة ونتيجة أساسية لتفسير الظاهرة والتنبؤ بها.



## أهداف أدوات الضبط



## كيف يتم اختيار أدوات الضبط المناسبة في التعامل مع المشكلة؟ بمعنى آخر إلى أي حل يجب أن يلجأ البرلمان إليه لحل المشكلة محل الدراسة؟

- من الأفضل أن يبدأ البرلمان بتصحيح الوضع أولاً، ومن ثم الحد من الآثار المستقبلية.
- قد يتبنى البرلمان مقترحاً واحداً يهدف إلى تحقيق هدف في الضبط معاً (تصحيح الوضع + الحد من الآثار غير المرغوب فيها).
- أو قد يركز البرلمان فقط على تبني غرض واحد من أدوات الضبط.
- وعادة ما يرتبط إعادة التصحيح بمواجهة الأخطار المتحققة فعلاً (السياسات الجزئية)، في حين يرتبط الحد من الآثار غير المرغوب فيها (السياسات الكلية) بحالة مستقبلية يحتمل أن يصل إليها المجتمع في حالة استمرار الظاهرة.
- في بعض الظواهر قد يؤدي إعادة التصحيح إلى آثار وأخطار مستقبلية، وبالتالي لابد من اللجوء إلى السياسات الكلية المتعلقة بالحد من الآثار غير المرغوب فيها. ومن الأمثلة على ذلك:
- علاج ظاهرة استنزاف خزانات المياه الجوفية بواسطة سياسة جزئية لإعادة تصحيح الوضع كإطلاق حملات توعية لترشيد استهلاك المياه، قد تؤدي هذه السياسة الجزئية إلى آثار مستقبلية خطيرة فيما يتعلق بتوفير إمدادات مياه صحية ونقية، فمن المحتمل ظهور عناصر أخرى ستزيد من المشكلة الحالية كالنمو السكاني مما يضغط على مستويات الطلب على المياه، وبالتالي فإنه من الأنسب في هذا الوضع السابق اللجوء إلى السياسات الكلية.

## الجدول الغائي

يُكتب أسم الموضوع أو المشكلة محل الدراسة (المتغير المستقل)

المشكلة (العناصر التابعة)	التفسير	التنبؤ	الضبط
<p>- عنصر تابع (1) يتم: تفسيره، التنبؤ به، ومن ثم ضبطه.</p> <p>- عنصر تابع (2) يتم: تفسيره، التنبؤ به، ومن ثم ضبطه.</p> <p>- ويتم تكرار ذات الطريقة في التعامل مع جميع العناصر التابعة للمشكلة.</p>	<p>• - يحدد التفسير ماهية المشكلة في إطار:</p> <p>1. علاقة المتغيرات التابعة (عناصر أو محاور الدراسة) مع المتغير المستقل (موضوع الدراسة)</p> <p>2. العلاقة بين المتغيرات التابعة بعضها البعض.</p> <p>- إذا التفسير يحتوي على جزأين هما:</p> <p><b>أولاً: العلاقة بين العنصر التابع والعنصر المستقل من خلال:</b></p> <p>1. التعريف بالعنصر التابع.</p> <p>2. التعرف على طبيعة الدور الذي يؤديه العنصر التابع في إطار علاقته بالعنصر المستقل وخصائص هذا الدور.</p> <p>3. طبيعة العنصر التابع وأهميته وألويته بالنسبة للعنصر المستقل - أي مدى أهمية العنصر التابع لنجاح أو فشل العنصر المستقل -</p> <p>4. مشكلات العنصر التابع في إطار علاقته بالعنصر المستقل.</p> <p>• ويمكن طرح العديد من الأسئلة التي تعين على تحديد العلاقة بين العناصر مثل:</p> <p>1. كيف يؤثر غياب العنصر التابع (1) على العنصر المستقل؟</p> <p>2. ما هي نوع العلاقة بين العنصر التابع (1) وبين العنصر المستقل؟</p> <p>3. ما أثر العنصر التابع (1) على العنصر المستقل؟ مع ذكر سبب التأثير.</p> <p>4. ما هو الالتزام الذي يقع على العنصر المستقل في إطار علاقته بالعنصر التابع؟ وقد يكون الالتزام: قرار، أو موارد مالية، أو التزام بتحقيق نسب محددة تجاه هذا العنصر.</p> <p>ويمكن التوصل إلى هذه الالتزامات بالرجوع إلى الخطط الاستراتيجية للوزارات المعنية، وكذلك إلى الاختصاصات المنوطة بها.</p>	<p>في مرحلة التفسير يتم الإفصاح فقط عن وجود العلاقة، ولكن حدود هذه العلاقة وتركيبها، وتفاصيل هذه العلاقة تتضح في التنبؤ.</p> <p>- يجب مراعاة التدريجية في كتابة الآثار بالاعتماد على فكرة توالد الخطر وذلك بالانتقال من الأثر الأقل خطورة إلى الأثر الأكثر خطورة، كالتالي:</p> <p><b>1. طبيعة الخطر:</b> هي أول أثر خطر يتوصل إليه الباحث بعد كتابته تفسير المشكلة</p> <p><b>2. حد الخطر:</b> يمثل درجات الخطر المتزايدة ومدى قبول المجتمع بها. ويمكن للباحث قياس حد الخطر من خلال</p>	<p>- يمثل الضبط التوصية أو المقترح أو الحل، ويتخذ مسارين:</p> <p>- إعادة تصحيح (سياسات جزئية مؤقتة).</p> <p>- الحد من آثار غير مرغوب فيها (سياسات كلية مستدامة).</p> <p>- ليس كل مشكلة لها خطر يمكن عمل أداة ضبط لها، فعادة ما يركز الضبط على العناصر التي تنخفض قدرة المجتمع على تحمل خطورة نتيجة لخطورة الآثار التي ترتبها.</p>

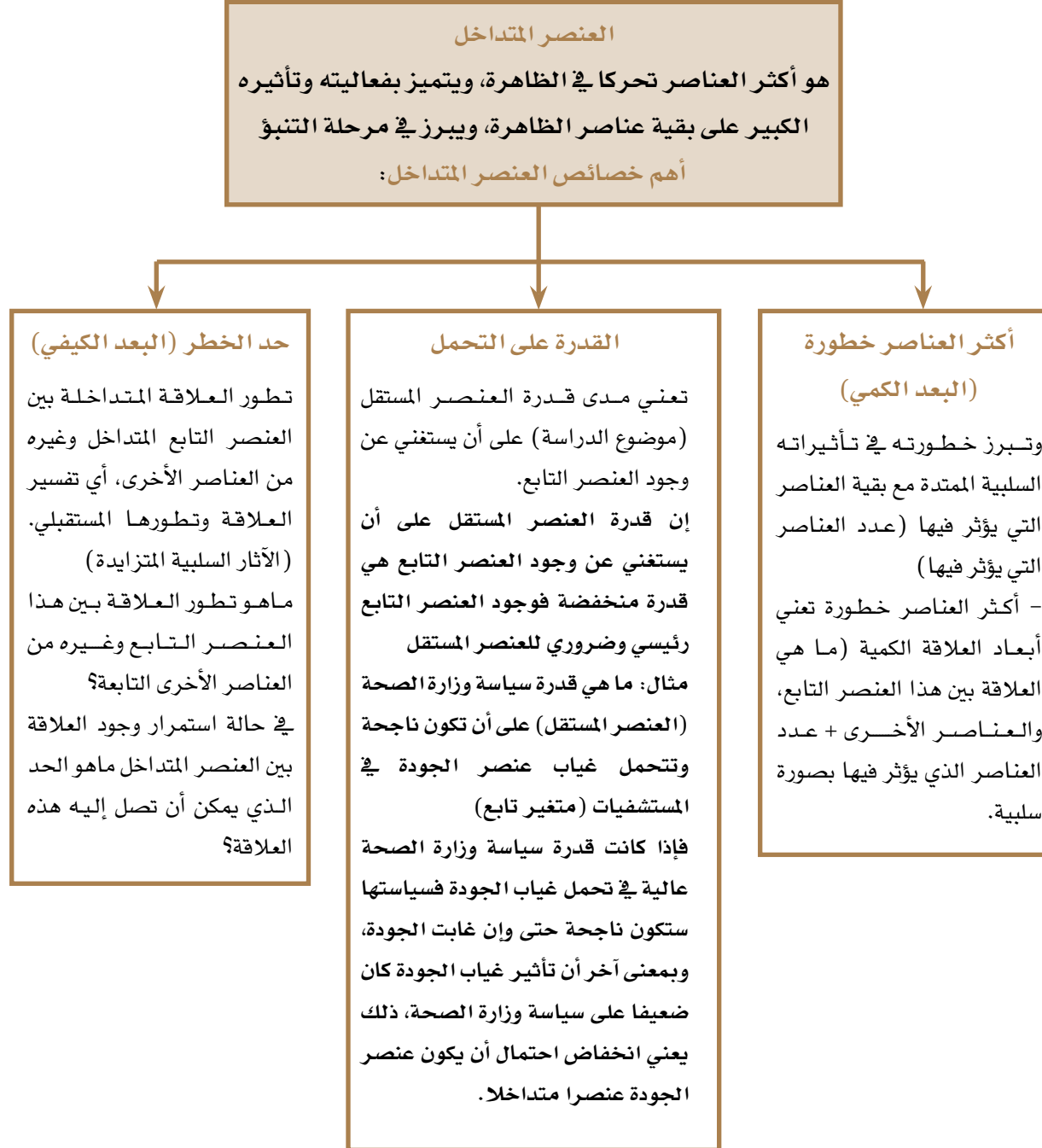
المشكلة (العناصر التابعة)	التفسير	التنبؤ	الضبط
	<p>وإذا ما اتضح للباحث وجود هذا الالتزام فإنه يتساءل ” ما هو الواقع الفعلي لطبيعة هذا الالتزام؟“ هل هناك تقصير من العنصر المستقل في التزاماته وواجباته تجاه العنصر التابع؟ (نسبة الفجوة بين الواقع الفعلي وبين الالتزام المخطط له).</p> <p>وفي حالة وجود الفجوة في تنفيذ العنصر المستقل للالتزام الملقى عليه تجاه العنصر التابع فإن على الباحث تحديد أسباب هذه الفجوة والتساؤل: هل تعود أسباب الفجوة لأسباب يمكن للعنصر المستقل التحكم بها؟ أم هي تعود إلى عوامل خارج نطاق العنصر المستقل؟</p> <p>مثال: ما هو الالتزام الذي يقع على هيئة الموارد البشرية (العنصر المستقل) في إطار التزامها بتوطين الوظائف الحكومية (العنصر التابع)؟ هل هي ملتزمة بنسبة محددة تبعا لاستراتيجيتها أو تبعا لقرارات حكومية؟ فإذا ما وجد الباحث أن هناك فجوة بين النسبة المقررة من التوطين وبين الواقع الفعلي هذا يدل على ابتعاد المتغير المستقل عن المتغير التابع، وبالتالي لا بد من البحث في أسباب هذا التباعد أي أسباب انخفاض نسبة التوطين عما هو مقرر فعليا.</p> <p><b>ثانيا: التعرف على أثر وخصائص العلاقة بين العنصر التابع محل الدراسة وبين غيره من العناصر التابعة الأخرى، وذلك من خلال:</b></p> <p>-دراسة طبيعة العلاقة ونوعها بين العنصر التابع والعناصر التابعة الأخرى (التركيز هنا ينصب على دراسة تأثير العنصر الذي يتم دراسته على بقية العناصر التابعة، كأن يكون العنصر (أ) هو محل الدراسة، وبالتالي نبحث عن علاقته مع بقية العناصر التابعة الأخرى مثل (ب) و(ج) وليس العكس.</p> <p>ففي مرحلة لاحقة ستكون هذه العناصر (ب) و(ج) هي محور التركيز والدراسة وبالتالي سيتم دراسة علاقة العنصر التابع (ب) مع العنصر التابع (أ) و(ج) وهكذا. فالعناصر التابعة تتبادل مجال التركيز في الدراسة.</p> <p>-على الباحث أن لا يستغرق كثيرا في دراسة العنصر التابع بالشكل الذي يؤدي إلى إغفال الموضوع أو الظاهرة التي يكتب فيها الباحث.</p> <p>-إذا كان موضوع الاستراتيجية إحدى العناصر التابعة التي يتم دراستها في موضوع</p>	<p>تتبع مسار التطور الكمي أو النوعي للظاهرة محل الدراسة، فالباحث يمكنه ملاحظة الزيادة في مستويات خطر المشكلة من خلال مراقبة التطور الزمني وإجراء مقارنة لهذا التطور ونسب الزيادة، في مقابل ردة فعل المجتمع تجاه كل مرحلة مرت فيها الظاهرة. وتشكل المعلومات الإحصائية والخبرة المجتمعية السابقة مصدرا يمكن للباحث من خلاله أن يحدد حد الخطر المتزايد، أو أي معلومات أخرى متوفرة لدى الباحث بشرط أن تكون ذات دلالة ارتباطية (رقمية، وقائع، حقائق) وعلى الباحث أن لا يفضل دراسة تأثير العوامل</p>	<p>-إرشادات للباحث عند اقتراح أدوات الضبط:</p> <p>1. لا تقترح حلول خيالية تعجز الحكومة عن تطبيقها لأنها قد تكون:</p> <p>أ. خارج نطاق الميزانية المقررة للدولة</p> <p>ب. أعلى من تقديرات الميزانية.</p> <p>ج. تتعارض مع السياسة العامة للدولة سواء الكلية أو الجزئية (سياسة وزارة أو هيئة).</p> <p>2. اقترح أدوات ضبط متزنة ضمن المعايير التالية:</p> <p>أ. معيار القدرة: تكون أداة الضبط قادرة على تصحيح مسار، أو تجنب آثار غير مرغوب فيها.</p>



المشكلة (العناصر التابعة)	التفسير	التنبؤ	الضبط
	<p>ما كسياسة إحدى الوزارات مثلاً، فإنه من الأفضل أن يتم إرجاء تفسير عنصر الاستراتيجية إلى آخر عنصر، حيث يكون الباحث قد فسر مشكلات الواقع التي تتضمنها الاستراتيجية وذلك عند دراسته للعناصر التابعة الأخرى والتي قد تكون إحدى عناصر الأهداف التي تتضمنها الاستراتيجية.</p> <p>-وتعد علاقة الاستراتيجية (عنصر تابع) بغيرها من العناصر التابعة أدق وأرقى أنواع العلاقات لأنها تعطي مؤشرات تدللية قياسية عن وجود أي فجوة بين ما تم إنجازه وما بين ما هو مخطط له في الاستراتيجية.</p>	<p>الغير مرتبطة بالظاهرة التي يدرسها ارتباطاً مباشراً، فقد تؤدي هذه العوامل الغير المباشرة إلى زيادة مستويات خطورة الظاهرة وبالتالي زيادة عدم القبول المجتمعي للظاهرة.</p> <p>ومن الأمثلة على حد الخطر: ما هو مستوى ارتفاع أسعار السلع الذي يمكن لفئات الدخل المتوسط أن تتحمله؟ هل ارتفاع الأسعار بمقدار 20 درهماً لكل شهر يعد مستوى مقبول للفئة المتوسطة التي يبلغ دخلها 7000 درهم شهرياً؟ أم أن الارتفاع بمقدار 15 درهماً يعد حداً مقبولاً لهذه الفئة؟</p>	<p>ب. معيار المرونة: المقترح على استعداد لمواجهة أي مشكلات طارئة غير مخطط لها والتي تمثل تطورات لمشكلات اجتماعية قائمة.</p> <p>ت. أن تهدف أدوات الضبط إلى إرضاء أكبر قدر من أفراد المجتمع: فالحل البرلماني هو حل (تمثيلي يجب أن يمثل جميع الفئات وبما يحقق التوازن)</p> <p>3. الضبط ليس عملية ميكانيكية، ولكنها عملية تمر بالعديد من المراحل والإجراءات الحكومية، لأن الحل سيرتب التزامات على الحكومة كالتزامات المالية أو التشريعية (إصدار قانون أو قرار).</p>

الضبط	التنبؤ	التفسير	المشكلة (العناصر التابعة)
<p>أن يمثل جميع الفئات وبما يحقق التوازن) 3. الضبط ليس عملية ميكانيكية، ولكنها عملية تمر بالعديد من المراحل والإجراءات الحكومية، لأن الحل سيرتب التزامات على الحكومة كالتزامات المالية أو التشريعية (إصدار قانون أو قرار).</p>	<p><b>3. قابلية المجتمع على تحمل الأخطار:</b> والذي يعني مدى قدرة المجتمع على تحمل هذا الخطر، ومدى التضحيات التي يمكن أن يقدمها المجتمع في سبيل تحمله لهذا الخطر، ومدى تأثير هذا الخطر على استقرار الأوضاع المعيشية للأفراد، وبشكل عام فإن المجتمعات تتفاوت في قابليتها لتحمل الخطر ملاحظة: - ليس بالضرورة أن يكون لكل مشكلة خطر. - يتضح العنصر المتداخل أو العناصر المتداخلة في مرحلة التنبؤ.</p>		

## الخطوة الثانية: تحديد العناصر المتداخلة، والعناصر الأقل حركة في الظاهرة



ماهي الفائدة التي سيجنيها الباحث من تحديد العناصر المتداخلة، والعناصر الأقل حركة؟

بناء تراكمية صحيحة لحل المشكلات الاجتماعية التي يناقشها البرلمان  
فمعرفة الباحث للعناصر المتداخلة والأقل حركة ستسمح له بتشخيص سليم للظاهرة محل الدراسة، ولن يلجأ الباحث عند كتابته في نفس الظاهرة مستقبلاً إلى تكرار بحثه عن ذات العناصر المتداخلة التي أفصحت عنها دراسته السابقة.

تحديد المحاور أو العناصر الأساسية للموضوع أو الظاهرة محل الدراسة.  
فالعناصر المتداخلة تشير إلى العناصر الرئيسية للظاهرة، مما يسهل على الباحث التعرف على العناصر الفرعية والتي تمثل العناصر الأقل حركة، وبالتالي تمكين الباحث من دمج العناصر الرئيسية التي تتداخل معها.  
وذلك بدوره يؤدي إلى تقليل أدوات الضبط ( تقليل عدد التوصيات أو المقترحات ) والتي ستوجه نحو الاهتمام بالعناصر الأكثر حركة لمعالجة جوهر المشكلة.

### الخطوة الثالثة : إعداد جدول الضبط

المخرج النهائي للضبط (الحد الحدي)	العلاقة بين أدوات الضبط وبعضها	العناصر المتعلقة بها	أدوات الضبط
إعادة صياغة التوصيات بحيث تعبر عن جملة واحدة.	<p>- هناك 3 أنواع من العلاقات بين أدوات الضبط:</p> <p>1. أدوات ضبط متداخلة، لأنها موجهة نحو عناصر متداخلة في الأساس.</p> <p>2. الحل المشترك: العناصر التابعة التي لا يجمع بينها علاقة العنصر المتداخل كما هو في الحالة الأولى، وإنما يجمع بين هذه العناصر فكرة التوصية المشتركة، فهذه العناصر تتقاسم ذات فكرة التوصية وإن بدت صياغة التوصيات مختلفة، ولكنها متفقة في جوهر الفكرة التي تدور حولها التوصية.</p> <p>3. أدوات ضبط سيتم استبعادها: وهي التي لا تنتمي إلى أي من الحالتين السابقتين، أي تلك التوصيات التي لا يربط بينها أي رابط مشترك وإنما هي توصيات محتفظة باستقلاليتها. ويرجع استبعاد هذه التوصيات إلى هناك توصيات أخرى من النوعين السابقين ستجيبها، كما أنها قد تكون توصيات دقيقة جدا، تمثل قيادا على الجهات التنفيذية، ولا تتسم بالمرونة وبالتالي لا بد من إتاحة الفرصة للاحتفاظ بالتوصيات الأكثر مرونة.</p>	<p>يتم إدراج جميع العناصر التابعة التي تم دراستها، وتخصيص كل عنصر بما يناسبه من أدوات الضبط التي اتضحت في الجدول رقم (1) الجدول الغائي.</p>	<p>يتم إدراج الحلول والمقترحات التي تم التوصل إليها من الجدول رقم (1) الجدول الغائي، على أن تدرج هذه المقترحات مع العنصر التابع الذي يناسبها.</p>

## ورقة خلاصة النتائج

أولاً: المقدمة: ..... (2-3 صفحات) تلخص كل من:

1. الجدول الغائي (التفسير، التنبؤ، الضبط) وعناصره الأساسية.

2. جدول الضبط وعناصره الرئيسية.

3. أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجدول الغائي وجدول الضبط.

ثانياً : العناصر المتداخلة: يتم دراسة كل العناصر المتداخلة من حيث:

1. علاقة العنصر المتداخلة (التابعة) مع المتغير المستقل، بحيث يتم الإجابة عن السؤال التالي:

• ما هو أثر حركة العنصر المتداخل الأول (أ) على العنصر المستقل (الموضوع محل الدراسة)؟ ويتم استخدام

أسلوب التبنيدي في توضيح نتائج هذه الحركة، مثل: يبرز هذا الأثر في التالي:

..... أ.

..... ب.

..... ت.

• ما هو أثر حركة العنصر المتداخل الثاني (ب) على العنصر المستقل (الموضوع محل الدراسة)؟ ويتم استخدام أسلوب التبنيدي في توضيح نتائج هذه الحركة. ويتم تكرار نفس الطريقة مع العناصر المتداخلة الأخرى.

2. حركة العناصر المتداخلة مع غيرها من العناصر التابعة الأخرى، بحيث يتم الإجابة عن

السؤال التالي:

• ما هو أثر حركة العنصر المتداخل الأول (أ) مع العنصر التابع (ب)؟ ويتم تبادل موقعي (أ) و(ب)

في الدراسة، ويتم استخدام أسلوب التبنيدي في توضيح نتائج هذه الحركة، مثل: يبرز هذا الأثر في التالي:

..... أ.

..... ب.

ثالثاً: المقترحات تمثل: الحل المشترك للعناصر المتداخلة من جدول الضبط.

## 5. تحليل المضمون للأهداف الاستراتيجية

### أ. جدول تحديد الأولويات الاجتماعية

يهدف جدول تحديد الأولويات الاجتماعية أساساً إلى التأكد من أن الأولويات الاجتماعية تتوافق مع أولويات الميزانية، وأن الميزانية عبرت عن هذه الاحتياجات، كما تهدف بهذا الجدول إلى:

- إبراز الجوانب الاجتماعية للميزانية، باعتبار أن البرلمان وهو بصدد مناقشته للميزانية ومن منطلق فكرة التمثيل، فإنه يركز على البعد الاجتماعي أو نقل أولويات المواطنين واهتماماتهم إلى بنود الميزانية.
- رصد الأولويات الاجتماعية من خلال توصيات البرلمان ورؤيته في تعديل القوانين ومناقشاته للموضوعات العامة على مدار العام الماضي.
- يمكن للعضو أن يشكل ملاحظات نهائية من هذا الجدول في إطار المقارنة بين أولويات الميزانية والأولويات الاجتماعية، وما يتفرع من ذلك من أربعة احتمالات، وهي:
  - توافق الأولويات الاجتماعية مع أولويات الميزانية الحكومية.
  - اختلاف الأولويات الاجتماعية مع أولويات الميزانية الحكومية.
  - الحفاظ على نفس المستهدفات الرقمية في السنوات السابقة للميزانية دون مراعاة للتطورات الاجتماعية.
  - ظهور أولويات اجتماعية جديدة لم تراعيها أولويات الميزانية.

## جدول الأولويات والاحتياجات الاجتماعية

ملاحظات نهائية	الاختلاف بين الأولويات والاحتياجات الاجتماعية وأولويات الميزانية	المستهدف الرقمي	الأولويات والاحتياجات الاجتماعية المتلائمة مع أولويات الميزانية	المستهدف الرقمي	أولويات الميزانية في ضوء الأهداف والخطط التشغيلية	الهدف الاستراتيجي
<p>- تتمثل الملاحظات النهائية في:</p> <p>1. تخصيص اعتمادات مالية لأولويات اجتماعية لم يتم التعبير عنها في ميزانية الوزارة.</p> <p>2. تخصيص اعتمادات مالية لأولويات اجتماعية ظهرت في الميزانية والخطط التشغيلية للوزارة، ولكن لم يتم اعتماد أي مبالغ مالية لها.</p>	<p>- يقوم الباحث برصد واستخلاص أوجه الاختلاف بين الأولويات والاحتياجات الاجتماعية والتي عبر عنها أعضاء البرلمان، وبين تلك الأولويات والاحتياجات التي ركزت عليها الحكومة وبرزت في ميزانية الوزارة .</p> <p>- وستبرز نتائج تلك المقارنة في 4 حالات هي:</p> <p>1 . الاختلافات بين الأولويات الاجتماعية وأولويات الميزانية.</p> <p>2 . التشابه بين الأولويات الاجتماعية وأولويات الميزانية.</p> <p>3 . أولويات اجتماعية تم ترجمتها إلى أولويات في الميزانية ولكن لم يخصص لها أي مبالغ مالية.</p> <p>4 . أولويات اجتماعية تتلاءم مع أولويات الميزانية ولكن تم تخصيص اعتمادات مالية منخفضة لها.</p>	<p>- يرصد الباحث المبالغ المالية التي اقترح الأعضاء تخصيصها للأولويات والاحتياجات الاجتماعية التي عبروا عنها .</p> <p>- أحيانا قد لا يجد الباحث أي مبالغ مالية اقترحها الأعضاء، بالتالي فإن الباحث لا يستكمل تعبئة هذا العمود .</p>	<p>1- يقوم الباحث بالرجوع إلى مضابط الجلسات لعام 2009م لاستخراج الأولويات الاجتماعية التي طالب بها الأعضاء .</p> <p>-ويمكن للباحث استخلاص هذه الأولويات والاحتياجات من خلال القوانين التي ناقشها البرلمان، أو الأسئلة التي تقدم بها الأعضاء، أو من خلال مناقشة الموضوعات والتوصيات .</p> <p>2. يرصد الباحث الأولويات الاجتماعية التي أخذت بها الحكومة استجابة لمطالب البرلمان الاجتماعية. وتتجسد استجابة الحكومة من خلال الأهداف الاستراتيجية أو الخطط التشغيلية المتوافقة مع الأولويات الاجتماعية.</p>	<p>تحديد ( التكلفة المالية) التي رصدتها الوزارة لتنفيذ كل خطة تشغيلية على حدة</p>	<p>ربط كل هدف استراتيجي بخطته التشغيلية</p>	<p>تحديد الأهداف الاستراتيجية للوزارة أو الهيئة أو المؤسسة لسنة محددة مثلا لعام 2010م</p>



## ب. جداول قياس الاستراتيجية

### الجدول رقم (1) الجدول التمهيدي

الهدف	التميز	التكلفة	النطاق
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم إدراج جميع أهداف الخطة الاستراتيجية المراد دراستها.</li> <li>• يتم اختبار كل هدف استراتيجي من حيث: التميز، التكلفة، النطاق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتفاوت الأهداف في درجة تميزها والتي ترتبط بمدى قدرة الهدف على نقل المجتمع إلى وضع أفضل، في إطار يتناسب مع البيئة الداخلية والخارجية.</li> <li>• على الباحث أن يقيس اتجاه الهدف هل هو مكرس لخدمة أهداف الداخل؟ أم أنه هدف طموح لتحقيق مستويات متقدمة تبعاً لما هو سائد في الدول المقارنة.</li> <li>• وتبعاً له يجب على الباحث أولاً الاهتمام بدراسة البيئة الداخلية للهدف ويقصد بها: نطاق وإطار المجتمع الوطني أو المحلي الذي يطبق به الهدف، بحيث يدرس الباحث المشكلات الحالية التي سيعالجها الهدف، وكذلك المشكلات المتوقعة خلال الفترة الزمنية المقبلة والتي تغطيها الخطة الاستراتيجية، وذلك يتطلب من الباحث النظر إلى نتائج المشكلات تبعاً لفترة زمنية محددة والتي يغطيها الهدف الاستراتيجي، وذلك بالاستناد إلى المؤشرات والمتغيرات المرتبطة بالمشكلة.</li> <li>- عند دراسة مدى تلاءم وتوافق الهدف مع الوضع الداخلي في الدولة، يجب الأخذ بالاعتبار: <ul style="list-style-type: none"> <li>- المشاكل الداخلية التي سيعالجها الهدف، من حيث أولويتها وخطورتها، ومدى إلحاحها وتهديدها للمجتمع؟ فالباحث يتساءل عن مدى قدرة الهدف على معالجة مشكلات الواقع؟ أم أن الهدف تجاهل بعض المشاكل الملحة والتي كان من الجدير بالوزارة حلها في المرحلة الأولى ومن ثم الانتقال إلى صياغة الهدف بالطريقة الحالية؟</li> <li>- على الباحث أن يتساءل هل الهدف قريب من الواقع؟ أم هو بعيد ويطمح إلى تحقيق أهداف بعيدة جداً؟ فوضع أهداف بعيدة على حساب تجاهل مشاكل الداخل سيؤدي إلى عرقلة تنفيذ الوزارة لذلك الهدف لأن البيئة في الداخل لن تساند تنفيذ هذا الهدف.</li> <li>- لا بد أن تحدد المشاكل الداخلية والمطالب الاجتماعية ذات الأولوية والملحة، والتي تتصل بموضوع الهدف، ومن ثم نبدأ بالحكم على مدى توافق الهدف مع الداخل، وهل الهدف سيعالج تلك المشاكل والمطالب وسيتعامل معها؟ أم أنه ابتعد عنها؟</li> <li>- كما يتساءل الباحث هل من المفيد الوصول إلى معايير عالمية في هذه المرحلة من تطور المجتمع؟ أم أن الأفضل التركيز على معالجة مشاكل الداخل أولاً؟</li> <li>- إذ كان الهدف سينشئ خدمة جديدة، يتساءل الباحث: هل مشكلات وواقع الداخل تستدعي في هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع إنشاء خدمات جديدة؟ أم تطوير الخدمات المقدمة حالياً؟ أم تقديم خدمات متميزة؟ لأن إنشاء الخدمات هي مرحلة أخيرة بعد تقديم الخدمات، وتطويرها والوصول بها إلى التميز.</li> </ul> </li> <li>• أما الجانب الآخر الذي يجب أن ينظر إليه الباحث عند دراسة تميز الهدف هو الجانب الخارجي أي البيئة الخارجية للهدف ونعني بها المستوى الإقليمي أو العالمي للدولة محل الدراسة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يرصد الباحث التكلفة المادية لتنفيذ كل الهدف، ولتحددها فإنه يرجع إلى الميزانية، لمعرفة التكلفة الإجمالية لتنفيذ الهدف.</li> <li>• بعض الأهداف لها تكلفة اجتماعية مثل: مراعاة الهدف لمستويات النمو والدخل في المجتمع، والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة،</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يقصد بالنطاق: مدى انسجام وتناسب الهدف مع اختصاصات الوزارة.</li> <li>• يمكن للباحث أن يستعين بقانون إنشاء الوزارات لتتعرف على اختصاصاتها.</li> <li>• تعد الأهداف التي تهتم بتحسين إجراءات العمل الداخلية وإجراءات التوظيف وتحقيق المؤسسة في الوزارات هي أهداف تدخل ضمن اختصاصات الوزارة.</li> </ul>

الهدف	التمييز	التكلفة	النطاق
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● والتي يطبق فيها الهدف، فعلى الباحث أن يدرس الوضع القائم والسياسات المقارنة في الدول المجاورة أو الدول المتقدمة والتي يمكن القياس عليها.</li> <li>● عند دراسة الباحث للأوضاع الإقليمية أو الدولية يجب أن يتساءل هل هناك مشاكل ذات أولوية يجب حلها أولاً في الداخل قبل الانتقال إلى أفضل الممارسات في التجارب المقارنة؟ هل دول العالم الأخرى تسعى إلى تطوير تلك المجالات بطرق معينة؟ وما هو مدى تطورها الحالي وإلى أين وصلت هذه الدول؟</li> <li>● بعد أن ينتهي الباحث من دراسة الوضع الخارجي والداخلي للهدف، سيكون أمام واحد من هذه الحالات الثلاث التي تصف الهدف في إطار بيئته الداخلية والخارجية: <ol style="list-style-type: none"> <li>1. توافق الداخل مع الخارج (الاختلافات بسيطة بينهما).</li> <li>2. تصادم الداخل مع الخارج (هدف غير مثالي).</li> <li>3. تعادل الداخل مع الخارج (هدف مثالي فالبيئة الداخلية مساوية تماماً للبيئة الخارجية).</li> </ol> </li> </ul> <p>- وعند انتهاء الباحث من المقارنة فإنه سيختار إحدى الحالات السابقة والتي توصف الهدف.</p> <p>- وعلى الباحث أن يكون حذراً في اختيار العبارات التي تحكم على مدى تميز الهدف، فلا يكتب مثلاً بأن "الهدف متصادم مع الخارج"، وإنما يستبدلها بعبارة "الهدف غير متوافق مع الخارج".</p> <p>- بالإضافة إلى ذلك فعلى الباحث أن لا يكتب بأن "بأن الهدف غير متميز" لأن استخدام مثل هذه العبارات قد تشكل إحراجاً للحكومة في حالة استخدام الأعضاء لتلك العبارات عند مناقشتهم لتميز الأهداف مع ممثلي الحكومة.</p> <p>- وتبعاً له فإن على الباحث أن يكتب التالي:</p> <p>- بعد دراستنا للهدف توصلنا إلى أنه: مثلاً "متوافق مع الوضع الداخلي للدولة، وكذلك مع الاتجاهات الدولية، وذلك للاعتبارات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. الوضع في الداخل: يتوافق الهدف مع الوضع الداخلي لأنه ..... (عبر عن الوضع السائد في داخل الدولة والذي جاء الهدف متوافق معه).</li> <li>2. الوضع في الخارج: يتوافق الهدف مع الاتجاهات الدولية لأنه ..... (ارصد أبرز التجارب والسياسات الإقليمية أو الدولية المرتبطة بالهدف).</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وكذلك المستوى التعليمي للفئات المجتمع.</li> </ul>	

## مثال على تطبيق الجدول التمهيدي

### الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة

الهدف الاستراتيجي	التميز	التكلفة	النطاق
بناء وتطوير القدرات الفنية والإدارية	<ul style="list-style-type: none"> <li>يسعى الهدف إلى تطوير أداء العاملين في الوزارة وذلك من خلال 9 خطط تشغيلية، وبعد دراستنا للهدف اتضح لنا بأنه غير متوافق مع الوضع الداخلي للدولة ومع الاتجاهات والتجارب الدولية، وذلك بناء على الاعتبارات التالية: <b>أ.الوضع في الداخل:</b></li> <li>ركز الهدف على تطوير قدرات العاملين الفنية والإدارية وهذه مرحلة لاحقة، فالمرحلة الأولى تستلزم إيجاد وتوفير الكوادر الوطنية، هذا يعني أن الهدف تجاهل معالجة مشكلة ملحة في الداخل وهي انخفاض نسبة المواطنين. وبالتالي كان لابد للهدف أن يتضمن خطط تشغيلية لاستقطاب المواطنين في إلى الكادر.</li> <li>فإحصائيات الوزارة لعام 2008م لا تشير إلى أن الأطباء المواطنين يشكلون 22.3% من إجمالي الأطباء العاملين في وزارة الصحة، في حين تبلغ نسبة المواطنين الفنيين 28%، وتخفض نسبتهم في التمريض لتصل إلى 8.4%.</li> <li>تركز الخطة على التدريب والتأهيل المعتمد على الدورات التدريبية والملتقيات العلمية في حين تغيب البرامج طويلة الأمد والتي تهدف إلى التخصصية في أداء المهن الطبية، في حين خصصت هيئة دبي الصحية "برنامج دبي التدريبي" الموجه لإعداد المتدرب بعد تخرجه من كلية الطب ليصبح متخصصاً في فرع من أفرع الطب المختلفة.</li> <li><b>ب.الوضع في الخارج:</b></li> <li>في السعودية تقدم كل من مدينة الملك فهد الطبية والمعاهد الصحية الأهلية، والأكاديمية الدولية للعلوم الصحية برامج ودبلومات متخصصة في المجالات الطبية والفنية والإدارية المتصلة بالقطاع الصحي، والتي تستمر أكثر من عام. كما تقدم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية برامج دراسية عليا لفرض التأهيل العالي في المجالات الصحية المختلفة.</li> </ul>	12.570.000	يقع الهدف ضمن اختصاص وزارة الصحة، فالوزارة هي المعنية أساساً بتطوير وبناء القدرات الفنية والإدارية للفئات العاملة لديها على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم .

جدول رقم (2) قياس الأداء للخطط التشغيلية

ملاحظات	النتائج المتحققة	قابلية الخطط التشغيلية للقياس (هل يمكن قياسها ؟)	محددات الاستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> <li>الملاحظات هي الخلاصة المركزة من النتائج الأساسية التي تم التوصل إليها.</li> <li>مثال على الملاحظات: - تتسم الخطة بالواقعية لأنها.....</li> <li>أكتب تبريرا مختصرا - ، في حين أنها ليست قابلة للتنفيذ لعدم توفر العناصر التالية فيها.....</li> <li>- أكتب تبريرا مختصرا-</li> <li>يمكن للباحث كذلك أن يضيف فكرة جديدة لم يسبق له أن أوضحها وتناولها في الأعمدة الثلاثة السابقة، ومثال ذلك (على الرغم من واقعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-تعبّر النتائج المتحققة عن النتائج الأكثر بعداً، ويمكن للباحث أن يستخرجها من: -العمود الثاني من الجدول (خانة يمكن قياسها) وذلك بالرجوع إلى معيار ارتباط الخطة التشغيلية بالهدف. فعند قياس الباحث مدى ارتباط الخطة بالهدف يكون قد كشف عن درجة الارتباط وأظهر نتائج محدودة، في حين أنه في عمود (النتائج المتحققة) فإنه يبحث عن النتائج الأكثر بعدا المترتبة على هذا الارتباط.</li> <li>- كما يمكن للباحث الرجوع إلى معيار الواقعية والذي سبق أن تم قياسه واختباره في العمود الثاني من الجدول، وذلك في البحث عن النتائج الأكثر بعدا والتي ستعود على المنتفعين من تطبيق الخطة.</li> <li>-إذا فالنتائج المتحققة نشق من نتائج الواقعية والارتباط بالهدف، ولكنها أكثر عمومية وذات بعد أوسع منهما. فبعد أن ينتهي الباحث من اختبار توفر هاذين المعيارين -الارتباط والواقعية- في الخطة، ستوفر لديه نتائج ذات بعد وأثر محدودين، لأن تركيز الباحث يكون موجه في البحث عن فكرة الارتباط أو الواقعية بحد ذاتها، أما في عمود (النتائج المتحققة) فإن تركيز الباحث يكون منصبا على النتائج الأكثر بعدا، فالجدول يقوم على فكرة اختبار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم اختبار مدى إمكانية قياس كل خطة تشغيلية مرتبطة بهدف استراتيجي.</li> <li>• هناك أربعة معايير لاختبار مدى قابلية الخطة للقياس وهي: <ol style="list-style-type: none"> <li>1. الواقعية: تعني نفعية الهدف لحل مشاكل الفئة الموجهة إليها الخطة التشغيلية (النتائج المباشرة لتنفيذ وتطبيق الخطة التشغيلية).</li> <li>أ. تعني الواقعية كذلك: هل فكرة الخطة التشغيلية لها مبرر واحتياج فعلي على أرض الواقع؟</li> <li>ب. كما تعني الواقعية أيضا: مدى انجذاب الخطة لحل مشاكل الداخل، ويمكن أن تكون الخطة واقعية حتى لو ابتعدت وخالفت التوجهات والممارسات الدولية.</li> <li>2. القابلية للتنفيذ: وذلك من خلال مدى توفر العنصرين التاليين في الخطة التشغيلية: <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- التحديد: الخطة غير معقدة، وعناصرها محددة، وخطواتها متكاملة</li> <li>ب- الوضوح: وضوح الجهات المنفذة، وضوح الأدوار، وضوح المستفيدين من تنفيذ الخطة.</li> <li>3. الامكانيات: وهناك نوعين من الإمكانيات يتم قياس مدى توفرهما في الخطة التشغيلية وهما: <ul style="list-style-type: none"> <li>أ. امكانيات مادية: وتبرز من خلال المبالغ المالية المرصودة لكل خطة تشغيلية من خلال ميزانية الوزارة.</li> <li>ب. امكانيات اجتماعية: مثل توفير الكوادر البشرية المتخصصة في مجال وظيفي.</li> </ul> </li> <li>4. الارتباط بالهدف: يقصد به مدى ارتباط الخطة التشغيلية بالهدف الذي اندرجت تلك الخطة التشغيلية في إطاره.</li> </ul></li></ol> </li> </ul> <p>-يعبر الارتباط بالهدف عن النتائج المتخصصة واللييقة بتنفيذ الهدف. يتم استخراج الارتباط بالهدف من خلال متغيرين هما:</p> <p>أ. متغير الأثر: ما هو أثر تنفيذ الخطة التشغيلية على الهدف (ما هو أثر تنفيذ الخطة التشغيلية ” إنشاء المستشفيات ” على هدف ”تحسين مستوى</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-يتم إدراج جميع الأهداف الاستراتيجية، وما يرتبط بها من خطط تشغيلية.</li> <li>- يقصد بالخطة التشغيلية: إطار عمل يتضمن مجموعة من الإجراءات المطلوب تنفيذها، من قبل كل وزارة أو جهة حكومية في نطاق الأهداف العامة خلال مدة زمنية محددة.</li> <li>كما تعرف بأنها الإطار العلمي الذي يترجم الأهداف إلى سياسة ووسائل واضحة لتحقيق هذه الأهداف خلال فترة مقبلة.</li> </ul>

ملاحظات	النتائج المتحققة	قابلية الخطط التشغيلية للقياس (هل يمكن قياسها ؟)	محددات الاستراتيجية
<p>الرجم من واقعية الخطة ولكن هناك مشاكل كثيرة ستواجه تنفيذها وهي.....)</p>	<p>• بعدا، فالجدول يقوم على فكرة اختبار النتائج، وتمكين الباحث من تعديل نتائجه في أي مرحلة إذا ما أثبتت مرحلة ما عدم صحة نتائج المرحلة السابقة، وهذه إحدى ميزات العمل في منهجية تحليل المضمون للأهداف الاستراتيجية، والتي تنطلق من التحليل البسيط ومن ثم الانتقال إلى نتائج أكثر بعدا والتي تبلغ أقصى مدى وبعد لها في الجدول الأخير "جدول تقييم الخطط التشغيلية"، وبذلك تتيح هذه المنهجية الفرصة أمام الباحث لاختبار والتدقيق في صحة النتائج التي يتوصل إليها في كل مرحلة.</p>	<p>الخطة التشغيلية "إنشاء المستشفيات" على هدف "تحسين مستوى الخدمات الصحية"؟</p> <p>ب. متغير العدم: افتراض عدم وجود الخطة التشغيلية، أي ماذا سيحدث من أثر في حالة التخلي عن تنفيذ هذه الخطة؟ مثال (في حالة عدم وجود المستشفيات كيف سيؤثر انعدامها وعدم وجودها على مستوى الخدمات الصحية؟).</p> <p>- هناك 3 أنواع من الارتباط بين الخطة التشغيلية والهدف وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- <b>ارتباط ضروري وقوي:</b> يعني بأن الارتباط بين الخطة والهدف عالي فهناك نتائج إيجابية عديدة مترتبة على تنفيذ الخطة، في حين أن عدم تنفيذ الخطة سيؤدي إلى نتائج سلبية، وتتراوح نسبة الارتباط القوي بين الخطة والهدف بين 60% - 100%.</li> <li>- <b>ارتباط متوسط:</b> تتساوى النتائج الإيجابية من تنفيذ الخطة مع النتائج المترتبة على عدم وجود هذه الخطة، وتتراوح نسبة الارتباط المتوسط بين الخطة والهدف بين 50% - 60%.</li> <li>- <b>ارتباط ضعيف:</b> من الأفضل عدم تنفيذ الخطة فالنتائج الإيجابية المترتبة من تنفيذ الخطة هي نتائج متواضعة، كما أن عدم تواجد تلك الخطة لا يؤثر بنسبة عالية على الهدف. وتتراوح نسبة الارتباط الضعيف بين الخطة والهدف بين 40% وأقل.</li> </ul>	

### جدول (3) قياس أهداف الاستراتيجية

البدائل المتاحة أمام الاستخدام المتاح للموارد	الاستخدام الأمثل للموارد	الاستخدام المتاح للموارد من الخطة التشغيلية	الأهداف
<p>يتم استخراجها من التهديدات</p>	<p>يرى فون: بأن الأهداف العامة عندما تجري وراءها في الاستراتيجيات الوطنية، واستراتيجيات العمل، فإن هذه الأهداف العامة قد تبدو خادعة في النتائج التي تفضي إليها، لأنه لم يتم تقدير وقياس الاستخدام الأفضل لموارد المجتمع، كما أنه لم يتم تقدير أفضل البدائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف.</p> <p>فمهمة البرلمان لا تقتصر على تصيد الخطأ في الهدف أو الاستراتيجية التي تشمله، أو إثبات صحة هذا الهدف، حيث أن ذلك لن يفيد البرلمان وأعضاءه إلا بالقدر الذي يعود فيه الهدف أو الاستراتيجية من جديد إلى الحكومة.</p> <p>ولكن إحدى مهام البرلمان هو تحديد الاحتياجات والأولويات للمجتمع، ونقل ذلك عمليا إلى الاستراتيجية، وهذا لن يتحقق للبرلمان إلا من خلال التأكيد على فكرة الاستخدام الأمثل والمتاح للموارد، حيث أنه بدون هذا الاستخدام الأمثل فإن الاستراتيجية وما يرتبط بها من أهداف وما ينتج عنها من خطط، إنما ستدور في حلقة مفرغة.</p> <p>- في عمود الاستخدام الأمثل فإن الباحث يبحث عن إجابة للسؤال التالي: هل ما وضعته الحكومة من خطط تشغيلية للأهداف يعتبر أفضل ما يمكن تحقيقه للهدف الاستراتيجي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فإنه يتم استخدام المعادلة التالية: الاستخدام الأمثل للموارد = عوامل القوة + التهديدات - عوامل الضعف</p> <p>- إن ناتج تلك المعادلة هو بيان رقمي يمثل نسبة الهدر في استخدام الموارد المالية، وتوضيح عوامل الفقد.</p> <p>- يتم قياس الاستخدام الأمثل لكل خطة تشغيلية على حدة، وعندما تكون إجمالي عوامل القوة التي تتسم بها الخطط التشغيلية المندرجة ضمن هدف ما، أكثر من عوامل الضعف، فإن ذلك يدل على أن هذا الهدف سيتم تحقيقه وتنفيذه بنسبة عالية.</p> <p>- قد يكون ناتج المعادلة سالبا مما يعطي مؤشر على وجود عوامل خطيرة متعددة تحيط بالهدف، وأن تنفيذه سيؤدي إلى تكاليف مالية وبشرية مهدرة .</p> <p>- قد يكون ناتج المعادلة إيجابيا مما يعطي مؤشر على إمكانية تنفيذ الخطة.</p> <p>- يتم الاستعانة بالجدول أدناه لقياس الاستخدام الأمثل للموارد.</p>	<p>يتم إدراج الخطط التشغيلية.</p>	<p>يتم إدراج جميع الأهداف الاستراتيجية.</p>

## جدول قياس الاستخدام الأمثل للموارد

التحديات المنافسة	عوامل القوة	عوامل الضعف	مطابقة الهدف مع الامكانيات
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التهديدات المنافسة هي: البدائل والمقترحات لتقوية عناصر القوة، أو الموارد التي يمكن أن تضاف إلى عناصر القوة</li> <li>● وتعني التهديدات المنافسة كذلك بدائل الخطط التشغيلية إذا ما استمرت عوامل الضعف، للحد من خطورة هذه العوامل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عوامل القوة هي: النتائج الإيجابية الأكثر بعدا والمترتبة على تنفيذ الخطة، ولتوضيح تلك النتائج فإنه يتم اللجوء إلى "دولاب تحليل المستقبل".</li> <li>● يمكن للباحث أن يدرج في عوامل القوة كذلك، ما خلص إليه من دلائل إيجابية عند اختباره لمدى قابلية الخطة للقياس، مثل: قابلية للخطة للتنفيذ، أو توفر الإمكانيات أو الارتباط بالهدف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عوامل الضعف هي: عوامل الخطورة من تنفيذ الخطة، أي النتائج السلبية الأكثر بعدا والمترتبة على عدم تنفيذ الخطة، ولتوضيح تلك النتائج فإنه يتم اللجوء إلى "دولاب تحليل المستقبل" والذي تقوم فكرته على جعل كل نتيجة سبباً لنتيجة أخرى.</li> <li>● يمكن للباحث أن يدرج في عوامل الضعف، ما خلص إليه من دلائل سلبية عند اختباره لمدى قابلية الخطة للقياس، مثل: عدم قابلية للخطة للتنفيذ، أو الارتباط الضعيف بين الهدف والخطة.</li> <li>- تقدير درجة الخطورة يرجع إلى مضمون الخطة، وتتنوع عوامل الضعف، وقد يكون تكرار الخطط التشغيلية في عدة أهداف إحدى عوامل الضعف، وكذلك المشكلات التي تعترض الوزارة ويمكن أن تبعدها عن تحقيق الخطة التشغيلية.</li> </ul>	<p>- نعني بالامكانيات الخطط التشغيلية. وفي هذا العمود يتم وضع الخطط التشغيلية.</p>

#### جدول رقم (4)

##### تقييم استخدامات الخطط التشغيلية

النتائج المتحققة من الأنشطة	النشاطات الواجب اتخاذها للتخفيف من المشكلة أو القضاء عليها؟	ماهية المشكلة الأساسية وأسبابها
<p>يهدف هذا العمود إلى التأكد من أن الأنشطة مناسبة وفعالة لحل المشكلة، وذلك من خلال التأكد من أن نسب التغير الحقيقية بين الوضع الحالي والمستهدف، فكل خطة تستهدف تطوير أو تغيير أو تحسين وضع حالي للانطلاق إلى وضع مستقبلي يُطمح الوصول إليه بعد تنفيذ الخطة، وأن الفرق بين الوضعين يمثل النجاح الحقيقي للخطة لأنه يمثل نسبة التغيير المحرزة.</p> <p>إن تحقيق الخطط التشغيلية لنتائج متوازنة مقارنة بالوضع الذي يُطمح بالوصول إليه وبين الوضع الحالي، لا يعني دائماً فشل الهدف، فالظروف البيئية المحيطة بتنفيذ الهدف كالإمكانات والموارد المالية والاجتماعية لم تسهم في الدفع ايجاباً لتنفيذ الهدف، كما أن الخطط التشغيلية لم تراعي أسباب المشكلة الحقيقية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تتنوع النشاطات المتوجب اتخاذها لمواجهة أسباب المشكلة كالنشاطات التحفيزية والنشاطات الموجهة.</li> <li>● وكلما كانت النشاطات جيدة ومبنية على الأسباب الرئيسية للمشكلة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة العوائد الإيجابية من تطبيق الخطط التشغيلية.</li> </ul>	<p>المشاكل التي تتناولها الخطط التشغيلية</p>



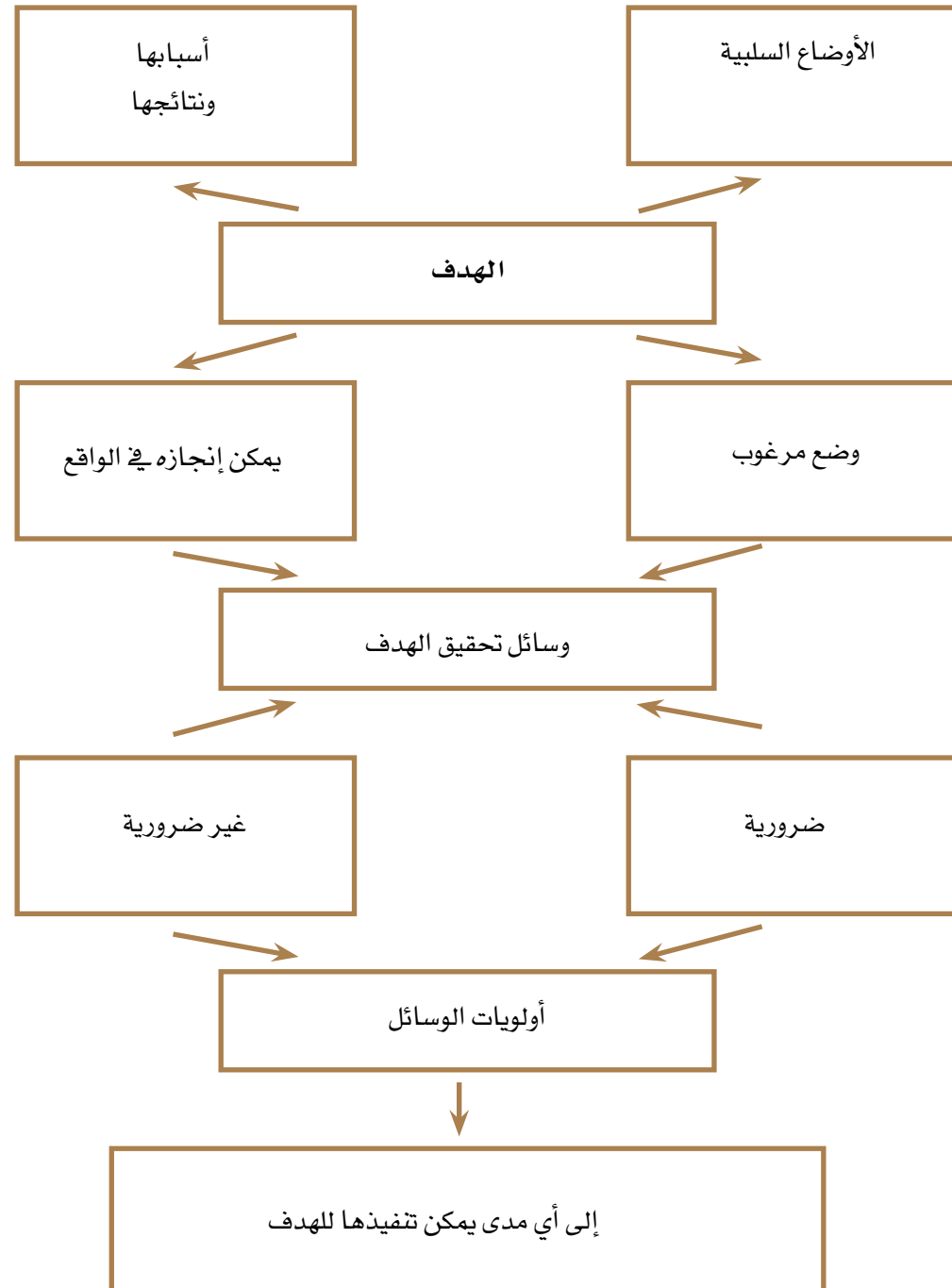
بعد الانتهاء من تعبئة الجداول الأربعة السابقة، فإن الباحث يعد الدراسة البرمائية للخط التشغيلية

#### عناصر الدراسة البرمائية للخطط التشغيلية

1. تحديد أهداف الخطط التشغيلية
2. تحديد المشاكل الرئيسية التي أوجدت هذه الأهداف
3. تحليل المشكلة الرئيسية:
  - أ. فحص الأسباب
  - ب. أثر ونتائج هذه الأسباب
4. تحديد الحلول المطروحة في الخطة التشغيلية
5. تحليل هذه الحلول من خلال
6. نتائج الدراسة.

عناصر الخطة	الوضع النهائي	الوضع الأولي	الفروقات بين الوضع النهائي والوضع الأولي

## شجرة تحليل الأهداف الاستراتيجية



## بحوث تحليل السياسات الحكومية

### السياسة الحكومية إطار منهجي

- يمكن تعريف مشكلة السياسة الحكومية بأنها موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع، مما يدفعهم لطلب العون، أو بتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه وتدخل البرلمانات في مشاكل السياسة الحكومية يعود إلى أن المعنيين في المؤسسات الحكومية غالباً ما يفشلون في اختيار الحلول المناسبة لمواجهة حالات عدم الرضا المتزايدة من المواطنين بسبب الإخفاق في معرفة الأسباب الحقيقية للمشكلة الحكومية. فالصيغة الدقيقة لمشاكل السياسات الحكومية هو فقط الذي يمكن أن يؤدي إلى حلول صحيحة. وكثيراً ما يحدث الخلط بين نتائج المشكلة وبين أسبابها لأن النتائج ما هي إلا الجانب المنظور من المشاكل. في حين أن الأسباب تمثل الجانب الخفي في هذا النوع من المشكلات.

إذن نحن أمام ثلاثة متغيرات كبرى في تحديد مشاكل السياسات الحكومية

أولها طبيعة المشكلة هل هي اقتصادية، أم هل هي إدارية هل هي اجتماعية هل هي صحية؟

ثانيها ما هي أسباب هذه المشكلة، وما الذي سبب هذه الأسباب.



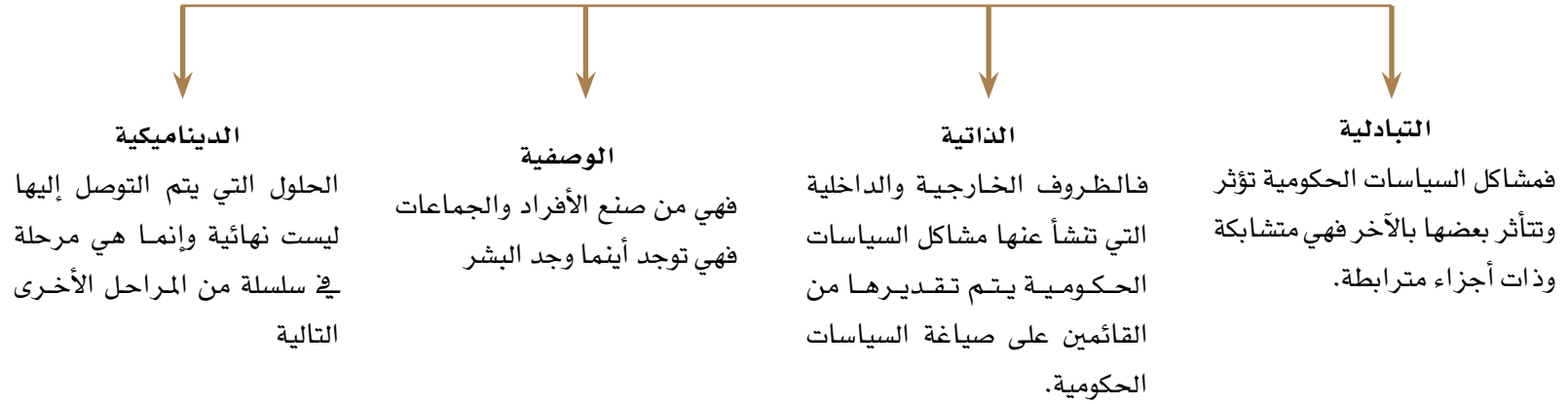
فالأسباب لا بد لها من مسببات، والمسببات هي تعبير عن مكامن خلل في حدوث المشكلة. فإذا أردنا أن نضع حلولاً صحيحة لمشاكل السياسات الحكومية فإنه لا بد من البحث عن الأسباب البعيدة وليست الأسباب القريبة.

الأسباب	المسببات	مكامن الخلل	النتيجة النهائية

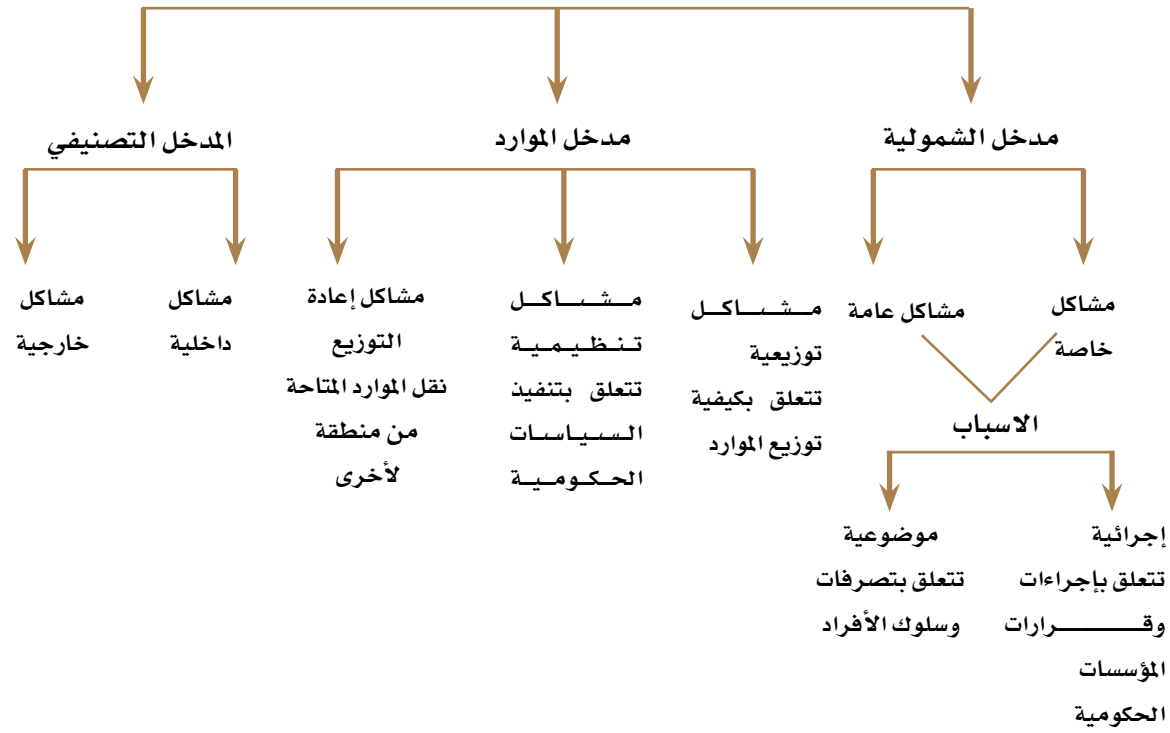
بعد ذلك علينا أن نتعرف كخطوة ثانية على مدى خطورة المشكلة وإمكانية اتساع نطاقها

الملاحظات النهائية		التحليل	إمكانية اتساع نطاقها	جوانب الخطر في المشكلة
ما كان متوقعا من النتائج	ما تحقق من نتائج			

### خصائص مشكلات السياسات الحكومية



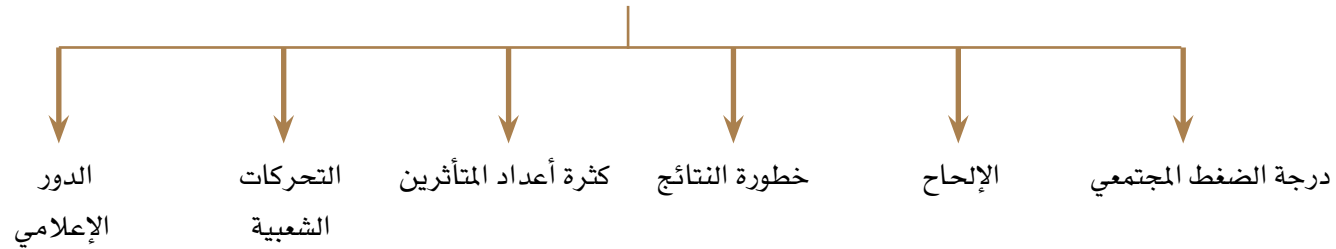
## أنواع مشاكل السياسات الحكومية



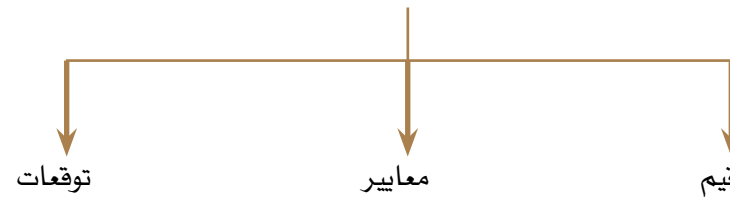
## جدول الأولويات

- الحكومة لديها جدول يطلق عليه جدول الأولويات لحل مشكلات السياسات الحكومية فليست هناك حكومة في العالم تستطيع حل كل مشاكلها لأن مطالب المواطنين متزايدة.
- فجدول الأولويات هو جدول أعمال يضم القضايا والمشاكل والمطالب العامة التي هي بحاجة إلى تصرف أو فعل حكومي.

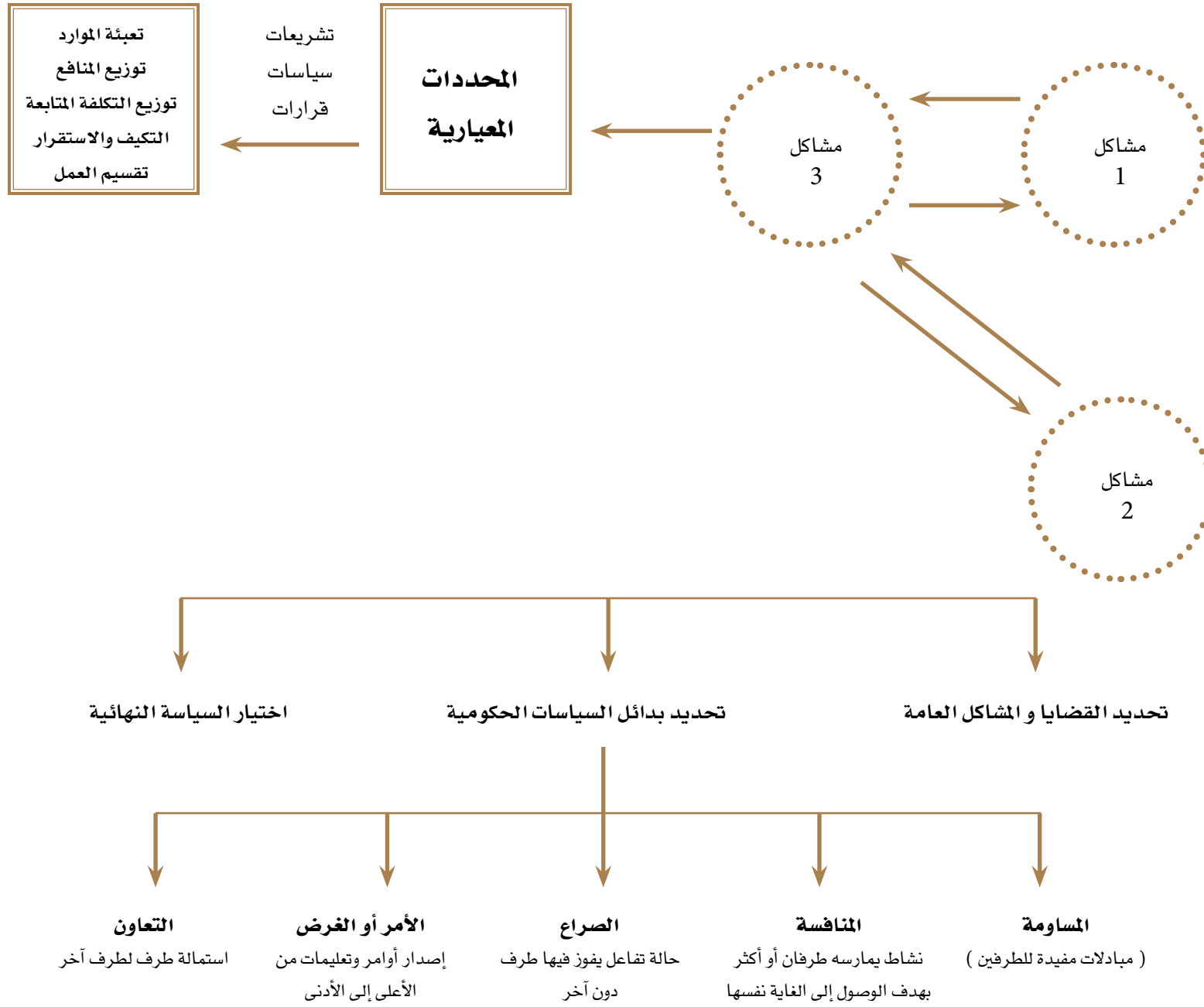
### محددات جدول الأولويات



### دور الرأي العام في صنع السياسات الحكومية



## المراحل التي يمر بها صنع السياسات الحكومية



### الإطار المبدئي لتحليل السياسات الحكومية

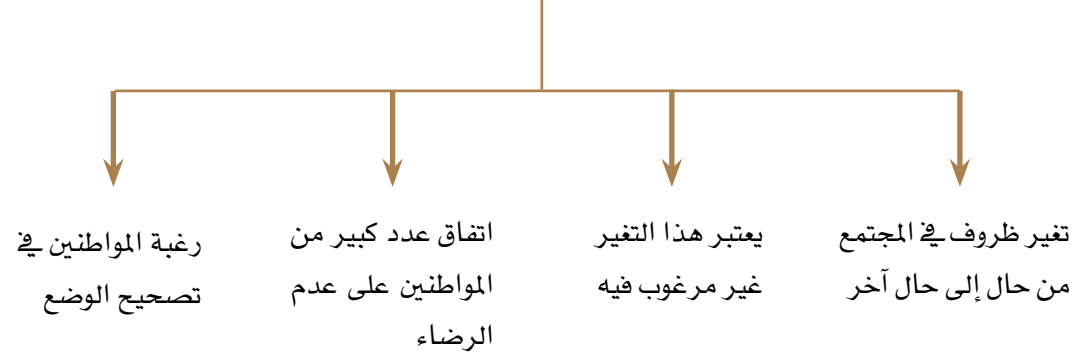
- 1 - ما هي أهداف هذه السياسات وهل تحقق المصلحة العامة؟
- 2 - ما هو تصنيف هذه السياسات وما علاقتها بالاستراتيجية؟
- 3 - ما هي طبيعة الأداء الحكومي في هذه السياسات؟
- 4 - ما هي المخرجات الفعلية لهذه السياسات؟
- 5 - هل هناك رضا جماهير عن هذه المخرجات؟
- 6 - ما هي طبيعة المشكلة التي تواجه هذه السياسات؟
- 7 - ما هي المسببات لهذه المشكلة؟
- 8 - أين تقع معايير الخطر والإلحاح في المشكلة؟
- 9 - ما هي البدائل التي يمكن أن تتعامل مع هذه المشكلة؟
- 10 - ما هو البديل الأنسب؟



## طبيعة المشكلة في السياسات الحكومية

تنشأ المشكلة عندما يوجد فارق كبير بين ما هو مرغوب فيه والوضع القائم بشرط أن يتفق أعداد كبيرة من المجتمع على ذلك.

### شروط توافر المشكلة



المشكلة العامة ليست وحدة مستقلة بل هي أجزاء مترابطة مع بعضها البعض في كل متشابك ومعقد

### إطار المشكلة في السياسات الحكومية:

- هل هي مشكلة في التخطيط؟
- هل هي مشكلة في القرارات؟
- هل هي مشكلة في التنفيذ؟
- هل هي مشكلة في التمويل؟

## بحث تقييم السياسات الحكومية

الجدوى المتحققة من السياسة	علاقة النتائج بأهداف السياسة	النتائج المتحققة من السياسة

## بحث قياس عائد السياسات الحكومية (بحث لاحق للتقييم)

ملاحظات نهائية	البديل الذي يحقق أكبر عائد	البدائل القابلة للتطبيق	عائد السياسات	تكلفة السياسات

- يعتمد تحليل السياسة الحكومية بالأساس على علم الاجتماع التطبيقي الذي يستعمل آليات وأدوات علمية لتحليل المعلومات المتعلقة بالسياسات لحل المشكلات الجماهيرية.
- فتحليل السياسة الحكومية ليس علماً نظرياً وإنما هو علم تطبيقي فنجاحه لا يتوقف فقط على معرفة الحقائق المتعلقة بالمشكلة أو السياسة العامة ولكن كيفية حل هذه المشكلة اعتماداً على المناهج الوصفية، والمناهج التحليلية.
- وينطلق مفهوم تحليل السياسات الحكومية من علاقات السببية والتعمق في هذه العلاقات للوصول إلى المسببات الحقيقية

الأسباب الظاهرة	مسببات الأسباب	أسلوب التعامل مع هذه المسببات	آليات تنفيذ نهائية ومحددة

## التقسيم المعلوماتي لتحليل السياسات الحكومية (باحثو اختصاصي المعلومات)

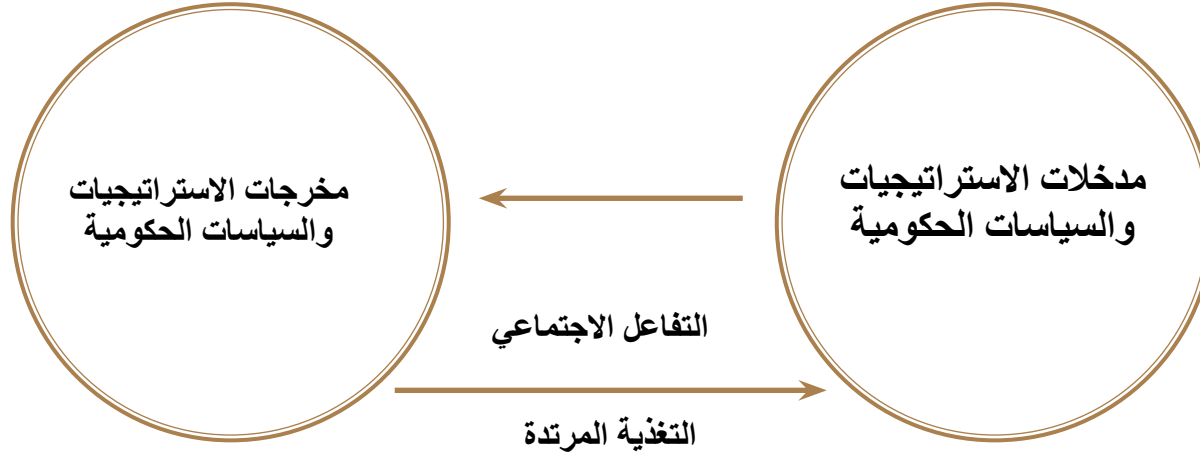
معلومات وصفية للمشكلة	معلومات لتحديد أهداف حل المشكلة	معلومات تتعلق بالحلول البديلة المقترحة	معلومات تتعلق بتقييم الحلول البديلة	معلومات تتعلق بالإجراءات والتصرفات الحكومية	معلومات تتعلق بنتائج السياسات الحكومية

## بحث تقدير السياسات الحكومية

عناصره:

- 1 - ماهية السياسات الحكومية؟
- 2 - ما هي المشكلة الاجتماعية التي تواجه هذه السياسات، ومسبباتها؟
- 3 - كيف يمكن التعامل مع هذه المشكلة؟
- 4 - ما الذي يضمن نجاح الآليات المقترحة للتعامل مع المشكلة من حيث نتائج تنفيذ هذه المقترحات خاصة في آثارها الاجتماعية؟
- 5 - ما هي القيمة المضافة إذا ما تم الأخذ بهذه المقترحات؟

لتحديد مشكلة البحث في السياسات الحكومية



فالسياسات الحكومية هي نتاج استجابة النظام أو الحكومة لضغوط بيئية يتم إفرازها في مدخلات تم تتحول إلى مخرجات في شكل سياسات. ثم يحدث التفاعل بين هذه المخرجات والواقع الاجتماعي. وهذا التفاعل هو الذي يربط التغذية المرتدة التي بدورها إما أن تكون تغذية إيجابية أي رضا المجتمع عن السياسات والقرارات الحكومية أو تغذية سلبية أي عدم رضا المجتمع عن السياسات والقرارات الحكومية.

ولذلك فإن بادرة الأسئلة في تحديد مشكلة البحث هو

لماذا لم يرض المجتمع عن السياسات والقرارات الحكومية؟

ثم

ما الذي سبب ذلك السبب؟

ثم

أين مكامن الخلل في كل ذلك؟

## إطار الفهم لتحليل السياسات الحكومية

- السياسات الحكومية هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام سياسي له خصوصيات وأوضاع محددة. فصنع أي سياسة حكومية ليست عملية سهلة بل هي عملية حركية تؤثر فيها العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- والنظام السياسي في أي دولة هو الذي يحدد كيفية رسم وصنع السياسات الحكومية كذلك فإن العناصر التي تؤثر على هذه السياسات تتعدد مثل الدستور، النظام القانوني، والسلطة التشريعية، وجماعات المصالح، والصحافة، والرأي العام والإمكانات والموارد المتاحة في الدولة وطبيعة الظروف الإقليمية والدولية، وعلاقات الدول الخارجية.

ولذلك نبدأ تحليل السياسات الحكومية من خلال التعرف إلى ماهية هذه السياسات.

السياسات الحكومية	آليات التنفيذ للسياسات الحكومية	الانجازات	الإخفاقات	الاهتمامات

## ثم تبدأ المرحلة الثانية

في النموذج البريطاني يبدي اهتماماً مركزاً على بحث العلاقات بين الواقع الاجتماعي، والقرارات الحكومية

أثر القرارات الحكومية	ماذا يريد المجتمع	الحلول الوسط البديلة	تقييم هذه الحلول	النتائج النهائية

أما في النموذج الأمريكي فإنه يشابه النموذج البريطاني إلا أنه يبحث عن الثقافة الشائعة داخل المؤسسة الحكومية. وفي النموذج الأمريكي يتم إعداد العديد من

الدراسات لتحليل السياسات الحكومية مثل :

- دراسة فحوى السياسات الحكومية.
- دراسة عملية صنع السياسات.
- دراسة مخرجات السياسات.
- دراسة تقويم السياسات.
- دراسة جدول المعلومات عن السياسات الحكومية.
- دراسة تحسين عملية صنع السياسات.

### منهجية تحليل السياسات الحكومية

الملاحظات النهائية	فعالية المقترحات البديلة	كفاءات المقترحات البديلة	تحديد المشكلة



## الفصل السادس

أوراق وتقارير الدراسة و المناقشة  
في اللجان البرلمانية

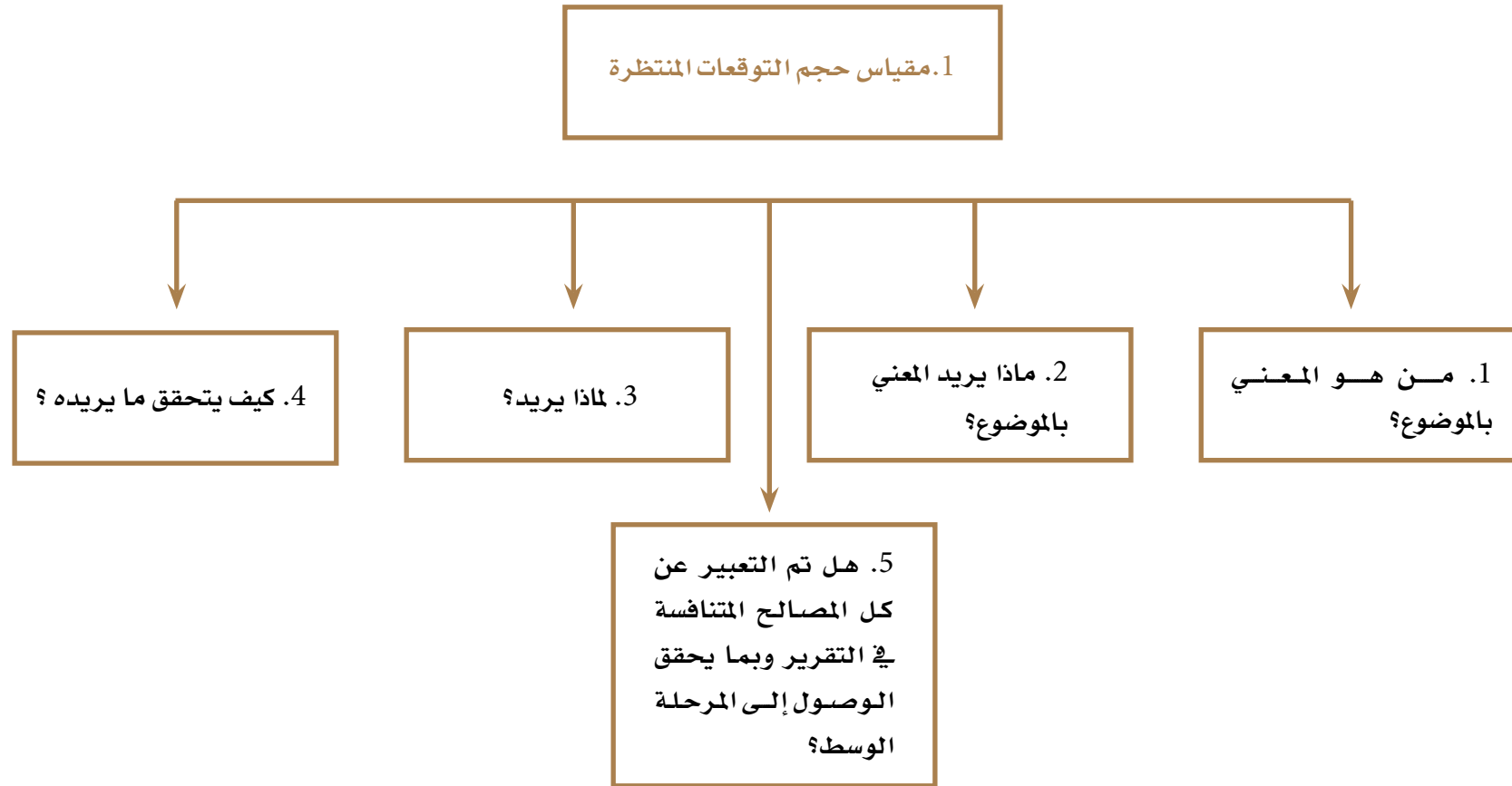




## 1. الأسس العامة لتقارير اللجان البرلمانية

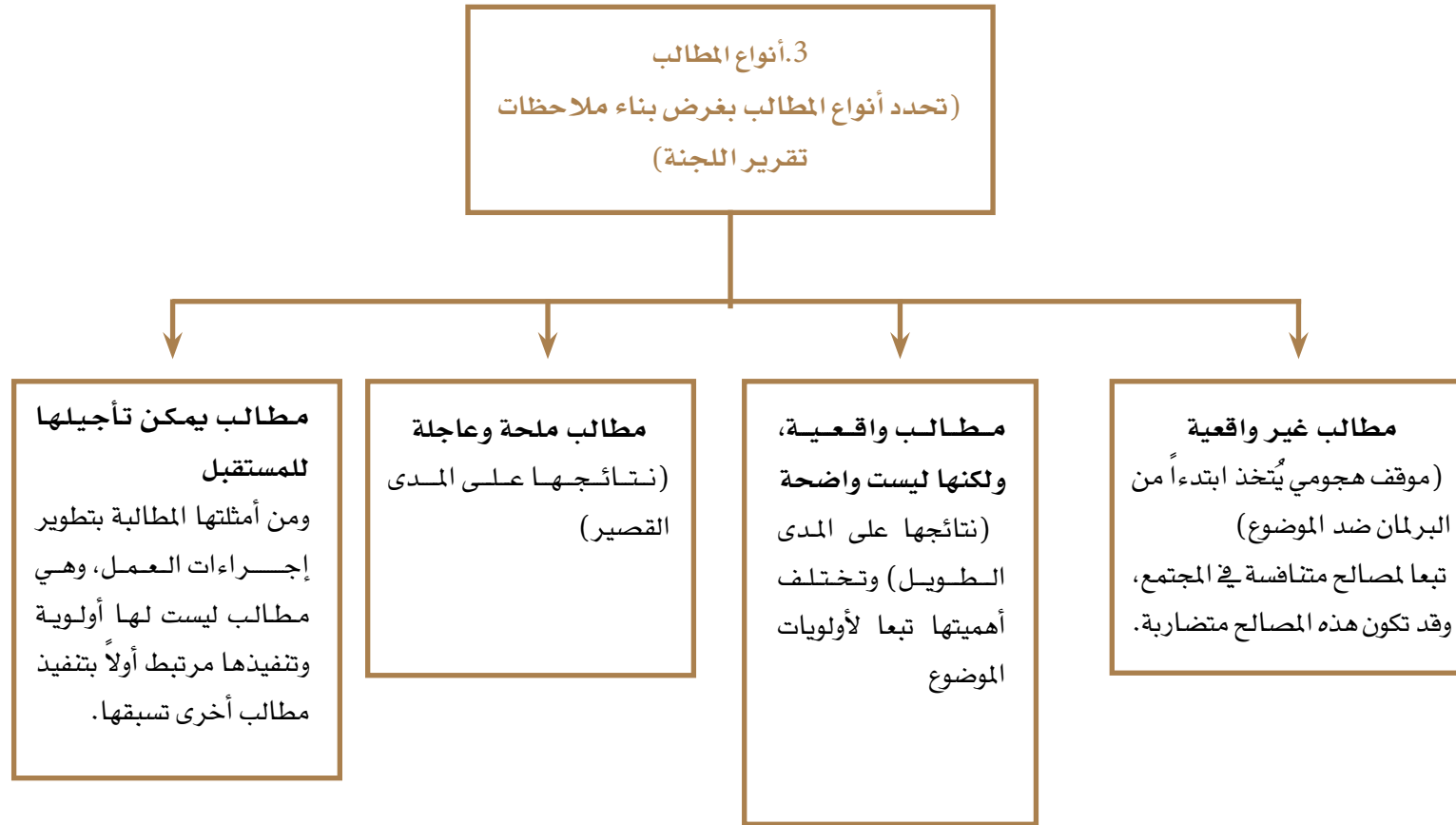
### مقياس حجم التوقعات المنتظرة

- المنطقة الوسط لمفهوم المصلحة العامة هي تعبير عن المخرجات الناجحة لعمل اللجان البرلمانية وهذه تتحقق من خلال مراجعة حجم التوقعات المنتظرة من تقرير اللجنة.



## 2. المقترحات:

سماتها	المقترحات
<ul style="list-style-type: none"> <li>● آلية تنفيذ واضحة.</li> <li>● مقبولة من الحكومة.</li> <li>● مقبولة إعلامياً.</li> <li>● مقبولة من منظمات المجتمع المدني.</li> <li>● الإحساس بأنها مقبولة من الناس.</li> </ul>	مقترحات جيدة جداً
<ul style="list-style-type: none"> <li>● آلية تنفيذ واضحة.</li> <li>● غير مقبولة من الحكومة.</li> <li>● مقبولة إعلامياً.</li> <li>● مقبولة من منظمات المجتمع المدني والناس.</li> </ul>	مقترحات جيدة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● آلية تنفيذ واضحة.</li> <li>● غير مقبولة من الحكومة.</li> <li>● غير مقبولة من الإعلام.</li> <li>● غير مقبولة من منظمات المجتمع المدني والناس.</li> </ul>	مقترحات غير جيدة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● لا توجد بها آلية تنفيذ.</li> <li>● غير مفهومة للحكومة.</li> <li>● غير مدركة لمنظمات المجتمع المدني والناس.</li> </ul>	مقترحات فقيرة



### كيف تسيطر على مقترحات التقرير؟

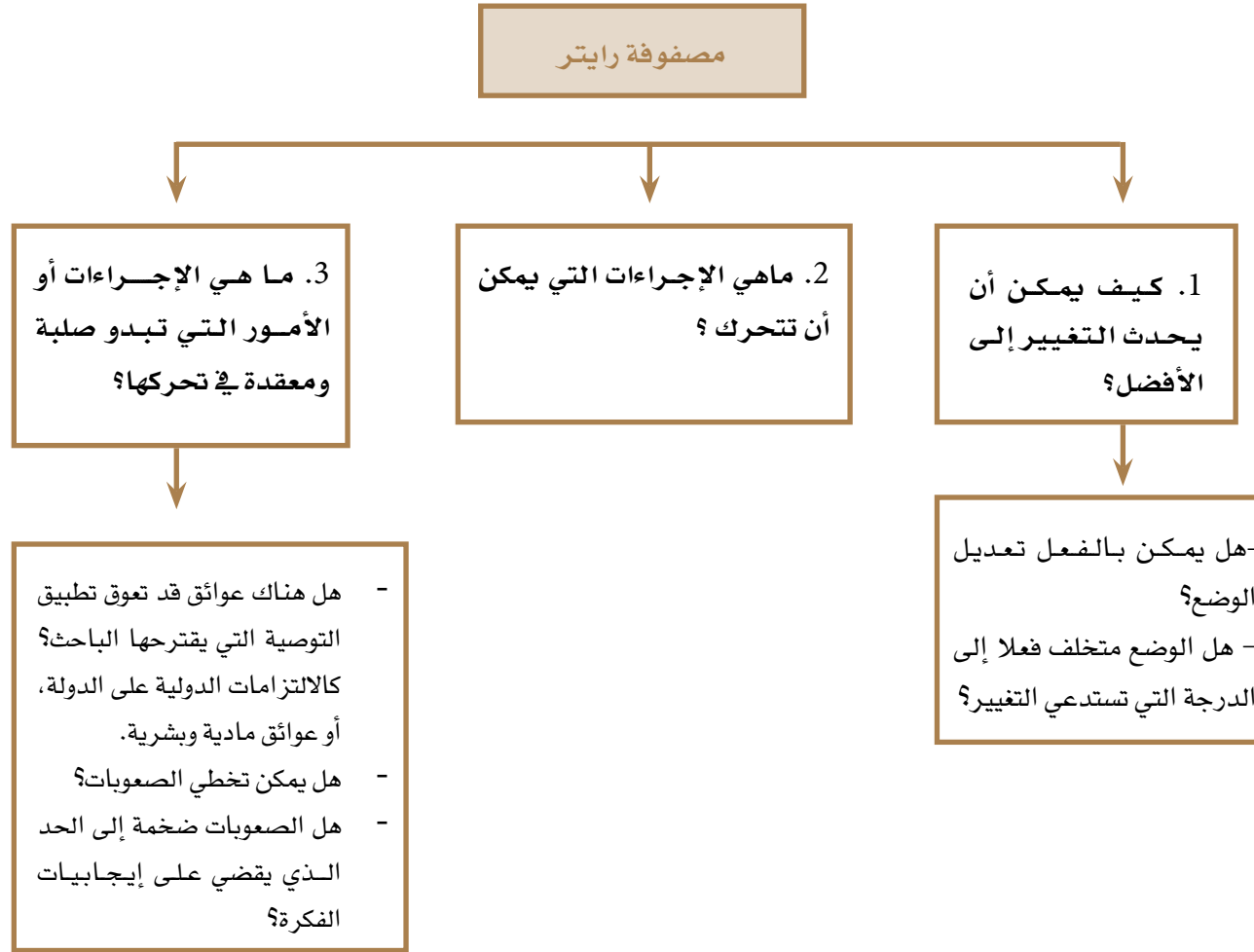
- ماذا تريد أن تقول؟
- دعني أفهمك.
- أوافقك لأنني على استعداد لتنفيذها.
- لا أوافقك لأن إمكانياتي عاجزة عن تلبية طلبك أو ما تقوله.

### كيف أحدد المعاني السابقة؟

- انطلق دائماً من أن الكوب به بعض الماء ولكنه غير كافٍ وتريد أن تتأكد من الماء الموجود في الكوب ماء نظيف يمكن أن نضيف عليه ماء جديد.

- فتلك هي المشكلة الحقيقية في عمل اللجان البرلمانية وحلها يعتمد على:
- مصلحة المجتمع أين؟
- المبررات العقلية والحجج المنطقية
- التأثير المتوقع

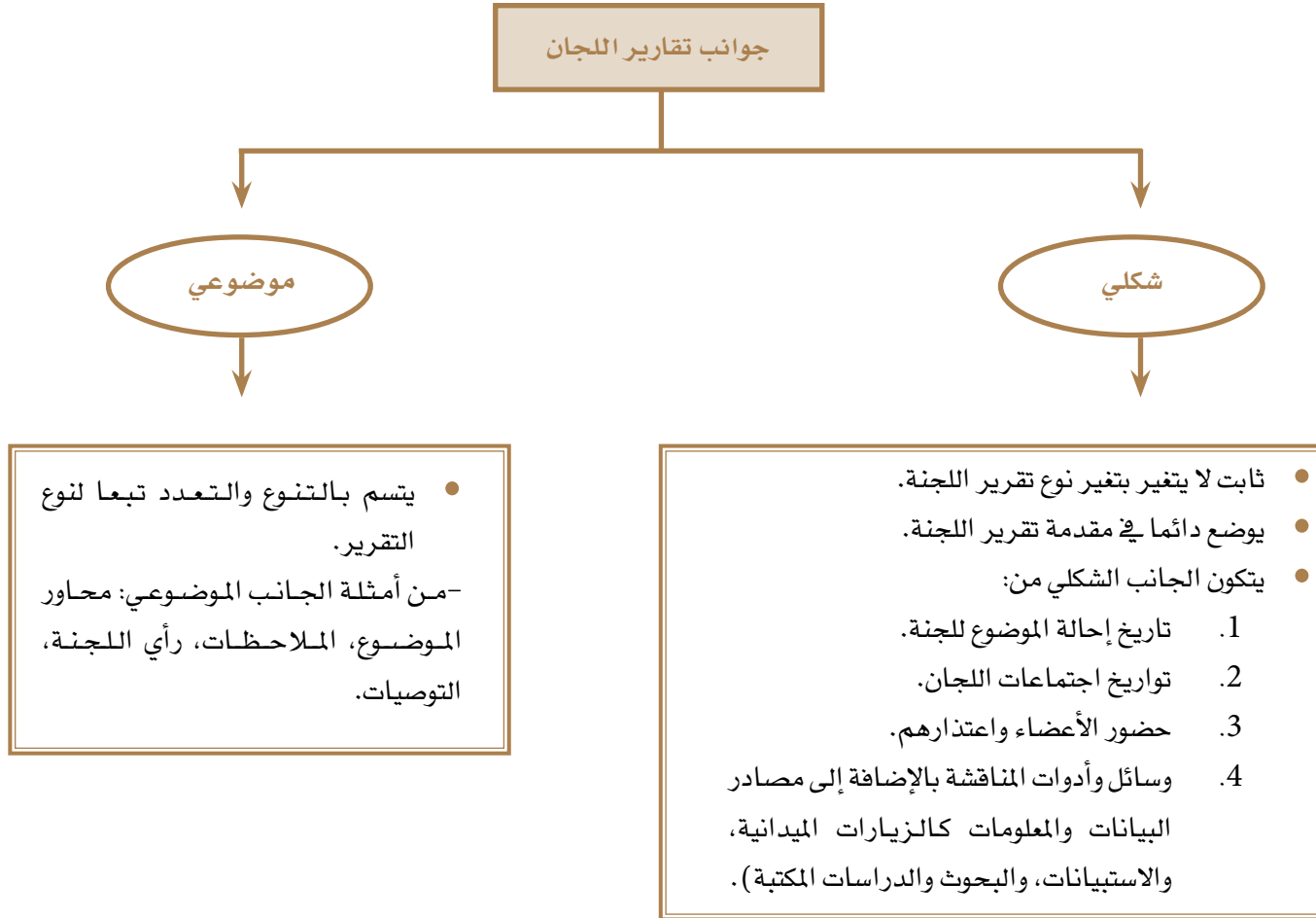
كيف أجيب على الأسئلة السابقة؟ أسأل نفسك الآتي:



## مصفوفة الاستفسارات

- **الهدف من المصفوفة:** صياغة استفسارات للحكومة من أعضاء البرلمان بحيث تكون هذه الاستفسارات مركزة وبالقدر الذي يؤدي إلى إزالة الغموض أو اللبس حول الموضوع محل الدراسة أو أحد عناصره.
- 1. ما هي طبيعة المشكلات من وجهة النظر الحكومية؟
- 2. كيف يمكن أن نقارن بين طبيعة تطور هذه المشكلة في مجتمعنا والمجتمعات الأخرى؟
- 3. ما هي الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من وراء سياساتها العامة لحل هذه المشكلة؟
- 4. ما هي الإجراءات المنتظرة للحكومة للإسراع بتحقيق هذه الأهداف؟
- 5. هل الإجراءات الحكومية تحتاج إلى قانون؟ أم تكتفي بقرارات من الحكومة؟
- 6. ما هي الصعوبات المنتظرة أن تواجهها الحكومة لاتخاذ هذه الإجراءات والأنشطة؟
- 7. هل تقترحون علينا لجنة أن نعمل شيئاً ما لمساعدتكم في الإسراع بتنفيذ هذه الإجراءات والأنشطة؟
- 8. هل مقترحاتكم ستساهم في حل هذه المشكلة والقضاء على آثارها الاجتماعية؟
- 9. هل هناك تقييمات حكومية لانعكاسات هذه المشكلة على الوضع الاجتماعي والمواطنين؟
- 10. ما هي أفضل الممارسات والحلول في الدول الأخرى؟
- 11. هل تصلح هذه الممارسات والحلول لتطبيقها في بلدنا؟
- 12. كيف ستؤثر هذه الحلول على المواطنين والوضع الاجتماعي بصفة عامة؟

## 2. تقارير اللجان



## أنواع تقارير اللجان

نوع التقرير	العناصر الرئيسية للتقرير	الغرض الرئيسي للتقرير (مميزات استخدامه)
التقرير المفصلي	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. المحاور</li> <li>2. الملاحظات عامة: تتسم الملاحظات بأنها مقتضبة ومركزة.</li> <li>3. رد الحكومة على الملاحظات.</li> <li>4. رأي اللجنة.</li> <li>5. التوصيات.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم هذا التقرير في الموضوعات والقضايا ذات المشاكل المجتمعية الأكثر تأثيراً، وتتميز هذه المشاكل بأن عناصرها متعددة وأن المواطنين ينتظرون بشغف وأهمية دور البرلمان في حل هذه المشكلة.</li> </ul>
التقرير الموضوعي	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. محاور التقرير.</li> <li>2. أسباب ونتائج كل محور.</li> <li>3. التوصيات.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم هذا التقرير في الموضوعات والقضايا ذات السياسات الكلية بحيث أن كل عنصر ومحور في الموضوع يمكن أن يشكل بذاته عنصراً مستقلاً يمكن تناوله في التقارير البرلمانية.</li> </ul>
تقرير اللجنة في زيارة ميدانية	<p>أولاً: تقرير الزيارة:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين</li> <li>2. المشكلات العامة للزيارة.</li> <li>3. ردود مسؤولي الحكومة.</li> <li>4. النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة (مشاهدات الأعضاء).</li> <li>5. توجهات أعضاء اللجنة.</li> <li>6. توصيات أعضاء اللجنة.</li> </ol> <p>ثانياً: تقرير اللجنة (يرفق تقرير الزيارة بتقرير اللجنة)</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. نتائج الزيارة (الحقائق).</li> <li>2. رأي اللجنة في أسباب المشكلة.</li> <li>3. الحلول التي تراها اللجنة (قد تكون حلول تفصيلية وفرعية).</li> <li>4. التوصيات النهائية للجنة.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم هذا النوع من التقارير في أعقاب الزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجان. ويعتمد بصفة أساسية على المعلومات التي تحصلت عليها اللجنة من زيارتها الميدانية.</li> </ul>



نوع التقرير	العناصر الرئيسية للتقرير	الغرض الرئيسي للتقرير (مميزات استخدامه)
تقرير الحالة	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تحديد مواطن الخطر في كل موضوع (المشكلة الأبرز) دون إغفال المشكلات الفرعية.</li> <li>2. أسباب ونتائج مواطن الخطر.</li> <li>3. الآثار التي يمكن أن تؤدي إليها مواطن الخطر: <ol style="list-style-type: none"> <li>أ. آثار قصيرة المدى.</li> <li>ب. آثار طويلة المدى.</li> </ol> </li> <li>4. النتائج العامة لكل مواطن الخطر.</li> <li>5. التوصيات.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم لدراسة قضية تمثل خطورة معينة على أمن، واستقرار، وتنمية المجتمع، وأن خطر استمرار تداعيات هذه القضية سيؤدي إلى بروز مشكلات أكبر في المجتمع.</li> </ul>
تقرير التوصيات	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. نتائج مناقشة الموضوع في المجلس</li> <li>2. التوصيات</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يعد تقرير التوصيات عندما يحيل المجلس الموضوع مرة أخرى للجنة المعنية بدراسة الموضوع بغرض صياغة التوصيات.</li> </ul>
التقرير الخائي	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. محاور الموضوع.</li> <li>2. أهداف اللجنة من البحث في كل محور.</li> <li>3. عوائق تحقيق هذه الأهداف من خلال السياسات الحكومية.</li> <li>4. النتائج.</li> <li>5. التوصيات.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم لدراسة السياسات، والاستراتيجيات الحكومية، ويعمل على تحديد العوائق، وفرص تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الحكومية.</li> </ul>

### 3. الأوراق البرلمانية التي تعدها اللجان

نوع الورقة	العناصر الرئيسية للورقة	الغرض الرئيسي للورقة (مميزات استخدامها)
الورقة الاستهلاكية	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. محاور المشكلة.</li> <li>2. أسباب المشكلة.</li> <li>3. نتائج المشكلة.</li> <li>4. آثار المشكلة.</li> <li>5. المقترحات والحلول.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم دائما في بداية اجتماعات اللجان لدراسة موضوع، أو قضية، أو مشروع قانون ما.</li> </ul>
الورقة التعريفية	تم تناولها في الأوراق المعتمدة على المنهجية التاريخية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم للتعريف بتاريخ المشكلة والأجهزة المسؤولة.</li> </ul>
ورقة خدمات البحوث	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. مبادئ عامة (لماذا حدثت المشكلة؟).</li> <li>2. نتائج المشكلة (نتائج مباشرة، نتائج غير مباشرة، نتائج محتملة).</li> <li>3. تقييم النتائج.</li> <li>4. المقترحات.</li> <li>5. تركيزات البحث.</li> </ol> <p>أ. النتائج الأساسية.</p> <p>ب. الفكرة الجوهرية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم في الاجتماع الثاني لعمل اللجنة وهي تفسر حدوث المشكلات المصاحبة للموضوع محل الدراسة</li> </ul>
ورقة الإيجاز	تم تناولها في الفصل الأول، ضمن منهجية الاستنباط.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم كورقة موجزة للعضو بحيث يتم فيها التركيز على النتائج المباشرة، ومواطن الخطر في القضية أو الموضوع محل الدراسة.</li> </ul>
ورقة التحليل الزمني للاستراتيجية	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. جدول التحليل الزمني: <ol style="list-style-type: none"> <li>أ. ميزانية الأداء.</li> <li>ب. ميزانية الأهداف الاستراتيجية.</li> <li>ت. الميزانية العامة للوزارة على مدى 3 أعوام.</li> </ol> </li> <li>2. مقارنة الأهداف الاستراتيجية وتكاليف تنفيذها.</li> <li>3. الملاحظات والنتائج على نسبة التغير.</li> <li>4. جدول النتائج النهائية.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم لقياس الفترة الزمنية التي طبقت فيها الاستراتيجية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، وكذلك التكاليف التي صاحبت هذه الفترة الزمنية.</li> </ul>

نوع الورقة	العناصر الرئيسية للورقة	الغرض الرئيسي للورقة (مميزات استخدامها)
ورقة النتائج البرلمانية	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. محاور رئيسية.</li> <li>2. عناصر المحاور.</li> <li>3. الأسباب العامة للمحاور.</li> <li>4. الأسباب العامة للعناصر.</li> <li>5. النتائج.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم لتحديد النتائج المباشرة وغير المباشرة لتداعيات أي قضية أو موضوع.</li> </ul>
ورقة المفاهيم العامة للموضوع	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تعريف المشكلة؟ (ماذا نعي؟ لماذا؟ كيف؟ النتائج).</li> <li>2. السياسات الحكومية المتبعة.</li> <li>3. الإجراءات أو النصائح التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير هذه السياسات.</li> <li>4. انعكاسات هذه الإجراءات والنصائح على الواقع الاجتماعي.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستخدم الورقة في تحديد محاور تقرير اللجنة.</li> </ul>

#### 4. الجداول التي تعدها اللجان

نوع الجدول	العناصر الرئيسية للجدول	الغرض الرئيسي للجدول (مميزات استخدامها)
جدول الإطار الزمني لعمل اللجنة حول الموضوع	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. جدول التعريف العام بالموضوع: الأسباب العامة للظاهرة موضوع البحث، نتائج محتملة ومتوقعة، محاور مقترحة لدراسة اللجنة للموضوع، ملاحظات اللجنة.</li> <li>2. مصادر المعلومات: تساؤلات أولية مثارة حول الموضوع، نوعية المعلومات المطلوبة، الجهة المطلوبة، الجهات التي ترغب اللجنة في الاستماع إليها مباشرة، ملاحظات اللجنة.</li> <li>3. قائمة بأنواع الأوراق والدراسات المطلوبة من الأمانة العامة لإعدادها مثل (ورقة الخلفية، ورقة المفاهيم العامة، ورقة خدمات البحوث).</li> <li>4. شكل تقرير اللجنة: نوع التقرير، محاور التقرير.</li> <li>5. الإطار الزمني المقترح لعمل اللجنة: يتضمن الجدول: رقم الاجتماع، التاريخ المقترح للاجتماع، المستهدف من الاجتماع، رأي اللجنة.</li> <li>6. الرأي النهائي لإطار عمل اللجنة: ويتضمن أهم قرارات اللجنة واختياراتها.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم هذا الجدول لتحديد خطة عمل اللجنة لدراسة أي موضوع أو قضية وهذه الخطة تحدد محاور الموضوع، وكيفية تدارس اللجنة لكل محور، وكذلك المدى الزمني لإنجاز ودراسة الموضوع أو القضية.</li> </ul>
جدول إعداد التقرير	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. المحور الذي يركز عليه الموضوع.</li> <li>2. ملاحظات اللجنة حول الموضوع.</li> <li>3. رد الحكومة على ملاحظات اللجنة.</li> <li>4. رأي اللجنة حول ردود الحكومة.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم بصفة أساسية للتحضير لإعداد التقرير، وقد يرفق هذا الجدول أحياناً بمحاضر اللجان.</li> </ul>
جدول الأهداف	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الأهداف العامة للموضوع.</li> <li>2. مؤشرات نوعية (الإشكاليات التي تعاني منها الأهداف الاستراتيجية).</li> <li>3. سياسة وإجراءات الحكومة تجاه المؤشرات النوعية.</li> <li>4. نتائج أولية للإجراءات التي اتبعتها الحكومة.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم لقياس أهداف السياسات والاستراتيجيات الحكومية، وكذلك قياس مؤشرات التنفيذ.</li> </ul>
الجدول التوضيحي	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الإشكالية المباشرة.</li> <li>2. الأسباب.</li> <li>3. النتائج المترتبة على هذه الإشكاليات على المؤسسات والمجتمع والأفراد.</li> <li>4. المقترحات.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يستخدم لاحاطة العضو بأسباب، ونتائج المشكلات المصاحبة للموضوع محل الدراسة.</li> </ul>

الغرض الرئيسي للجدول (مميزات استخدامها)	العناصر الرئيسية للجدول	نوع الجدول
<ul style="list-style-type: none"> <li>● يستخدم لتطوير الجدول التوضيحي وعندما يطلب العضو المزيد من التوضيح للجدول التوضيحي.</li> </ul>	<p>1. المحاور:</p> <p>أ. ماهية المشكلة.</p> <p>ب. أسباب المشكلة.</p> <p>2. الأسباب الرئيسية للمشكلة ونتائجها.</p> <p>3. الأسباب الفرعية للمشكلة ونتائجها.</p> <p>4. المقترحات.</p>	جدول التحليل
<ul style="list-style-type: none"> <li>● يستخدم لقياس الأهداف الاستراتيجية والعلاقة بين هذه الأهداف ومؤشرات الأداء التشغيلية.</li> </ul>	<p>1. الأهداف الاستراتيجية لمؤشرات الأداء التشغيلية.</p> <p>2. الملاحظات على الأهداف الاستراتيجية.</p> <p>3. الملاحظات على مؤشرات الأداء التشغيلية.</p> <p>4. ملاحظات التوافق وعدم التوافق بين الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء التشغيلية.</p>	الجدول التوافقي

## البحوث والأوراق التحليلية للموضوع

### بحث التحليل البرلماني الكشفي

يقوم بحث التحليل البرلماني الكشفي على أساس أن أي ظاهرة لا يمكن بحثها. أو أن هناك قدرة على تحليلها إلا من خلال التعرف على أجزاء هذه الظاهرة البحثية. إلا أن التعامل مع كل جزء على حدة لا يمكن أن يؤدي إلى اكتشاف الحقيقة المرتبطة بهذه الظاهرة، أو تقدير النتائج التي يمكن أن تفسر عنها. فكل جزء من أجزاء الظاهرة يؤدي دوراً منفرداً فيها، وله وظائف محددة، ولكن إذا قام هذا الجزء بوظائفه وأهدافه، وحدث اختلال في الأجزاء الأخرى فإن الظاهرة البحثية محل الدراسة ستكون أيضاً في حالة اختلال. ولذا فلا بد في البداية من تحليل وظائف الأداء لكل جزء على حدة. ثم تبدأ المرحلة الثانية في الكشف عن العلاقات والروابط بين الأجزاء المختلفة فهذا هو السبيل الوحيد للكشف عن الحقائق المرتبط بالظاهرة موضوع البحث.

مدخلات الظاهرة	دور كل مدخل	تفاعل المدخلات مع بعضها	مخرجات التفاعل	النتائج النهائية

يعتمد هذا البحث على استخدام المنهج الكشفي أو ما يطلق عليه أحياناً المنهج الاستطلاعي Method Exploratory وهذا الأسلوب العلمي يتبعه الباحث لمشكلة سبق له أن تدارسها في وقت سابق مثل (موضوعات اللجان) خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة للوزارات وكذلك ما يتعلق بالاستراتيجيات الحكومية. كما أنها تمثل أساساً هاماً للبحوث الميدانية التي يمكن إجراؤها بعد الانتهاء للجنة من زيارتها الميدانية.

### 1 - بحث الحالة للظاهرة موضوع الدراسة

من المتعارف عليه في مفهوم المدرسة البرلمانية الحديثة أن دراسة أي ظاهرة في أعمال اللجان تقتضي الأخذ بمنهجية التقسيم الترابطي الذي يعني أنه بعد تفكيك الظاهرة محل الدراسة إلى أجزاء، أو محاور يتم تحليل كل جزء أو محور على حدة. ثم نقوم بعملية التركيب للظاهرة الاجتماعية من خلال التوصل إلى نتائج مشتركة تعبر عن كل أجزاء الظاهرة أو محاورها. وللقيام بعملية التحليل أو التركيب للظاهرة فإننا نستخدم بحث الحالة التحليلي لكل محور على حدة، ثم بحث النتائج المشتركة للمحاور من خلال بحث النتائج المشتركة. وقد لوحظ أن هناك إشكالية في التوصل إلى النتائج القائمة في تقارير المجلس عن الموضوعات العامة لغياب هذا النوع من البحوث حتى الآن. ومن ثم فإن الفائدة الأساسية لبحوث الحالة وهو دعم النتائج التي يتوصل إليها التقرير في كل محور، فإن ذلك سينعكس بالضرورة على تطوير التوصيات القائمة في التقرير.

### بحث حالة المحور للموضوع أو الظاهرة البحثية

الناتج النهائية للمحور	جوانب الاختلاف بين السياسات الحكومية ومشكلة المحور	السياسات الحكومية إزاء المحور	علاقات الارتباط بين المحور وغيره من العناصر والموضوعات الأخرى	تحديد ماهية مشكلة المحور

### بحث النتائج المشتركة لكل محاور الموضوع محل الدراسة

المقترحات	النتائج النهائية	الظواهر الأخرى ذات العلاقة الارتباط بنتائج الموضوع	علاقات الارتباط بين نتائج المحاور	نتائج المحور ( ج )	نتائج المحور ( ب )	نتائج المحور ( أ )

## 2 - بحوث المقارنة التحليلية للظاهرة الاجتماعية محل الدراسة في اللجان

تعتبر بحوث المقارنة التحليلية من البحوث ذات الأهمية في أعمال اللجان وهذه البحوث ذات نوعين رئيسيين:

**أولهما:** بحوث المقارنة التحليلية لذات الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة وفي هذا النوع يتم إجراء المقارنة التحليلية بين محاور الموضوع لمعرفة الأوزان النسبية لكل محور، ومدى التأثير الأكبر لكل محور في الظاهرة موضوع الدراسة، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تدعيم التوصيات النهائية في كل موضوع من خلال تركيز التوصيات على المحور ذو الوزن النسبي الأكبر في الظاهرة موضوع الدراسة باعتبار أن تنفيذ مثل هذه التوصيات سيؤدي حتماً إلى إلغاء الجانب الأكبر من حدود المشكلة التي تعاني منها الظاهرة في مجموعها.

**وثانيهما:** بحوث المقارنة التحليلية بين الظاهرة محل الدراسة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى ذات علاقة الارتباط بذات الظاهرة محل الدراسة. فمثلاً قد تطلب اللجنة أثناء دراستها لموضوع البطالة دراسة التوظفين في الوظائف. فالتوظفين كظاهرة محل الدراسة مختلف عن البطالة. ووفق المدرسة البرلمانية الحديثة فإن بحوث المقارنة التحليلية هي وحدها القادرة على كشف الارتباطات السببية في داخل مشكلة أي ظاهرة محل الدراسة.

### بحث المقارنة التحليلية لمحاور الموضوع أو الظاهرة محل الدراسة

المحور (ج)			المحور (ب)			المحور (أ)		
علاقة الارتباط مع المحاور الأخرى	نتائج مشكلة المحور	أسباب مشكلة المحور	علاقة الارتباط مع المحاور الأخرى	نتائج مشكلة المحور	أسباب مشكلة المحور	علاقة الارتباط مع المحاور الأخرى	نتائج المشكلة للمحور	أسباب المشكلة



المحور الأكثر تأثيراً في الظاهرة = أسبابه ونتائجه ذات علاقة ارتباطية أكبر من المحاور الأخرى، ويمكن أن يتحكم في تحديد النتائج النهائية للظاهرة محل الدراسة، أو المحاور الأخرى

نتائج المحور الأكثر تأثيراً	نتائج المحاور الأخرى	المقترحات مع التركيز على نتائج المحور الأكثر تأثيراً

1. بحث الحالة التحليلي للظاهرة

### بحث حالة المحور للموضوع

تحديد ماهية مشكلة المحور	عناصر المحور	تحديد ماهية مشكلة عناصر المحور	العلاقات بين العناصر	النتائج النهائية للعلاقات بين العناصر
	-1 .....	- علاقات تجاذب.	-	
	-2 .....	- علاقات تنافر.	-	
	-3 .....	- علاقات منتجة.	-	
	-4 .....	- علاقات سببية.	-	
		- علاقات انفصال.	-	
		- علاقات احتواء.	-	

بحث النتائج المشتركة لكل محاور الموضوع محل الدراسة

المقترحات	النتائج النهائية	الظواهر الأخرى ذات العلاقة الارتباط بنتائج الموضوع	علاقات الارتباط بين نتائج المحاور	نتائج المحور ( ج )	نتائج المحور ( ب )	نتائج المحور ( أ )

ورقة الاستفهامات

غائية السؤال	مشكلة السؤال	السؤال

## بحث السياسات الحكومية عن موضوع

النتائج النهائية	تقدير السياسات الحكومية	علاقات الارتباط والاختلاف بين الاستراتيجية والسياسات	ماهية السياسة الحكومية	ماهية الاستراتيجية

## تقرير اللجنة عن حالة موضوع

### أولاً : إشكاليات المحاور

- إشكالية المحور ( أ )

- إشكالية المحور ( ب )

- إشكالية المحور ( ج )

ثانياً : ملاحظات اللجنة العامة.

ثالثاً : ردود الحكومة على ملاحظات اللجنة .

رابعاً : النتائج النهائية .

خامساً : التوصيات.

## الفصل السابع

المضبطة و الأوراق المساندة لعمل  
الجلسات العامة



## 1. مقدمة في التطور التاريخي للمضبطة:

الجلسات عصب أعمال البرلمان حيث أن البرلمان في تعريفه الأولي يعني أنه مكلمة، تتم من خلال النقاش والحوار في جلسات عامة، وأن كل أعمال البرلمان ما هي إلا اشتقاق من الجلسة العامة. فاللجان ما هي إلا قرار اتخذه البرلمان في جلسته العامة سواء من حيث تشكيل اللجنة، أو الموضوعات المحالة إليها، أو القواعد التي يجب أن تسيّر عليه اللجنة في أعمالها.

البرلمان بصفة عامة في تطوره التاريخي إنما بدأ من الجلسة العامة ولم يكن هناك وقتها لجان أو أي أجهزة أخرى للبرلمان، تحديدا كانت البداية في الحضارة اليونانية القديمة حيث كانت تعقد الجلسات العامة في مكان متسع وغير مقيد بأي حدود أو جدران، وكانت هذه الجلسة العامة يشارك فيها كل مواطني المدينة أو الناحية، وكانوا يتخذون قراراتهم التشريعية والتنظيمية لشؤون حياتهم.

ثم تطورت هذه الفكرة عندما رأى أهل المدينة أو الناحية أن العديد من قراراتهم تحتاج إلى دراسة وتأتي قبل صدورها لأن بعض القرارات المتخذة كان لها انعكاسات سلبية على حياتهم.

فظهر مفهوم اللجان التي أخذت صفة الوكيل عن إدارة الجلسة العامة في دراسة هذا الموضوع أو ذاك، وإن هذا الوكيل عليه أن يقدم نتائج دراسته إلى الجلسة العامة فهو ليس معنيا أو مخولا باتخاذ أي قرار، أو تسليم نتائج دراسته لأي جهة غير الجلسة العامة التي تعد الموكل له. كما أن من حق الجلسة العامة أن ترفض أو تعدل القرار أو النتائج التي انتهت إليها اللجنة التي وكلتها.

الجلسة العامة هي الوحيدة في البرلمان التي لها اختصاصات مطلقة لا يجوز تقييدها أو الحد منها لأنها هي التي تعبر عن إرادة السلطة التشريعية.

وأياً كانت مناحي التطور التاريخي للبرلمان إلا أن الجلسة العامة ظلت السيد المطلق الذي يمنح ويمنع داخل البرلمان. حتى عندما تطورت أعمال البرلمان وأصبحت تكتسي بالصفة التنظيمية، والاختصاصات الدستورية، فإن الدستور أوكل للجلسة العامة أن تتولى هي تنظيم أعمال البرلمان من حيث الأدوار الواجب القيام بها تشريعياً ورقائياً، أو طريقة الكلام في الجلسة العامة، أو تقرير الجزاءات على من يتحدث بشكل مخالف لقواعد الكلام في الجلسة العامة.

وكما يرى الفيلسوف روسو "إن الحقيقة لا يمكن اكتشافها في أي عمل إلا من خلال الإدارة العامة. فالبرلمان لا يمكن له أن يكتشف القرار الصحيح إلا من خلال جلساته العامة".

إزاء ذلك انتشر مبدأً قُدسية الجلسات العامة للبرلمان الذي يعني أنه لا يجوز لأحد أن يتحدث في هذه الجلسة العامة إلا الممثلين لإرادة الشعب، كما لا يجوز لأحد أن يحضر أعمال الجلسات العامة إلا إذا أذن له ممثلين الشعب بالحضور، أو أولئك الذين لديهم أعمال تتعلق بسكرتارية الجلسة وتدين أعمالها، وذلك على الرغم من أنه في البداية كان يقوم بمثل هذه الأعمال الأعضاء أنفسهم من خلال تناوبهم للجلسات لتدوينها.

إلا أنه مع تطور إنشاء الأجهزة المعاونة للبرلمان سمح لعدد محدود من معاونين أن يتواجدوا داخل الجلسات العامة لمعاونة الأعضاء في تدوين أعمال الجلسة.

إذاً كانت الخطوة الأولى أو المهمة الابتدائية التي من أجلها أنشئت الأجهزة المعاونة للبرلمان أو ما يطلق عليه في وقتنا الحاضر الأمانات العامة هو القيام بتدوين أعمال الجلسات العامة.

كما كانت هذه المهمة هي النهائية فهذه الأجهزة ليس لها أن تشارك أو تحضر أعمال اللجان أو تقدم للأعضاء أي تسهيلات لانعقاد اللجان. واستمر هذا الوضع طويلا في أعمال البرلمانات حتى أنه استغرق النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وقد كان البرلمان البريطاني هو أول من قاد حركة التطوير لدور الجهاز المعاون للأعضاء بعدما لاحظ إن تطورات أعمال البرلمان تقتضي ضرورة تطوير أعمال الأجهزة المعاونة. إلا أنه قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية من هذا التطور فإن:

#### 1. المرحلة الأولى: اقتصر على تدوين الجلسات العامة التي كان لها العديد من الخصائص الهامة أبرزها:

**التدوين الحرّي لما يدور في الجلسة العامة**  
دون أي تعديل أو تنقيح أو تحسين للكلام  
في الجلسة العامة

وبالتالي فإن كل الألفاظ الخارجة التي يمكن أن يتفوه بها الأعضاء، أو المشاجرات بين الأعضاء والمنصة، أو المشاجرات مع أعضاء الحكومة، أو التصفيق، أو التهليل، أو الانتقاد الجارح لأي مسؤول في الدولة مهما كبر حجمه، أو خروج الأعضاء من الجلسة العامة أثناء انعقادها، أو وصول أعضاء إلى الجلسة العامة بعد بدايتها، أو إذا أبدى العضو خاطرا في الجلسة بصوت مسموع، فكل هذه الأشياء تدون في مضبطة الجلسة دون تحريف أو تبديل أو تغيير أو تحسين.

ولا يجوز حذف ما تم تدوينه إلا إذا لم يكن قد حدث في الجلسة، فلا يجوز حذف أي كلام خارجي، أو تفاصيل المشاجرات طالما أنها حدثت في الجلسة العامة ولذا فإن سلطة تصحيح المضبطة لا تقع إلا على ما هو خارج نطاق الجلسة وما حدث فيها، وإن صاحب القرار في ذلك أعضاء البرلمان أي لا يمكن للرئيس أو مكتب البرلمان أن يتخذ قرارا في هذا الشأن من منطلق أن أعضاء البرلمان هم الشهود على الواقعة ويقررون حدوثها أو عدمه.

وكان المبرر لحفظ التدوين على هذا النحو أن المضبطة يجب أن تكون المرآة الصادقة لكل ما يحدث في الجلسة العامة من كلام وإشارات وحركات وإيماءات، وإن هذا السجل التاريخي يعد الوثيقة المعبرة عن أعمال البرلمان التي لا تعد ملكا خالصا للبرلمان وإنما هي ملك الشعب أو من اختاروا النواب، فالبرلمان حتى في كونه سلطة أساسية من سلطات أي دولة، وأنه صاحب سيادة على سلطته إلا أن هذه السيادة مكتسبة من صاحب السيادة الأصلي وهو الشعب أو من يقومون باختيار أعضاء البرلمان. وأنه بعد التصديق أو الموافقة من أعضاء البرلمان على المضبطة والتي تعني إقرارهم بأن هذه الوثيقة صحيحة وأن ما احتوته تعبر فعلا عن أقوالهم وإشاراتهم فإنه من حق أي مواطن أن يطلع على هذه المضبطة ليرى بنفسه أداء النواب عنه في ممارسة السلطة التشريعية، فالمضبطة كانت بمثابة الوسيلة التي من خلالها يراقب المواطنون نوابهم، ويحكمون على أعمالهم ويقدرن صلاحيتهم، وأحيانا يوجهونهم إلى اتخاذ القرار الذي يتوافق مع مصالحهم.

وعلى هذا الأساس لعبت المضبطة دوراً هاماً في التطور البرلماني التاريخي.

فالبرلمان البريطاني قام أساسا على فكرة الاختصاص بنظر الموازنة العامة للدولة البريطانية نظرا للمخالفات الجسيمة التي ألت بالأموال في بريطانيا إزاء الحروب الواسعة في خارج حدود بريطانيا بالإضافة إلى المصاريف الباهظة للأسرة المالكة، وعندما أدرك المواطنين البريطانيون نجاح أدوار ممثليهم في ضبط الميزانيات



وأموال الدولة، والتي أوضحتها بجلاء المضابط البرلمانية التي كانت محل اهتمام كل المواطنين البريطانيين إلى الحد أن بعض المضابط التي كانت تنفذ بسبب التدخلات الحكومية نظرا لشراسة الهجوم من النواب ظهرت فئة محتكري المضابط الذين كانوا يقاومون التدخل الحكومي، كما ساهم أعضاء البرلمان أنفسهم في تمكين المواطنين من الحصول على المضابط ذات الصيت الخطير.

**لكن يظل التساؤل : قائماً كيف يتم تدوين المضبطة  
خاصة أنها كانت من المفترض أن تكون في قالبها  
النهائي بعد انتهاء الجلسات بـ 48 ساعة ؟**

كما أشرنا سابقاً أنه في البداية كان يتم التدوين من خلال مجموعات من الأعضاء يتفق عليهم البرلمان في بداية الجلسة للقيام بأعمال المضبطة، وكان الهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على مبدأ قُدسية الجلسة العامة التي يمتنع معها حضور أي أحد للجلسة إلا من يحملون صفة العضوية، كما لوحظ أن الأعضاء الذين يقومون بأعمال المضبطة لا يستطيعون أن يشاركوا بفعالية في المناقشات أو يكون لهم حضور قوي في الجلسات التي يقومون فيها بأعمال السكرتارية.

ولذا كان التطور الهام هو إنشاء جهاز معاون للبرلمان يقوم فقط بتدوين أعمال الجلسات حتى يتفرغ كل الأعضاء للقيام بمهامهم التشريعية والرقابية.

وكانت الفكرة الأساسية التي انطلقت من بريطانيا ثم امتدت إلى بقية الدول الأوربية هو الاستعانة بجهاز متخصص - كاتبي المضبطة - ليس في صياغة العبارات أو الجمل لأن المضبطة ما هي إلا سجل حريفي لما يدور في الجلسة، وإنما كان دور هذا الجهاز منحصرًا في التسجيل الحريفي للجلسة.

وكان المعيار الرئيسي لعمل كاتبي المضبطة هو السرعة في الكتابة، والسرعة في إغلاق العبارات، حتى لا تبدو المضبطة غير مفهومة. وبالتالي لم تكن هناك حاجة لكتابة متخصصين في حقل علمي معين. من ثم إنه لم يكن الأمر في حاجة إلى متخصصين من حقل علمي ما.

- كان تسجيل المضبطة يتم في ذات الجلسة من خلال مجموعات من معاونين أو الجهاز البرلماني، وكان متوسط عدد المجموعة الواحدة من 4 إلى 5 أشخاص.
- كانت مدة بقائهم في الجلسة لا تزيد عن 30 دقيقة ثم تأتي مجموعة أخرى وتبدأ في تسجيل الـ 30 الدقيقة التالية من خلال الكتابة السريعة.

ثم حدث تطور لاحق بأن كل مجموعة من معاونين يشرف عليهم مجموعة أخرى من شخصين يحضرون معهم ويسجلوا ما يمكن أن يقع من مجموعة التسجيل الأساسية.

كما أن الأعضاء كانوا يقدمون المساعدة لهذا الجهاز المعاون من خلال مراعاتهم بقدر الإمكان التحدث برتابة وهدوء حتى يتمكن أعضاء المجموعات من تسجيل كلامهم.

وكان الجميع يعمل على إنجاز المضبطة في خلال 24 ساعة بعد انتهاء الجلسة حيث أن كل مجموعة كانت تسلم ما دونته في خلال نصف ساعة إلى ما أطلق عليهم المنسقين الذين كان دورهم ينحصر في ترتيب المضبطة حسب أرقام المجموعات.

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يعد من أوائل الأساليب التي بدأت معه فكرة تدوين المضبطة إلا أن بعض برلمانات العالم مازالت تأخذ بهذا الأسلوب حتى وقتنا الحاضر نظراً لأنه يمكن الجهاز الفني من الانتهاء من المضبطة في وقت زمني قصير ومحدد. حيث ينتشر في برلمانات العديد من دول العالم إلى وقتنا الحاضر ما يطلق عليه ” فريق الجلسات“ .

- «فرق الجلسات» ، أو مجموعات عمل الجلسة، ويتم ترتيبهم قبل بداية الجلسات بحيث أن كل مجموعة تتكون من 3 إلى 4 أشخاص بمن فيهم رئيس المجموعة أو الفرقة.
- -يتم إعداد جدول لكل فرقة يوضح لها الوقت الذي ستدخل فيه الجلسة، والوقت الذي ستهي فيه من الجلسة وغالباً ما يتراوح توقيت كل فرقة من 20 إلى 30 دقيقة، ويصبح هذا الوقت من الجلسة من اختصاص هذه الفرقة أو المجموعة.
- بعد انتهاء كل فرقة مباشرة من وقتها تبدأ في صياغة الجزء المنوط بها في المضبطة وتسجل على الغلاف الخارجي أنها الفرقة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة.
- يتم تسليم هذه الأقسام إلى المراجعين وأخيراً إلى المشرف العام مما يجعل المضبطة تبدو عملاً سهلاً وميسوراً ودون أي أعباء.

كما يلاحظ أنه في البرلمانات التي تأخذ بمفهوم الفرق أو الأقسام أو المجموعات لتسجيل مضبطة الجلسة لا يتم الاقتصار فيها على موظفي إدارة الجلسات فقط، وإنما يتم الاستعانة بغالبية موظفي البرلمان وحسب حاجة الجلسات إليهم.

بل إن أولى المهام التي ينبغي أن يقوم بها أي موظف برلماني جديد هو أن ينضم إلى إحدى الفرق أو الأقسام البرلمانية ليتعلم كيفية تسجيل وتدوين المضبطة.

2- في المرحلة الثانية من تطور تدوين المضبطة هو أنه مع الاعتراف بأنها وثيقة تاريخية للبرلمان وناقلاً أميناً لما يدور في الجلسات العامة إلا أن المضبطة يجب أن تكون منضبطة حتى تعبر عن دلالة اسمها.

ومعنى انضباط المضبطة ينصرف إلى أكثر من معنى كما فسره الخبراء البرلمانيين الفرنسيين:

أولهما: أن تكون منضبطة مع أحكام اللائحة فلا يجوز أن تكون هناك أي مخالفات لللائحة البرلمانية حتى لو حدثت واقعا في الجلسة وفعليا في المضبطة.

فمحرري المضبطة يجب أن يتدخلوا بالتصحيح على المضبطة إذا ما لاحظوا أن ما يتم تدوينه مخالف لللائحة البرلمانية.

ولذا فإن المضبطة تضم شقين:

### الشق الأول : الشق الإجرائي

فالشق الإجرائي هو من اختصاص المراجعين أو المشرفين على المضبطة بحيث يطابقوا بين ما هو مدون وبين إجراءات اللائحة البرلمانية.

والعلة الأساسية وراء ذلك هو أن يعلم البرلمان من خلال المضبطة أن أفعاله تأتي في سياق تنظيمي لائحي، وأن ما اتفق عليه البرلمان من قواعد لتنظيم أعماله يتم مراعاتها مراعاة تامة.

فالبرلمان مجبر أن يكون في وضع تنظيمي متفق مع أحكام اللائحة لأنه هو الذي يسن القواعد والقوانين للمجتمع التي تنظم مختلف مظاهر السلوك الإنساني فإذا كانت الهيئة المعنية بذلك تخالف قواعد عملها فإنه من باب أولى ألا يمثل المجتمع للقوانين التي تسنها.

وكثيرا ما تكون الإشكاليات في المضابط البرلمانية متعلقة بالإجراءات فمثلاً إذا كانت اللائحة تنظم أن يوافق البرلمان على القانون من حيث المبدأ قبل أن يوافق على مواده، ومع ذلك فإن الجلسة دارت مباشرة في الموافقة على المواد فإن محرري المضبطة عليهم أن يدونوا أولاً موافقة البرلمان من حيث المبدأ على القانون مخالفين ما حدث في الجلسة العامة لأن المضبطة في الكثير من الأحيان يمكن أن يعتد بها كوثيقة تفسيرية للقانون فتكون محل إطلاع أو مراجعة من الهيئات القضائية إذا ما التبس عليها حكم إحدى المواد.

أو أن يكون حكم الموافقة من حيث المبدأ مقرراً في الدستور مما يعني أن البرلمان ارتكب مخالفة دستورية وهذا في حد ذاته يبطل إجراءات الجلسة أو الموافقة النهائية على القانون.

أو أن يشار في اللائحة إلى ترتيب معين في مناقشات الأعضاء في أحد الأدوات الرقابية فإن المضبطة عليها أن تلتزم بهذا الترتيب اللائحي.

### الشق الثاني: الشق الموضوعي وهو

#### يعني كيف يتم تدوين المضبطة؟

كما قلنا أن التطور اللاحق نظر إلى المضبطة على أنها منضبطة وبالتالي فإن كل ما يدون فيها يجب أن يكون منضبطاً في إطار الألفاظ والجمل والعبارات التي تعبر عن الذوق العام في المجتمع، ومن ثم فإن أي ألفاظ خارجة، أو معاني وقعت خارج الإطار البرلماني المتعارف عليها فإنه يجب حذفها من المضبطة، إلا أن هذا الحذف يتم بمعرفة أعضاء البرلمان أنفسهم ولكن يجوز لمحرري المضبطة أن ينبهوا إلى مثل هذه المخالفات اللفظية حتى يأخذ البرلمان قراره المناسب في هذا الشأن.

كما تميزت هذه المرحلة الثانية بالحفاظ على الطابع الحري للمضبطة دون تدخل أو تحريف أو تغيير ألفاظ الأعضاء. وبالطبع فإن التطور في المرحلة الثانية استدعى أن يكون محرري المضبطة أكثر تخصصاً من حيث إتقانهم لأحكام اللائحة أو قدرتهم على تبين الألفاظ التي لا تعبر عن الذوق العام في المجتمع. إلا أن هذا لم

يؤثر على السرعة الواجبة التي يجب أن تنتهي بها المضبطة.

### 3- المرحلة الثالثة من تطور المضبطة: تمثل في أن تسجيل المضبطة كان معنيا بالبحث عن المعاني التي تقصده أو تضيفه الجمل والعبارات في المضبطة.

ولعل هذا التطور بدأ في البرلمان البولندي ثم بدأ ينتقل تدريجيا إلى العديد من البرلمانات الأوروبية والذي يعني أن المضبطة تسجل نصا منطوقا فهل يمكن تحريره مكتوبا؟

ففي النص المنطوق قد يذكر العضو معنى واحد ولكن بالكثير من الألفاظ والجمل وأحيانا يكرر ذات الجمل والعبارات، بل ويكرر ذات المطالب مرات عدة مما يجعل المضبطة في العديد من فقراتها لا تعبر إلا عن معنى واحد أدلى به العضو البرلماني.

ولذا كانت الفكرة هوضرة الانتقال من النص المنطوق الحر إلى النص المنطوق للمعنى. حيث أن المبرر أن المضبطة هي المعبر عن الأفكار والرؤى والمعاني التي يقول بها أعضاء البرلمان، وإن قارئ المضبطة في كل تاريخ سيهمه بالأساس معرفة الأفكار والرؤى والمعاني التي أراد أعضاء البرلمان أن يعبروا عنها، كما أن تكرار العضو لذات المعاني والأفكار إنما يعبر في الحقيقة عن أنه انتهى فعليا من كلامه أو إبراز فكرته.

كما أن اللوائح البرلمانية تميل دائما إلى تخصيص وقت محدد للعضو في الكلام، فتركه ليكرر ذات الكلام إنما يعني أن أعضاء البرلمان ليس لديهم أفكار جديدة تسهم إيجابيا في أعمال الجلسة.

ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أن الغرض الأساسي للجلسات العامة هو النقاش والجدل في الأفكار والحجج، وليس المناقشة في الكلام الذي يبدو في بعض الأحيان بلا معنى.

وبالتالي فإن الشق الموضوعي في صياغة المضابط البرلمانية يجب أن ينتقل إلى صياغة الجمل والعبارات والفقرات التي تنقل قارئ المضبطة من معنى إلى آخر.

فكل جملة يجب أن تعبر عن معنى، والجملة التي تليها تعبر عن معنى، أو أن تضيف إلى معنى الجملة الأولى سواء بالسبب أو النتيجة أو المقترح.

فمحرري المضابط لا يدونون كلمات جوفاء خرقاء لا معاني لها فهذا يمثل انتقاصاً من قدر وأهمية المضبطة في العمل البرلماني. إلا أن ذلك لا يجعل محرري المضبطة يدونون معاني على أهوائهم أو وفق أفكارهم، أو يحذفون من كلام الأعضاء لأنهم في تقديرهم لا يعبر عن معنى فإن التدخل من محرري المضبطة يكون محكوما بعدة اعتبارات هي:

أولها: تدخل محرري يكون في أضيق الحدود الممكنة.

ثانيها: التدخل لا يكون إلا في الحالات الصارخة من التكرار والتزديد في ذات المعاني.

ثالثها: استئذان العضو في حال إدخال أي تعديل على كلامه، فالعضو هو الذي يقرر المعاني التي قصدها من تكرار كلامه أو المعاني الجديدة التي أراد أن يضيفها.

رابعها: عرض التعديلات على البرلمان مع بيان ذلك في جدول تصحيح المضبطة حتى يكون الأعضاء على دراية كاملة بما حدث من تدخل حفاظا على معاني المضبطة.

إن مضبطة المعاني ما هي إلا مضبطة تقليدية سواء في الالتزام بحرفية كلام الأعضاء، مع التأكيد على أن المعاني تتطلب كشرط أساسي لصياغتها والالتزام محرري المضبطة بأقصى درجات الموضوعية والحياد والتجرد والدقة لأنه في النهاية يظل معنى المضبطة مرآة صادقة لكل ما تشهده جلسة البرلمان من وقائع ومناقشات ومدخلات.

#### 4. المرحلة الرابعة من تطور المضبطة: تمثل في إمكانية التدخل لإعادة صياغة المضبطة ولكن في حدود معينة.

حيث يلاحظ أن الأعضاء يستخدمون في كلامهم في الجلسات العامة ما يطلق عليه اللغات المحلية، وبرزت هذه المشكلة بصفة أساسية في بعض البرلمانات التي قد يوجد اختلافات في اللهجات المحلية بين المناطق وبعضها مما يؤدي إلى صعوبة تدوين المضبطة كما هي، خاصة أن الأعضاء قد يستخدمون ألفاظا واحدة للتعبير عن ذات المعنى أو المفهوم، وهذا أدى بدوره إلى التطور الرابع المعني بإمكانية التدخل من محرري المضبطة لصياغتها في أسلوب مفهوم ويتفق مع بقية أركان المضبطة. إلا أن التدخل في الصياغة محكوما بعدة اعتبارات:

**أولها:** أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يؤدي التدخل الصياغي إلى تعديل أي معنى من المعاني التي قصدها العضو، والتعديل هنا ينطبق على التحوير فالتدخل الصياغي لا يُجور المعنى المنطوق أو يجعله مرادفا لمعنى آخر قريبا من المعنى الذي قصده العضو.

**ثانيها** أن التدخل الصياغي على المضبطة لا يؤدي إلى إضافة معنى جديد بأي حال من الأحوال، فلا يمكن لمحرري المضبطة أن يضيفوا من جانبهم معاني أو أفكار لم يتضمنها كلام العضو.

هذه الإشكالية تبدو واضحة في المضابط التي تهج هذا النهج وهو التدخل الصياغي فالمحررين يرون أن عبارة أو جملة العضو تبدو مبتورة أو ناقصة فيقوموا بإضافة معاني جديدة حرصاً على إتمام معاني الجملة فنراهم يضيفون للسبب نتيجة، ويضيفون للنتيجة سبب، ويضيفون للمعطيات مقدمات، وفي بعض الأحيان يستحسن الأعضاء ما تم إضافته بمعرفة محرري المضبطة لأنه أدى إلى إحكام ألفاظهم ومعانيهم .

إلا أن ذلك منتقد وبشدة بالغة لدى كل الخبراء البرلمانين الذين يعتبرون أن أي إضافة للمعاني التي قصدها العضو أثناء حديثه في الجلسة العامة في المضبطة حتى لو لاقت استحسانا من الأعضاء فإن هذا يعد تحريفا وتزويرا لتاريخ البرلمان. فلا يعقل أن تكون المضبطة غير مطابقة للمعاني التي أدلى بها فعليا وواقعا في الجلسة العامة، وأنه لا توجد أي مبررات مهما كانت قيمتها، أو جدواها، أو أهميتها، تتيح إضافة أي معاني جديدة للمضبطة وإلا فإن فتح هذا الباب سيؤدي إلى تحكم محرري المضبطة في صياغتها بمعاني مختلفة عما حدث فعليا في الجلسة.

#### 5. التطور الخامس للمضبطة: أطلق عليه المضبطة السياقية التي تعني أن كل لفظة في المضبطة يجب أن تعبر عن السياق الذي أوردت فيه.

لوحظ في العديد من المضابط البرلمانية أنه أحيانا تبدو الفقرات غير مفهومة، أو أن الجمل لا تعبر عن سياق محدد تعبر عنه بمعنى أن الجمل غير مترابطة أحيانا

فإن كل جملة تعبر عن معنى مختلف عن ما سبقها، أو ما تلاها من جمل ثم تعود المضبطة إلى الفكرة في الجملة الرابعة أو الخامسة مما يجعل القارئ لا يفهم المضبطة أو أنه ينتقد أداء أعضائه في البرلمان لان كلامهم غير مفهوم أو مرتب.

الأمر الذي دفع العديد من خبراء البرلمانات إلى التدخل لإحكام قواعد الصياغة في المضبطة، إلا أن المشكلة الأساسية التي واجهتهم هي مدى قبول أعضاء البرلمانات أنفسهم لأن يتدخل محرري المضبطة في إعادة صياغة معاني الجمل غير المترابطة على النحو الذي يؤدي إلى معاني مرتبة ومتدرجة.

إزاء ذلك فقد دارت مناقشات عديدة حول ضرورة أن تعبر المضبطة عن الغرض الرئيسي منها، وهو أن تكون ناقلاً أميناً لما يدور في جلسة البرلمان بانضباط ودقة.

وقد برزت عدة مدارس في صياغة المضبطة السياقية (أي ألفاظ المضبطة لا تخرج عن سياق المعنى الذي تؤديه) أهمهما:

#### المدرسة الأولى:

ترى الحفاظ على معنى المضبطة الأمين أي الناقل الأمين لما يدور في الجلسة العامة مع التأكيد على أهمية أن تكون معبرة عن معاني محددة ومرتبطة ومفهومة لقارئها. وأن كل جملة أو عبارة يقولها العضو في خارج السياق الذي يتحدث فيه من معاني أو أفكار يتم إيراد هذه العبارات والألفاظ في إطار جمل اعتراضية كأن يتم وضعها بين قوسين أو علامات اللغة للجمل الاعتراضية ثم تعلق الأقواس أو الجمل الاعتراضية مع عودة العضو من جديد إلى الحديث في الفكرة الرئيسية أو المعنى الأول الذي بدأ به حديثه. وتبعاً لأنصار المدرسة الأولى فإن المضبطة لم يجر عليه أي تعديل أو تحريف لمعانيها، فهي واحتفظت بصيغة الأمانة اللفظية التي يجب أن تتسم بها دوماً.

#### المدرسة الثانية:

ترى أن الإكثار من الجمل الاعتراضية يؤدي في النهاية إلى ضياع المعاني المستهدفة في المضبطة لأنه ثبت من العديد للدراسات البرلمانية أن غالبية الأعضاء في أحاديثهم غير مقيدون بالتعبير عن جمل لفظية مترابطة المعاني ومتدرجة في أفكارها، بل أن غالبيتهم ينتقل من معنى إلى آخر في ذات الجملة ثم يعودوا إلى استكمال المعاني في جمل بعيدة في ترتيبها عن الجمل الأولى مما سيؤدي بنا في النهاية إلى صياغة مضبطة اعتراضية. فبين كل جملة وأخرى في المضبطة سنصيغ عدد من الجمل الاعتراضية مما يجعلها تبد غير مفهومة.

ولتغلب على إشكالية المضبطة الاعتراضية، فقد رأى أنصار المدرسة الثانية أن الحل يكمن في الصياغة كالتالي:

1. تُصاغ الجمل والعبارات التي تدل على معاني مترابطة أو أفكار متدرجة بحيث أن كل جملة تكمل الجملة التي تسبقها، وتكون في ذات الوقت مقدمة للجملة التي تليها، بحيث أن كلام العضو يبدو منضبطاً على الوجه التام في التعبير عن المعنى الذي قصده أو الذي استهدفه من الفكرة التي أراد أن يتحدث فيها.

2. كل الجمل الاعتراضية أو المعاني الخارجة عن السياق الذي تحدث فيه النائب أو العضو يتم وضعها في صندوق بجوار موضع كلمته في المضبطة يكتب فيه :  
وقال العضو فلان الفلان أيضاً : .....

3. يراعى في كتابة الجمل الاعتراضية أن يتم ترتيبها حسبما وردت من العضو، أي الحفاظ على سياقها الزمني فلا يجوز التقديم أو التأخير في كتابة الجمل الاعتراضية حتى لو كانت الجمل الأخيرة تعبر عن معاني أكثر أهمية من الجمل الأولى.

4. في الأغلب يتم اللجوء إلى التبنيذ في كتابة الجمل الاعتراضية إذا كانت كل واحدة تعبر عن معنى مختلف تماماً، وسياق غير متفق مع المعاني السابقة أو اللاحقة، لأن ذلك يجعلها مفهومة من جانب، وفي ذات الوقت معبرة عن نسق متكامل.

وتبعاً للمدرسة الثانية فإن صياغة المضبطة بهذه الطريقة سيؤدي إلى تحقيق غرضين هما: شرط الانضباط في المعاني، والثاني: الأمانة التي يجب أن تتحلى بها المضبطة.

ولكن السؤال الأهم هو هل من حق محرر المضبطة أن يحدد هو بنفسه الجمل التي تؤدي معنا واحداً أو مرتباً، والجمل الاعتراضية؟  
فإذا ما تركنا لمحرري المضبطة هذه المهمة لكانت المضبطة تعبيراً عن أفكار أو رؤية محرريها وبالتالي انتفى تعريف المضبطة بأنها مرآة صادقة لما حدث في جلسة البرلمان. خاصة أن المضبطة ملك لأعضاء البرلمان وليست ملكاً لمحرريها أو صائغيها.  
في هذا الإطار فإن عمل المضبطة يمر بمرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى:** بعد الانتهاء من شكلها الأولي في صياغتها السياقية (المعاني المرتبة والأفكار المتدرجة، وصندوق الجمل الاعتراضية) يتم إرسال ما أورده العضو من كلام وأحاديث إليه دون إرسال بقية المضبطة، أي نرسل كلامه فقط فإذا وافق عليه صار معتمداً في داخل المضبطة. وإذا أُبدي أي ملاحظات من حيث إلغاء بعض ما ورد في الصندوق الاعتراضي أو أضاف إليه أو غير ترتيب ما قاله فعلى محرر المضبطة أن يمتثل لوجهة نظر العضو، ولكن بشرط ألا يضيف العضو في ملاحظاته معاني جديدة أو جمل اعتراضية جديدة خلافاً لما أورده في جلسة البرلمان، فدور ملاحظات العضو تتركز فقط في إخراج بعض الجمل الاعتراضية من الصندوق ووضعها في إطار جمل المعاني، أو يخرج بعض جمل المعاني ويضعها في الصندوق الاعتراضي، ولكن ليس له أن يضيف لفظاً أو معناً أو عبارة لم يوردها في الجلسة وبعد أن يتم الانتهاء من هذه يتم الانتقال للمرحلة الثانية.
- **المرحلة الثانية:** يتم فيها إرسال المضبطة في شكلها النهائي وبكامل محتوياتها إلي الأعضاء جميعاً قبل بداية الجلسة التالية حتى يتم التصديق عليها في إطارها الشامل.

## 2. المفهوم الحديث لإدارة الجلسات:

ارتبط تأسيس إدارة الجلسات العامة بالحاجة إلى تدوين المضبطة البرلمانية، وفي الوقت الحالي فإن قطاع أو إدارة الجلسات في أغلب برلمانات العالم يقوم علي فكرة فريق العمل المشترك الذي تكمن خصائصه في:

- **تحقيق الامتزاج في عمل للجلسة العامة** دون أن يقتصر هذا الامتزاج فقط على موظفي إدارة الجلسات ولكن على كل الموظفين والباحثين الآخرين في البرلمان.
- **مفهوم التعاون المتتابع** والذي يعني أن معرفة كل عضو في الفريق لدوره في اعداد المضبطة معرفة دقيقة. لأن الجلسة العامة لا تتحمل خطأ أي فرد في فريق العمل لأنها تعبر عن المعنى الحقيقي لعمل السلطة التشريعية.
- **التعاون المتتابع في عمل الجلسة البرلمانية** يخضع لمستويات إشراف متدرجة، وكل مستوى يُسلم نتيجة عمله إلى المستوى الأعلى منه.

ويتم تسليم العمل بين المستويات الإشرافية في فريق عمل اللجان، تبعاً لشرطين أساسيين هما:

- **السرعة الواجبة** دون الإخلال بالكفاءة
  - **تقديم تقرير مصغر** يبين نواحي القصور والتميز في فريق العمل حتى يتم مراجعة أداء فرق العمل في الجلسات دورياً وبما يؤدي إلى تحسن الأداء المستقبلي. وأهمية هذا التقرير يرجع إلى أن عمل الجلسات هو واجهة البرلمان، وأن أي قصور في عمل الجلسة قد يغطي على كل الأعمال الممتازة التي يمكن أن تقوم بها الأمانة العامة.
- ولذا فإنه إذا كانت بقية أعمال الأمانة العامة توصف جميعاً بأنها أعمال معاونة أو مساعدة لأداء العضو البرلماني، إلا أن أعمال إدارة الجلسات قد تكون في صميم وأساسيات العمل البرلماني ولذا فإن اللوائح البرلمانية تضمنت على اختلافها نصوصاً لاثنية حول أعمال المضبطة.



### خصائص فريق عمل إدارة أو قطاع الجلسات :

فريق عمل إدارة الجلسات فريق عمل مؤقت لأنه يضم كل موظفي وباحثي البرلمان عند استدعائهم للعمل في إنجاز مهام الجلسة، أما إدارة الجلسات في حد ذاتها فهي فريق عمل تنظيمي دائم، وفريق العمل المؤقت ينجز مهامه في إطار خطة عمل محددة تتركز عناصرها في:

1. اختيار أعضاء الفريق.
2. عقد الاجتماع التمهيدي لشرح أهداف العمل في فريق الجلسات.
3. توزيع الأدوار والمسؤوليات في إطار زمني محدد.
4. توزيع الجداول الزمنية على الفريق، وتكليفات العمل في مذكرة التكليف التي يتسلمها كل عضو في فريق العمل المؤقت وبتوقيع الأمين العام باعتباره المسؤول الأول عن أعمال الجلسة في مواجهة رئيس وأعضاء البرلمان، وكذلك توقيع المشرف الأعلى على الجلسات (الأمين العام المساعد للجلسات) باعتباره المسؤول التنفيذي عن أعمال الجلسة.
5. فرق عمل الجلسات يبدأ أولاً باختيار قائد الفريق، وكل قائد فريق يختار اثنين أو ثلاثة للعمل معه كأعضاء بالفريق للحفاظ بقدر الإمكان على تناغم وانسجام فرق العمل في الجلسات العامة.
6. كل فريق عمل له وقت محدد في الجلسة العامة ويتراوح هذا الوقت في معظم برلمانات العالم ما بين 20-30 دقيقة، ثم تبدأ الفرقة الثانية في المسؤولية عن الدقائق التالية وهكذا حتى تنتهي الجلسة العامة.
7. إنجاز مضبطة وأعمال الجلسة وفق هذا النظام يتم في 24 ساعة أو اليوم التالي للجلسة. وقد استحدثت بعض برلمانات العالم طرقاً جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإنجاز المضبطة بعد نهاية الجلسة بأربعة ساعات فقط، بحيث يتم توزيع المضبطة في شكلها الأولي على أعضاء البرلمان في ذات يوم الجلسة.

### تنظيم فريق عمل الجلسات:

- يتكون فريق عمل الجلسات من 3-4 أشخاص من موظفي البرلمان، وفي المتوسط العام لعمل البرلمانات الدولية يتم تشكيل 10 فرق.
- ويمكن للبرلمان أن يزيد أو ينقص في عدد الفرق حسب مقتضيات جلساته أو كثرتها أو طول مدتها إلا أنه بصفة عامة فإن يوم الجلسة العامة كل موظفي البرلمان يكونون في حالة تأهب لعمل الجلسة.
- ولذا درجت بعض البرلمانات على أن تشكل فرق عمل احتياطية للجلسة بحيث إذا انتهت الفرق الرئيسية من أعمالها الزمنية المنوطة بها في الجلسة، ولم تنتهي الجلسة بعد، تبدأ فرق العمل الاحتياطية في الاستعداد لتولي أعمالها في الجلسة.

### تشكيل فرق للعمل في الجلسة:

تشكل كل فرقة للعمل في الجلسة من 4 موظفين رئيسين كالتالي :

1. رئيس الفرقة يراعى فيه الكفاءة قبل الأقدمية، والالتزام قبل مؤهلاته العلمية.
2. عضو المقدمة وهو الذي يلي رئيس الفرقة في الأعمال.
3. عضو الفرقة وهو أحدث عضو في الفرقة، وأحيانا يضاف عضو رابع حسب مقتضيات العمل والمدة الزمنية المقررة لمكوّن الفرقة في الجلسات العامة.
4. مراجع الفرقة وهو في الأغلب يكون من إدارة الجلسات الذي يتسلم قسم التحرير من رئيس الفرقة ويقوم بمراجعته، وفي الأغلب فإن كل مراجع يتولى المسؤولية عن ثلاثة أو أربعة فرق حيث يقوم بمراجعة أعمالهم وبمتوسط ساعتين من أعمال الجلسة، وبالطبع فإن ذلك يتوقف على عدد المراجعين في البرلمان.

#### اختصاصات أعمال إدارة أو قطاع الجلسات:

تطورت اختصاصات أعمال إدارة أو قطاع الجلسات في معظم برلمانات العالم وبصفة عامة فإننا يمكن أن نلاحظ أن معظم أقسام العمل في إدارة الجلسات تتوزع ما بين:

1. قسم المضبطة والذي يعد مسؤولاً عن أعمال المضبطة منذ بدايتها حتى نهايتها.
2. قسم جدول الأعمال الذي يعد مسؤولاً عن إعداد جدول الأعمال نظراً لأنه يتلقى كل الأدوات الرقابية من الأعضاء (أسئلة - موضوعات عامة)، ويوجه اللجان إلى أهمية الانتهاء في الأوقات الزمنية المحددة.
3. القسم الفني وهو يتكون من أكثر موظفي الجلسات خبرة ودراية بأعمال المجلس ولوائح عمله، وهؤلاء يسند إليهم الأعمال التالية:

- إعداد الأوراق التفسيرية لجدول الأعمال والأوراق التوضيحية للأعضاء حول أسئلتهم، أو موضوعاتهم العامة.
- مراجعة المضبطة: أي مراجعة مدى التزام الجلسة بالأحكام الإثنية.
- إعداد المذكرات التمهيدية للقوانين بمجرد وصولها إلى البرلمان وقبل إحالتها إلى اللجان.
- قسم الإحصاء والبيانات: يتولى تسجيل كل البيانات الإحصائية لكل جلسة من حيث عدد الأعضاء المتحدثين، وعدد مرات حديثة، والموضوعات التي أثارها، والمطالب التي طرحها، وبيان حصيلة ونتائج أعمال كل عضو في الجلسة أو عدد من الجلسات، بالإضافة إلى العديد من البيانات التفصيلية الأخرى كما أن هذا القسم يسند إليه إعداد تقرير الجلسة، وموجز الجلسة، ومذكرة أفكار الجلسة.

4. القسم الإداري: يتولى الإشراف على فرق عمل الجلسات المؤقتة.

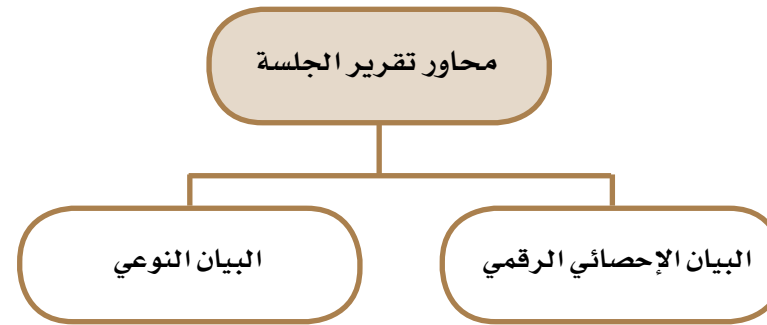
5. قسم التنفيذ: يتولى تنفيذ توصيات ورأي البرلمان حول القوانين ومشروعاتها.

#### 4. تقرير الجلسات العامة:

تقرير الجلسة هو الإقرار بما تم ودار في الجلسة فعليا، على أن يتم نقل وقائع الجلسة بأمانة مركزة فكريا وموضوعيا. (التقرير الأمين)

يساهم تقرير الجلسة في:

- استرعاء انتباه العضو وتركيزه على آراء الأعضاء الآخرين في الجلسات القادمة، فالعضو يكون مدرك لما يدلي به من آراء، ولكنه أحيانا قد لا يركز فيما يقوله باقي الأعضاء، ويساهم تقرير الجلسة في التغلب على هذه الإشكالية.
- تدوين وتحديد الآراء والملاحظات والأفكار التي أبدتها جميع الأعضاء في الجلسة، وتحقيق الرقابة المتبادلة بين الأعضاء.



## جداول البيان الإحصائي

- أهمية البيان الإحصائي تكمن في معرفة العضو للزمن الذي استغرقه في الحديث في الجلسة، وكذلك إدراك العضو لمجمل الأحداث في الجلسة العامة.

أقسام جدول البيان الإحصائي أو الرقمي (وصف الجلسة)
<p>1. الإطار الزمني للجلسة:</p> <p>أ. بداية الجلسة ( الساعة... )</p> <p>ب. نهاية الجلسة ( الساعة... )</p>
<p>2. الحضور:</p> <p>أ. عدد الغائبين (شارك فيها.....عضوا، وتغيب عنها...عضوا، التالية أسماؤهم....) وكانت الجلسة برئاسة (أسم رئيس الجلسة)</p> <p>ب. شارك فيها (ممثلو الحكومة) في أعمال هذه الجلسة: معالي.....وزير و.....وزير .....</p>
<p>3. وقد تم مناقشة الموضوعات التالية.....(استعراض جدول أعمال الجلسة مع الاقتصار على الأمور الموضوعية فقط):</p> <p>أ. قانون.....</p> <p>ب. موضوع.....</p> <p>ت. سؤال.....</p>
<p>4. التفصيل الزمني للموضوعات:</p> <p>أ. عدد المتحدثين في الموضوع (كالقانون، أو الموضوع، ...)</p> <p>ب. وقت استغراق المناقشات في الموضوع.</p> <p>ت. وقد مثل زمن مناقشة الموضوع...% من الزمن الإجمالي للجلسة.</p>

##### 5. وقد تبين من ذلك أن: النتائج

- أ. إن أكبر عدد من المتحدثين والذي بلغ ( ) عضوا كان في مناقشة  
ب. موضوع .....
- ت. إن أقل عدد من المتحدثين والذي بلغ ( ) عضوا كان مناقشة موضوع.....
- ث. إن أكبر وقت والذي بلغ ....(عدد الدقائق أو الساعات) استغرقه مناقشة موضوع ....., وقد استهلك  
% من الزمن الإجمالي للجلسة
- ج. إن أقل وقت والذي بلغ ....(عدد الدقائق أو الساعات) استغرقه مناقشة موضوع ....., وقد  
استهلك ... % من الزمن الإجمالي للجلسة  
ح. متوسط عدد المتحدثين في الجلسة =  
أكبر زمن / 2 = .....  
أقل زمن
- خ. نسبة التعقيب بين المشاركين (الحكومة والأعضاء)  
د. نصيب كل عضو من إجمالي الجلسة

#### جدول (1)

##### الجدول الإحصائي لنشاط العضو في موضوعات الجلسة

اسم العضو	زمن الحديث (موضوع معين)	اسم الموضوع	الزمن الكلي للموضوع	نسبة الحديث في الجلسة
			الزمن الكلي للعضو المستغرق من الموضوع الفرعي + الزمن الإجمالي للموضوع الفرعي من إجمالي الجلسة %	

- تستخدم النتائج والإجماليات التي تم التوصل إليها في الجدول (1) وتوضع في الجدول رقم (2)

## جدول (2)

### الجدول الإحصائي لنشاط العضو في الجلسة

اسم العضو	زمن الحديث في الجلسة	الموضوع (قانون، سؤال، موضوع عام، ...)

## جدول (3)

### جدول الفعالية

الموضوع	عدد الأعضاء	زمن الحديث	الحكومة	زمن الحديث	الزمن الكلي لكل موضوع	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة

- يهدف الجدول إلى مقارنة فعالية الأعضاء مع فعالية الحكومة

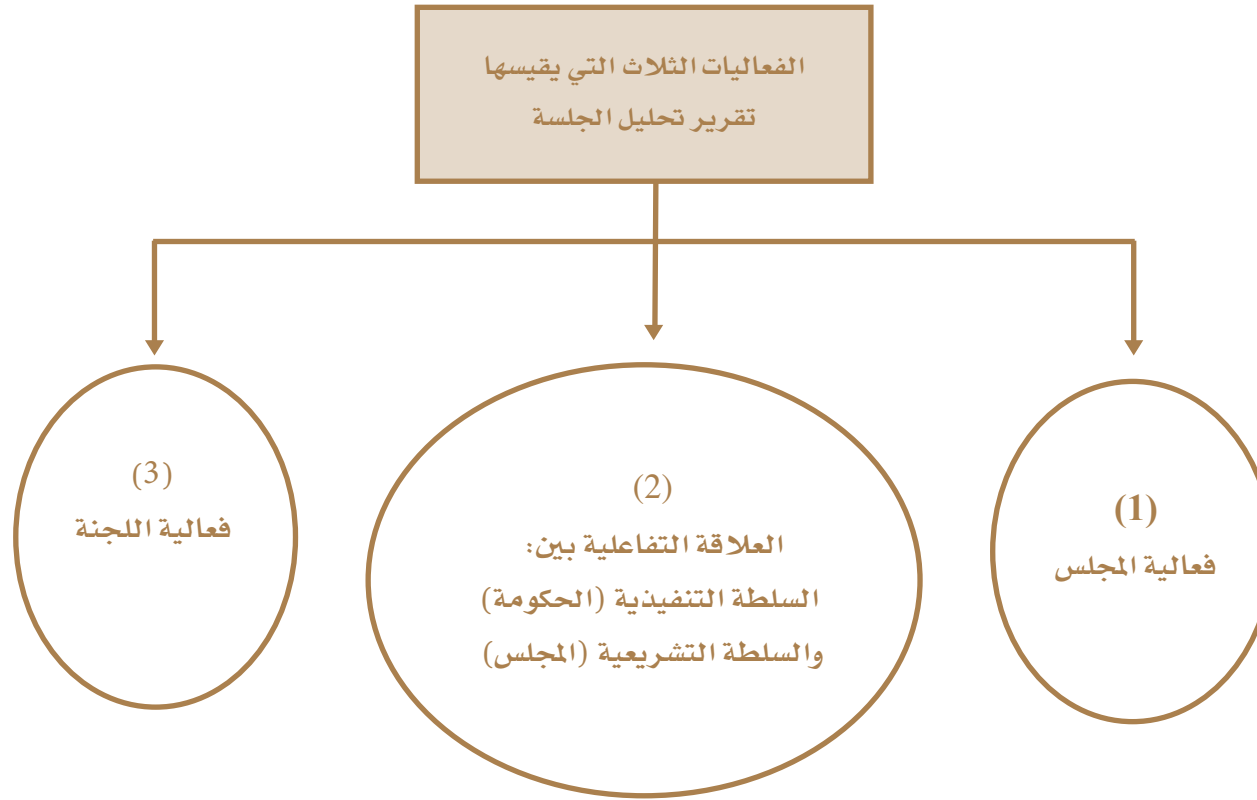
## ثانياً: البيان النوعي

### جدول البيان النوعي للتقرير

الموضوع	اسم العضو	أهم الأفكار والملاحظات والآراء	موقف الأعضاء	موقف الحكومة	موقف المجلس

## 4. تقرير تحليل الجلسة (تقرير الفعالية – المرحلة الأولى)

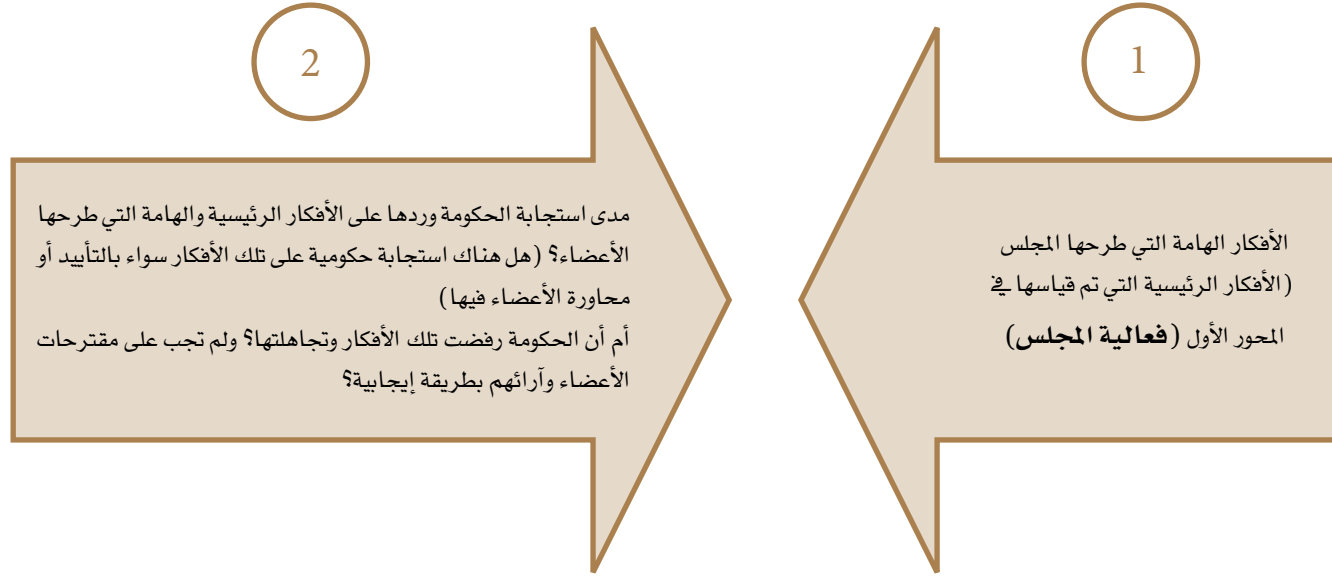
بعد انتهاء الباحث من إعداد (تقرير الجلسة) فإنه ينطلق منه لإعداد (تقرير تحليل الجلسة) والذي يهدف إلى إبراز وقياس مدى الفعالية الحقيقية للجلسة. وذلك على خلاف (تقرير الجلسة) الذي يصف وقائع الجلسة، وينقسم (تقرير تحليل الجلسة) في المرحلة الأولى منه إلى 3 محاور رئيسية هي:



#### المحور الأول: فاعلية المجلس

- يمدنا (تقرير الجلسة) بالعديد من البيانات الرقمية، كالنسبة المئوية التي استغرقها مناقشة الموضوع العام أو مناقشة مشروع القانون من إجمالي زمن الجلسة. ولكن تلك الأرقام والنسب المئوية لا تعطينا أي مؤشرات حول الدلالة الحقيقية لتلك البيانات الرقمية.
- وبالتالي لا بد أن نبحث عن دلالة تلك البيانات الكمية لمعرفة فاعلية المجلس والتي تساوي فاعلية الأفكار التي طرحها الأعضاء أثناء الجلسة.
- ولكي نتوصل لفاعلية الأفكار لا بد أن نرجع أولاً إلى (تقرير الجلسة) والذي عرضنا فيه إجمالي الأفكار التي تم مناقشتها، وسيلاحظ الباحث بأن هناك مجموعة من الأفكار يمكن دمجها ضمن محور رئيسي واحد أو فكرة رئيسية هامة واحدة، لوجود رابط مشترك بين تلك الأفكار، كما أن هناك مجموعة من الأفكار التي يتكرر طرحها من قبل أكثر من عضو هذا يعطينا دليل على تكرار هذه الفكرة في الجلسة.
- المثال على ذلك عند مناقشة المجلس لموضوع سياسة وزارة العدل، سيلاحظ الباحث بأنه تم طرح الأفكار التالية: إنشاء محاكم جديدة في مناطق جغرافية محددة، تحسين الخدمات التي تقدمها المحاكم للمراجعين، إنشاء محاكم تخصصية (لاحظ أنها تدور حول فكرة مفصلية واحدة هي: المحاكم) والتي تعد هنا (الفكرة المهمة والفعالة)
- وبالتالي فإن موضوع المحاكم استحوذ على 45% من إجمالي الوقت المخصص لمناقشة موضوع سياسة وزارة العدل، كما أنه استغرق نسبة 30% من إجمالي زمن الجلسة.
- كما سيلاحظ الباحث بأن هناك بعض الأفكار التي لم تتكرر وتم طرحها مرة واحدة فقط، هذا يعني بأنها أفكار ليست ذات أولوية في نقاشات المجلس.

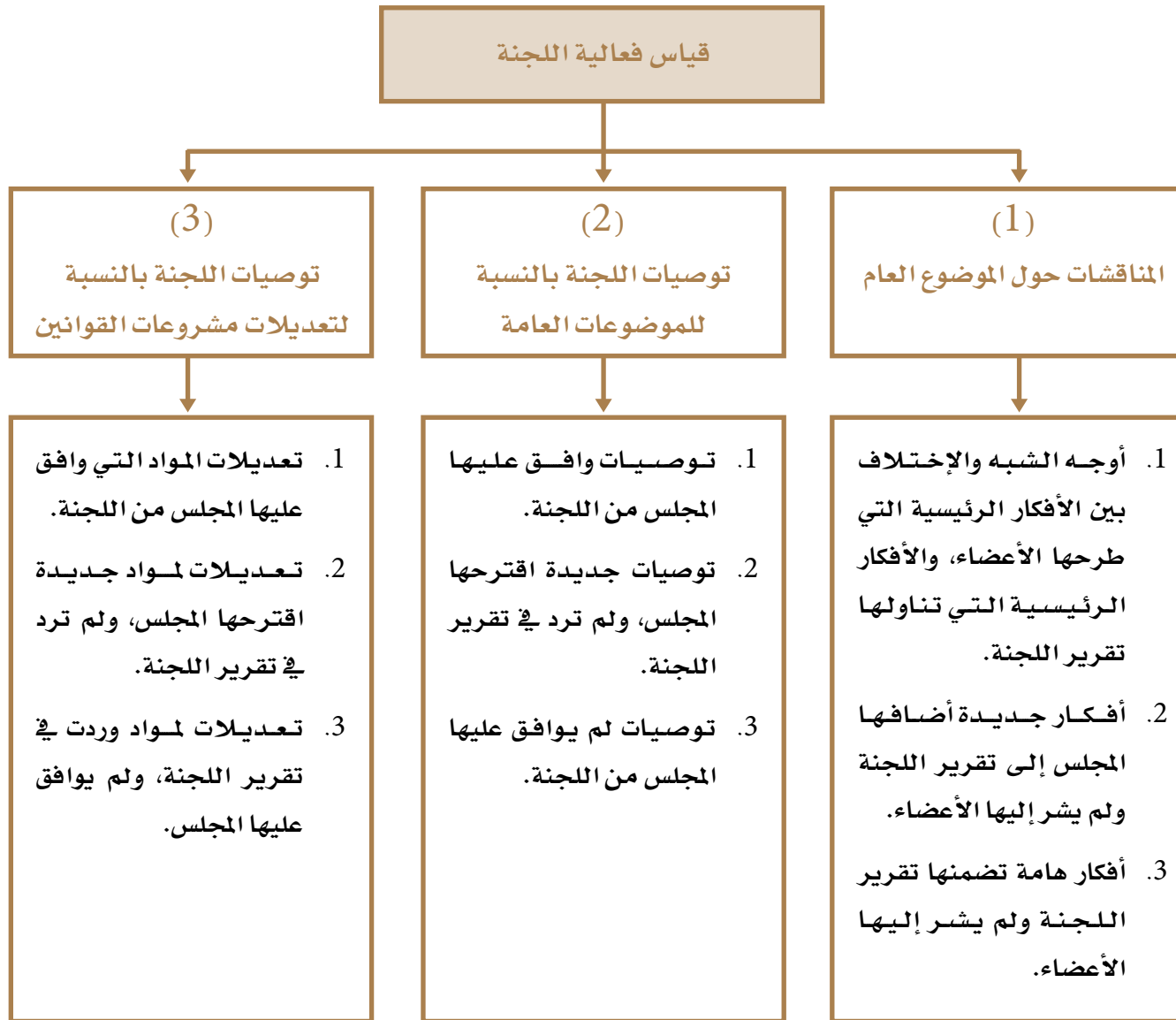
## المحور الثاني: العلاقة التفاعلية بين السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (البرلمان)



## المحور الثالث : فعالية اللجنة

- يهدف قياس فعالية اللجنة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي هو: هل الأفكار والمناقشات التي طرحها الأعضاء في الجلسة مستوحاة من تقرير اللجنة؟ أم أن الأعضاء اتجهوا اتجاها آخر بطرح أفكار لم يتطرق لها تقرير اللجنة؟
- إن ابتعاد الأعضاء عن تقرير اللجنة يعني أن المجلس تجاهل إحالته للموضوع أو القانون للجنة لدراسته، فحسب ما هو متعارف عليه برلمانيا فإن اللجنة هي الوكيل التي وكلها المجلس نيابة عنه لدراسة أي موضوع أو مشروع قانون، وبالتالي فمن المفترض أن يناقش المجلس نتائج دراسة اللجنة لذلك الموضوع، لا أن يبتعد كثيرا عما طرحه تقرير اللجنة، وتظهر فعالية اللجنة في: مناقشات الأعضاء حول الموضوعات العامة التي أعدت اللجنة حولها تقارير، أو من خلال توصيات اللجنة بالنسبة للموضوعات العامة، أو تعديلاتها على مشروعات القوانين.





5. الجدول التفسيري للجلسات العامة:

الجدول التفسيري للجلسات العامة هو ملخص مركز لبنود جدول أعمال الجلسات العامة، حيث يرسل هذا الجدول لأعضاء البرلمان مرفقا بجدول أعمال الجلسة المتكامل.

## أغراض إعداد الجدول التفسيري:

1. تحقيق الفهم السريع للبنود المطروحة على جدول أعمال الجلسة، وتزويد الأعضاء بخلفية متكاملة ومركزة حول بنود جدول أعمال الجلسة، مما ييسر لهم الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها من البنود، خاصة في ضوء الكم الهائل من المعلومات التي عادة ما ترتبط بجدول أعمال الجلسة.
2. إمداد الأعضاء بالمعلومات الهامة التي يتضمنها جدول أعمال الجلسة، وتتنوع أهمية هذه المعلومات فأحيانا تكون معلومات عاجلة تتطلب التدخل السريع من الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن البند الذي تدور حوله هذه المعلومة، وقد تمثل هذه المعلومة الهامة سرداً تاريخياً لتطور البند المطروح .
3. تقليل المدة الزمنية المستغرقة في مناقشة بعض الأمور الإجرائية في الجلسة، والتي عادة ما تستهلك وقتاً كبيراً من زمن الجلسة، كتلك المناقشات المتعلقة بأحكام اللائحة الداخلية، وتفسير مواد الدستور. فالجدول التفسيري يتضمن شرحاً مركزاً لأبرز مواد اللائحة المتعلقة ببنود جدول أعمال الجلسة.
4. يقدم الجدول التفسيري الخلاصة الرئيسية المركزة لما انتهى إليه تقرير اللجنة، وبذلك فهو يساهم في تزويد الأعضاء من خارج اللجنة برؤية واضحة عن عمل اللجنة.
5. تحقيق الاستدراك المعرفي، فالباحث من خلال الجدول التفسيري يستطيع التنويه إلى أهمية بعض المعلومات الفنية، أو الإشارة إلى آخر تطورات الموضوعات أو القضايا محل الدراسة في تقارير اللجان والتي أغفلت اللجنة دراستها نظراً لانتهاؤ اللجنة من دراسة هذه القضايا، ورفع تقريرها إلى المجلس قبل حدوث هذه التطورات. وبالتالي فإنه يمكن للباحث الإشارة إلى هذه التطورات في الجدول التفسيري وإحاطة العضو بها، مما يثري المناقشات في جلسة المجلس.

تتعاون ثلاث إدارات في الأمانة العامة للبرلمان لإعداد الجدول التفسيري، وهذه الإدارات هي:

- الإدارة القانونية باعتبارها الجهة المسؤولة عن البنود المتعلقة بمشروعات القوانين.
- إدارة اللجان باعتبارها المسؤولة عن البنود المتعلقة بالموضوعات العامة.
- إدارة الجلسات باعتبارها المنسق لجدول الأعمال التفسيري.

## الجدول التفسيري لمشروع القانون

الجانب الموضوعي				الجانب الإجرائي		
اسم البند	تواريخ البند	مرفقات البند	تفسير البند	أحكام دستورية ولائحية تتعلق بالبند	خلاصة ما توصلت إليه اللجان	معلومات مهمة للبند
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم كتابة اسم مشروع القانون كاملاً كما ورد في جدول أعمال الجلسة، مثل: "مشروع قانون رقم ( ) بشأن المعاملات التجارية لسنة 2010".</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم التسلسل في إحالة القانون بالتدرج: <ol style="list-style-type: none"> <li>1. الإحالة من الحكومة إلى المجلس.</li> <li>2. الإحالة من المجلس إلى اللجنة.</li> <li>3. انتهاء اللجنة من المناقشة وإحالة التقرير إلى المجلس.</li> <li>4. حالات طلبات تمديد دراسات مشروع القانون.</li> </ol> </li> <li>• لماذا التسلسل في إحالة القوانين؟</li> <li>• أحيانا تطلب الحكومة دراسة القانون على وجه الاستعجال، في حين أن اللجنة لم تنظر المشروع على وجه الاستعجال، وتأخرت في تقديم تقريرها وذلك يعد تجاوزاً منها للموعد اللائحي لتقديم دراسة المشروعات، كما خالفت اللجنة لتكليف المجلس لها مما يترتب</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ترتب المرفقات حسب أهميتها تبعاً لثلاثة أنواع رئيسية هي: <ul style="list-style-type: none"> <li>• المرفقات اللصيقة: هي المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى توقف النقاش في الجلسة إذ لم يتم</li> </ul> </li> </ul>	<p>يتم تفسير مشروع القانون في ضوء الفكرة المخصصة للمشروع.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يخضع تفسير القانون إلى القراءات الأربع للقانون: <ol style="list-style-type: none"> <li>1. قراءة القانون من حيث المبدأ: يركز التفسير على غرض القانون فيتم تبيان المزايا التي سيحققها تطبيق القانون والسلبيات، وتفسير البند في هذه القراءة سيراعى أثناء كتابته مبدأ الفكرة المشتركة لأهداف القانون.</li> </ol> </li> </ul> <p>فيكتب الباحث مثلاً:</p> <p><b>يهدف مشروع قانون المعاملات التجارية إلى</b></p> <p>.....، فالهدف قد يكون وارد في المذكرة التفسيرية من الحكومة، أو في مشروع القانون، أو يستخلصه الباحث من قراءته للقانون.</p> <p><b>2. قراءة القانون مادة</b></p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ذكر المواد التنظيمية والتي ستحكم إجراءات النقاش في الجلسة سواء تلك الواردة في اللائحة الداخلية للمجلس أو في الدستور.</li> <li>• لا يراعى الترتيب اللائحي في إيراد المواد أي ليس بالضرورة أن تكتب المادة (29) بعد المادة (28) وإنما ما يحدد ذلك هو الحاجة لاستخدام نصوص المواد وفق ما تقتضيه الحاجة الفعلية أثناء سير النقاش في الجلسة، وحسبما يرتأيه الباحث وفق فهمه وتوقعاته لمسار الجلسة.</li> </ul> <p>فمثلاً: "إذا ما رأى الباحث بأن مواد قانون ما لن تحتتمل وجود</p>	<p>تمثل الخلاصة المركزة التي وصلت إليها اللجان في إطار الخلاصة (أهم التعديلات الموضوعية وليس الإجرائية كإلغاء جهاز، أو إضافة اختصاص مع ذكر التفسير والمبرر لهذا الإلغاء أو الإضافة).</p>	<p>هناك عدة أنواع من هذه المعلومات أهمها:</p> <p>- <b>معلومات هامة تحيط بالقانون</b> يرى الباحث أنها ضرورية ولا بد أن يطلع عليها الأعضاء سواء وردت تلك المعلومات في المذكرة التفسيرية أو في مصفوفة أو دراسة قانونية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يمكن للباحث أن يخالف رأي اللجنة بإلغاء الجهاز لوجود مضر وأثار سلبية لكن هذه النوعية من المعلومات لا يمكن إظهارها إلا للرئيس وهو مخير في استخدامه ولا تظهر لباقي أعضاء المجلس لأنها توحى بأن اللجنة ليست محل ثقة، وقد يتجاهل الرئيس هذه المعلومة وقد يستخدمها الرئيس بالتدخل في النقاش ومعارضة</li> </ul>

الجانب الموضوعي			الجانب الإجرائي			
معلومات مهمة للبند	خلاصة ما توصلت إليه اللجان	أحكام دستورية ولائحية تتعلق بالبند	تفسير البند	مرفقات البند	تواريخ البند	اسم البند
<p>الفكرة والانتقال من تأييد الفكرة إلى معارضتها.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قد تظهر بعض المعلومات للأعضاء في العلاقة بين المواد القديمة والمواد المعدلة في القانون الجديد، <b>يكتب الباحث</b> طبيعة العلاقة بينهم (الإلغاء، التحسينات، النسخ) المعلومات التي ستعطي للأعضاء يجب أن تتوافق تماماً مع رأي اللجنة وليس خارج إطار التأييد.</li> </ul>		<p>نقاش في القراءة الثانية للمشروع القانون فيكتفي بإيراد الأحكام التي تتعلق بالقراءتين الأولى والثانية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وإذا كان هناك قانون سابق أو ذو صلة بالقانون القائم، لا بد من ذكر العلاقة بينهما في تفسير البند أي ذكر الروابط التي ستستمر بينهم كالأحكام التي ستمتد إلى المستقبل (أحكام السريان الزمني، أو المواد التي سيجري عليها التعديل).</li> </ul> <p><b>- الهدف من ذكر الأحكام الدستورية واللائحية هو:</b></p> <p>- تكريس فهم الأعضاء لللائحة لذلك يتم تكرارها (من الدستور، اللائحة الداخلية) لتنظيم النقاش.</p> <p>- تمكين الرئيس من إدارة الجلسة بفعالية وكفاءة وبفكرة المواممة تبعاً لمسار وظروف المناقشات في الجلسة.</p>	<p><b>مادة:</b> يقتصر التفسير على:</p> <p><b>أ. المواد التي يحتمل إثارة النقاش حولها</b> والتعديلات بشأنها ولم تتناولها اللجنة بالتعديل (تعتمد على قراءة الباحث وتبصره بالقانون والاحتمالات الواردة للخلاف والنقاش حولها عند دراسة الموضوع).</p> <p>ب. تفسير المواد التي خضعت للتعديل في اللجنة.</p> <p><b>3. قراءة القانون بإجماله:</b> التفسير هنا يركز على المواد التي يحتمل أن يعاد طرح للنقاش مرة أخرى.</p> <p>ولكن السؤال كيف يمكن معرفة هذه المواد؟ قد تكون المواد محل الخلاف بين المجلس واللجنة، أو أن رأي اللجنة كان محل خلاف قانوني بشأن دستوريته وصحته.</p> <p><b>4. قراءة القانون بشكله النهائي:</b> التفسير هنا تفسير إجرائي.</p>	<p>جدول الأعمال مثل: الجدول المقارن للجنة بشأن مشروع القانون.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>المرفقات الهامة:</b> تحتل مرحلة وسط من الأهمية بين المرفقات اللصيقة والمرفقات الزائدة عن الحاجة. من أمثلة المرفقات المهمة: تقرير اللجنة حول مشروع القانون.</li> <li>• <b>المرفقات الزائدة عن الحاجة:</b> كالدراسات والأوراق والجدول التي تعدها الإدارات البحثية للأمانة العامة للمجلس.</li> </ul>	<p>عليه تعطيل أعمال المجلس.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• اتخاذ المجلس لقراره بشأن الموافقة أو عدم الموافقة على طلبات تمديد اللجان لدراسة مشروعات القوانين، فالمجلس سيتخذ قراره بناءً على المبررات التي ستقدمها اللجنة والفترة الزمنية التي استغرقتها اللجنة في الدراسة.</li> <li>• حل أي خلاف ينشأ بين المجلس والحكومة إذا ما رأته الحكومة بأن المجلس يؤخر دراسة مشروعات القوانين على الرغم من طلبها دراسة المشروع على وجه الاستعجال، وبالاحتكام إلى تاريخ إحالة مشروع القانون من الحكومة يمكن للمجلس أن يوضح موقفه تجاه الحكومة.</li> </ul>	

## الجدول التفسيري للموضوع العام

الجانب الموضوعي			الجانب الإجرائي			
معلومات مهمة للبند	خلاصة ما توصلت إليه اللجان	أحكام دستورية ولائحية تتعلق بالبند	تفسير البند	مرفقات البند	تاريخ البند	اسم البند
<p>المعلومات تقسم إلى قسمين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● <b>معلومات تُعطى للرئيس فقط، وتُحجب عن الأعضاء:</b></li> <li>● معلومات حول الموضوع لو أعطيت للأعضاء قد تكون محل خلاف بينهم.</li> <li>● معلومات يحتاجها الرئيس في إدارته للجلسة.</li> <li>● معلومات أو رأي مخالف لما اتجهت له اللجنة في تقريرها.</li> <li>● معلومات قد تكون محل اعتراض من الحكومة، أو قد تثير جدلاً وخلافاً في الجلسة العامة.</li> <li>● محور من محاور الموضوع العام لم تعره اللجنة اهتماماً كبيراً، أو أية معلومات أغفلتها اللجنة على الرغم من قيمتها.</li> </ul> <p><b>معلومات تُعطى للأعضاء:</b></p> <p>-معلومات واردة في الدراسات والتقارير التي نظرتها اللجنة،</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتم ذكر النتائج والتوصيات التي توصلت لها اللجنة عبر استخدام فكرة «الرابط المشترك بين الأفكار» أي دمج الأفكار المشتركة في الفكرة الجوهرية والتي تتضح بين النتائج المتعددة أو التوصيات المتعددة في مختلف محاور التقرير، وذلك على خلاف خانة ” تفسير البند ” والتي كان الباحث يتعامل فيها مع المحاور بصورة جزئية - كل محور على حدة من حيث النتائج والتوصيات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتم ذكر المواد الدستورية واللائحية التي يتطلبها سير النقاش سواء للرئيس أو للأعضاء، ويخضع اختيار المواد اللائحية لتقدير الباحث بالنسبة لاتجاهات المجلس في مناقشة الموضوع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يتم تفسير كل محور من محاور تقرير اللجنة كالتالي:</li> <li>● <b>محور (1) في تقرير اللجنة:</b> نتائج المحور وقد تتضمن كذلك ملاحظات الأعضاء، وأهم التوصيات).</li> <li>● <b>محور (2) في تقرير اللجنة:</b> (يتم تفسيره بذات الطريقة المتبعة في تفسير المحور (1).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ترتب مرفقات البند بنفس الترتيب المتبع مع مرفقات مشروع القانون (مرفقات لصيقة - مهمة - زائدة) على سبيل المثال لبند الموضوعات العامة تكون كالتالي:</li> <li>● <b>المرفقات اللصيقة:</b> تقرير اللجنة.</li> <li>● <b>المرفقات المهمة:</b> المعلومات الواردة من الحكومة، وكل معلومات اعتمد عليها التقرير تعد مهمة سواء أكانت دراسات أعدت في الأمانة أو خارجها.</li> <li>● <b>المرفقات الزائدة:</b> كل المعلومات المتوفرة لدى الباحث ولم يعتمد عليها التقرير.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تكتب كافة التواريخ التي لها علاقة بالبند:</li> <li>● تاريخ إرسال الموضوع لمجلس الوزراء لطلب الموافقة على الموضوع العام.</li> <li>● تاريخ موافقة الحكومة على طلب المجلس.</li> <li>● تاريخ إحالة المجلس الموضوع للجنة لدراسته.</li> <li>● تاريخ انتهاء اللجنة من دراسة الموضوع ورفعها للمجلس للمناقشة.</li> <li>● إذا طلبت اللجنة أجلاً جديداً لدراسة الموضوع يذكر ذلك التاريخ.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يكتب اسم الموضوع العام كما ورد في جدول الأعمال</li> </ul>

الجانب الموضوعي				الجانب الإجرائي		
معلومات مهمة للبند	خلاصة ما توصلت إليه اللجان	أحكام دستورية ولائحية تتعلق بالبند	تفسير البند	مرفقات البند	تاريخ البند	اسم البند
لم تعرفها أهمية، ولكن الباحث يرى أهمية هذه المعلومات. -معلومات جديدة كالبيانات الإحصائية. -أية معلومات قد تثري النقاش.						

## 6. الورقة التوضيحية

### أ. الهدف من إعداد الورقة:

- تعد إدارة الجلسات الورقة التوضيحية عند تقديم الأعضاء بالأسئلة الرقابية، وتهدف هذه الورقة إلى:
- إمداد العضو بمعلومات مركزة حول حقيقة مشكلة السؤال البرلماني الذي يوجهه للحكومة.
  - توضيح المحاور التي يمكن للعضو إثارتها مع الوزير المعني أثناء مناقشة السؤال، ورسم احتمالات لمجرى النقاش بين الوزير والعضو، وتهيأة العضو للرد على مختلف الإجابات المحتملة التي قد يدلي بها الوزير حول السؤال.

### ب. العناصر الرئيسية للورقة:

- ماهية المشكلة (ماذا حدث؟ لماذا حدث؟ كيف حدث؟ أين ومتى حدث؟) حيث يتم تحدد الأطراف الرئيسية للمشكلة، ونطاقها الزمني والمكاني، مع التركيز على أسبابها ظهور المشكلة.
- نتائج المشكلة.
- رد الوزير المتوقع على أسئلة العضو، وتعقيب العضو على تلك الردود.

## 7. الجدول الشارح للتوصيات

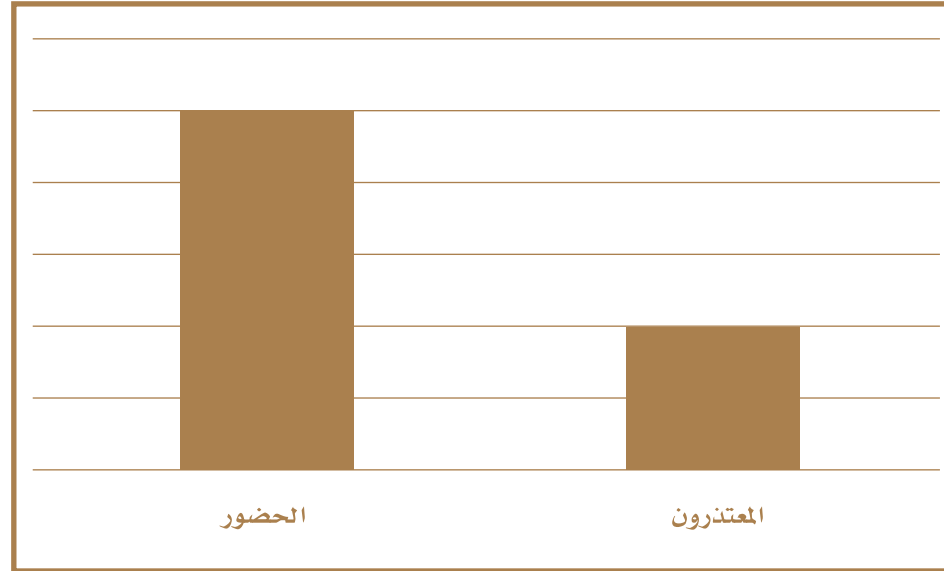
يستخدم الجدول الشارح في العديد من البرلمانات، فهذا الجدول يعطي تفسيراً برلمانياً حول:

- مغزى التوصية.
  - هدف التوصية.
  - الأثر المتحقق من التوصية.
  - كما يحدد الجدول أحيانا المشكلات التي يمكن أن تصادف تنفيذ هذه التوصية.
- ويتم إبلاغ الحكومة بمثل هذا الجدول الذي يمثل إحدى أدوات التفاهم بين البرلمان والحكومة في تنفيذ مخرجات المجالس التشريعية (سيرد تفصيل الجدول الشارح للتوصيات في الجزء الثاني للكتاب).

بحث مخطط أعمال الجلسة

التقرير البياني

أولاً : الحضور والاعتذارات



الحضور =

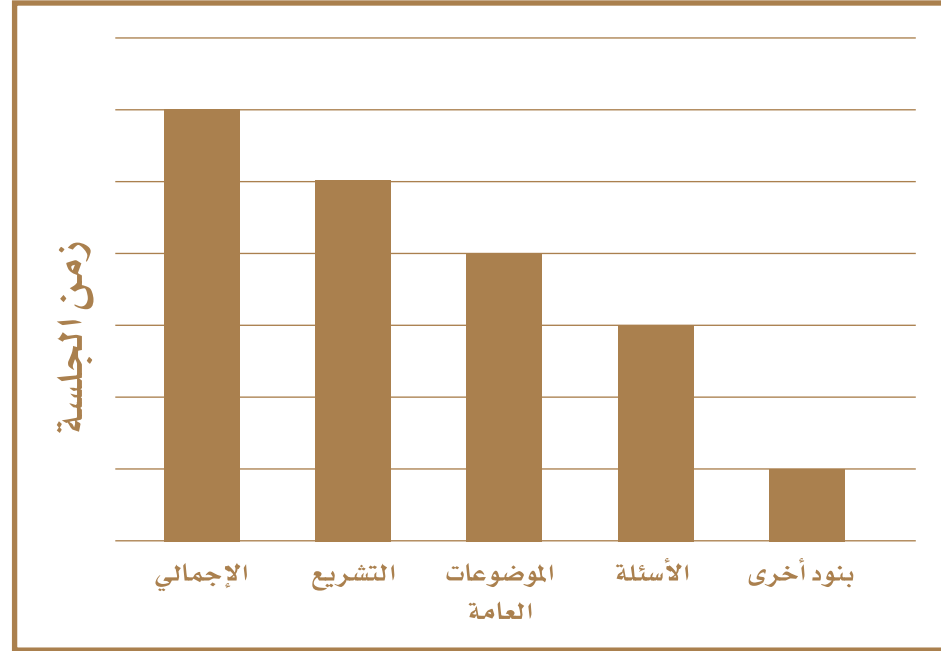
الاعتذار =

نسبة الحضور =

نسبة الاعتذار =

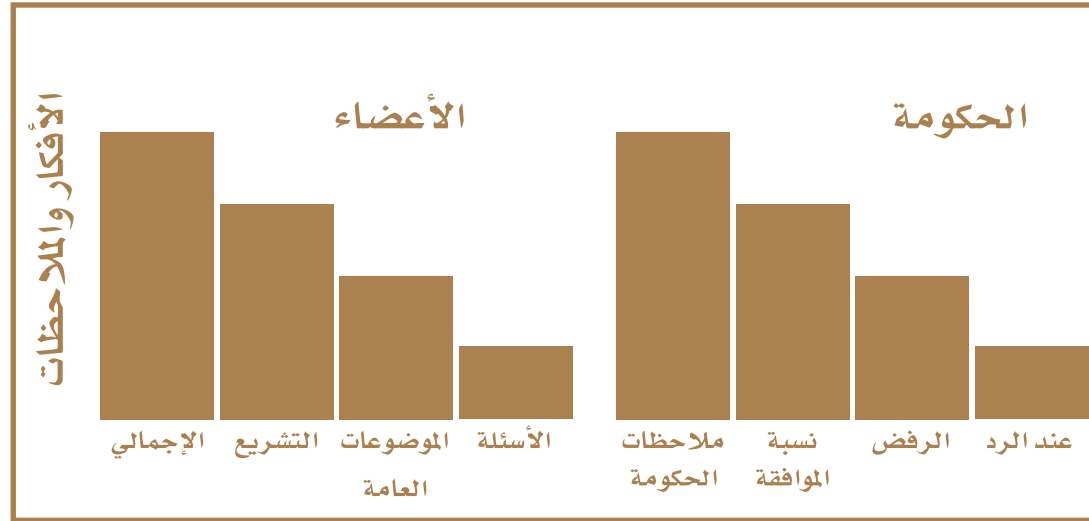


ثانياً : جدول الأعمال



النسبة	الزمن	
		التشريع
		الموضوعات العامة
		الأسئلة
		بنود أخرى

ثالثاً : فعاليات الجلسة



إجمالي الأفكار	أفكار التشريع	أفكار الموضوعات العامة	أفكار الأسئلة	إجمالي ملاحظات الحكومة	الموافقة	الرفض	عدم الرد

النسب المئوية:

أفكار التشريع =

أفكار الموضوعات العامة =

أفكار الأسئلة =

نسبة ما وافقت عليه الحكومة =

نسبة ما رفضته الحكومة =

نسبة عدم الرد =

## التقرير التوضيحي لجدول الأعمال

حالة عدم التنفيذ	حالة التنفيذ	ما انتهى إليه المجلس	السجل التاريخي

### الموجز الفني لجدول أعمال الجلسة

الرأي النهائي للجنة	أهم ما تضمنته معلومات الحكومة	أهم ما تضمنته الأوراق والدراسات الفنية	أهم ما تضمنه تقرير البند	البند

## المواد الدستورية واللائحية الأكثر احتمالاً للاستخدام في الجلسة

قوانين ذات صلة	المواد اللائحية	المواد الدستورية	البند

### بطاقات الأسئلة المقترحة

النتائج المحتملة	أهمية الأسئلة	الأسئلة	البند

## إطار تخطيطي للجلسات القادمة

## موضوعات عامة

الموضوع المقترح	أهمية الموضوع	النتائج المحتملة لطرح الموضوع	الموعد الابتدائي لمناقشة الموضوع في الجلسة



## الأسئلة

الموعد الابتدائي لطرحه في الجلسات	النتائج المحتملة	أهمية السؤال	السؤال

## بحث تحضيرى للجلسة

أولاً : الورقة العضوية

تهدف الورقة العضوية إلى تتبع تاريخى حديث للموضوع، أو القانون محل الدراسة في جدول أعمال الجلسة.

ما انتهى إليه المجلس من توصيات وقرارات	أهم الأفكار التي طرحها المجلس	السجل التاريخي للموضوع

الورقة الاستفهامية لجلسة .....

النتائج المحتملة	مشكلة السؤال	السؤال

الجانب الفني في مخطط أعمال الجلسة  
موضوعات عامة مقترحة

اسم الموضوع	إشكالية الموضوع	مدى أهمية الموضوع	النتائج المحتملة

أسئلة مخططة للمقترحات

النتائج المحتملة	مدى أهمية السؤال	إشكالية السؤال	السؤال



## الفصل الثامن

مهارات صياغة البحوث و الدراسات  
و الأوراق البرلمانية





## 1. مهارات صياغة البحوث والدراسات البرلمانية :

في إطار ما يشهده العالم من ثورة غير مسبوقة في الاتصالات والمعلومات وتطورات الثورة المعرفية فإن ذلك انعكس بشكل هائل على حقل الدراسات والبحوث البرلمانية التي أصبح لها حقلها البحثي المتخصص.

فلم تعد الدراسات والبحوث البرلمانية كما كانت في الماضي جزءاً من علم القانون الدستوري، أو جزءاً من علم السياسة بل إن الدراسات والبحوث البرلمانية تشهد حالياً مرحلة نمو بالغة بدأت في النصف الثاني من التسعينات، وهي في طريقها لتؤسس الحقل العلمي الخاص بها، خاصة وأن هدف الدراسات والبحوث البرلمانية هو المعاونة في اتخاذ قرارات نهائية للسلطة التشريعية سواء إزاء سلطات الدولة الأخرى، أو إزاء المؤتمرات والملتقيات البرلمانية الإقليمية والدولية.

ويرى فايزر تيرس الخبير الأمريكي الراحل ” أن الدراسات والبحوث البرلمانية هي أشبه بمنظومة علمية مستقلة، فهي تتفرد عن الدراسات القانونية التي لها طبيعة موضوعات محددة. وتتفرد عن علم السياسة الذي بدوره يبحث في قضايا وإشكاليات محددة. أما الدراسات والبحوث البرلمانية فمجالاتها كل الموضوعات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فليس هناك منظومة موضوعات شاملة يمكن إدراجها في إطار حقل الدراسات البرلمانية التي تبلغ من الاتساع لتشمل دراسة وبحث كل القضايا سواء في داخل المجتمع أو خارجه. وهذا يعود بالأساس لطبيعة عمل السلطة التشريعية التي تشرع لتنظيم كل العلاقات المجتمعية، وفي ذات الوقت تراقب عمل السلطات الأخرى“

ويرى فيردي مانهاتن أن الأساس في أي دراسة وبحث برلماني هو أن يتوفر لها ثلاث خصائص هي:

1. تحفيز أعضاء البرلمان على مناقشة القضية واتخاذ قرار صحيح إزاءها.
  2. أن يركز الباحث البرلماني على مواطن الخطر في القضية أو الموضوع محل البحث ويتناول هذه المواطن بالتحليل، ليصل إلى النتائج، ثم يبرز دلالات هذه النتائج.
  3. أن ينتهي البحث العلمي إلى تحقيق غاية التعليل أي أن يبرهن الباحث على أن بحثه للأسباب والنتائج كان مستنداً فيه إلى الأصول العلمية المحايدة للظاهرة محل الدراسة. إن الإشكالية الأساسية التي تواجه الباحث البرلماني مع التزامه بمنهجيات البحوث البرلمانية، وإتباعه للمنهجية البرلمانية العلمية في كتابة دراسته أو بحثه، إلا أنه يواجه صعوبة في توصيل نتائج دراسته أو مقترحاته أو ما توصل إليه من غاية التعليل لأسباب المشكلة إلى إدراكات الأعضاء البرلمانيين أو تفهمهم للبحث أو الدراسة البرلمانية.
- مما جعل البعض يرى أن العيب في المنهجيات العلمية البرلمانية، وأنها عاجزة عن أن تصل إلى إفهام الأعضاء البرلمانيين بحقائق الموضوع أو القضية محل البحث. ووضح في مرحلة لاحقة أن المشكلة ليست في المنهجيات البرلمانية، وإنما في مهارات الصياغة البرلمانية لأن الباحثين البرلمانيين يصبغون أبحاثهم ودراساتهم وفق خلفياتهم الأكاديمية، فالباحث القانوني يصيغ باللغة القانونية التي تعلمها في كليات القانون، وباحث العلوم السياسية يصيغ بالأسلوب السياسي الذي يغلب عليه التحليل والجمل الطويلة، فكل يصيغ وفق مشاربه العلمية، وجميعهم لا يراعي طبيعة العضو البرلماني الذي يختلف مستواه العلمي والثقافي في أغلب الأحيان عن المستوى العلمي والثقافي للباحث البرلماني، فالباحث القانوني يفترض أن كل أعضاء البرلمان قانونيين، والباحث السياسي يفترض أن كل أعضاء البرلمان سياسيين، في حين أن البرلمان دائماً تضم مستويات علمية متفاوتة.

1. أن يكون هدف صياغة أي دراسة أو بحث أو تقرير برلماني هو أن يكون قادراً على فهمه أقل الأعضاء تحصيلاً علمياً أو ثقافياً، فإذا أدركت مثل هذه النوعية من الأعضاء حقائق الدراسة أو البحث أو التقرير أو المذكرة فإنه سيكون من السهل على أكثر الأعضاء تحصيلاً علمياً أو ثقافياً أن يستوعبها، وهذا ما يؤدي إلى تحفيز الأعضاء على التجاوب مع ما يكتبه الباحث البرلماني.

ولذا عرف ثورتون البحث أو الدراسة أو التقرير أو المذكرة البرلمانية بأنها ذلك الفن للطرق والوسائل التي يستعملها الباحث البرلماني للوصول إلى نتيجة إدراك النواب لما كتبه مع مراعاة الأصول المنهجية للكتابة البرلمانية.

2. اللفظة البرلمانية هي التي تؤدي معناها بسهولة ووضوح، ولا تحتمل التأويل أو أن يكون لها أكثر من مراد. فاللغة البرلمانية تختلف عن اللغة الأدبية التي تقاس بلاغتها بالتشبيهات والكنائيات واسترجاع اللغة من ماضي الألفاظ، في حين أن اللغة البرلمانية تقاس بلاغتها بالقدرة على التعبير عن الحقائق الحاضرة بإيجاز ووضوح.

3. العبارة البرلمانية هي العبارة الدقيقة المركزة التي تسمح بالاستنتاج والمناقشة، وهي ذات استعمال عام في المجتمع

ولذا قيل عن العبارة البرلمانية أنها عبارة الفكرة، والجملة البرلمانية جملة بناء الفكرة، والفقرة البرلمانية هي فقرة وضوح الفكرة وانتهائها، فماذا يعني ذلك؟ يعني هذا أن الباحث البرلماني قبل أن يبدأ بالكتابة عليه أن يسأل لماذا سأكتب هذه الجملة؟ ولماذا سأكتب هذه العبارة؟ ولماذا سأكتب هذه الفقرة؟ ويبدأ الباحث بالإجابة على السؤال الثالث قبل السؤالين الأول والثاني، وإجابة السؤال الثالث تعني "سأكتب هذه الفكرة" فيجب بدايةً أن تعرف الفكرة التي تريد أن تكتبها في فقرة، فإذا وضحت الفكرة في ذهنك وتملكتها عليك أن تسأل ما هي عناصر هذه الفكرة، ثم اكتب عناصر الفكرة في ورقة منفصلة. وابدأ بالعناصر الأكثر أهمية ثم العناصر المهمة، ثم العناصر الأقل أهمية.

#### عناصر الفكرة:

عناصر الفكرة هي تلك الجمل البرلمانية التي ستبنى بعضها على بعض حتى يكتمل أركان البناء الفكري، والعنصر هو وحدة في الفكرة، وهو في حد ذاته لا يعبر عن الفكرة وإنما دوره توضيح الفكرة وإبراز مقوماتها. وكل عنصر يكمل العناصر الأخرى حتى تصبح الفكرة جلية وواضحة.

وكلما تمكن الباحث من استجماع العناصر الرئيسية في الفكرة كلما نجح في أن يصل إلى العمق المطلوب برلمانيا في التعبير عن الفكرة.

وعناصر الفكرة البرلمانية تختلف عن عناصر الفكرة الأكاديمية من حيث:

- عناصر الفكرة الأكاديمية تقوم على افتراض الفكرة وإثبات هذا الافتراض في حين إن عناصر الفكرة البرلمانية تقوم على الاستدلال المنطقي من الأحداث والوقائع الاجتماعية والاقتصادية ولذا فإنها أصعب من الفكرة الأكاديمية لأن الباحث البرلماني عليه أن يعي جيدا علاقات الفكرة ونتائجها وتداخلاتها الاجتماعية والاقتصادية وإلا فإن الفكرة ستكون غير مقبولة برلمانيا.
  - عناصر الفكرة الأكاديمية تبحث دوما عن الأثر المستقبلي الذي قد يحدث أو لا يحدث في حين أن عناصر الفكرة البرلمانية تبحث دوما عن الآثار الحاضرة فالبحوث الأكاديمية مهمتها تجاوز آثار الحاضر ببناء أفكار وسياسيات مستقبلية.
  - أما البحوث البرلمانية مهمتها إيجاد حلول لمشكلات الحاضر لأن هذه البحوث يستخدمها العضو البرلماني لفهم الظاهرة محل البحث حتى يتخذ قرارا حاضرا يدركه ناخبه في الوقت الحاضر.
  - فإذا كانت عناصر البحوث البرلمانية لا تعبر عن مشكلات الحاضر وما يعانيه المجتمع، وأن تتضمن هذه البحوث الحلول والآثار العاجلة فإنه لا طائل منها.
  - عناصر الفكرة الأكاديمية قد تتداخل مع بعضها البعض، كما أن العنصر الواحد قد يكون به الكثير من الفرعيات والتفصيلات المباشرة وغير المباشرة.
  - في حين أن الفكرة البرلمانية ما يميزها هو وضوحها وبساطتها وأن العناصر المتداخلة ينبغي فصلها عن بعضها البعض حتى يسهل تحليلها، ومن ثم الوصول إلى نتائج وآثار واقتراح بدائل محددة تستطيع الجهات التنفيذية أن تتخذ إجراءات لتنفيذ ما اقترحه البرلمان.
  - عناصر الفكرة الأكاديمية قد تكون متشابهة أو مترادفة في حين أن عناصر الفكرة البرلمانية لا تحتمل ذلك التشابه أو الترادف.
  - فمثلا وأنت تبحث في أسباب مشكلة الصناعات الوطنية رأيت أن الفكرة التي تريد أن تصيغها هي: ”عدم حماية الدولة للصناعات الوطنية أمام منافسة الصناعات الأجنبية“ فكيف ندلل على أن هذه الفكرة صحيحة؟ التدليل يكون من خلال عناصر الفكرة، فإذا أخذت تكتب عناصر الفكرة قد تستنتج ما يلي:
    - العنصر الأول: عدم تشجيع القطاع الخاص للإسهام في الصناعات الوطنية.
    - العنصر الثاني: حرية استيراد الأجانب للمواد الخام دون فرض أية رسوم.
    - العنصر الثالث: عدم ميكنة الصناعات الوطنية، وعدم اعتمادها على التكنولوجيا الصناعية.
    - العنصر الرابع: عدم الاهتمام بجودة الصناعات الوطنية، وعدم قيادة هيئة الجودة والمقاييس بدورها.
    - العنصر الخامس: تعقد إجراءات تسويق المنتجات الصناعية في الخارج.
- لاحظ أن كل عنصر من هذه العناصر يمثل بذاته لبنة في بناء الفكرة الخاصة بأحد أسباب مشكلة الصناعة الوطنية، فكيف يمكن أن نصيغ ذلك؟

الفقرة البرلمانية على عكس ما هو شائع في الكتابات الأخرى تبدأ بصياغة الفكرة أولاً ثم تتجه إلى بيان عناصر الفكرة ثانياً. والعنصر الأهم يُكتب أولاً ثم العنصر الذي يليه أهمية حتى نصل في نهاية الفقرة إلى أقل العناصر اهتماماً.

### الفكرة البرلمانية:

الفكرة البرلمانية هي مفهوم شبه متكامل قد يوضح السبب أو النتيجة، أو المقترح أو التوصية، وهذا المفهوم إذا ترك وحده وتم إلغاء كل الفقرات البرلمانية المحيطة به من أعلى أو أسفل لدل على ذاته.

فمثلاً ونحن نتحدث عن عدم حماية الدولة للصناعة الوطنية وتم صياغة هذه الفكرة بعناصرها في فقرة، وتم تمزيق البحث إرباً ثم وجدت هذه الفقرة مكتوبة في قصاصة ورق لفهمت منها الفكرة بعناصرها.

ويشار أحياناً إلى الفكرة البرلمانية بأنها ذلك الإطار المفيد من الألفاظ والجمل والذي يصل بك إلى نتيجة محددة، فأى فقرة برلمانية لا تصل من خلالها إلى نتيجة في الإدراك والفهم فاعلم أنها فقرة برلمانية خاطئة، وكل جملة برلمانية لا تساهم في توضيح الفكرة أو لا تضيف جديداً إلى الجملة التي تسبقها أو أنها غير مترابطة مع الجملة التي تليها فاعلم أنها جملة برلمانية خاطئة ويجب حذفها.

وينطبق ذلك على اللفظة البرلمانية، فإذا أضافت اللفظة البرلمانية معناً جديداً إلى معنى الجملة فهي صحيحة، أما إذا لم تضيف جديداً كأن تكون مترادفة أو لفظة زائدة يمكن أن يقوم اللفظ الذي يسبقها أو يليها بذات المعنى فاعلم أنها لفظة خاطئة.

وعلى ذلك فإن الفكرة البرلمانية هي مجموعة من الجمل التي تتضمن عناصرها. وكل جملة تحتوي مجموعة من الألفاظ لتؤدي معنى العنصر. والفكرة البرلمانية قد تتضح في فقرة أو مجموعة جمل أو جملة إذا كانت فكرة بلا عناصر وهذه تستخدم في الكلمات البرلمانية.

ولكن كيف تعبر الفكرة البرلمانية عن إطار مفيد ويقتنع الباحث بأن فكرته احتواها إطار مفيد؟

في لغتنا العربية نقول أن الجملة المفيدة هي التي تتضمن مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل ومفعول به فإذا لم نعرف خبر المبتدأ فالجملة تكون غير مفيدة وهكذا الحال في الجملة الفعلية. وهذا هو شأن الفكرة البرلمانية فهي مثل الجملة المفيدة تتكون من عناصر محددة.

فإذا أردت أن تختبر صحة أي فكرة برلمانية عليك أن تجيب على الأسئلة العشرة في "مصنوفة الفكرة".

### مصفوفة الفكرة

استيضاحات	الإجابة	السؤال
		1. ماذا حدث؟
		2. من الذي أحدثه؟
		3. لماذا أحدثه؟
		4. من هم المتضررين من هذا الحدث؟
		5. ما هو أثر هذا الضرر عليهم؟
		6. كيف يمكن أن نرفع اثر هذا الضرر؟
		7. كيف نتلافى عدم تكرار حدوث ذلك مستقبلا؟
		8. ما هي الأحداث أو العناصر الاجتماعية أو الاقتصادية التي تأثرت بما حدث؟
		9. هل تشكل هذه الأحداث عناصر جديدة في الفكرة؟
		10. ماذا ينتظر الرأي العام؟

## مصفوفة الفقرة البرلمانية:

حتى يكتشف الباحث البرلماني الخطأ في صياغته للفقرة البرلمانية فإنه عليه أن يتحرى ويختبر مصفوفة الفقرة التي تتكون من عدد من الأسئلة هي:

### مصفوفة الفقرة البرلمانية

الاستيضاحات	الإجابة	السؤال
		1. لماذا هذه الجملة؟
		2. ما هو الجديد الذي أضافته هذه الجملة؟
		3. هل إلغاء هذه الجملة لا يؤثر على البناء الفكري للفكرة؟
		4. هل هذه الجملة متناسقة وغير متعارضة مع الجملة التي تسبقها، والتي تليها؟
		5. هل هذه الجملة مترابطة مع بداية الفكرة ونهاية الفقرة؟
		6. ما هو موضع هذه الجملة من حيث الأهمية في بناء الفكرة؟
		7. هل الجملة واضحة وتؤدي المعنى الذي كتبت من أجله؟
		8. هل الجملة طويلة ويمكن إيجازها في عدد أقل من الكلمات والألفاظ؟
		9. هل إذا تم نقل الجملة من موضعها سيتغير وضوح الفكرة؟
		10. هل الجملة محددة تحديدا قطعيا أم أن بعض ألفاظها قد تؤدي إلى تأويل المعنى، أو أنها تشير التعبير لأكثر من معنى؟

## عناصر وضوح العبارة البرلمانية:

حتى تكون العبارة البرلمانية واضحة ومحقة للغرض الذي كُتبت من أجله فإنها يجب أن تتميز بالآتي:

### 1. وضوح اللفظ:

واللفظ البرلماني الواضح له عدة خصائص هي:

- ألا يكون لفظاً قديماً تم هجره في الاستعمال الحاضر.
- ألا يكون لفظاً عربياً يصعب فهمه من عامة الناس.
- لفظ تدرك معناه بوضوح، ويدركه الآخرون بذات الوضوح.
- طبيعة سياق الجملة التي ستضع فيها اللفظ، فقد يكون معنى اللفظ مطاطاً تتسع استخداماته أو تضيق حسب الظروف والحاجات.
- ألا يكون اللفظ مترادفاً لمعنى لفظ آخر ورد في ذات الجملة باستثناء الكلمات البرلمانية التي يليها رئيس البرلمان أو الأعضاء في الملتقيات البرلمانية، فإنه يُستحسن الإتيان بهذه المترادفات

2. العبارة البرلمانية ينبغي أن تكون تامة المعنى ففيها نحدد المخاطب بالعبارة، والواقعة التي يكون بشأنها الخطاب والأثر الذي يمكن أن يتحقق، ولذا فإن الباحث البرلماني عليه أن يقلل بقدر الإمكان من اللجوء إلى صيغة المبني للمجهول لأن هذه الصيغة للمبني للمجهول قد تثير الارتباك أو اللبس في بناء العبارة البرلمانية خاصة إذا كان الفاعل غير محدد على وجه الدقة، أو أن الفاعل بعيداً والوصول إليه يستغرق جهداً في الفهم، أو أن الفاعلين متعددين.

3. العبارة البرلمانية غير منعزلة عن العبارات التي تسبقها أو تليها، فهذه العبارة لا تعمل في جزيرة منعزلة، وإنما شرط ضمها أنها تضيف جديداً إلى معاني العبارات السابقة والملاحقة.

4. العبارة البرلمانية غير متحيزة لهوى أو غرض الباحث، وإنما هي محايدة وموضوعية وتستند دائماً إلى الاستدلال المنطقي للحدث أو المشكلة، وقد تكون العبارة البرلمانية متحيزة في الكلمات والمداخلات البرلمانية، وتحيزها يكون لسياسات الدولة.

5. العبارة البرلمانية لا تصدر أحكاماً قيمية بل إن صياغتها المرنة تجعلها تستجيب لمتغيرات ظروف وأحوال المشكلة محل البحث.

6. العبارة البرلمانية قليلة الألفاظ، ويرى شارتر ميكللي "بأن العبارة البرلمانية إذا زادت عن عشرة ألفاظ فهي عبارة متطرفة" وإذا أحس الباحث البرلماني بأن ألفاظ عبارته قد تطول فعليه أن يلجأ إلى التبنيذ الذي يزيد من وضوح العبارات والأفكار.

7. العبارة البرلمانية منضبطة، فلا توجد فيها ألفاظ زائدة أو غير ذات معنى، وهي بطبيعتها لا تحتل التقديم والتأخير إلا لاعتبارات عملية وليس لاعتبارات لغوية أو تحسينية، فهي محددة بفعالها، وفاعلها، ومفعولها، أو مبتدأها وخبرها.

8. العبارة البرلمانية غير معقدة أو مركبة تركيباً يعطل المعنى لأن بساطتها تقتض عدم التعقيد أو التركيب.

9. العبارة البرلمانية لا يمكن أن يوجد بها "تحايل لغوي" أي قيامها على افتراض مخالف للحقيقة والواقع توصلاً لترتيب أثر معين، فهي عبارة دائماً متفقة مع الحقيقة وأن النتائج التي تصل إليها تكون من خلال الاستدلال المنطقي. فالباحث البرلماني عليه ألا يتوسع في تفسيره للعبارة ولا يجاوز الغرض الفعلي الذي كتبت من أجله.

أبرز الأخطاء الشائعة للباحثين البرلمانيين في صياغة العبارة أو الجملة البرلمانية تتمثل في الآتي:

- **النقص:** أي إغفال لفظ مهم بحيث لا يستقيم معه معنى العبارة البرلمانية، ولذا عليك بعد الانتهاء من كتابة العبارة أو الجملة البرلمانية أن تعيد قراءتها، فإذا أدركت معناها من الوهلة الأولى فهي صحيحة، وإذا لم تدرك معناها فابحث عن اللفظ الذي يؤدي إلى استقامة المعنى.
- **الغموض:** العبارة الغامضة هي العبارة غير واضحة الدلالة، فهي لا تدل على ما فيها من ألفاظ على معناه، بل يتوقف فهم هذا المعنى على أمر خارجي، أو عبارات أخرى، ولذا عليك بعد أن تنتهي من كتابة أي عبارة برلمانية أو جملة أو فقرة أن تعيد قراءتها لتحديد سياق المعنى الذي تقصده وتسأل هل حققت العبارة أو الجملة أو الفقرة المعنى الذي أردته أو قصدته.
- **اللبس الذي يؤدي لأكثر من معنى:** ولبس العبارة أو الجملة يتأتى أساساً من أن الباحث البرلماني لجأ إلى استخدام ألفاظ يُطلق عليها اللفظ الخفي الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن في انطباق معناه على بعض الحالات نوع من الغموض أو الخفاء تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل، فيعتبر اللفظ خفياً (غامضاً) وهذا ما يتنافى مع طبيعة اللفظ البرلماني، فمثلاً يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يورث القاتل" فمعنى هذا النص واضح ولكن في انطباقه على بعض الحالات يحصل نوع من الغموض كالقاتل الخطأ الذي اختلف بشأنه فقهاء الإسلام، فالحنفية يعتبرون القاتل خطأً قاتلاً في حكم هذا النص ويمنعونه من الميراث، بينما لا يعتبره المالكية كذلك فلا يمنعونه من الميراث.
- **العبارة البرلمانية يجب أن تكون خالية من الألفاظ المشككة:** واللفظ المشكك هو ذلك اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من عناصر خارجية تبين هذا المراد، فاللفظ المشكك هو اللفظ الذي وضع لأكثر من معنى وليس في صيغته دلالة على معنى معين لما وضع له، فإن كان له معنى لغوي وآخر اصطلاحي قانوني وجب حمله على معناه الاصطلاحي، فمثل هذا النوع من الألفاظ إذا احتوتها العبارة البرلمانية فإنها تكون غير صحيحة، فلا نقول "لا بد أن يكون هناك وفاء بمعايير التنمية الاقتصادية" وإنما نقول في العبارة البرلمانية: "لا بد أن يكون هناك تحقيق لمعايير التنمية الاقتصادية" لأن لفظ وفاء لفظ مشكك يشير إلى أكثر من معنى مثل الاستحقاق أو الانتهاء، وله في القانون معاني اصطلاحية.
- **فالباحث البرلماني يجب أن يخرج من دائرة تأويل ألفاظه** أما العبارة البرلمانية المشككة فهي تتضح في البحث أو الدراسة البرلمانية إذا كانت العبارات البرلمانية أو الفقرات تتناقض مع بعضها على الرغم من أن ظاهرها يوحي بأنها متناسقة، ولكن عند تحليلها للوصول إلى النتائج أو المقترحات نفاًجاً بأن النتائج لا تكمل بعضها البعض، وإنما هناك تناقض فيما بينها، فيضطر الباحث إلى إهدار أحد العبارات أو الفقرات ليبدو أن بحثه مترابطاً أو متناسقاً.



## الضوابط الموضوعية للسياغة البرلمانية:

- 1 . الجمل البرلمانية والفقرات التي يتكون منها البحث أو الدراسة يجب ألا تكون متناقضة أو مخالفة لما ورد في دستور الدولة، والأنظمة الأساسية بها. لأن الدستور يمثل فلسفة المجتمع، والبحث البرلماني عليه أن يترجم هذه الفلسفة ويعمل على تنفيذها إلا في الأحوال التي يُطلب فيها بحث برلماني بمناسبة تعديل الدستور، ففي هذه الحالة يُسمح للباحث البرلماني أن يصيغ عبارات مخالفة ولكنها ستحتاج إلى جهد كبير من الباحث للتدليل عليها وإثبات صحتها.
- 2 . مراعاة طبيعة البيئة الوطنية التي يصاغ فيها البحث أو الدراسة البرلمانية، فتقارير اللجان أو البحوث البرلمانية الداخلية تختلف في صياغتها عن بحوث الشعبة البرلمانية التي تحتاج إلى التمسك بالألفاظ والصياغات الدولية.
- 3 . مراعاة المناخ السياسي التي يصاغ فيها البحث البرلماني، فالباحث البرلماني ليس حراً إلى الحد الذي يصيغ فيه عبارات وفقرات تخالف المناخ السياسي، فذاك قد يكون في البحوث الأكاديمية، أما البحوث البرلمانية فهي أوراق قد يترتب عليها صدور قرارات أو توصيات، ونقصد بالمناخ السياسي ذلك الحد الذي يسمح فيه النظام السياسي بالاختلاف معه، فالاختلاف قد يكون وارداً في البحوث والدراسات البرلمانية ولكن هناك حدود معينة يجب ألا تتجاوزها وإلا تحولت البحوث البرلمانية إلى بحوث أكاديمية.
- 4 . مقدمة أي دراسة أو بحث برلماني يجب أن تكون متصلة اتصالاً وثيقاً ومباشراً بموضوع البحث، فالدراسة البرلمانية ليست في موضع لاستعراض تاريخ الموضوع إلا بذلك القدر الذي يؤثر في الموضوع، كما أن المقدمة يجب أن تكون مختصرة وموجزة وتسمح بالانتقال السلس والساهل إلى الموضوع.
- 5 . عدم تكرار المعاني في فقرات أو جمل، فكما أشرنا أن كل جملة برلمانية هي مقدمة للجملة التي تليها، والجملة التالية هي نتيجة للجملة التي تسبقها، والفقرات البرلمانية كل منها يحوي فكرة، والفقرة البرلمانية التالية تتحدث عن فكرة إضافية تكمل أو تدلل أو تستنتج للفقرة التي تسبقها.
- 6 . أكبر مشكلة تواجه أي جملة برلمانية أو عبارة أو فقرة هي الاستطراد، فالاستطراد ممنوع منعاً باتاً في البحوث والدراسات البرلمانية، فإذا كان الاستطراد جائزاً في البحوث الأكاديمية فإنه في مجال الدراسات والبحوث البرلمانية لا بد وأن يُقدم المعنى بأقل الألفاظ والكلمات المعبرة عن المعنى بدقة، فالإسهاب أو الاستطراد يكون دافعاً للتفسيرات المتعارضة، فكل عبارة أو جملة لا لزوم لها تعد تزيدياً والأوراق البرلمانية لا تحتتملها، وقد يكون هذا جائزاً وفي حدود معينة وذلك في كلمات الشعبة البرلمانية.
- 7 . استخدام علامات الترقيم استخداماً صحيحاً في البحث أو الدراسة البرلمانية، وذلك حسبما هو موضح في الجدول أدناه.

### جدول علامات الترقيم

علامات الترقيم	استخداماتها
الفاصلة (،)	<p>تستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض ومواضع استعمالها هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● توضع بين الجمل التي يتكون من مجموعها كلام تام في معنى معين.</li> <li>● توضع بين أنواع الشيء وأقسامه.</li> <li>● توضع بين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجمل في طولها. ومثال ذلك ” البرلمان لن ينجح إلا برئيسه، وأعضائه، وأمانته، وتجهيزاته“</li> </ul>
الفاصلة المنقوطة (؛)	<p>توضع بين الجمل، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلاً من سكتة الفاصلة، وأشهر مواضع استعمالها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● أن توضع بين جملتين تكون ثانيهما مسببة عن الأولى مثل: ”أجاد الباحث البرلماني في تقريره؛ ولذلك كوفئ“.</li> <li>● أن توضع بين جملتين تكون ثانيهما سبباً للأولى مثل: ”الناس في دولة الإمارات طبيعتهم خيرة؛ ولذلك نجحت حملة دبي العطاء“.</li> <li>● أن توضع بين جمل طويلة يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة فيكون الغرض من وضعها إكمال التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها مثل: ”النجاح الذي تحقق في مؤتمر النساء البرلمانيات الذي نظمه المجلس الوطني الاتحادي عام 2007م لم يكن مرده فقط التنظيم، والدولة وحماس موظفي الأمانة العامة، وإصرارهم على أن يبلغوا النجاح لنقل صورة حضارية عن مجلسهم (؛) وإنما كان أيضاً بسبب أوراق العمل والقرارات التي صدرت عن المؤتمر“.</li> </ul>
النقطة (.)	<p>تسمى الوقفة وهي توضع بعد نهاية الجملة التي تم معناها، واستوفت مقوماتها، بحيث نلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنى جديداً.</p>

علامات الترقيم	استخداماتها
النقطتان ( : )	<ul style="list-style-type: none"> <li>تستعملان في سياق التوضيح، وأشهر مواضع استعمالهما:</li> <li>• أنهما توضعان بين لفظ القول والكلام المقول، أو ما يشبههما في المعنى مثل: <b>”تنص المادة على أن:“</b>، <b>”قال الرئيس“</b>.</li> <li>• توضعان بين الشيء وأنواعه وأقسامه مثل: <b>”اشترك في كتابة البحث: أحمد، وعلي“</b>.</li> <li>• توضعان قبل الكلام الذي يعرض بتوضيح ما سبقه مثل: <b>”تقارير اللجان مهمة، فهي ترشد الأعضاء في المناقشة، وتعطيهم معلومات محايدة عن الموضوع، وتبين كيف درست اللجنة الموضوع“</b>.</li> <li>• توضعان قبل الأمثلة التي تساق لتوضيح القاعدة أو الحكم مثل: <b>”في بحوثنا البرلمانية بعض العيوب: كالاستطراد، والنقص، وعدم الإلمام بكل جوانب الموضوع“</b>.</li> </ul>
الشرطة (الوصلة) (-)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توضع بين العدد رقما أو لفظا وبين المعدود مثل: <b>”1- أولا“</b></li> <li>• توضع بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول بأن تواتت فيه جمل كثيرة كالفصل بين المبتدأ والخبر مثل: <b>”البحث الذي نوقش باستفاضة - بحيث عولجت الثغرات الواردة فيه قبل إجازته علميا - كان ملما بكل جوانب الموضوع“</b>.</li> </ul>
علامة الاستفهام (؟)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توضع بعد الجملة الاستفهامية.</li> </ul>
علامة التنصيص (« »):	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يوضع الكلام بين قوسين مزدوجين إذا تم نقل الكلام من كاتب آخر، أو للتدليل بأمثلة</li> </ul>
علامة التأثر (!)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توضع بعد الجمل التي تعبر عن انفعالات نفسية كالتعجب، والحزن، والدهشة، والاستغائة مثل: <b>”ما أقسى المجازر الإسرائيلية!“</b></li> </ul>
علامة الحذف (...)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عندما ينقل الباحث جملة أو فقرة للاستشهاد بها في بحثه أو تقريره.</li> </ul>
القوسان ( )	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يوضعان في وسط الكلام، ويكتب بينهما الألفاظ التي ليست من الأركان الأساسية للجملة أو العبارة مثل الجمل الاعتراضية أو الجمل التفسيرية.</li> </ul>

## أساسيات الصياغة البرلمانية:

1. **الجملة البسيطة الإيجابية**، فرسالة الجملة البرلمانية أنها تحقق معنى، وكلما عبرت عن هذا المعنى بجملة مثبتة وغير منفية وغير موصولة كلما استقبل القارئ المعنى بوضوح. فالجملة البرلمانية هي أداة الباحث لإيصال الأفكار بأقل جهد ممكن وبأقل الألفاظ والكلمات.
2. **التسلسل في بناء الجمل والعبارات والفقرات**، فالباحث البرلماني يقوم أساسا على التتابع أو التوالي اللفظي، فالفهم لمعاني الجملة تقوم على قراءة لألفاظ الجملة لفظا لفظا ثم تنتقل إلى أجزاء الجملة الثانية، ثم ندرك كليات الفقرة البرلمانية من خلال إدراكنا لجزئيات الجملة البرلمانية.
3. **مراعاة الباحث البرلماني لدلالة اللفظ المستخدم**، ودلالة أي لفظ برلماني له معنيان:

أ. **الدلالة اللغوية للفظ الذي يعني معناه.**

ب. **الدلالة النفسية للفظ الذي يعني معناه لدى النائب**، فدلالة اللفظ يجب أن تكون مشتركة بحيث لا يفسر الباحث اللفظ على معنى، ويفسره النائب على معنى آخر.

وعليك أن تعرف أن لغة الكتابة أوسع من لغة الكلام حيث أن متوسط ما يستعمله الباحث في كتاباته يصل إلى عشرة آلاف كلمة وفق الدراسات العلمية. وكما يرى تيودور مارث - خبير القياس الإحصائي - أن اللغة البرلمانية في البحوث والدراسات هي لغة متميزة ومتفردة وتختلف عن باقي اللغات المستخدمة في الأطروحات العلمية أو البحوث الأكاديمية أو الكتابة الصحفية، أو الكتابة الأدبية. لأن اللفظ في البحث أو الدراسة البرلمانية يجب أن يؤدي دورين: **الأول التعبير عن المعنى**، والثاني **فهم المعنى من النائب**، وهذا فقط لا يقتصر على اللفظ وإنما يمتد أيضا إلى الجملة البرلمانية، وأنه كلما زادت مقدرة النواب على فهم معاني الجمل التي كتبها الباحث البرلماني فإن هذا يعني أن البحث كان جيدا.

## جملة السبب، وجملة النتيجة:

يجد الباحث البرلماني صعوبة في استخراج الأسباب المباشرة أو غير المباشرة لأسباب المشكلة التي يتناولها في بحثه، ويجد مشكلة أكبر في التوصل إلى نتائج بناء على هذه الأسباب، فالكثير من القضايا والموضوعات التي يكتب فيها الباحث البرلماني تبدو بالنسبة له جديدة، أو أنه لم يعيها أو يتحقق من أركانها . وترى دراسات "أوجبورن" أن أول أساس لكتابة جملة السبب هو أن تكون لديك معرفة مسبقة. فالباحث البرلماني عليه أن ينمي معارفه، وعلومه، وأنه في كل يوم مطالب بأن يخصص ساعتين على الأقل للقراءة لأنه بدون القراءة ستتحجر معارفه وسيواجه بمشكلات في عمله البحث بالبرلمان.

وحتى يبدأ الباحث في كتابة عبارات أو فقرات أسباب المشكلة والانتقال منها إلى النتائج فعليه أن يتبع الآتي:

### 1. تحديد الفكرة العامة للمشكلة وذلك من المصادر التالية:

- الصحف ووسائل الإعلام.
- الإنترنت.
- طلب المعلومات من الجهات المختصة.

- سؤال المختصين.

- قراءتك المختلفة.

2. قسم الفكرة العامة إلى عدة أفكار فرعية بحيث كل منها يعبر عن معنى تام كالتالي:

- ما هي المصادر التي أدت إلى أسباب المشكلات؟

- هل هذه الأسباب تتزايد؟

- ما هو الأثر الاجتماعي لأسباب المشكلات؟

3. ابحث في كل فكرة على حدة من حيث أسبابها ونتائجها بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تعارض الأفكار مع بعضها البعض.

4. حدد الأفكار القرينة من بعضها البعض واسأل هل من الأفضل جمع هذه الأفكار في فكرة واحدة؟ لأن العوامل المشتركة بينهم تجعل القارئ يعتقد أنها فكرة واحدة. أم أن الأفضل الإبقاء على هذه الأفكار منفصلة؟

5. بعد أن تنتهي من تحديد أفكارك الرئيسية حدد المعاني التي تريد أن تصل إليها، والألفاظ التي تساعدك في الوصول إلى هذه المعاني. وهذا ما يطلق عليه "معاني الألفاظ".

وفي الواقع أن لكل لغة قوانينها، وضوابطها، وبلاغتها، وتبيانها، وبمقدار إلمام الباحث بأساليب اللغة، ومعرفة ظروف المخاطب بالدراسة أو البحث يتوقف مقدار ما يمكن أن تؤديه التراكيب اللغوية من معان.

وأن ما يحدث من اختلاف في فهم المعاني بين الباحث والقارئ إنما يعود إلى اختلاف معاني اللفظ الواحد، فمثلا كلمة "ثب" وهو فعل أمر من وثب أي قفز إلا أنها تستخدم أحيانا بمعنى اجلس. حتى أن أحد الشعراء التقى بملك على قمة جبل فقال للملك للشاعر ثب، فقفز الشاعر من أعلى الجبل والملك كان يعني "اجلس".

أيضا من الإشكاليات في فهم معاني ألفاظ العبارات أو الجمل أو الفقرات البرلمانية هو استخدام الجنس الذي هو من علم البديع، وهو أحد الفروع الثلاثة التي تتضمنها علوم البلاغة.

مثل أن أحد الباحثين استخدم الحكمة التالية في بحثه البرلماني "وأرضهم ما دمت في أرضهم، ودارهم ما دمت في دارهم".

فمعنى اللفظ الأول "أرضهم" أي كن محل رضائهم.

ومعنى اللفظ الثاني "أرضهم" الأرض التي يقيمون فيها.

ومعنى اللفظ الأول "دارهم" أي لا تخالفهم.

ومعنى اللفظ الثاني "دارهم" الديار التي يقيمون فيها.

إلا أنه بالطبع فإن النواب لم يفهموا ماذا يقصد الباحث من هذه الحكمة.

وكما قلنا فإن التعبير عن الفكرة بألفاظ ذات معاني محددة وقليلة يمثل هدفا للباحث البرلماني إلا أن الأكثر أهمية هو توصيل هذه الفكرة وبذات المعنى الذي قصده الباحث.

## مؤشرات قياس المعنى البرلماني للفظ:

1. **الموضوعية:** فالمعنى لا يشككه هوى أو غرض الباحث أو معتقداته، وإنما موضوعيته في الاستدلال المنطقي.
  2. **الثبات:** ثبات المعنى بقدر الإمكان بحيث لا تكون هناك الكثير من المعاني المتعارضة معه، فمثلا يريد الباحث البرلماني أن يسجل في بحثه ارتفاع نسبة الدخل القومي، ويجد أن كل مرجع يعبر عن رقم مختلف ليس بينها قدر من الثبات، ففي هذه الحالة عليه أن يوجد متوسطا لهذه الأرقام، ويذكر الرقم المتوسط على أساس الإشارة أو التنويه وليس التأكيد أو الجزم.
  3. **الصدق:** ومعنى الصدق أن يكون الباحث البرلماني مقتنعا بما يكتبه، وهو يصدقه قبل أن يطلب من الآخرين أن يصدقوا هذا البحث أو الدراسة، ولذا عليك أن تتحرى عن صدق المعنى.
  4. **التمييز بين معاني الألفاظ وبعضها:** وهذا التمايز هو الذي يجعلها تدور في حلقات مترابطة ومتكاملة حتى تصل إلى النتائج النهائية للبحث أو الدراسة.
  5. **المقارنة:** معاني الألفاظ تسمح أن تقارن بينها وبين المعاني الأخرى، فعبارات وجمل السبب تسمح لنا أن نقارنها بعبارات وجمل النتائج، وعبارات الجمل والنتائج تسمح لنا أن نقارنها بعبارات وجمل المقترحات والتوصيات. فالترباط البحثي يحتم المقارنة بين جمل وفقرات الأفكار وبعضها.
  6. **المنفعة:** فالمعنى لن تكون له فائدة إذا لم يحقق منفعة في البحث أو الدراسة البرلمانية، ونقصد بالمنفعة المعلومات التي يتضمنها المعنى والتي تمثل إضافة للبناء الفكري.
  7. **المعنى الحقيقي للفظ دون المعنى المجازي:** والاستعمال الحقيقي للفظ يعني أداة للمعنى الحقيقي أداءً مباشراً دون تأويل.
- أما الاستعمال المجازي فمعناه استعمال اللفظ لا لأداء معناه الحقيقي وإنما للكناية عن معنى آخر، ويكون استعماله على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة، واللغة العربية من أكثر اللغات استعمالاً للألفاظ لأداء معانٍ مجازية الأمر الذي أثرى مفرداتها إثراءً ضخماً إلا أن ذلك أجهد الباحثين البرلمانيين العرب أيما إجهاد في صياغتهم للبحوث والدراسات البرلمانية التي تلتزم بمراعاة المعاني الحقيقية للألفاظ دون المعاني المجازية.
- وعليك أن تعرف أن كل لفظ في اللغة العربية له معنى حقيقي واحد، فإذا استعمل في غير هذا المعنى كان ذلك على سبيل المجاز لا على وجه الحقيقة.
- كما أن حروف الجر لكل منها معنى حقيقي واحد، فلا يوجد حرف يحل محل حرف آخر ليؤدي نفس المعنى الحقيقي، وإذا أداه فإنه لا يمكن أن يؤديه على وجه الحقيقة.
- فمثلاً نقول: تقرير اللجنة خرج عن الأصول البرلمانية، ونقول: تقرير اللجنة خرج على الأصول البرلمانية، فالفارق كبير جداً بين معنى كل جملة.
- فالأولى التي استخدمت حرف الجر "عن" يعني أن التقرير خرج بإرادته ومتعمداً ومتجاوزاً للأصول البرلمانية.
- أما العبارة الثانية التي استخدمت حرف الجر "على" فإنها تفيد بأن الخروج على الأصول البرلمانية لم يكن بإرادة التقرير، وإنما حاول التقرير أن يراعي الأصول البرلمانية ومع ذلك لم يحقق أثره، وهذا يعني:

- الفهم الدقيق للمعنى الحقيقي للفظة المستعملة ودلالاتها اللغوية، وأحوال استعمالها، مع وضوح معناها للكافة فنتجنب الكلمات المهجورة والتي يتعذر فهمها على عامة الناس.
- وضع اللفظة في الجملة البرلمانية دون تقديم، ودون تأخير لا تتطلبه الصياغة أو المعنى.
- اختيار اللفظة بحيث تؤدي المعنى المطلوب كاملاً، فأحد قواعد الجملة البرلمانية تقول: ما تستطيع أن تعبر عنه بلفظة واحدة هو الأفضل من أن تعبر عنه بلفظين، فإذا تعذر ذلك صيغت العبارة البرلمانية لتوضح المعنى المقصود وحده وضوحاً كاملاً لا لبس فيه ولا إبهام.
- اعتبار أن لكل لفظ في الجملة البرلمانية دوراً يؤديه، وأن كل لفظ زائد يجب حذفه واستئصاله.

#### وضوح الجملة البرلمانية يتوقف على:

1. قصر الجملة.
2. الإحاطة بكل جوانب المعنى قدر الإمكان.
3. سلامة تركيبها ووضوح أجزائها الرئيسية.
4. رصانة العبارة المؤدية للمعنى.
5. وضوح المعنى.
6. قلة العبارات المقيدة للمعنى.

### مشكلات الجملة البرلمانية التي يجب أن نبتعد عنها:

- طول الجملة البرلمانية واعتمادها على تراكيب معقدة.
- التباعد بين أجزاء الجملة البرلمانية التي تكون في الجملة العادية عادة بجوار بعضها البعض مثل التباعد بين الفاعل والفاعل.
- استخدام العبارات المقيدة للمعنى بشكل مفرط لتقييد أجزاء معينة في الجملة أو لتقييد الجملة كلها.
- ازدحام الجملة البرلمانية عادة بتفاصيل تجعل من الصعب التوصل إلى العلاقات بين أجزائها.

### خصائص البحث أو الدراسة البرلمانية الجيدة:

- قدرتها على تحليل أسباب ونتائج المشكلة البحثية والانتهاج إلى مقترحات أو توصيات عملية.
- تقويم الآثار الناتجة عن هذه المشكلة من خلال طرح خيارات أو بدائل.
- إتباع منهجية منظمة من منهجيات البحوث والدراسات البرلمانية.

### كيفية تحديد أي مشكلة بحثية من البحوث والدراسات البرلمانية:

1. ما هو الضرر؟
2. ما هو الشيء المتضرر؟
3. ما هو عدد الأشخاص الذين ستؤثر فيهم المشكلة؟
4. ما هي النتيجة غير المرغوبة التي نريد أن نتفادي حدوثها؟
5. ما مدى خطورة تأثير المشكلة؟
6. ما مدى تكرار حدوث المشكلة؟
7. ما هو احتمال تجدد وقوعها في المستقبل؟
8. ما هي الأوضاع التي تتأثر بالمسألة ووضعها الحالي؟



### كيفية تحديد النتائج لأي مشكلة بحثية في البحوث والدراسات البرلمانية:

1. ما هي خيارات الحكومة؟
2. ما هي خيارات الرأي العام؟
3. ما هي الأدوات التنظيمية التي تعالج المشكلة؟
4. ما هو تقييم المعلومات عن المشكلة؟
5. ما هي الوسائل البديلة من وجهة نظر الباحث؟
6. ما هي الآثار الجانبية للمشكلة؟
7. ما هي الأضرار غير المباشرة؟
8. ما هي الآراء العامة حول مقدار الضرر والحاجة للتخلص منه؟

### كيفية تحديد المقترحات أو التوصيات لأي مشكلة بحثية في البحوث

#### والدراسات البرلمانية

1. ما هي الآليات الأكثر عملية وفعالية؟
2. هل الآليات متفقة مع القوانين وأوضاع الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
3. هل الآليات تمثل استخداما فعالا وجيدا للموارد العامة للدولة؟
4. ما هي التكاليف التي تتحملها ميزانية الدولة لتنفيذ هذه المقترحات؟
5. ما هي التكاليف الاجتماعية وأثرها على المواطنين لهذه المقترحات؟
6. هل الأجهزة الإدارية في أي وزارة، أو قطاع، أو هيئة قادرة على تنفيذ هذه المقترحات؟
7. هل تكاليف تنفيذ هذه المقترحات تبدو كنتائج مرغوبة، أم غير مرغوبة للمجتمع؟

#### تقويم آثار أي مشكلة بحثية في البحوث والدراسات البرلمانية:

1. أي آثار جانبية عكست تلك المشكلة.
2. التكاليف المحتملة التي ستحملها الخزانة العامة للدولة.
3. الحالات التي يمكن التنبؤ بها في المستقبل.
4. الهيئات المسؤولة عن التنفيذ وقدرتها على ذلك.
5. المتطلبات الإدارية.

#### المعايير الشكلية للدراسة أو البحث البرلماني:

1. واضح خالي من الإبهام والغموض.
2. نتائجه شبه مؤكدة ومصاغة بدقة.
3. موجز فلا توجد نصوص زائدة، أو عبارات غير مفيدة.
4. مترابط ومتجانس في أفكاره ومفقراته.
5. متسق مع الطبيعة المجتمعية.
6. مفهوم فيمكن فهمه بسهولة من قبل أي قارئ له.
7. معلوماته شبه متكاملة.

#### المراحل الخمس لعملية صياغة البحث أو الدراسة البرلمانية :

لصياغة أي بحث أو دراسة أو تقرير برلماني أيا كان طبيعته سواء برلمانيا، أو قانونيا، أو سياسيا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، أو ثقافيا فإن الباحث البرلماني عليه أن يمر بخمس مراحل هي:

1. فهم موضوع البحث أو الدراسة.
2. تحليل موضوع البحث أو الدراسة.
3. رسم خطة البحث أو الدراسة.
4. كتابة البحث أو الدراسة.
5. تدقيق النتائج والمقترحات التي تم التوصل إليها.

### أولاً : فهم موضوع البحث أو الدراسة البرلمانية :

1. الإطلاع على خلفيات موضوع البحث من خلال المعلومات.
2. تحديد أهداف السياسات الحكومية والبرلمانية.
3. الآليات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف.
4. النتائج القائمة حالياً من جراء الأهداف، وآليات التنفيذ.
5. النتائج المتوقعة.

وهذه المرحلة تحتاج بالأساس إلى ضرورة توفر المعلومات حيث أنها تمثل أول خطوة في إجراء أي بحث أو دراسة، وبدونها لا يمكن فهم موضوع البحث أو الدراسة البرلمانية لأنها المورد الذي سينهل منه الباحث للتحضير لموضوع بحثه أو دراسته.

### ثانياً : تحليل موضوع البحث أو الدراسة البرلمانية :

1. أسباب المشكلة.
2. أدوات تنظيم المشكلة البحثية.
3. نتائج المشكلة.
4. الضرر الذي تسببه هذه النتائج.
5. المقترحات اللازمة.
6. آليات تنفيذ هذه المقترحات.

### ثالثاً : رسم خطة البحث أو الدراسة البرلمانية :

1. مدخل البحث أو الدراسة.
2. المواضيع والأفكار الرئيسية في البحث أو الدراسة.
3. التأكد من وضوح هذه الأفكار.
4. النتائج هل متسقة مع الأسباب.
5. تكاليف ومزايا المقترحات.

## رابعاً : كتابة البحث أو الدراسة البرلمانية :

(تم التعرض له سابقاً)

## خامساً : تدقيق النتائج والمقترحات :

1. التأكد من توافق النتائج والمقترحات مع السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة.
2. عدم التضارب بين النتائج والمقترحات وإنما تعبر عن تكامل وترابط.
3. الإجراءات واضحة للتنفيذ.
4. خلو العبارات والفقرات من التزديد، والتكرار أو الاستطراد.
5. سلامة التطبيق لأحد منهجيات البحوث والدراسات البرلمانية.

## 2. الأسس الشكلية والموضوعية لصياغة توصيات الموضوعات العامة :

الموضوع العام هو إحدى الأدوات الرقابية وقد درجت الأعراف البرلمانية أن تجعل الموضوع العام في مرحلة وسط بين السؤال والاستجواب، أي يفوق السؤال أهمية، ويولي الاستجواب في تداعياته وآثاره.

حيث أن السؤال يطبع بالصفة الشخصية لمقدمه فهي أداة رقابية كان الغرض منها أن يمارس العضو منفرداً دوره الرقابي ولذا فإن السؤال ملكاً لمقدمه الذي له وحده دون غيره من الأعضاء حق التعقيب على الإجابة. أما الموضوع العام فهو أداة رقابية للمجلس.

وعلى الرغم من أن مختلف اللوائح البرلمانية الدولية اشترطت أن يكون هناك عدداً معيناً من أعضاء البرلمان يحق لهم تقديم الموضوع العام لغرض أن تتلاقى إرادة أكثر من نائب على مدى أهمية وإلحاح هذا الموضوع الذي يستحق تدخل البرلمان لتوجيه نظر الحكومة إلى اتخاذ سياسات معدلة أو جديدة تجاه هذا الموضوع، إلا أن مختلف اللوائح الدولية أكدت على أن من حق كل أعضاء البرلمان المشاركة بالنقاش وإبداء الرأي في الموضوع العام دون أن يقتصر ذلك على مقدمي طلب مناقشة الموضوع العام على عكس ما هو متعارف عليه في الأسئلة البرلمانية.

## أنواع التوصيات

### أولاً: توصية التعديل:

تعرف توصية التعديل بأنها تلك التوصية الساعية إلى تعديل مسار اتجاه سياسة، أو قرار، أو إجراء حكومي في إطار الحفاظ على جوهر وهدف ومضمون تلك السياسة أو القرار أو الإجراء الحكومي. فالتعديل ينصب على جزء معين دون أن يمتد إلى الكل الذي يعد هذا الجزء ضمن مكوناته، أو أهدافه، أو جوهره .

كما أن تعديل المسار يعنى الاعتراف بأن هذه السياسة أو القرار أو الإجراء يحمل الكثير من الجوانب الإيجابية الأخرى التي ينبغي الاستمرار فيها إلا أن هذه الجوانب لا تحقق كل غاياتها الاجتماعية مع بروز بعض السلبيات لهذا الجزء المراد تعديله.

وغرض توصية التعديل إضفاء عنصر الدقة اللازمة على السياسة أو القرار أو الإجراء الحكومي حتى يتمكن من معالجة بعض السلبيات التي تعيق بعض مناحي التطوير.

### مثال على توصيات التعديل:

- (تعديل معايير الجودة التعليمية بإضافة كذا وكذا).
- (تعديل برامج التدريب الصحية بما يحقق كذا وكذا).
- (تعديل السقف الأعلى لقيمة القروض الشخصية إلى كذا نظراً لكذا).

## ثانياً : توصية التغيير

تعد توصية التغيير أكثر قوة وفعالية من توصية التعديل لأنه وفق تعريفها فإنها لا تتضمن تعديل مسار اتجاه، وإنما استبداله بمسار آخر قد يكون موازياً أو من ذات نوع المسار المراد استبداله. وتوصية التغيير تستبدل الأهداف والمضمون مع الحفاظ على الجوهر وهي في هذا تختلف عن توصية التعديل التي تحافظ على بقاء استمرار الأهداف والمضمون والجوهر. وغرض توصية التغيير إضفاء عنصر الصحة - وليس الدقة- على السياسة أو القرار أو الإجراء الحكومي بعدما تبين أن ما هو قائم من سياسات أو قرارات أو إجراءات غير صحيحة.

### مثال على توصية التغيير:

- إذا طالبت التوصية (بتغيير معايير الجودة التعليمية) فذلك يعنى الإبقاء على فكرة أو جوهر الجودة التعليمية في حد ذاتها ولكن التغيير سينصب على المعايير ذاتها سواء في إطار مضمونها، أو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

## ثالثاً : توصية الإلغاء :

تتدرج التوصيات في قوتها الهيكلية من مراتب التعديل إلى التغيير ثم الإلغاء. وتعرف توصية الإلغاء بوقف نهائي لمسار اتجاه سياسة أو قرار أو إجراء حكومي بما يؤدي إلى استبعاد الجوهر والمضمون والأهداف للمسار المراد إلغاؤه  
وغرض توصية الإلغاء هو تحقيق التلاؤم مع الواقع الاجتماعي بعدما تبين أن السياسات أو القرارات أو الإجراءات الحكومية لم تعد مجدية أو محققة للمصالح العامة في الواقع الاجتماعي.

مثال على توصية الإلغاء: عندما تطالب التوصية بإلغاء معايير الجودة التعليمية فهي تعنى استبعاد جوهر ومضمون وأهداف هذه المعايير.

## رابعاً : توصية المقترح :

هي أرقى أنواع التوصيات وأكثرها قوة حيث أنها تعني تقديم أفكار، أو مقترحات جديدة تتشكل في ثناياها جوهر، ومضمون، وأهداف جديدة لم تكن قائمة من قبل.

ولا يشترط في توصية المقترح أن توصي بتعديل، أو تغيير، أو إلغاء ما هو قائم حالياً من قرارات وسياسات وإجراءات حكومية، ولكنها قد تأتي لتتعاضد معها بحيث تضيف جديداً إليها يزيد من فعاليتها أو تحقيق أغراضها.

وقد تأتي توصية المقترح متضمنة تعديل، أو تغيير، أو إلغاء ما هو قائم حالياً من سياسات وقرارات وإجراءات بحيث يبدو أن هناك علاقة لزوم بين تنفيذ توصية المقترح وبين التعديل أو التغيير أو الإلغاء لما هو قائم حالياً.

والميزة الأساسية لتوصية المقترح أنها تعبر عن بديل لتعديل أو إلغاء أو تغيير السياسات والقرارات والإجراءات. كما أنها تدل بذاتها على إمعان الدراسة في الموضوع العام مما نتج عنه توليد أفكار جديدة بعدما تبين أن ما هو قائم لم يعد متكيفاً مع المعطيات الاجتماعية، أو متأخراً عنه.

وتحتاج دائماً توصيات المقترح إلى مسوغات أو مبررات لأنها تعني إقدام الحكومة على اتخاذ سياسات وقرارات وإجراءات جديدة لم تكن موضوعة سلفاً في خطط عملها، ولم تكن مقدرة لتكاليدها.

كما أن هذا النوع من التوصيات يحتاج إلى قياس آثاره المستقبلية على الواقع الاجتماعي حتى لا يؤدي الأخذ بها إلى التأثير على جوانب اجتماعية مما يؤدي إلى الارتباك مما سيتطلب في مرحلة لاحقة تقديم مقترحات جديدة لإزالة هذا الارتباك.

فمثلاً عندما تطالب توصية بإنشاء مجلس قومي للتعليم فهي تعد توصية مقترح لأنها تنشأ هيكلًا جديدًا في جوهره، ومضمونه، وأهدافه. وقد يتطلب تنفيذ هذه التوصية عدم تعديل أو إلغاء أو تغيير ما هو قائم حالياً من سياسات وقرارات وإجراءات الحكومة في التعليم. وقد يتطلب الأمر تغيير الاختصاصات الممنوحة لوزارة التعليم بحيث ينتقل جزء من هذه الاختصاصات إلى المجلس القومي للتعليم المقترح. إلا أنه في كل الأحوال فإنه من الضروري دراسة مسوغات ومبررات هذا المقترح، بالإضافة إلى دراسة تكاليف تنفيذه مالياً واجتماعياً، وأثره على كل جوانب العملية التعليمية مثل العلاقة بين الهيئات المحلية في الإمارات وبين هذه الهيئة المنشأة وكيفية إزالة جوانب التعارض التي من الممكن أن تنشأ بينهما.

## مراحل بناء التوصية

### أولاً: فكرة التوصية

لكل توصية فكرة معينة تسعى إلى تحقيقها. وهذه الفكرة إما تهدف إلى تعديل، أو تغيير، أو إلغاء، أو تقديم مقترح جديد لسياسات، وقرارات، وإجراءات حكومية متبعة حالياً.

### تتوقف فكرة التوصية على:

1. دراسة المعلومات الواردة حول الموضوع من مختلف المصادر (حكومية - غير حكومية - منظمات أهلية - رأي عام - دراسات فنية) بحيث يكون الهدف مطابق فكرة التوصية مع هذه المعلومات مما سينتج عنه ثلاث احتمالات الأول تأييد المعلومات للفكرة، أو رفض المعلومات للفكرة، أو تحويل وتعديل الفكرة لتتلاءم مع هذه المعلومات.
2. تقدم الأمانة العامة أربع أوراق برلمانية لهذا الغرض (الخلفية - خدمات البحوث - الاستدلال - الاستفسارات).
3. مبررات فكرة التوصية (الأوضاع والظروف السلبية الحالية التي تقدم مسوغاً للتوصية)
4. الأثر المتوقع من فكرة التوصية (مدى قدرة هذه الفكرة على تخطي الأوضاع والظروف السلبية، والايجابيات المتحققة من فكرة التوصية) ويقاس الأثر المتوقع للتوصية بعاملين أساسيين هما:  
أ. موضوعية التوصية أي تعبيرها عن نطاق المصلحة العامة فهي غير مؤطرة لهوى أو غرض معين.  
ب. منفعة التوصية أي قدرتها على تحقيق وضع أفضل للمشكلة المستهدفة من التوصية.

### ثانياً: واقعية التوصية:

- فقد تكون فكرة التوصية جيدة، ومبرراتها قوية، والآثار الإيجابية المتحققة منها متعاظمة إلا أنه لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع إما:
- أ. لأن التوصية تتعارض مع تشريعات قائمة، مما يؤكد عدم القدرة على تنفيذها قبل تعديل أو تغيير هذه التشريعات.
  - ب. قد تتعارض التوصية مع الاستراتيجيات الحكومية.
  - ت. قد يحتاج تنفيذ التوصية إلى موارد مالية تفوق أو تخرج عن نطاق المدرج في الموازنة العامة للدولة. ولكن للبرلمان أن يصدر توصيته باعتبارها توصية مستقبلية على الحكومة أن تراعى تنفيذها في إطار الاعتمادات المستقبلية لميزانيتها.
  - ث. إغفال التوصية لآثار وجوانب أخرى مجتمعية تتعارض معها مما يؤدي إلى إنشاء تأثيرات سلبية على ظواهر أو قضايا مجتمعية أخرى. لأن طبيعة التوصية في أي موضوعات اجتماعية إنها تعبر عن علاقات التداخل والتأثير المتبادل بين الظواهر الاجتماعية وبعضها.



## ثالثاً: وضوح التوصية:

أحد الأسباب الرئيسية لعدم وضوح التوصيات هو حشو التوصية بالعديد من العبارات والألفاظ ذات الطابع العمومي والتي لا تعبر عن أي معنى محسوس، لعل هذه واحدة من الإشكاليات الأساسية التي تعاني منها العديد من البرلمانات عند صياغة توصياتها أو قراراتها.

قد تكون فكرة التوصية جيدة، وتبدو أنها واقعية أي يمكن تنفيذها على أرض الواقع إلا أنها غير واضحة. والمقصود بالمعنى المحسوس في التوصية هو أن تكون الألفاظ والعبارات معبرة عن التزامات أو سياقات تنفيذية بحيث يمكن فهمها من الجهات المعنية بالتنفيذ.

ولذا درجت الأعراف البرلمانية على صياغة توصياتها بالأساليب الخبرية التي تقيد الوصول إلى المعنى التام دون الأساليب الإنشائية التي قد يضعف فيه تمام المعنى وسط العديد من الألفاظ والعبارات الزائدة.

### يتوقف وضوح التوصية على عدة اعتبارات:

1. أن يكون كل لفظ في التوصية معبر عن معنى معين، فالتوصية لا تحتل الألفاظ العامة التي توصف بأنها ألفاظ زائدة عن المعنى (الألفاظ العامة – المترادفة – المكررة للمعاني) ويمكن تبيان ذلك من خلال إعادة النظر في ألفاظ التوصية بحيث يمكن إيجازها في عدد أقل من الألفاظ والكلمات. لأن الاستطراد يعد واحداً من العيوب الأساسية للتوصية.
2. أن تكون كل عبارة في التوصية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالعبارة التي تسبقها، وتضيف إليها جديداً في المعنى. ومقدمة في ذات الوقت للعبارة التي تليها. ويمكن تبيان ذلك بإعادة النظر في العبارة فإذا ما اتضح أن إلغائها لا يؤثر على المعنى، أو بناء الفكرة فإنها تعد عبارة زائدة عن المعنى المستهدف.
3. الترابط بين آخر عبارة في التوصية، وبين أول عبارة فيها بحيث يبدو أن هناك تسلسلاً منطقياً في بناء عبارات التوصية.
4. من الأساسيات الهامة في وضوح التوصية هو الاعتماد في صياغتها على الجملة البرلمانية البسيطة الإيجابية لأن غرض التوصية تحقيق معنى. وكلما تم التعبير عن هذا المعنى بجملة مثبتة، وغير منفية، وغير موصولة كلما استقبل الغير المعنى بتنفيذ التوصية بوضوح وفهم.
5. اللجوء بقدر الإمكان لصياغة العبارات القصيرة المعبرة عن المعنى المستهدف في التوصية لأن العبارات الطويلة يكثر بها الحشو والفروع من الألفاظ التي تؤثر سلباً على المعنى.

### ● يتحدد المعيار الموضوعي لوضوح التوصية بثلاثة لوازم:

- تحديد المخاطب بالتوصية خاصة إذا كان الفاعل غير محدد على وجه الدقة، أو أن الفاعلين متعددين.
- تحديد الواقعة الموجهة إليها التوصية.
- تحديد المطلوب من المخاطب بالتوصية.

## رابعاً: تحديد معنى التوصية:

يقصد بتحديد معنى التوصية هو أنها تعبر عن فكرة محددة، أو واحدة بحيث لا يبدو أن هناك تقاطعاً في التوصية بين عدة أفكار، أو أنها تعكس تداخل بين مجموعة من الأفكار، أو تتداخل معانيها إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة تنفيذها إما لتعارض المعاني مع بعضها، أو صعوبة الجمع بين تنفيذ أكثر من معنى في ذات التوصية المنفردة.

كما أن تحديد التوصية يؤدي إلى سهولة متابعة التوصيات من جانب، بالإضافة إلى تمكين الحكومة من بحث كل توصية على حدة. إلا أن تحديد التوصية لا يعني الاعتماد على آلية تنفيذ محددة فإنه من حق البرلمان أن يعدد أدوات التنفيذ للفكرة الواحدة.

ويتوقف تحديد معنى التوصية على:

1. الالتزام بضوابط وضوح التوصية حيث أن الوضوح والتحديد وجهان لعملة واحدة.
2. الألفاظ المستخدمة في التوصية يجب أن تكون معبرة عن معنى محدد، بحيث لا يُساء فهمها بأكثر من معنى، أو تؤول معانيها على نحو لا يحقق أغراضها المستهدفة.
3. عدم الاستغراق في توصيات هامشية ذات تأثير ضئيل على نتائج الموضوع العام محل المناقشة. فمن الضروري تحديد معيار أهمية التوصية ( يتم ذلك من خلال مقارنة التوصيات بمحاور الموضوع ثم تقسم التوصيات إلى فئات أكثر أهمية - مهمة - أقل أهمية).
4. تحديد غرض التوصية حيث أن لكل توصية غرض محدد. فمن المهم معرفة ما إذا كانت هذه التوصية ستحقق الغرض سواء في إطار جزئي أم كلي (أي تحقق الغرض كاملاً أم تحقق في بعض جوانبه؟).
5. تحديد معنى التوصية يتطلب أن تكون عباراتها غير معقدة أو مركبة تركيبياً يعطل المعنى فهي عبارة محددة بفاعلها، وفاعلها، ومفعولها، أو مبتدأها وخبرها.
6. عدم تكرار معاني التوصية في توصيات لاحقة، أو تضارب التوصية مع توصيات سابقة أو لاحقة لأنه من المهم أن يكون هناك تكامل بين التوصيات في مجموعها.
7. استخدام علامات الترقيم استخداماً صحيحاً بين عبارات التوصية لاستجلاء الغموض الذي يمكن أن يحيط بمعنى أي عبارة في التوصية.
8. التسلسل في كتابة التوصيات بحيث تبدو التوصيات الأكثر أهمية في المقدمة تليها التوصيات المهمة ثم توضع في النهاية التوصيات الأقل أهمية.

## خامساً : آليات مقترحة لتنفيذ التوصية :

يقصد بالآليات المقترحة هي تلك الآليات والوسائل والإجراءات المقترحة على الحكومة لتنفيذ التوصية. وذلك للتدليل على واقعية التنفيذ، بالإضافة إلى تعبيرها عن أن البرلمان أنجز دراسته وتفحصه للتوصية إلى الحد الذي يمكنه من اقتراح آليات تنفيذ للتوصية.

وقد درجت العديد من البرلمانات الأوروبية على عدم إصدار أي توصية من البرلمان إلا إذا كانت مصحوبة بآليات تنفيذ محددة، وتتزايد بعض البرلمانات في إضافة ما يطلق عليه بيان التنفيذ الذي يشتمل على:

1. آلية التنفيذ المقترحة.
2. مدى تلاؤم آلية التنفيذ مع ميزانية الدولة.
3. الأثر الاجتماعي لهذه الآلية.
4. المنفعة النهائية المتحققة من آلية التنفيذ

وقد درجت الأعراف البرلمانية على إعطاء الحكومات الحق في اختيار بدائل تنفيذ أخرى للتوصية المقترحة من البرلمان دون أن يعني ذلك عدم تنفيذ التوصية ولكن يتم تنفيذها بكيفية أخرى وغالبا ما يتم تنفيذ ذلك في إطار التشاور بين البرلمان والحكومة.

## جدول فحص التوصيات العامة (مسطرة التوصيات)

نص التوصية المراد اختبارها (.....)

عناصر الفحص	التقييم	التعديلات على التوصية	ملاحظات	الصياغة النهائية
<b>أولاً: فكرة التوصية:</b> 1. مضمون فكرة التوصية.				
2. مبررات فكرة التوصية.				
3. الأثر المتوقع من التوصية.				
4. منفعة التوصية.				
<b>ثانياً: واقعية التوصية:</b> 1. مدى تعارضها مع تشريعات القائمة، أو مع الدستور.				
2. مدى تعارضها مع الاستراتيجيات الحكومية.				
3. مدى إمكانية تنفيذها في إطار اعتمادات الميزانية العامة للدولة.				
4. مدى تأثيرها سلباً على ظواهر أو جوانب اجتماعية أخرى.				
<b>ثالثاً: وضوح التوصية:</b> 1. مدى تعبير ألفاظ التوصية عن معاني محددة دون استطراد أو عمومية.				
2. مدى ارتباط عبارات التوصية بإضافة معاني جديدة لما سبقها، ومقدمة لما يليها من عبارات.				
3. مدى الترابط بين آخر عبارة في التوصية، وأول عبارة فيها.				

عناصر الفحص	التقييم	التعديلات على التوصية	ملاحظات	الصياغة النهائية
4. مدى صياغتها في جمل بسيطة، ثابتة، غير موصولة بقدر الإمكان.				
5. مدى صياغتها في عبارات قصيرة بقدر الإمكان.				
6. وضوح المخاطب في التوصية.				
7. المطلوب من المخاطب بالتوصية.				
<b>رابعاً: تحديد معنى التوصية:</b>				
1. معايير أهمية التوصية (الأكثر أهمية - مهمة - الأقل أهمية).				
2. مدى قدرة التوصية على تحقيق غرضها.				
3. مدى تكرار معاني التوصية في توصيات سابقة أو لاحقة.				
4. مدى تناسق التوصيات مع بعضها دون تضارب أو تعارض.				
5. مدى التسلسل المنطقي في ترتيب التوصيات بالنظر إلى أهميتها.				
<b>خامساً: آليات التنفيذ</b>				
1. آليات التنفيذ المقترحة للتوصية.				
2. مدى تلاؤم آلية التنفيذ مع الميزانية والأثر المتوقع منها.				

#### التوصية في صياغتها النهائية

(.....)

## جدول اختبار التوصيات

ملاحظات	التوصية	عنصر تكاملي	عنصر ترابطي	عنصر أساسي
		مفسر يقدم بعض التفسيرات الموضوعية لجوهر التوصية.	جزء أساسي من التوصية ولا يمكن استبعاده.	فكرة أساسية إذا أزيلت من التوصية، فإنه يترتب عليها إلغاء التوصية.
		مبرر يقدم بعض التبريرات الموضوعية لجوهر التوصية.	مترايط مع العنصر الأساسي إلى الحد الذي لا يمكن فصله عنه، فهو أحد الأجزاء الرئيسية وعلاقته كعلاقة أجزاء الجسم بالجسم.	يعد الجوهر والبناء الذي عليه نشيد ونقيم كل العناصر الأخرى للتوصية.
		يمكن الاستغناء عنه، إذا قام العنصر الترابطي بتوضيح التوصية في عنصرها الأساسي. والعنصر الترابطي بحاجة إلى مفسر ومبرر.	يؤدي أدواراً متعددة في التوصية، فقد يكون دالة غرض، أو دالة وصف، أو جزءاً من المضمون. لكن ليس جزءاً من الجوهر لأن الجوهر ينتهي بانتهاء العنصر الأساسي.	يحقق هدف وغاية التوصية فقط.
		أحياناً يستخدم لتجميل التوصية ولكن في إطار موضوعي.	وجوده لازم، واختفائه يعني خلل في أداء التوصية لوظائفها.	القادر على حمل التوصية إلى معناها حتى لو اختلفت بقية العناصر الأخرى.
				يقبل تحويله إلى عناصر أو أفكار جديدة.
				يمكن أن تتغير أهدافه أو مضمونه، أو خصائصه أو بقية عناصره في المستقبل ويظل محتفظاً بنفسه كعنصر أساسي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا كانت هناك أية ملاحظات أو استفسارات خاصة بهذا الدليل يمكن مراجعة الأمانة العامة في المجلس الوطني الاتحادي على العنوان التالي:

الأمانة العامة - أبوظبي

هاتف: 00971 2 6812000 فاكس: 00971 2 6812846

ص.ب: 836 أبوظبي

البريد الإلكتروني: info@almajles.gov.ae

الأمانة العامة - دبي

هاتف: 00971 4 3244400 فاكس: 00971 4 3242332

ص.ب: 47 دبي

مُحْفَوظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ

المجلس الوطني الاتحادي